نقد الصحابة والتابعين للتفسير

دراسة نظرية تطبيقية

تأليف
د. عبد السلام بن صالح بن سليمان الجار الله
جامعة الملك سعود - كلية المعلمين

شاركت الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه
في طباعة هذا الكتاب

دار التدمرية

نقد الصحابة والتابعين للتفسير

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

دار التدمرية
الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦
هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM
المملكة العربية السعودية

نقد الصحابة والتابعين للتفسير

دراسة نظرية تطبيقية

تأليف
د. عبد السلام بن صالح بن سليمان الجار الله
جامعة الملك سعود - كلية المعلمين

شاركت الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه
في طباعة هذا الكتاب

دار التدمرية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمٰن الرحيم، مالك يوم الدين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإن الغاية التي من أجلها أُنزل القرآن الكريم، وأُمر الناس باتباعه والإيمان به، هي الاهتداء بهديه، ولا سبيل إلى تحقيق هذه الغاية إلا بتدبر القرآن، وفهم معانيه، فهما الطريق إلى الاهتداء بالقرآن، ومعرفة حلاله وحرامه، وهما السبيل إلى الاتعاظ بمواعظه وزواجره، وقصصه وأمثاله. . .

ولما كان الأمر كذلك اهتم المسلمون ـ خاصة العلماء ـ بتفسير القرآن الكريم، واجتهدوا في كشف معانيه، مشافهةً ومدارسةً؛ وكتابةً وتأليفاً.

والناس متفاوتون في فهم القرآن الكريم؛ نظراً لاختلاف مداركهم وأفهامهم، وتفاوت منازلهم في الإلمام بالعلوم واكتسابها، وتباين أهدافهم وتوجهاتهم، وبسبب ذلك حاد بعض الناس عن فهم القرآن، والتبس عليهم تفسيره، فظهرت بعض المناهج المنحرفة، والأقوال المنكرة، فتصدى لها العلماء والمفسرون، وانبروا لنقدها والتحذير منها على حسب درجتها في الخطأ، كل ذلك دفاعاً عن القرآن، وذوداً عن حياضه، وحماية له من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين.

وقد تزامن الدفاع عن القرآن وتفسيره مع الدفاع عن السنة النبوية، فكما انبرى المحدثون للدفاع عن السنة، واجتهدوا في حمايتها، انبرى المفسرون للدفاع عن تفسير القرآن الكريم.

إلا أن المحدثين في دفاعهم عن السنة اهتموا بدرجة أكبر بنقد الأحاديث

من حيث بيان الصحيح من الضعيف، وتتبع رجال الإسناد والكشف عن أحوالهم تعديلاً وتجريحاً.

ولأن صحة القرآن الكريم والقطع بثبوته قضية محسومة بإجماع الأمة على تواتر ما بين دفتي المصحف، فقد اهتم العلماء والمفسرون بتفسير القرآن وتأويله، فنظروا في المناهج والكتب، والمرويات والأقوال، ونقدوا ما يحتاج إلى نقد؛ انطلاقاً من قواعد مقررة في هذا العلم.

وترجع جذور نقد التفسير إلى زمن النبوة، فقد أنكر النبي ﷺ على بعض الصحابة فهمهم الخاطئ لبعض الآيات، وبعد عصره قام الصحابة والتابعون ﷺ بجهد واضح في نقد التفسير بحسب ما جد في عصرهم.

وبعد عصرهم ازداد الخلاف، وكثرت البدع، فزاد تبعاً لذلك الانحراف في فهم القرآن، والخطأ في تفسيره، فاتسعت دائرة النقد وتعددت مجالاته وأساليبه، وكلما كثر الخطأ والانحراف في التفسير اتسع النقد وتشعبت فروعه، وتنوعت طرقه وأساليبه.

ولم تكن الدراسات المعاصرة بمعزل عن تناول هذا المجال، فقد اهتم كثير من الباحثين بنقد التفسير، وأخذ حيزاً كبيراً من مؤلفاتهم، وأفردوا فيه الكتب: إما نقداً لمنهج، أو مفسر، أو كتاب، أو مرويات وأقوال، حتى أصبح بعض الباحثين يتتبع جزئية من جزئيات التفسير ويقوم بنقدها.

غير أن هذه الدراسات كلها ـ قديمها وحديثها ـ اهتمت بالجانب العملي في النقد على اختلاف أنواعه ومجالاته، بمعنى أن العلماء قاموا بانتقاد ما يعتقدون خطأه في التفسير(١).

---

(١) ومن الكتب المتقدمة التي ألفت بهذه الطريقة: كتاب الانتصاف من الكشاف، لأبي العباس أحمد بن محمد المشهور بابن المنير (ت٦٨٣هـ)، وكتاب التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزالات في تفسير الكتاب العزيز، لأبي علي عمر بن محمد بن حمد السكوني (ت٧١٧هـ)، ومن المؤلفات الحديثة: كتاب: الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن، وكتاب: الإسرائيليات في التفسير والحديث، كلاهما للدكتور محمد حسين الذهبي، وكتاب: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، للدكتور محمد =

ومن هنا برزت فكرة البحث، فالنقد بمجاله العملي بحاجة إلى دراسة تأصيلية تتناوله بوصفه ظاهرة، وتُعنى بالحديث عن نشأته ودواعيه، وبيان مجالاته وأسسه، وأثره على المفسرين، وطريقة تناولهم له، وبخاصة إذا علمنا أن أحداً لم يقم بدراسته على هذا الوجه، وغاية ما قام به بعضهم هو الجانب العملي فقط.

ودراسة منهج المفسرين في نقد التفسير بوجه عام دون تحديد ذلك بزمن أو فئة مما لا يمكن الإلمام به في رسالة واحدة، لذا رأيت الاقتصار على عصر الصحابة والتابعين ﷺ، وقد سميت هذا الموضوع:

نقد الصحابة والتابعين للتفسير، دراسة نظرية تطبيقية

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

أولاً: أن العناية بنقد التفسير، والنظر في مناهجه ورجاله وكتبه، ومروياته وأقواله؛ لمعرفة الصحيح والضعيف مهم في الدفاع عن كتاب الله، وله أثر على القارئ في طمأنينته وثقته بالآراء الصحيحة، فإن الشخص قد يعرف الرأي الراجح في معنى الآية، لكنه يسمع بآراء أخرى مرجوحة أو مردودة، فإذا لم تنتقد بقيت عالقةً بذهنه، وربما أصبحت حجر عثرة في طريق معرفة الصحيح، أما إذا انتقدت وتبين ضعفها، كان ذلك أدعى لنفرته منها، ورجوعه إلى الآراء الصحيحة.

ثانياً: أهمية دراسة ظاهرة النقد عند المفسرين وتأصيلها، وبيان أهدافها ومجالاتها وأسسها، والنظر والتأمل في جهود المفسرين، وطريقتهم في نقد المناهج والرجال والمرويات والأقوال.

= أبو شهبة، وكتاب: بدع التفاسير، لعبد الله بن الصديق الغماري، وكتاب: بدع التفاسير بين الماضي والحاضر، للدكتور رمزي نعناعة، ومن الرسائل الجامعية: رسالتي دكتوراه في القسم، الأولى بعنوان: الأقوال الشاذة في التفسير: نشأتها، أسبابها، آثارها، أعدها الباحث عبد الرحمٰن بن صالح الدهمش، والأخرى بعنوان: الانحراف الفكري في التفسير المعاصر، أعدها الباحث يحيى ضاحي شطناوي.

وإذا وجب على المفسرين العناية بمعرفة صحيح المناهج والمرويات والأقوال، وكيفية الوصول إليها، وطرق الترجيح وقواعده، فإنه يجب عليهم معرفة الضعيف ومنشأه، والمنهج السليم في نقده، بل معرفة هذا لا تقل أهمية عن معرفة ذاك.

ومما يؤكد أهمية هذه الدراسة أنها تبرز مكانة المفسرين في النقد، وعلو كعبهم فيه، كما تعطي تصوراً مشرقاً عنهم، لا كما يظن بعض الناس من أنهم مجرد نقلةٍ للأخبار والمرويات والأقوال دون نظر ولا تدقيق.

ثالثاً: حظيت بعض ظواهر التفسير بالدراسة والتحليل والتأصيل، كظاهرة الاختلاف والترجيح، على حين لم يقم أحد بدراسة ظاهرة النقد وتأصيلها، فأصبح من المهم تسليط الضوء عليها.

رابعاً: أن هذه الدراسة تغطي جانباً مهماً من مناهج المفسرين في تعاملهم مع التفسير بمجالاته المختلفة، فهي تعطي القارئ تصوراً عاماً عن نقد التفسير: دواعيه ومجالاته وأثره، وقواعده التي ينطلق منها، ومدى اهتمام المفسرين وعنايتهم به.

خامساً: أما الاقتصار على عصر الصحابة والتابعين فلأنهم الأصل، ومن جاء بعدهم فعنهم يأخذ، ومن معينهم ينهل، وهم يمثلون المنهج الصحيح للنقد، فالنقد يتأثر عادة بما يحمله الناقد من أفكار ومبادئ، فهو يختلف باختلاف المشرب والهدف، وكما مارسه أهل السنة، مارسه أهل البدع، ولكلّ توجهاته ومنطلقاته النقدية، فالحاجة ماسة إلى إبراز نقد يمثل المنهج الصحيح.

وأما إدراج التابعين مع الصحابة ﷺ فلما بينهم من التشابه والتقارب في كثير من الأمور، فالأصول واحدة، والأهداف والمناهج مشتركة، والصحابة أساتذة التابعين، ومنهم أخذ التابعون التفسير وتلقوا أصوله.

ومهما قيل في الفروق بين الصحابة والتابعين في التفسير فإنها لا تعدو فروقاً يسيرة إذا قورنت بالفروق التي حدثت بعدهم، حين اتسع الخرق، وفشت البدع، وتفرقت بالناس الآراء والأهواء.

وفي الجملة فمدرسة الصحابة والتابعين ﷺ تُعد واحدة بالنسبة للعصور اللاحقة.

خطة البحث

يشتمل البحث على الآتي:

١ ـ المقدمة.

٢ ـ التمهيد.

ويتضمن ما يلي:

أولاً: التعريف بالموضوع.

ثانياً: النقد النبوي للتفسير وأثره على الصحابة.

٣ ـ أبواب الرسالة، وهي:

الباب الأول: جهود الصحابة والتابعين في دفع الخطأ في التفسير قبل وقوعه.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تغليظ الخطأ في التفسير وبيان خطره.

الفصل الثاني: الاهتمام بالتفسير الصحيح، والحث على ما يعين على فهم القرآن الكريم.

الفصل الثالث: الاختلاف في تفسير الصحابة والتابعين.

الباب الثاني: دواعي نقد الصحابة والتابعين للتفسير وأساليبه ومميزاته:

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دواعي النقد عند الصحابة والتابعين.

الفصل الثاني: أساليب الصحابة والتابعين في نقد التفسير.

الفصل الثالث: مميزات نقد الصحابة والتابعين للتفسير.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مميزات نقد الصحابة والتابعين للتفسير.

المبحث الثاني: أبرز نقاد الصحابة والتابعين.

الباب الثالث: مجالات نقد التفسير عند الصحابة والتابعين:

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نقد طرق التفسير ومناهجه.

الفصل الثاني: نقد رجال التفسير.

الفصل الثالث: نقد الأقوال.

الباب الرابع: أسس نقد التفسير عند الصحابة والتابعين وأثره:

وفيه فصلان:

الفصل الأول: أسس نقد التفسير عند الصحابة والتابعين:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأسس المتعلقة بالرواية.

المبحث الثاني: الأسس المتعلقة بالدراية.

الفصل الثاني: أثر نقد الصحابة والتابعين للتفسير.

٤ ـ **الخاتمة**: وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

٥ ـ **الفهارس** وتشمل: فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث، وفهرس الآثار، وفهرس الشعر، وثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

منهج البحث:

أولاً: كتابة الآيات بالرسم العثماني، وعزوها بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

ثانياً: تخريج الأحاديث تخريجاً علمياً، وعزوها إلى مصادرها الأصلية، فإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بهما أو بأحدهما، وإن كان في غيرهما اجتهدت في ذكر من خرجه من أصحاب الدواوين، ناقلاً كلام العلماء فيه تصحيحاً أو تضعيفاً.

ثالثاً: عزو الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ﷺ إلى مصادرها الأصلية التي تروي بالإسناد، أو التي تحيل إلى الكتب المسندة، ولم يفتني من ذلك إلا القليل ولله الحمد.

رابعاً: فيما يتصل بالاستشهاد بأقوال الصحابة والتابعين استشهدت بكل نقد لمنهج أو مفسر، أو قول، أو عمل مبني على تأول آية وفهمها، وذكرت كل نقد لتفسير سواء تبنى هذا التفسير أحد من الناس، أو أُورد على سبيل الاستشكال؛ لأنه ـ والحالة هذه ـ يعد فهماً للنص القرآني، وقد يوجد من يتبناه.

ولم اقتصر في نقل الشواهد والأمثلة عن الصحابة والتابعين على المشهورين بتفسير القرآن، وإنما نقلت عن كل من عرف بالعلم، ونقل عنه العلماء في مصنفاتهم، وإن كان أغلب الشواهد لمن اشتهر بالتفسير منهم.

ولم اقتصر أيضاً في نقل الشواهد على كتب التفسير فقط؛ نظراً لسعة الموضوع وتشعب أطرافه، وتعلق بعض مواضيعه بعلوم أخرى كالعقيدة وعلم الرجال؛ لذا رجعت إليها في مظانها.

وقد أحتاج لتكرار شاهد واحد في أكثر من موطن؛ نظراً لتعلقه بقضايا عدة، فالشاهد الواحد قد يفيد أسلوباً نقدياً، ويكون في نقد منهج، ويحوي بين ثناياه دليلاً نقدياً، وهكذا.

ونظراً لطبيعة البحث وعنايته بالتطبيق فقد عُنيت بإيراد الشواهد والأمثلة التوضيحية؛ لما لها من أثر واضح في بيان المسائل.

خامساً: التعريف المختصر بالأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم في متن الرسالة.

سادساً: التعريف بغريب الفرق والأماكن والألفاظ.

ولم يخل البحث من معوقات كان أبرزها جمع مادته العلمية المتناثرة التي لا يحويها مكان خاص، وكثير منها موجود في غير كتب التفسير، وقد اضطرني تفرق المادة العلمية في المصنفات إلى قراءة كتب كاملة قبل أن أبدأ،

فقرأت جامع البيان والدر المنثور، وتفسير عبد الرزاق، وكتاب التفسير من فتح الباري، ثم قرأت فيما بعدُ تفسير ابن أبي حاتم، ومواطن كثيرة من كتب السنة والعقيدة والتراجم وغيرها.

والحمد لله أولاً وآخراً، باطناً وظاهراً، فلولا عونه وتوفيقه ما استطعت إنجاز البحث وتجاوز تلك العقبات، ثم لفضيلة المشرف على البحث الأستاذ الدكتور: زاهر بن عواض الألمعي جميل شكري وتقديري، فإنه ما فتئ يحوطني بنصحه وتوجيهه؛ أسأل الله أن يبارك له في عمره وعمله.

كما أتوجه بالشكر لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ممثلة بكلية أصول الدين، وقسم القرآن وعلومه على تفضلهم بقبولي للدراسة في برنامج الدكتوراه.

وأشكر كل من أعانني على إتمام البحث برأي أو تسديد.

وقد بذلت في هذا البحث ما استطيع، فما فيه من صواب فهو بتوفيق الله ﷻ، وما فيه من خلل ونقص فمن نفسي والشيطان، واستغفر الله من خللي وتقصيري.

وأسأل الله أن يمنَّ علي ومن قرأ هذا البحث بالعلم النافع والعمل الصالح، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.



التمهيد

وفيه:

أولاً: التعريف بالموضوع.

ثانياً: النقد النبوي للتفسير وأثره على الصحابة.



أولاً

التعريف بالموضوع

١ - تعريف النقد:

يأتي النقد في لغة العرب على ثلاثة معان:

أ - بمعنى: تمييز الشيء والكشف عنه واختباره، ومن ذلك نقدُ الدراهم؛ إذا كُشف عن حالها؛ ليعلم رديئها من جيدها[١].

ويقال: هو ينقد إلى الشيء بعينه؛ إذا أدام النظر إليه باختلاس حتى لا يفطن له، فكأنه يحاول الكشف عما ينظر إليه والتحقق من حاله[٢].

ونقد الكلام: تمييز جيده من رديئه، وصحيحه من فاسده[٣].

ب - ويأتي صفةً للشيء الجيد المستحسن، يقال: درهم نقد؛ إذا كان جيداً[٤].

ج - ويأتي النقد صفةً لما يعاب ويستكره: فالنقد من الناس سفلتهم، و«نَقَد» بالتحريك يطلق على غنم صغار الأرجل قباح الوجوه.

ويسمى التكسر في الضرس، وتآكل الحافر وتقشره، وعيب الناس وذمهم نقداً[٥]، وفي الأثر: «إن نقدت الناس نقدوك»[٦] أي: إن عبتهم واغتبتهم

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ص١٠٠٦)، وأساس البلاغة للزمخشري (ص٦٥٠) مادة «نقد».

(٢) انظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٥٤٥)، وأساس البلاغة (ص٦٥٠) مادة «نقد».

(٣) المعجم الوسيط (ص٩٤٤) مادة «نقد».

(٤) معجم مقاييس اللغة (ص١٠٠٦) مادة «نقد».

(٥) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٩/ ٣٧)، والصحاح (٢/ ٥٤٤) مادة «نقد».

(٦) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٧/ ١٩٩)، ورجح أنه من كلام أبي الدرداء ﷺ.

قابلوك بمثله[1].

والنقد في الاصطلاح يشمل المعاني الثلاثة، فهو عملية مشتركة تبدأ بالنظر والتمييز، وتنتهي ببيان الجيد من الرديء، والصحيح من الفاسد، وهو مستعمل في أكثر العلوم بهذا المعنى[2].

وحديثنا عن النقد يتناوله بمعانيه الثلاثة، أما المعنى الأول فيرد في الكلام عما تمتع به الصحابة والتابعون ﷺ من النظر الصائب، والتمييز الدقيق في مجالات التفسير المختلفة، وأما المعنى الثاني فيرد في ذكر جهودهم في دفع الخطأ في فهم القرآن الكريم، واهتمامهم بالتفسير الصحيح وعنايتهم بالقواعد التي تعين على فهم كتاب الله، وإشادتهم بأئمة التفسير، وسيأتي الحديث عن ذلك كله في الباب الأول إن شاء الله تعالى، وأما النقد بمعناه الثالث فهناك حديث مستفيض عما عابه الصحابة والتابعون وذموه في التفسير من المناهج والرجال والمرويات والأقوال.

وعليه نستطيع تعريف نقد التفسير بأنه: **تمييز التفسير بمجالاته المختلفة؛ مناهج ورجال، ومرويات وأقوال، وبيان الصحيح من الضعيف.**

٢ ـ تعريف الصحابي:

لفظ الصحابي من حيث الوضع اللغوي مشتق من الصحبة[3]، والمراد صحبة النبي ﷺ، وهناك مسائل عديدة متعلقة بمن يصح إطلاق اسم الصحابي عليه، وقد أكثر العلماء الحديث عنها؛ مثل: صحة إطلاقه على من رأى النبي ﷺ وهو دون التمييز، أو رآه حال كفره ثم أسلم بعد وفاته، أو رآه بعد

---

(١) تهذيب اللغة (٩/ ٣٧)، والنهاية في غريب الحديث (٥/ ١٠٤) مادة «نقد».

(٢) انظر: التمييز للإمام مسلم، مقدمة المحقق (ص٨)، ونقد الشعر لقدامة بن جعفر (ص١٥).

(٣) انظر: الكفاية للخطيب البغدادي (ص١٠٠)، والقاموس المحيط (ص١٣٤) مادة «صحب».

وفاته، ومثل دخول الملائكة والجن في مسمى الصحابة[١].

غير أن القضية التي اهتم بها العلماء، وأخذت قدراً كبيراً من حديثهم واختلافهم هي المقدار الزمني للصحبة ليصح إطلاق اسم الصحابي على من رأى النبي ﷺ.

فمذهب جمهور العلماء والمحدثين الاكتفاء بالقدر اليسير من الصحبة، وعدم اشتراط طولها.

يقول ابن كثير[٢]: «الصحابي من رأى رسول الله ﷺ في حال إسلام الراوي وإن لم تطل صحبته له، وإن لم يرو عنه شيئاً، هذا قول جمهور العلماء خلفاً وسلفاً»[٣].

وذكر بعض العلماء أن هذا المذهب طريقة أهل الحديث[٤].

والتعبير بالرؤية قد يفهم منه إخراج من لا يستطيع رؤية النبي ﷺ كالأعمى؛ لذا عبر بعض العلماء عن الرؤية باللقاء، فعَرَّفَ الصحابي بأنه من لقي النبي ﷺ[٥].

وذهب بعض الأصوليين إلى اشتراط طول الصحبة لصحة إطلاق اسم الصحابي على من رأى النبي ﷺ، فمجرد الرؤية واللقاء ليس كافياً في نظرهم، وإن كان صحيحاً من حيث الاستعمال اللغوي، فيطلق على من صحب شخصاً ولو ساعة.

---

(١) انظر في هذه القضايا: التقييد والإيضاح للعراقي (ص٢٩٢ ـ ٢٩٦)، والإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٧ ـ ٨)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ٧٨ ـ ٨٤).

(٢) هو الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، ولد سنة (٧٠٠هـ)، وتلمذ على ابن تيمية والمزي، من مصنفاته: تفسير القرآن، والأحكام، والبداية والنهاية، وتوفي عام (٧٧٤هـ).
انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (١/ ٣٩٩)، وشذرات الذهب لابن العماد (٦/ ٢٣١).

(٣) الباعث الحثيث (ص١٥١)، وانظر: فتح الباري (٧/ ٤).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٨٦).

(٥) انظر: التقييد والإيضاح (ص٢٩٢)، ونزهة النظر لابن حجر (ص١٢٧ ـ ١٢٨).

ويضيف هؤلاء أن العرف قيد الوضع اللغوي، فلا يطلق اسم الصحابي إلا على من كثرت صحبته للنبي ﷺ، واختص به اختصاص الصاحب بالمصحوب لا على من لقيه ساعة(١).

والمذهب الأول هو الراجح، وعليه العمل عند المحدثين والأصوليين(٢)، واستدل ابن كثير لرجحانه بقول النبي ﷺ: **«يأتي على الناس زمان، يغزو فئام من الناس، فيقال لهم: فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس، فيقال لهم: فيكم من رأى من صحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس، فيقال لهم: هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول الله ﷺ؟، فيقولون: نعم، فيفتح لهم»**(٣).

فدل الحديث على «أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة، لشرف رسول الله ﷺ وجلالة قدره وقدر من رآه من المسلمين»(٤).

---

(١) انظر: المستصفى للغزالي (١/ ١٦٥)، والواضح لابن عقيل (٥/ ٦٠)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٩٢)، ومفردات ألفاظ القرآن (ص٤٧٥) مادة «صحب».

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٧/ ٣)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ٨٦)، ورجحه من الأصوليين: ابن عقيل الحنبلي في الواضح (٥/ ٦١ ـ ٦٢)، وابن قدامة في روضة الناظر (٢/ ٤٠٤)، والآمدي في الإحكام (٢/ ٩٢)، وابن النجار في شرح الكوكب المنير (٢/ ٤٦٥).

(٣) أخرجه عن أبي سعيد الخدري ﷺ بهذا اللفظ مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة (٤/ ١٩٦٢) برقم (٢٥٣٢)، وأخرجه البخاري بلفظ: «فيكم من صحب رسول الله ﷺ» في عدة مواضع؛ بوب على أحدها بقوله: باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه. صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ (٤/ ١٨٨).
وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ١٧٨) عن واثلة بن الأسقع ﷺ عن النبي ﷺ قال: «لا تزالون بخير ما دام فيكم من رآني وصاحبني، والله لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأى من رآني وصاحب من صاحبني». قال ابن حجر في فتح الباري (٧/ ٥): «إسناده حسن»، وانظر: مجمع الزوائد (١٠/ ٢٠).

(٤) الباعث الحثيث (ص١٥٣).

وأما ما ذكره أصحاب الرأي الثاني من اشتراط طول الصحبة فله تأثير في الفضل، فإن الصحابة متفاوتون في الفضيلة بحسب قربهم من النبي ﷺ، وملازمتهم له، وتقدم إسلامهم ونحو ذلك.

وقد اتفق العلماء على أن من ثبتت صحبته للنبي ﷺ فقد ثبتت عدالته وثقته، وليس بحاجة إلى تعديل أحد[(١)].

٣ ـ تعريف التابعي:

الاختلاف في تعريف التابعي قريب من الاختلاف في تعريف الصحابي، فكما أُختلف في القدر الزمني الذي يصح به إطلاق اسم الصحابي على من رأى النبي ﷺ، اختلف في التابعي، فذهب بعض من لم يشترط طول الصحبة في الصحابي إلى اشتراطها في التابعي، فلم يكتف بمجرد رؤيته الصحابي، والفرق بين الصحابي والتابعي شرف رؤية النبي ﷺ وعظمها، ولأن الاجتماع به يؤثر في النور القلبي أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار[(٢)].

ومذهب جمهور العلماء عدم اشتراط طول صحبة التابعي للصحابي، وإنما مجرد لقائه به كاف في إطلاق اسم التابعي عليه[(٣)].

وهذا الرأي هو الراجح وعليه عمل أئمة المحدثين كالإمام مسلم، وأبي حاتم بن حبان[(٤)]، وأبي عبد الله الحاكم[(٥)] وغيرهم، فإنهم ذكروا في طبقات

---

(١) انظر: الكفاية (ص٩٦)، والمستصفى للغزالي (١/ ١٦٤)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٤٩٠)، والإصابة لابن حجر (١/ ١٠).

(٢) انظر: الكفاية (ص٥٩)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٥٠٦)، والباعث الحثيث (ص١٦٢)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٩٩ ـ ٧٠٠).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٥٠٦)، والتقييد والإيضاح للعراقي (ص٣١٧)، ونزهة النظر (ص١٣١)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٤٧).

(٤) هو الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي، روى عن النسائي وابن خزيمة، وتولى قضاء سمرقند، من مصنفاته: الصحيح المسمى بالأنواع والتقاسيم، وكتاب المجروحين، توفي عام (٣٥٤هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٢٠)، والبداية والنهاية (١٥/ ٢٨١)، ولسان الميزان (٥/ ١١٢).

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري، الإمام الحافظ، ولد عام =

التابعين من رأى صحابياً ولم يثبت سماعه منه كالأعمش[1]؛ فإنه رأى أنس بن مالك رضي الله عنه ولم يثبت سماعه منه[2].

والتابعون في صحبتهم للصحابة طبقات، وقد جعلهم ابن حجر[3] أربع طبقات:

الأولى: طبقة كبار التابعين؛ كسعيد بن المسيب[4].

الثانية: الطبقة الوسطى منهم؛ كالحسن[5] وابن سيرين[6].

= (٣٢١هـ)، رحل في طلب الحديث وهو ابن عشرين سنة، من مصنفاته: المستدرك، ومعرفة علوم الحديث، توفي عام (٤٠٥هـ).
انظر: تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٩).

(١) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي، أبو محمد، ولد عام (٦١هـ)، من أئمة القراء والمحدثين، روى عن أبي وائل وابن جبير، وعنه الثوري وشعبة، توفي عام (١٤٨هـ).
انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢/ ٣٧)، وتاريخ بغداد (٩/ ٣)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٩٤).

(٢) انظر: التقييد والإيضاح (ص٣١٨).

(٣) هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المصري، ولد بمصر عام (٧٧٣هـ)، ونشأ بها يتيماً، ثم تولى القضاء بها، من مصنفاته: فتح الباري، والإصابة وغيرها، توفي عام (٨٥٢هـ).
انظر: الضوء اللامع للسخاوي (٢/ ٣٦)، وشذرات الذهب (٧/ ٢٧٠).

(٤) هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي، ولد في أول خلافة عمر، وسمع عثمان وعلياً، وكان رأس المدينة في وقته، وأحد فقهائها السبعة، توفي عام (٩٣هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٨٨)، والتاريخ الكبير (٢/ ١/ ٥١٠)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٧).

(٥) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري، ولد بالمدينة في آخر خلافة عمر، وروى عن جابر وابن عباس وخلق من الصحابة، وروى عنه أيوب وثابت، وكان مفتي البصرة، توفي عام (١١٠هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١/ ١١٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٥٦٣)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ١٥٠).

(٦) هو محمد بن سيرين البصري، أبو بكر مولى أنس بن مالك، سمع أبا هريرة وابن =

الثالثة: طبقة تليها جل روايتها عن كبار التابعين؛ كالزهري[1] وقتادة[2].

الرابعة: الطبقة الصغرى منهم، وهم الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم سماع من الصحابة؛ كالأعمش[3].

٤ ـ تعريف التفسير:

يرجع مصطلح التفسير في أصله اللغوي إلى ثلاثة أحرف: «الفاء»، و«السين»، و«الراء».

وهل أصل التفسير مادة «فسر»، أو «سفر»؟، ذكر الزركشي[4] في «البرهان»[5] قولين في ذلك، والذي وقفت عليه في المعاجم اللغوية ذكر

= عباس وأنساً، وروى عنه قتادة وأيوب، وكان إماماً في الحديث وتعبير الرؤيا، توفي عام (١١٠هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١/ ١٤٠)، والتاريخ الكبير (١/ ١/ ٩٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٧٧).

(١) هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله القرشي الزهري المدني الإمام الحافظ، ولد عام (٥٠هـ)، روى عن ابن عمر وأنس ولزم ابن المسيب ثماني سنين، وروى عنه مالك والأوزاعي، توفي عام (١٢٤هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ١٣٥)، والتاريخ الكبير (١/ ١/ ٢٢٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٠٨).

(٢) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري، ولد أكمه عام (٦٠هـ)، وروى عن أنس، كان إماماً في التفسير والحديث، مضرب المثل في قوة الحفظ، توفي في الطاعون بواسط عام (١١٧هـ) وقيل (١١٨هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١)، والتاريخ الكبير (٤/ ١/ ١٨٥)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٤٧).

(٣) تقريب التهذيب (ص٧٥).

(٤) هو بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المصري الشافعي، ولد عام (٧٤٥هـ)، عني بالفقه والأصول والحديث، من مصنفاته: الروضة، والبحر المحيط في أصول الفقه، توفي عام (٧٩٤هـ) بالقاهرة. انظر: الدرر الكامنة (٤/ ١٧)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٣٥).

(٥) (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، وتابعه السيوطي في الإتقان (٢/ ٢٢١)، وانظر: مقدمتان في علوم القرآن (ص١٧٣)، والتيسير في قواعد علم التفسير (ص٢١).

التفسير في مادة «فسر»، ولم أجد من ذكره في مادة «سفر»، والتفسير بعد حذف الحروف الزوائد يرجع إلى فسر[1].

وبكل حال فالكلمتان فسر وسفر ترجعان إلى معنى واحد، وهو الكشف والبيان والإيضاح[2].

جاء في كتاب «العين»:

«الفَسْرُ: التفسير، وهو بيان وتفصيل الكتاب، وفَسَرَه يفسره فسراً، وفسَّره تفسيراً، والتفسرة: اسم للبول الذي ينظر فيه الأطباء؛ يستدل به على مرض البدن، وكل شيء يعرف به تفسير الشيء فهو التفسرة»[3].

وفي «تهذيب اللغة»: «وقوله: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] الفسر: كشف المغطى، وقال بعضهم: التفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل»[4].

ويقال: فسرت الحديث أفسره فسراً؛ إذا بينته وأوضحته، وفسرته تفسيراً كذلك[5].

ومن شواهد «سفر» قولهم: سفرت المرأة عن وجهها؛ إذا كشفته، وأسفر الصبح؛ إذا بان وانكشف الظلام، وسمي السفر بذلك؛ لأن المسافر ينكشف عن مكانه[6].

* وأما المعنى الاصطلاحي للتفسير فهو مأخوذ من المعنى اللغوي من جهة كونه بياناً وكشفاً لمراد الله تعالى من كلامه، وعلى هذا تدور تعريفات العلماء للتفسير، لكن يزيد بعضهم قيوداً وأوصافاً قد تخدم التفسير، ولها أثر ـ

---

(١) وانظر: التفسير اللغوي (ص١٩).

(٢) معجم مقاييس اللغة (ص٤٦٢) مادة «سفر»، و(ص٨١٨) مادة «فسر»، والبرهان (٢/ ٢٨٤).

(٣) (٧/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨).

(٤) (١٢/ ٤٠٧) مادة «فسر».

(٥) جمهرة اللغة (٢/ ٧١٨).

(٦) انظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٤٠٠ ـ ٤٠٢)، والصحاح (٢/ ٦٨٦)، ومعجم مقاييس اللغة (ص٤٦٢) مادة «سفر».

ولو يسير - في بيان القرآن، فيذكر مثلاً في التعريف: أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، ونحو ذلك:

كقول الزركشي: «هو علم نزول الآية وسورتها، وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها»[1].

وقد يذكر بعض العلماء ما ليس له أثر في بيان القرآن كقول أبي حيان[2]: «التفسير: علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات ذلك»[3].

وذكر أن المراد بكيفية النطق بألفاظ القرآن: علم القراءات.

والأولى في التعريفات الاختصار وأن تكون جامعة لحدود المعرَّف، ومن أحسنها: تعريف الكافيجي[4] لولا أن فيه تكراراً، فإنه قال: «وأما التفسير في العرف فهو: كشف معاني القرآن وبيان المراد»[5]، وبيان المراد داخل في كشف معاني القرآن.

---

(١) البرهان (٢/ ٢٨٤).

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الغرناطي، ولد بغرناطة سنة (٦٥٤هـ)، برع في العربية والقراءات والتفسير، صنف البحر والنهر، وهما في التفسير، وله التذييل والتكميل، توفي بالقاهرة سنة (٧٤٥هـ).

انظر: الدرر الكامنة (٥/ ٧٠)، وبغية الوعاة (١/ ٢٨٠)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٢٨٧).

(٣) البحر المحيط (١/ ١٣).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن سليمان الرومي الحنفي، ولد سنة (٧٨٨هـ)، كان بارعاً في علم الكلام واللغة والفقه وأصوله، زادت مؤلفاته على المائة، منها: شرح قواعد الإعراب، وشرح كلمتي الشهادة، توفي سنة (٨٧٩هـ).

انظر: الضوء اللامع للسخاوي (٧/ ٢٥٩)، وبغية الوعاة (١/ ١١٧)، وشذرات الذهب (٧/ ٣٢٦).

(٥) التيسير في قواعد علم التفسير (ص٢١).

وعرف ابن عثيمين التفسير بتعريف قريب منه، فقال: «بيان معاني القرآن الكريم»(١).

وأما ما يذكره المفسرون في كتبهم من معاني بعض المفردات التي لا يؤثر بيانها في المعنى التركيبي للآية، فالقارئ يفهم المراد من الآية دون الحاجة إلى معرفة حقيقة تلك المفردات، وتفسير هذه الأمور يعد بياناً لها، لكنَّ الاختلاف وقع في فائدة البحث في معناها بالنسبة للمفسر، ومن أمثلته ما وقع لعمر ﷺ عندما أراد معرفة معنى الأبِّ ثم عدل عن ذلك، وعده من التكلف؛ لأن معرفة المعنى التركيبي للآية مفهوم دون الوقوف على حقيقة الأبِّ.

ومن أمثلته تفسير المبهمات في القرآن، فتفسيرها يعد بياناً لها، ولا يمكن إخراجها من البيان، فإذا قلنا إن المراد بضمير التثنية في قول الله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحريم: ٤] عائشة وحفصة ﷺ(٢) فإنه يعد بياناً للآية، لكن جهلنا باسميهما لا يؤثر في فهم المراد من الآية، وسيأتي تفصيل أكثر عن هذه القضية، وتوجيه كلام عمر ﷺ عند الحديث عن نقد التكلف في التفسير.

والمعيب حقاً أن تكون هذه المعاني التي لا تؤثر في بيان المعنى العام للآية هي ما يشغل المفسر ويصرفه عن البحث عن الفوائد والأحكام والعبر والهدايات التي من أجلها نزل القرآن، وأحياناً لا تجد في بعض التفاسير سوى البحث عن هذه المعاني الفرعية، ويعظم الخطأ عندما يكون البحث في معاني تلك الأشياء غير ذي جدوى لعدم إمكانية الترجيح بين الأقوال في تفسيرها، وكونها متلقاة من الأخبار والروايات الإسرائيلية.

---

(١) أصول في التفسير (ص٢٨)، وهناك تعريفات أخرى مختصرة للزركشي في البرهان (١/ ١٠٤ ـ ١٠٥)، والزرقاني في مناهل العرفان (١/ ٤٧١)، وابن عاشور في التحرير والتنوير (١/ ١٠).

(٢) جامع البيان (٢٣/ ٩٤).

وهناك أشياء يذكرها المفسرون وهي ليست من بيان القرآن في شيء، مثل فضائل السور والآيات، وكذا ما أشار إليه أبو حيان في تعريف التفسير وأنه يشمل كيفية النطق بألفاظ القرآن كالإمالة والمدود ونحوهما.



ثانياً
النقد النبوي للتفسير وأثره على الصحابة

سبق في المقدمة أن أصول النقد ترجع إلى عصر النبي ﷺ، فهو أول من قام به، وفي السنة أحاديث نقدية: إما نقداً لمنهج، أو نقداً لقول، أو نقداً لعمل مبنيّ على فهمٍ خاطئ.

وقد يأتي النقد ابتداءً من النبي ﷺ، أو نتيجة رأي أو إشكال يقع لأحد الصحابة في فهم آية، فيعرضه على النبي ﷺ فيرده، ويبين الفهم الصحيح للآية، ومن المعلوم تفاوت الصحابة ﷺ في فهم القرآن الكريم، فقد يخطئ بعضهم، أو تشتبه عليه النصوص فيظن أن بينها تعارضاً.

وبهذا يتبين أن النقد النبوي يرد دفعاً للخطأ قبل وقوعه، أو رفعاً له بعد وقوعه، والأحاديث النبوية النقدية قليلة؛ ينتقد النبي ﷺ الفهم الخاطئ للآية ويضعفه ويبين المعنى الصحيح، وهذا في الأعم الأغلب، وقد يرد في بعض الأحاديث الإشارة إلى وجه الضعف، وسنتحدث فيما يلي عن جوانب مهمة في النقد النبوي:

نقد مناهج التفسير:

لتفسير القرآن الكريم طرق يسير عليها من أراد فهم القرآن، وهذه المسالك تتفاوت صحة وضعفاً، وقد أصبحت ـ حين تفرق الأمة وظهور البدع ـ مناهج وسمات عرفت بها بعض الفرق الإسلامية؛ تتبعها في فهم النصوص والاستدلال بها.

بيد أن المناهج المنحرفة في فهم القرآن التي ظهرت فيما بعد لم تكن ظاهرة في العصر النبوي، إذ لم يوجد من يتبناها أو يدافع عنها، أو يتخذها

منهجاً في اتباع النصوص وتفسيرها، ولعل السر في ذلك نقاء عصر النبي ﷺ وصفائه بوجوده ﷺ بين الناس.

وقد ذم النبي ﷺ بعض الطرق في فهم القرآن وحذر منها، وهو محمول في بعض ذلك على حالات معينة وليس نقداً مطلقاً، ومن تلك المناهج والطرق:

أ ـ نقد تاويل المتشابه:

ومتبعو المتشابه من الآيات ومفسروها لهم مقاصد؛ إما بهدف التشكيك في القرآن الكريم وإضلال الناس، وإما لاعتناقهم مذاهب باطلة، فيبحثون عن مخارج لها من القرآن الكريم، فإذا ضاقت عليهم الآيات المحكمات البينات عمدوا إلى الآيات المتشابهة، وفسروها بما يتوافق مع أهوائهم ومقاصدهم الفاسدة[(١)].

وقد حذر النبي ﷺ من هؤلاء، ومن سلوك منهجهم في التعامل مع النصوص الشرعية، فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ تلا هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران: ٧] قالت: قال رسول الله ﷺ: «**فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمّى الله فاحذروهم**»[(٢)].

وقد ذكر ابن جرير[(٣)] أن الآية التي تلاها النبي ﷺ نزلت بسبب مجادلة

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٢٥٥ ـ ١٢٥٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ (٥/ ١٦٦)، وأخرجه مسلم في كتاب العلم (٤/ ٢٠٥٣) برقم (٢٦٦٥).

(٣) هو أبو جعفر محمد بن جرير الآملي الطبري، شيخ المفسرين، وأحد المجتهدين، ولد عام (٢٢٤هـ)، من مصنفاته غير التفسير: تاريخ الأمم والملوك، والقراءات، استوطن بغداد وبها توفي عام (٣١٠هـ).

=

نصارى نجران بمتشابه القرآن، ومناظرتهم النبي ﷺ في أمر عيسى عليه السلام[1]، وهذا موافق لما ذكره ابن إسحاق[2]، فقد ذكر قدومهم على النبي ﷺ ومجادلتهم له، واحتجاجهم على ألوهية عيسى عليه السلام ببعض الأمور المتشابهة التي جاء القرآن بها، وذكر أن صدر سورة آل عمران نزلت رداً عليهم[3].

قال ابن تيمية[4]: «سبب نزول هذه الآية كان قدوم نصارى نجران ومناظرتهم للنبي ﷺ في أمر المسيح، كما ذكر ذلك أهل التفسير وأهل السيرة، وهو من المشهور بل من المتواتر أن نصارى نجران قدموا على النبي ﷺ ودعاهم إلى المباهلة المذكورة في سورة آل عمران، فأقروا بالجزية ولم يباهلوه، وصدر آل عمران نزل بسبب ما جرى؛ ولهذا عامتها في أمر المسيح»[5].

فهؤلاء النصارى اعتقدوا في عيسى عليه السلام أمراً، وأرادوا الاستدلال عليه بما عند المسلمين مما نزل به القرآن الكريم، فاحتجوا ببعض المتشابه زاعمين دلالته على ألوهية عيسى، ومن ذلك أنهم قالوا للنبي ﷺ: ألست تزعم أن عيسى كلمة الله وروحه؟ قال: بلى، قالوا: حسبنا[6].

= انظر: تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧١٠)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ١١٠).

(١) جامع البيان (٥/ ٢٠٦، ٢١٢).

(٢) هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني، رأى أنس بن مالك وابن المسيب، وحدث عنه الثوري وشعبة، كان إماماً في السير وأيام الناس، توفي عام (١٥١هـ).

انظر: التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤٠)، وتاريخ بغداد (١/ ٢١٤).

(٣) انظر: السيرة النبوية لابن هشام (٢/ ٥٧٥) وما بعدها.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، ولد عام (٦٦١هـ)، أحد الأعلام، قال الذهبي: «سارت بتصانيفه الركبان»، وتوفي بدمشق عام (٧٢٨هـ)، له ترجمة حافلة في الكواكب الدرية لابن عبد الهادي، وانظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩٦)، والبداية والنهاية (١٨/ ٢٩٥).

(٥) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٧٧).

(٦) جامع البيان (٥/ ٢٠٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٥٩٦).

ووجه كون هذه الألفاظ من المتشابه أن لفظ كلمة الله: يراد به الكلام، ويراد به المخلوق بالكلام، ولفظ روح منه: يراد به ابتداء الغاية ويراد به التبعيض[1]، ولم يردوا هذه الألفاظ إلى المحكم من القرآن الدال على أن عيسى عليه السلام مخلوق وعبدٌ لله؛ كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾ [آل عمران: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾﴾ [مريم: ٣٠].

ومما اتبعوه من المتشابه للاستدلال على أن الله تعالى ثالث ثلاثة ما يرد في القرآن من لفظ: «إنا» و«نحن»، الدال على الجمع، ووجه كون هذه الألفاظ من المتشابه «أنها تقال للواحد الذي له أعوان: إما أن يكونوا شركاء له، وإما أن يكونوا مماليك له، ولهذا صارت متشابهة، فإن الذي معه شركاء يقول: فعلنا نحن كذا، وإنا نفعل كذا، وهذا ممتنع في حق الله تعالى، والذي له مماليك ومطيعون يطيعونه؛ كالملك يقول: فعلنا كذا؛ أي: أنا فعلت بأهل ملكي، وكل ما سوى الله مخلوق له مملوك له، وهو سبحانه أحق من قال: إنا ونحن بهذا الاعتبار، فإن ما سواه ليس له ملك تام، ولا أمر مطاع طاعة تامة»[2].

فاتبعوا المتشابه وتركوا المحكم كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فإنه محكم؛ لأن هذا الاسم مختص بالله وحده[3].

وقد دل قوله ﷺ: **«فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»** على أمرين:

الأول: التحذير ممن يتبع المتشابه، وذلك يشمل كل متأولٍ للآيات

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/ ٣٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨) باختصار، وانظر: السيرة النبوية لابن هشام (٢/ ٥٧٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٧٨).

المتشابهة في القرآن ليجادل بها أهل الحق، ويلبس عليهم دينهم؛ سواء كان من المشركين كاليهود والنصارى، أو كان من المسلمين كأهل البدع[1]، ولا يمكن الحذر من هؤلاء إلا بمعرفة تأويلاتهم للنصوص، ومآخذهم التي ينطلقون منها في فهم النصوص، ثم نقدها وتزييفها، وقد جاء ذلك صريحاً في بعض روايات الحديث، حيث قال ﷺ: «**أولئك الذين سمّى الله فاعرفوهم**»[2].

ومما يشمله التحذير من هؤلاء مجانبتهم والابتعاد عنهم، وترك مجالستهم، والنظر في كتبهم والقراءة فيها مخافة أن يوردوا شيئاً من تفسير المتشابه، فلا يجد المسلم له جواباً، فيقع في الفتنة[3]، وقد جاء ذلك صريحاً في بعض الروايات، ففي بعضها: «**فلا تجالسوهم**»[4].

الثاني: ذم اتباع المتشابه وطلب تفسيره، والاستدلال به على ما يعتقده الإنسان، وجاء لفظ «**يتبعون**» للدلالة على أنهم «يطلبون المتشابه ويقصدونه دون المحكم، مثل المتبع للشيء الذي يتحراه ويقصده، وهذا فعل من قصده الفتنة. وأما من سأل عن معنى المتشابه ليعرفه ويزيل ما عرض له من الشبه، وهو عالم بالمحكم متبع له، مؤمن بالمتشابه، لا يقصد فتنة، فهذا لم يذمه الله»[5].

ولذا كان الصحابة رضي الله عنهم يسألون النبي ﷺ عما يشتبه عليهم فهمه من الآيات، فيفهمون منها غير المراد، أو يظنون معارضتها لأقواله ﷺ، فيصحح لهم المعنى، ومن أمثلته:

---

(١) انظر: جامع البيان (٥/ ٢١٤).

(٢) أخرج هذه الرواية ابن جرير الطبري في تفسيره (٥/ ٢١٠) عن عائشة رضي الله عنها، وصحح إسنادها أحمد شاكر في تعليقه على التفسير (٦/ ١٩٣) ط. دار المعارف.

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ٢١٨).

(٤) أخرج هذه الرواية: ابن وهب في الجامع (١/ ٧٩)، وابن جرير في تفسيره (٥/ ٢٠٩)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (١/ ١٤٧).

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/ ٣٩٤).

١ ـ عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «**من نُوقش الحساب عُذب**»، قالت: قلت: أليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق: ٨]؟ قال: «**ذلك العرض**»، وفي رواية أخرى أنه قال: «**إنما ذلك العرض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عُذب**»(١).

قال ابن تيمية: «معلوم أن قوله: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ لا يدل ظاهره على أن المحاسب يناقش، بل الظاهر من لفظ الحساب اليسير أنه لا تكون فيه مناقشة»(٢).

وقال ابن القيم(٣): «أنكر على عائشة؛ إذ فهمت من قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ معارضته لقوله ﷺ: «**من نُوقش الحساب عُذب**»، وبين لها أن الحساب اليسير هو: العرض؛ أي: حساب العرض، لا حساب المناقشة»(٤).

٢ ـ وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا نبي الله كيف يحشر الكافر على وجهه يوم القيامة؟! قال: «**أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة؟**» قال قتادة: بلى وعزة ربنا(٥).

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب (٧/ ١٩٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب التفسير، باب ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ (٦/ ٨١)، وأخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٤/ ٢٢٠٤) برقم (٢٨٧٦).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٨)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٤٠٢).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، ولد عام (٦٩١هـ)، لازم ابن تيمية، وبرع في علم التفسير والحديث، من أخص تلاميذه ابن كثير، وتصانيفه كثيرة في شتى العلوم، منها: شرح تهذيب سنن أبي داود، وزاد المعاد، توفي عام (٧٥١هـ).
انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٥٢٣)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٤٤٧)، والدرر الكامنة (٤/ ٢١).

(٤) إعلام الموقعين (١/ ٣٥١).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب قوله: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ۝٣٤﴾ (٦/ ١٤)، وفي كتاب الرقاق، باب كيف =

قال ابن حجر: «قوله: «**أليس الذي أمشاه**» إلخ ظاهر في أن المراد بالمشي حقيقته، فلذلك استغربوه حتى سألوا عن كيفيته»[(١)].

٣ ـ وعن أبي هريرة ﷺ قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد أرأيت جنة عرضها السمٰوات والأرض فأين النار؟ قال: «**أرأيت الليل الذي قد ألبس كل شيء، فأين جعل النهار؟**» قال: الله أعلم، قال: «**كذلك الله يفعل ما يشاء**»[(٢)].

فالإخبار عن الجنة بأنها تستغرق السمٰوات والأرض قد يُفهم منه ألا يوجد مكان للنار؛ لذا أُورد هذا السؤال، فأجاب النبي ﷺ بأنه ليس بلازم بالقياس على الليل والنهار؛ إذ لا يلزم من عدم مشاهدتنا الليل إذا جاء النهار ألا يكون في مكان، وإن كنا لا نعلمه، وكذلك النار تكون حيث يشاء الله ﷻ[(٣)].

ب ـ نقد الإسرائيليات:

يتخذ بعض المفسرين الروايات الإسرائيلية طريقاً لتفسير القرآن، وبخاصة فيما يتعلق بأخبار الأمم السابقة، وما جرى للرسل مع أقوامهم، حتى أصبح ذلك سمة ظاهرة في بعض التفاسير؛ لما في الروايات الإسرائيلية من تفصيلات لا توجد في الكتاب والسنة.

= الحشر (٧/ ١٩٤)، وأخرجه مسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٤/ ٢١٦١) برقم (٢٨٠٦).

(١) فتح الباري (١١/ ٣٨٢).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (١/ ١٥٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٣٦) وهذا لفظه، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعلم له علة، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ٢/ ٩٢٤) برقم (٢٨٩٢).
وروي أن هرقل اعترض بهذا الاعتراض في الكتاب الذي بعثه إلى النبي ﷺ، فأجابه بالجواب نفسه، انظر: المسند لأحمد (٣/ ٤٤١)، وجامع البيان (٦/ ٥٤)، والبداية والنهاية (٧/ ١٧٧)، ومجمع الزوائد (٨/ ٢٣٦).

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٩٩).

وقد أذن النبي ﷺ بالتحديث عن بني إسرائيل، فقال: «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»[(١)].

واستمع لحبر من أحبار اليهود قال له: «يا محمد إنا نجد أن الله يجعل السمٰوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول: أنا الملك، فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه؛ **تصديقاً لقول الحبر**، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧][(٢)].

ومع مجيء الإذن الصريح من النبي ﷺ بقوله وفعله، فقد جاء عنه ما يدل على أنه ليس مطلقاً، وانتقد صراحة من سأل أهل الكتاب أو تتبع كتبهم، فغضب ﷺ من عمر رضي الله عنه حينما رأى في يده صحيفة من التوراة، وقال: «**أَمُتَهَوِّكُوْنَ[(٣)] فيها يا بن الخطاب؟! والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني**»[(٤)].

وإنما غضب النبي ﷺ على عمر خشية انصراف الناس عما جاء به

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٤/ ١٤٥) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري في مواطن عدة من صحيحه؛ منها كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ (٦/ ٣٣) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) متهوكون أي: متهورون من التهوك، وهو التهور والوقوع في الأمر بغير روية، وقيل معنى التهوك: التحير. النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٨٢) مادة «هوك».

(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٣٨٧) وهذا لفظه، وروى نحوه في (ص٣٣٨) من الجزء نفسه، ورواه الدارمي في سننه (١/ ١٢٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩/ ٤٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٧) كلهم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وفي إسناده مجالد بن سعيد الهَمْداني، وليس بالقوي؛ فقد تغير في آخر عمره كما في تقريب التهذيب (ص٥٢٠)، وانظر: مجمع الزوائد (١/ ١٧٤)، وقد صحح إسناده ابن كثير في البداية والنهاية (١/ ٢١٥)، وقال في موضع آخر (٣/ ٣٥): «إسناده على شرط مسلم»، وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٦/ ٣٤).

ورواه أحمد في المسند (٣/ ٤٧٠، ٤/ ٢٦٥)، وعبد الرزاق في المصنف (٦/ ١١٣) =

القرآن، وإقبالهم على كتب أهل الكتاب ركوناً إليها وإتباعاً لها؛ ولذلك قال ﷺ: «**أمتهوكون فيها**» أي: هل أنتم في شك مما جئتكم به؟ وأكد ذلك بأن موسى عليه السلام لو كان حياً ما وسعه إلا اتباع النبي ﷺ، والتسليم بما جاء به، وهذا يدل على أن المفسر لا ينبغي له الانصراف عن تفسير القرآن بالكتاب والسنة إلى أخبار إسرائيلية لا يمكن الوثوق بصحتها، بل فيها ما يتعارض مع ما جاء به النبي ﷺ[1].

ومما يؤيد ذلك أنّ النبي ﷺ نهى عن تصديقهم فيما ينقلون من الأخبار،

= من حديث عبد الله بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، وفي إسناده جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف كما في تقريب التهذيب (ص١٣٧)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٧٣) عن هذا الحديث: «رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه جابراً الجعفي، وهو ضعيف»، وانظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٣٤)، وأشار البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٣٩) إلى عدم صحة إسناده، وللحديث شاهد عند ابن الضريس في فضائل القرآن (ص٥٤)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦١) عن الحسن البصري أن عمر بن الخطاب فذكر نحوه، وله شاهد آخر عند عبد الرزاق في مصنفه (٦/ ١١٢) عن أبي قلابة أن عمر فذكر نحوه، لكن هذان الشاهدان فيهما انقطاع بين عمر وبين الحسن وأبي قلابة.

والحاصل أن الحديث لا تخلو أسانيده من ضعف، لكنه ليس بالشديد، ثم هو ينجبر بتعدد طرقه وشواهده، قال ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٥٢٥) بعد سياق طرقه: «وهي وإن لم يكن فيها ما يحتج به، لكن مجموعها يقتضي أن لها أصلاً».

(١) ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥١]، وقد روي في سبب نزولها أن رجالاً من المسلمين أتوا النبي ﷺ بكتب فيها بعض كلام اليهود، فلما نظر فيها ألقاها، وقال: «**كفى بها حماقة قوم، أو ضلالة قوم أن يرغبوا عما جاء به نبيهم إلى ما جاء به غير نبيهم إلى قوم غيرهم**»، فنزلت الآية. رواه الدارمي في سننه (١/ ١٣١)، وأبو داود في المراسيل (ص١٤٩)، والطبري في جامع البيان (١٨/ ٤٢٩) ـ وهذا لفظه ـ عن يحيى بن جعدة مرسلاً، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٥/ ١٤٨) للإسماعيلي في معجمه وابن مردويه عن يحيى بن جعدة عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو كذلك في معجم الإسماعيلي المطبوع (٢/ ٧٧٢).

فقال: «**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم**»[1]، وهذا يضع الأخبار الإسرائيلية في مرتبة المشكوك فيه، ويقلل الثقة بها؛ لما دخلها من التحريف والتبديل، ولعدم الثقة بمن يرويها من أهل الكتاب، فقد تحملهم العصبية والحمية لدينهم إلى تحريف ما ينقلونه، فلا يجوز جعل تلك الأخبار المشكوك فيها معاني لكتاب الله مقطوعاً بها، والواجب التريث في قبولها، حتى ينظر فيها وتنتقد، فإن لم يوجد فيها محذور أو خطأ أذن في روايتها مع التوقف في تصديقها أو تكذيبها[2]، وهذا وجه من أوجه النقد، وفيه تنبيه لمن يتصدى لتفسير القرآن أن يكون حذراً يقظاً تجاه الروايات الإسرائيلية، قادراً على نقدها ورد ما يعارض الكتاب والسنة، فلا يدخل في تفسيره إلا ما يتفق مع ضوابط الإذن بالتحديث عن أهل الكتاب[3]، والله أعلم.

ج ـ نقد الجدال في القرآن وضرب بعضه ببعض:

نهى النبي ﷺ عن الاختلاف في القرآن، فقال: «**إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب**»[4].

وفي حديث آخر خرج النبي ﷺ على قوم يتراجعون في القرآن مغضباً، وقال: «**إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم فكلوه إلى عالمه**»[5].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ (٥/ ١٥٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٨/ ١٧٠).

(٣) انظر: التفسير والمفسرون (١/ ١٨٣، ١٨٥)، وتيسير الكريم المنان (١/ ٩٨).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب العلم (٤/ ٢٠٥٣)، برقم (٢٦٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ١٨١، ١٨٥)، وعبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢١٦)، وأخرجه ابن ماجه مختصراً في مقدمة سننه، باب في القدر (١/ ٣٣)، كلهم من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقد اختلف العلماء في هذه السلسلة، فمنهم من صححها ومنهم من ضعفها، والذي عليه بعض المحققين أنها من قبيل الحسن. انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ١٨٨)، وتهذيب التهذيب =

وفي رواية: أن بعضهم قال: ألم يقل الله كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟[1].

وقد ذكر العلماء صوراً للاختلاف المنهي عنه في القرآن، ومنها:

الاختلاف في تفسير أمور قطعية لا يسوغ الاجتهاد فيها، أو يكون الاختلاف مؤدياً إلى الوقوع في شبهة أو شك أو فتنة ونحو ذلك، أو يكون مؤدياً إلى التكذيب بالقرآن، وضرب بعضه ببعض كما أشار إليه الحديث.

أما الاختلاف في الفروع واستنباط الأحكام فليس وارداً هنا، وهو موجود بين المسلمين من عهد الصحابة إلى وقتنا[2].

وفي الحديث الثاني إشارة إلى منشأ الاختلاف المنهي عنه وهو الجهل، وذلك في قوله ﷺ: **«وما جهلتم فكلوه إلى عالمه»**، فعدم إدراك المعنى الصحيح للآيات المقترن بالهوى والتعصب يؤدي بصاحبه ـ حتماً ـ إلى مشاقة غيره، والاختلاف معه.

كما جاء في الحديثين الإشارة إلى أثرين سيئين يؤدي إليهما الاختلاف في القرآن الكريم:

الأول: كونه سبباً في هلاك الأمم السابقة وخروجها عن جادة الحق.

الثاني: التكذيب بالقرآن الكريم ورده، ذلك أن من يعتقد رأياً، ويستدل عليه بالقرآن؛ إذا عورض بآيات أخرى تناقض معتقده، ردها فوقع في تكذيبها.

ومن الآثار السيئة للاختلاف أنه يوقع في المراء في القرآن الكريم، وقد جاء النهي عنه في قوله ﷺ: **«مراء في القرآن كفر»**[3].

= (٣/ ٢٧٧ ـ ٢٨٠)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ٥٨) تعليقاً على رواية ابن ماجه: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، رواه الإمام أحمد في مسنده من هذا الوجه بزيادة في آخره»، وقد حسن هذا الحديث الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح (١/ ٨٠).

(١) المسند (٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ٢١٨ ـ ٢١٩).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب النهي عن الجدال في القرآن (٤/ ١٩٩)، =

وفي حديث آخر أن النبي ﷺ قال: **«ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل»**، ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨][1].

والمراء بمعنى الجدال[2].

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن النهي عن المراء خاص بالجدال في ألفاظ القرآن وحروفه، وليس في تفسيره وتأويله، استئناساً بما جاء في بعض روايات الحديث أن رجلين اختلفا في آية من القرآن، فقال أحدهما: تلقيتها من رسول الله ﷺ، وقال الآخر: تلقيتها من رسول الله ﷺ، فسألا النبي ﷺ، فقال: **«القرآن يقرأ على سبعة أحرف، فلا تماروا في القرآن، فإن مراءً في القرآن كفر»**[3].

= والإمام أحمد في المسند (٢/ ٢٨٦، ٣٠٠، ٤٢٤، ٤٧٥، ٥٠٣، ٥٢٨)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (١/ ١٤٦)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٢٣)، كلهم من حديث أبي هريرة ﷺ، وحسنه ابن القيم في شرح تهذيب سنن أبي داود (١٢/ ٣٥٣) بحاشية عون المعبود، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢/ ١١٣٤)، ورواه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٢٥٨) عن أبي هريرة بلفظ: **«جدال في القرآن كفر»**، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ١٥٢) عن زيد بن ثابت مرفوعاً بلفظ: **«لا تماروا في القرآن، فإن المراء فيه كفر»**، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٥٧) عن حديث زيد: «رجاله موثقون»، وسيأتي قريباً عن أبي جهيم بلفظ: **«مراء في القرآن كفر»**.

(١) أخرجه الترمذي في أبواب التفسير، باب ومن سورة الزخرف (٩/ ٦)، وابن ماجه في المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل (١/ ١٩)، والإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٥٢، ٢٥٦)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٤٨) كلهم من حديث أبي أمامة ﷺ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وصحح إسناده الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح (١/ ٦٤).

(٢) انظر: الغريبين للهروي (٦/ ١٧٤٧)، والنهاية في غريب الحديث (٤/ ٣٢٢) مادة «مرى».

(٣) انظر المصدرين السابقين، والحديث رواه أحمد في المسند (٤/ ١٦٩ ـ ١٧٠)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٨٤)، والطبري في جامع البيان (١/ ٣٩)، والبغوي في =

والأظهر ـ والله أعلم ـ أن النهي يشمل الاختلاف في الألفاظ والحروف، والاختلاف في المعاني؛ كالجدال في متشابه القرآن، أو الجدال في آيات الصفات والقدر ونحوها على طريقة أهل الكلام، وإنما سماه كفراً باعتبار ما يؤول إليه؛ كأن يستدل أحدهم بآية على صحة معتقده، ويأتي الآخر بآية أخرى ليدفع بها رأي صاحبه، فيزعم أن ما جاء به نقيض ما استدل به الأول[1].

ولما كان الخلل في فهم القرآن والخطأ في تفسيره يؤدي إلى الاختلاف والجدال، بيَّن النبي ﷺ المنهج السليم في تعامل المرء مع ما لا يعرف من معاني القرآن، وهو رده إلى عالمه فقال: «**وما جهلتم فكلوه إلى عالمه**»، وهو الله تعالى، أو العلماء العارفون بكتاب الله، ولا يأت المرء بالمعنى من عند نفسه فيقع في الخطأ[2].

د ـ نقد التفسير بالرأي:

ورد في نقده بعض الأحاديث التي لا تخلو أسانيدها من مقال، لكن أخذ العلماء بمدلولها، وجاء عن الصحابة والتابعين ما يؤيدها.

ومن الأحاديث الواردة في ذلك:

قول النبي ﷺ: «**من قال في القرآن برأيه، فليتبوأ مقعده من النار**».

وفي رواية: «**من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار**»[3].

= شرح السنة (٤/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦) كلهم عن أبي جهيم ﷺ، وصحح إسناده ابن كثير في فضائل القرآن (ص١١٨)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٥١): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح».

(١) انظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ٢٧٥)، وشرح السنة للبغوي (١/ ٢٦١)، وعون المعبود (٢/ ٣٥٤)، ومرقاة المفاتيح للقارئ (١/ ٢٤٠).

(٢) مرقاة المفاتيح (١/ ٢٤١).

(٣) أخرجه بالرواية الأولى: الترمذي، في كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه (٨/ ١٤٦ ـ ١٤٧)، وقال: «هذا حديث حسن»، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، في كتاب فضائل القرآن (٥/ ٣١) برقم (٨٠٨٤، ٨٠٨٥)، والطبري في جامع البيان (١/ ٧١). =

وقال ﷺ: «**من قال في القرآن برأيه فأصاب، فقد أخطأ**»[1].

والمراد بالرأي الوارد في الحديثين الرأي الصادر عن هوى دون استناد لشيء صحيح، وهو من تفسير القرآن بغير علم كما تشير إليه الرواية الأخرى[2].

ومن صور الرأي المذموم المسارعة إلى تفسير القرآن بحسب ما يظهر للمرء دون روية أو رد إلى الأصول، وقد جاء في بعض الأحاديث ذم من فعل ذلك، فعن النبي ﷺ قال: «**إن في أمتي قوماً يقرؤون القرآن ينثرونه نثر الدقل، يتأولونه على غير تأويله**»[3].

ومعنى: «**ينثرونه نثر الدقل**» أي: كما يتساقط الرطب اليابس من العذق إذا حُرك، وهذا كناية عن سرعتهم في القراءة[4].

= وأخرجه بالرواية الثانية: الترمذي والنسائي والطبري في المواضع السابقة، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وأخرجه كذلك الإمام أحمد في المسند (١/ ٢٣٣، ٢٦٩)، والحديث بكلا روايتيه عن ابن عباس، وصححه ابن القطان كما في النكت الظراف لابن حجر (٤/ ٤٢٣)، وحسنه البغوي في شرح السنة (١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨)، لكنَّ الحديث ضعيف فمداره في روايتيه على عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وهو ضعيف؛ ضعفه أحمد وأبو زرعة، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/ ٤٦٥): «حسن له الترمذي، وصحح له الحاكم وهو من تساهله»، وقال في تقريب التهذيب (ص٣٣١): «صدوق يهم»، وقد ضعف الألباني هذا الحديث في تعليقه على مشكاة المصابيح (١/ ٧٩).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب الكلام في كتاب الله بغير علم (٣/ ٣٢٠)، والترمذي في كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه (٨/ ١٤٧)، وقال: «هذا حديث غريب»، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، في كتاب فضائل القرآن (٥/ ٣١) برقم (٨٠٨٦)، كلهم من حديث جندب بن عبد الله ﷺ، وفي سنده سهيل بن أبي حزم، وهو ضعيف كما في تقريب التهذيب (ص٢٥٩)، وقد ضعف الحديث الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح (١/ ٧٩).

(٢) انظر كلاماً بشأن الحديثين عند الطبري في جامع البيان (١/ ٧٢ ـ ٧٤)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٧ ـ ٢٨)، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم (١/ ١٦).

(٣) أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن حذيفة بن اليمان ﷺ، قال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٨/ ٢٥٩): «هذا إسناد رواته ثقات».

(٤) النهاية في غريب الحديث (٥/ ١٥) مادة «نثر».

وهو يشير إلى عدم مبالاتهم بالقرآن الكريم، وضعف تدبرهم له، وقلة ورعهم، فلا عجب إذا فسروه بآرائهم على غير وجهه الصحيح، وكأنَّ النبي ﷺ يحذر الأمة ممن هذه صفته، ويدعوهم لتوقي تأويلاته للقرآن، ولا يتأتى ذلك إلا بنقدها، وبيان أوجه الخلل فيها.

وهذه الصفة التي ذمها النبي ﷺ من عدم تدبر القرآن المؤدي إلى الانحراف في تأويله تنطبق على صفة الخوارج[1] المذكورة في قوله: «**يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم**»[2].

وفُسر هذا الحديث بأنهم يتلون كتاب الله، و«لا تفقهه قلوبهم، ولا ينتفعون بما تلوا منه، ولا لهم حظ سوى تلاوة الفم والحنجرة والحلق؛ إذ بهما تقطيع الحروف»[3].

بيانه ﷺ لوجه ضعف التفسير:

لا يكتفي النبي ﷺ في بعض الأحيان بإنكار فهم الصحابة للآيات حتى يلفت نظرهم إلى الدليل على عدم صواب فهمهم من الآيات نفسها، وكأنه يدعوهم إلى التأمل في سياق الآيات، ومن أمثلته:

١ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: «سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، قالت عائشة: أهم الذين

---

(١) سموا بذلك لخروجهم على علي رضي الله عنه في حرب صفين بعدما رفضوا التحكيم، وأجمعوا على كفره، وكفروا بعض الصحابة، من أصولهم: تكفير مرتكب الكبيرة، وتخليده في النار، ومن فرقهم: المحكمة الأولى، والأزارقة، والنجدات، والإباضية.
انظر فيهم: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص٨٦)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٤، ٧٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ (٤/ ١٠٨)، ومسلم في كتاب الزكاة (٢/ ٧٤١) برقم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٧/ ١٥٩).

يشربون الخمر ويسرقون؟ قال: «**لا يا بنت الصديق، ولكنهم الذين يصومون ويصلون ويتصدقون، وهم يخافون ألا يقبل منهم**: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ ٦١﴾ [المؤمنون: ٦١]»[(١)].

والآية التي تلاها النبي ﷺ تمنع أن يكون المراد بقوله: ﴿يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ﴾؛ أي: يفعلون المعاصي كشرب الخمور والسرقة؛ لأن الله جعلهم من المسارعين في الخيرات السابقين إليها، ولو كانوا كما فهمت عائشة ﵂ لكانوا من المقتصدين أو المقصرين[(٢)].

٢ ـ وقال ﷺ: «**لا يدخل النار ـ إن شاء الله ـ من أصحاب الشجرة أحد؛ الذين بايعوا تحتها**»، فقالت حفصة ﵂: بلى يا رسول الله ﷺ، فانتهرها، فقالت: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾ [مريم: ٧١]؟ فقال رسول الله ﷺ: «**قد قال الله**: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيّٗا ٧٢﴾ [مريم: ٧٢]»[(٣)].

وفي رواية أن حفصة قالت: «أليس قد قال الله: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾؟»[(٤)].

قال ابن القيم: «أشكل عليها الجمع بين النصين، وظنت الورود

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة المؤمنون (٨/٣١٨ ـ ٣١٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد، باب التوقي على العمل (٢/١٤٠٤)، والحميدي في مسنده (١/١٣٢)، وأحمد في مسنده (٦/١٥٩، ٢٠٥)، والطبري في جامع البيان (١٧/٧٠)، والحاكم في المستدرك (٢/٣٩٣)، والبغوي في معالم التنزيل (٥/٤٢١) دون قوله في آخره: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٢٥٥).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٥/٤٧٤).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة (٤/١٩٤٢) برقم (٢٤٩٦) عن جابر بن عبد الله عن أم مبشر ﵂.

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد، باب ذكر البعث (٢/١٤٣١)، والإمام أحمد في المسند (٦/٢٨٥، ٣٦٢) عن أم مبشر عن حفصة ﵂، وصححه البغوي في شرح السنة (١٤/١٩٤)، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/١٩١): «إسناده جيد، رجاله ثقات رجال الصحيح».

دخولها، كما يقال: ورد المدينة إذا دخلها، فأجاب النبي ﷺ بأن ورود المتقين غير ورود الظالمين، فإن المتقين يردونها وروداً ينجون به من عذابها، والظالمين يردونها وروداً يصيرون جثياً فيها به، فليس الورود كالورود»[1].

٣ ـ وفهم عديّ بن حاتم ﵁[2] من قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] أن المراد خيطان حقيقيان، فعمد إلى عقالين: أبيض وأسود، ووضعهما عند رأسه، وأخذ ينظر إليهما، فلم يتبينا له، فأخبر النبي ﷺ، فقال له: «**إن وسادك إذاً لعريض إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك**»، وفي رواية: «**إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين**»، ثم قال: «**بل هو سواد الليل وبياض الصبح**»[3].

وجاء عن سهل بن سعد ﵁ أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾، ولم ينزل ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾، فكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجليه الخيط الأبيض والخيط الأسود، ولا يزال يأكل حتى يتبين له رؤيتهما، فأنزل الله بعده: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾، فعلموا أنه إنما يعني الليل والنهار[4].

وهذا الحديث يفيد تأخر نزول قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ عن أول الآية؛ ولذلك فهم بعض الصحابة أن المراد الخيط المعروف، فلما نزل ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ فهموا المراد.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٥٤).

(٢) هو أبو طريف عدي بن حاتم الطائي، وفد على النبي ﷺ سنة تسع، فأسلم وكان نصرانياً، وشهد فتوح العراق، وسكن الكوفة، وبها توفي عام (٦٧هـ)، وقيل غير ذلك.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ١٣)، والتاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤٣)، والإصابة (٦/ ٤٠١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ (٥/ ١٥٦) من حديث عدي بن حاتم ﵁.

(٤) المصدر السابق.

أما عدي بن حاتم فقصته متأخرة عن نزول الآية، فقد وفد على النبي ﷺ سنة تسعٍ أو عشرٍ، والآية نزلت في فرض الصوم، وكان فرضه في أول الهجرة، فسمع الآية من النبي ﷺ كاملة، لكنه لم يفهم من الخيطين أنهما بياض النهار وسواد الليل، فصنع ما صنع، فلما أخبر النبي ﷺ بذلك عاتبه، وفي بعض الروايات أنه ضحك من صنيعه[1]؛ لأن سياق الآية يرد فهمه، فقوله: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ يمنع أن يكون المراد ما فهم عدي، فالخيط الأبيض والأسود من الفجر؛ ولذلك لما نزلت فهم الصحابة أن المراد بياض النهار وسواد الليل، وقد جاء في بعض روايات الحديث أن النبي ﷺ قال لعدي: **«ألم أقل من الفجر؟ إنما هو بياض النهار وسواد الليل»**[2].

وعدي رضي الله عنه هو الذي سمع النبي ﷺ يقرأ: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، فقال: يا رسول الله ﷺ، إنا لسنا نعبدهم!، فقال النبي ﷺ: **«أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟»** فقال: بلى! قال: **«فتلك عبادتهم»**[3].

فقد فهم عدي رضي الله عنه من الربوبية المذكورة في الآية أنها عبادة الصلاة والسجود والركوع، فبين له النبي ﷺ أنها أعم، فتشمل طاعة الأحبار والرهبان في التحريم والتحليل.

---

(١) سنن سعيد بن منصور (٢/ ٦٩٨)، ومسند الإمام أحمد (٤/ ٣٧٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣١٨).

(٢) جامع البيان (٣/ ٢٥١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣١٨)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٣٤).

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب التفسير، باب ومن سورة التوبة (٨/ ٢٤٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/ ١/ ١٠٦)، وابن جرير في جامع البيان (١١/ ٤١٧ ـ ٤١٨) واللفظ له، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٧٨٤)، قال الترمذي: «هذا حديث غريب»، وقد حسنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧)، والألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٥٦).

أثر النقد النبوي على الصحابة:

مع قلة الأحاديث النقدية الواردة عن النبي ﷺ إلا أنها تركت آثارها على الصحابة ﷺ؛ ذلك أن النبي ﷺ هو المعلم والمربي الذي ينظر لتعليماته وتوجيهاته بتعظيم، وقد كان الصحابة ﷺ سباقين إلى امتثالها والتزامها.

ويمكن إبراز أثر النقد النبوي على الصحابة فيما يأتي:

الأول: تحذيره من بعض طرق تفسير القرآن الكريم دفع الصحابة إلى البعد عنها والتحذير منها، فلهم مواقف مشابهة من التفسير بالرأي، والإسرائيليات، وتفسير المتشابه؛ تأتي في مواضعها إن شاء الله تعالى.

ومما يشار إليه هنا على سبيل التمثيل ما ذكره ابن تيمية أن عمر بن الخطاب ﷺ انتفع من غضب النبي ﷺ عليه حينما رأى في يده صحيفة من التوراة، فقد أُخبر ـ وهو خليفة ـ أن رجلاً يحدث ببعض كتب أهل الكتاب، فاستدعاه، وتلا عليه قوله تعالى: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿١﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴿٣﴾﴾ [يوسف: ١ ـ ٣].

ثم ضربه ثلاث ضربات، فقال الرجل: مرني بأمرك، فقال له: اذهب فامحه ولا تَقرأه ولا تُقرئه أحداً من الناس، فلئن بلغني أنك قرأته، أو أقرأته أحداً من الناس لأنهكنك عقوبة[1].

الثاني: قد يفهم بعض الصحابة من آية شيئاً غير مراد، فتشتد عليه ويغتم منها، فإذا أتى النبي ﷺ وبين له خطأ فهمه، وكشف له المعنى الصحيح للآية، زال همه، ومن أمثلته:

١ ـ عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: «لما نزلت: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، قلنا: يا رسول الله أينا لا يظلم نفسه؟ قال: «**ليس كما تقولون ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ بشرك، أولم تسمعوا إلى**

---

(١) ستأتي القصة في (ص٢٠٤)، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/ ٤١).

قـــول لـــقـــمـــان لابـــنـــه: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»[١].

قال ابن القيم: «**أنكر علي من فهم** من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ أنـه ظـلـم الـنـفـس بالمعاصي، وبين أنه الشرك، وذكر قول لقمان لابنه: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ مع أن سياق اللفظ عند إعطائه حقه من التأمل يبين ذلك، فإن الله سبحانه لم يقل: ولم يظلموا أنفسهم، بل قال: ﴿ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾، ولبس الشيء بالشيء تغطيته به وإحاطته به من جميع جهاته، ولا يغطي الإيمان ويحيط به ويلبسه إلا الكفر»[٢].

٢ ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما نزلت: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] بلغت من المسلمين مبلغاً شديداً، فقال رسول الله ﷺ: «**قاربوا وسددوا، ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة، حتى النكبة ينكبها، أو الشوكة يشاكها**»[٣].

وفي بعض الأحاديث أن أبا بكر قال للنبي ﷺ: يا رسول الله، كيف الصلاح بعد هذه الآية، فكل سوء عملناه جزينا به؟! فقال النبي ﷺ: «**غفر الله لك يا أبا بكر! ألست تمرض؟ ألست تنصب، ألست تحزن؟ ألست تصيبك اللأواء**[٤]؟» قال: بلى، قال: «**فهو ما تجزون به**»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع عدة من صحيحه؛ منها كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ (٤/ ١١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان (١/ ١١٤) برقم (١٩٧).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢)، وانظر: الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٥٧).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب (٤/ ١٩٩٣) برقم (٢٥٧٤).

(٤) اللأواء: الشدة وضيق المعيشة، النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٢١) مادة «لأواء».

(٥) أخرجه الثوري في تفسيره (ص٩٧)، وأحمد في المسند (١/ ١١)، وابن جرير في جامع البيان (٧/ ٥٢١)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٠٧١)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٤/ ٢٤٩)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٧٤ ـ ٧٥)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٣٣٩).

وعن عائشة رضي الله عنها «أن رجلاً تلا هذه الآية، فقال: إنا لنجزى بما عملنا هلكنا إذاً»[1].

وما تقدم يفيد أن الصحابة رضي الله عنهم فهموا من الآية حين نزولها أن المجازاة بالذنوب ما يقع من العقوبات في الآخرة، وأنّ الآية تفيد أنّ كل ذنب يعمله المرء يجازى عليه في الآخرة، فاغتموا لهذا الأمر، لكثرة ذنوب العباد، فبين لهم النبي ﷺ أن المجازاة لا يلزم أن تكون أخروية فقط، فمنها ما يقع في الدنيا من المصائب التي لا ينفك عنها أحد؛ كالأمراض والهموم والأحزان، وهذا من الجزاء المعجل الذي يخفف الجزاء المؤجل[2].

الثالث: من آثار النقد النبوي على الصحابة أنه صحح لهم أعمالهم الخاطئة التي بنوها على فهم غير صحيح للنصوص القرآنية، كما حصل مع عدي بن أبي حاتم رضي الله عنه.

الرابع: استعمل الصحابة رضي الله عنهم نقد النبي ﷺ، فقد يفهم بعض الناس من آية قرآنية فهماً انتقده النبي ﷺ، ويتكرر هذا الأمر مع أحد الصحابة، فيستعمل نقد النبي ﷺ، ومن أمثلته:

١ ـ عن طارق بن شهاب[3]: «أن عمر أتاه ثلاثة نفر من أهل نجران، فسألوه وعنده أصحابه، فقالوا: أرأيت قوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، فأين النار؟ فأحجم الناس، فقال عمر: أرأيتم إذا جاء الليل، أين يكون النهار؟ وإذا جاء النهار، أين يكون الليل؟ فقالوا: نزعت مثلها من التوراة».

---

(١) أخرج هذه الرواية أحمد في المسند (٦/ ٦٥ ـ ٦٦)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٢): «رجاله رجال الصحيح».

(٢) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٣٥١)، والصواعق المرسلة (٣/ ١٠٥٦).

(٣) هو أبو عبد الله طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي الأحمسي الكوفي، رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه، وروى عن الخلفاء الأربعة، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (٨٣ أو ٨٤هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٥٢)، والإصابة (٥/ ٢١٣).

٢ ـ وأتى رجل من أهل الكتاب ابن عباس فقال: «تقولون: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾، فأين النار؟ فقال ابن عباس: أرأيت الليل إذا جاء، أين يكون النهار؟ وإذا جاء النهار، أين يكون الليل؟»(١).

وقد تقدم أن النبي ﷺ أجاب بهذا الجواب نفسه عندما سئل هذا السؤال.

٣ ـ وسأل رجل أُبي بن كعب رضي الله عنه، فقال: «قول الله تبارك وتعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، والله إن كان كل ما عملنا جزينا به هلكنا؟! فقال أُبيّ: والله إن كنت لأراك أفقه مما أرى! لا يصيب رجلاً خدش ولا عثرة إلا بذنب، وما يعفو الله عنه أكثر، حتى اللدغة والنفحة»(٢).

وجواب أُبيّ هو جواب النبي ﷺ لأبي بكر كما تقدم.

٤ ـ وسأل آخر سلمان الفارسي رضي الله عنه، فقال: «يا أبا عبد الله، آية من كتاب الله قد بلغت مني كل مبلغ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فقال سلمان: هو الشرك بالله تعالى، فقال الرجل: ما يسرني بها أني لم أسمعها منك وأن لي مثل كل شيء أمسيت أملكه»(٣).

٥ ـ وسأل رجل حذيفة رضي الله عنه، فقال: «يا أبا عبد الله! أرأيت قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، أكانوا يعبدونهم؟ قال: لا، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه»(٤).

---

(١) أخرج الأثرين ابن جرير في جامع البيان (٦/ ٥٥ ـ ٥٦).

(٢) جامع البيان (٧/ ٥١٦)، وأشار إليه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٦٨)، والنفحة من نفحت الدابة برجلها إذا رمحت برجلها وضربت بحد حافرها، لسان العرب (٦/ ٤٤٩٣) مادة «نفح».

(٣) جامع البيان (٩/ ٣٧٢)، ووقع نحو ذلك لعمر مع أُبيّ بن كعب كما في المصدر السابق، والجامع لابن وهب (٢/ ١٠٥)، والمستدرك للحاكم (٣/ ٣٠٥).

(٤) تفسير عبد الرزاق (١/ ٢٤٥)، وجامع البيان (١١/ ٤١٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٧٨٤).

وهذا هو جواب النبي ﷺ لعدي بن حاتم رضي الله عنه.

الخامس: قد يتلقى الصحابة رضي الله عنهم بعض الشبهات من أهل الكتاب تتعلق بما جاء في القرآن، فيستعينون بالنبي ﷺ لنقدها وكشفها.

فعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: «لما قدمت نجران سألوني، فقالوا: إنكم تقرؤون: ﴿يَـٰٓأُخْتَ هَـٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا؟! فلما قدمت على رسول الله ﷺ سألته عن ذلك، فقال: «**إنهم كانوا يسمون بالأنبياء والصالحين قبلهم**»[1].

فأهل نجران فهموا ـ خطأً ـ أن هارون المذكور في الآية هو أخو موسى عليه السلام فأرادوا التوصل بذلك إلى الطعن في القرآن الكريم؛ لأن المتقرر أنّ بين موسى وعيسى عليهما السلام مئات السنين، فكيف يقال في القرآن: إن مريم أم عيسى هي أخت هارون، ومن ثم فهذا الكتاب الذي بأيدي المسلمين غير صحيح، فلما عرض المغيرة هذه الشبهة على النبي ﷺ أبطل فهمهم للآية، فيبطل ما بني عليه، فليس هارون المذكور في الآية هو أخو موسى، وإنما سمي به جرياً على عادة الناس في التسمي بأسماء الأنبياء والصالحين، وفي بعض الروايات أن النبي ﷺ قال: «**ألا أخبرتهم أنهم كانوا يسمون بالأنبياء والصالحين قبلهم**»[2].



(١) أخرجه مسلم في كتاب الآداب (٣/ ١٦٨٥) برقم (٢١٣٥).

(٢) أخرجها الترمذي في أبواب التفسير، باب ومن سورة مريم (٨/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ٢٥٢).

الباب الأول

جهود الصحابة والتابعين في دفع الخطأ في التفسير قبل وقوعه

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تغليظ الخطأ في التفسير وبيان خطره.

الفصل الثاني: الاهتمام بالتفسير الصحيح، والحث على ما يعين على فهم القرآن الكريم.

الفصل الثالث: الاختلاف في تفسير الصحابة والتابعين.

يحرص نقاد التفسير على تصحيح الأخطاء وتقويمها، للخروج بتفسير سليم للقرآن الكريم، ويسيرون لتحقيق هذا الهدف في اتجاهين:

الأول: حماية القرآن الكريم من الخطأ في تفسيره أو الانحراف في فهمه بدفعه قبل وقوعه.

الثاني: معالجة الأخطاء في تفسير القرآن بعد وقوعها، وذلك ببيانها ورد الناس إلى المعنى الصحيح للآيات.

والاتجاه الأول من باب الوقاية، والثاني من باب العلاج، ويأتي الكلام عليه في الأبواب اللاحقة إن شاء الله تعالى.

وسيقتصر الحديث في هذا الباب على الاتجاه الأول، فقد أولاه المفسرون عناية خاصة، وعلى رأسهم الصحابة والتابعون ﷺ؛ ولتحقيقه وضعوا ضوابط وقواعد ألزموا من أراد تفسير القرآن الأخذ بها؛ ليستعين بها على فهم القرآن، وتكون واقية ـ بإذن الله ـ من الانحراف في تأويله، كما قاموا بتربية الأتباع على تعظيم القول في تفسير القرآن، وحذروهم من الكلام فيه، وذموا من تجرأ على ذلك، وأظهروا ذلك عملياً بالإحجام والورع عن تفسير القرآن الكريم.

وهذا المسلك الوقائي الذي اهتم به المفسرون له شبيه في العلوم الأخرى، فلو أخذنا على سبيل المثال منهج المحدثين في حمايتهم للأحاديث المروية عن النبي ﷺ وعنايتهم بسلامتها لوجدناه يتطابق تماماً مع منهج المفسرين.

فمما قاموا به للحيلولة دون وقوع الكذب على النبي ﷺ التشديد والتغليظ على من كذب عليه ﷺ، وللصحابة فضل السبق في ذلك، ويكفي أن

تعرف أن رواة حديث: «**من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[1] يفوقون كثرة ما عداه من الأحاديث، حتى عده العلماء من المتواتر، وذكر بعضهم أنه رواه عن النبي ﷺ اثنان وستون صحابياً، منهم العشرة المبشرون بالجنة[2]، وعدهم الحافظ العراقي[3] فزادوا على السبعين[4]، وهذا يدل على اهتمامهم الشديد بهذه القضية.

ومما أثر عنهم في تغليظ الكذب على النبي ﷺ قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلأن أخر من السماء أحب من أن أكذب عليه»[5].

وتعظيم السلف لحديث النبي ﷺ يشبه تعظيمهم لتفسير القرآن، فنجد منهم من أقلَّ الرواية عنه ﷺ خوفاً من الخطأ عليه، كما نجد من تورع عن التفسير لذات السبب، وقد عقد المحدثون لذلك أبواباً[6].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (١/ ٣٥)، ومسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٩ ـ ١٠) كلاهما من حديث أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٤٥٤).

(٣) هو أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي الملقب بزين الدين، سمع من ابن عبد الهادي والتقي السبكي، وتلمذ عليه الهيثمي وابن حجر، من مصنفاته ألفية الحديث، توفي عام (٨٠٦هـ).
انظر: إنباء الغمر لابن حجر (٥/ ١٧٠)، والضوء اللامع (٤/ ١٧١)، وطبقات الحفاظ (ص٥٤٣).

(٤) التقييد والإيضاح (ص٢٧١ ـ ٢٧٢)، وذكر النووي في شرح صحيح مسلم (١/ ٦٨) أنه رواه مئتان من الصحابة، قال العراقي في التقييد والإيضاح (ص٢٧٢): «ولعل هذا محمول على الأحاديث الواردة في مطلق الكذب، لا هذا المتن بعينه»، وذكر ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢٠٣) أنه جاء بأسانيد صحاح وحسان عن ثلاثة وثلاثين صحابياً، وجاء عن نحوٍ من خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة، وعن نحو عشرين آخرين بأسانيد ساقطة، ثم قال: «وتحصل من مجموع ذلك رواية مائة من الصحابة على ما فصلته من صحيح وحسن وضعيف وساقط».

(٥) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٤/ ١٧٩).

(٦) انظر على سبيل المثال: سنن ابن ماجه، المقدمة (١/ ٦ ـ ١٥)، وسنن الدارمي (١/ ٨١)، والمجروحين لابن حبان (١/ ٣٧) وما بعدها، والكامل لابن عدي =

ومن الأمور التي رسمها المحدثون للاحتراز من الخطأ في الرواية عن النبي ﷺ التوقي في الألفاظ النبوية، والضبط الدقيق لها على وجه قد يكون في نظر بعض الناس من التشدد الذي لا داعي له، إلا أن المحدثين اعتنوا به حفاظاً على السنة[1].

ولم يقتصر توقي السلف وحذرهم في رواية الأحاديث، بل جاء عنهم الحذر والتوقي عند تفسيرها؛ حتى قال سليمان التيمي[2]: «ليُتقى من تفسير حديث رسول الله ﷺ كما يُتقى من تفسير القرآن»[3].

وأما ما يتعلق برواة الأحاديث وصفاتهم التي يجب أن يكونوا عليها، وشروط قبول روايتهم، والأمور التي من أجلها يرد حديث الرجل، فأمر طفحت به كتب المحدثين.

وهذه الأمور حين يعرفها الناس، وتنتشر بين طلاب العلم ـ وبخاصة المحدثون ـ سيكون لها أثر كبير في صيانة الأحاديث من الغلط، والحرص على ضبطها، والتدقيق عند تحملها وروايتها، وسيجتهد رواة الأحاديث على التقيد بما ذكره العلماء في صفات الراوي؛ ليسلموا من الخطأ في نقل الأحاديث، فيقبل الرواة على الأخذ عنهم.

وما تقدم يلفت نظر الناقد إلى أنه لا ينبغي أن يكون همه متجهاً إلى معالجة الأخطاء وتصحيحها فحسب، وإنما يجتهد في الاحتراز منها ودفعها قبل وقوعها.

= (١/ ٨٠ ـ ٨٢، ٨٨، ٩٢ ـ ٩٦، ١٠٠ ـ ١٠١)، والمحدث الفاصل (ص٥٤٩ ـ ٥٦٠)، والمستدرك (١/ ١١٠ ـ ١١٢)، ومجمع الزوائد (١/ ١٤١، ١٨٢).

(١) انظر: الكفاية للخطيب البغدادي (ص٣٥٧) وما بعدها.

(٢) هو أبو المعتمر سليمان بن طرخان القيسي مولاهم البصري، نسب إلى تيم لنزوله فيهم، سمع أنساً والنهدي وطاوساً، وروى عنه شعبة والسفيانان، اشتهر بالعبادة مع الحفظ والعلم، توفي سنة (١٤٣).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٥٠).

(٣) سنن الدارمي (١/ ١٢١).

الفصلُ الأول

تغليظ الخطأ في التفسير وبيان خطره

وفيه:

أولاً: مظاهر تعظيم الصحابة والتابعين للتفسير وتغليظ الخطأ فيه.

ثانياً: دواعي الصحابة والتابعين في التغليظ على المخطئ في التفسير وإحجامهم عن تأويل القرآن.

أولاً

مظاهر تعظيم الصحابة والتابعين للتفسير وتغليظ الخطأ فيه

اشتهر الصحابة والتابعون ﷺ بورعهم وتحرجهم من تفسير القرآن الكريم، وإحجامهم عن القول فيه، ونقلت عنهم مواقف متعددة تتفق جميعها على تعظيم التفسير، وإعلاء قدره في الصدور، وهي في الوقت نفسه تنكر على المتجرئين على اقتحامه بلا علم ولا بصيرة.

وجاء عن كثير منهم الأمر باتقاء التفسير وكراهية الخوض فيه، فعن عبيد الله بن عمر[1] قال: «لقد أدركت فقهاء المدينة، وإنهم ليعظمون القول في التفسير، منهم: سالم بن عبد الله[2]، والقاسم بن محمد[3]، وسعيد بن

---

(١) هو أبو عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب المدني، من الطبقة الخامسة، روى عن سالم ونافع، وعنه السفيانان وشعبة، أخرج له أصحاب الكتب الستة، توفي عام (١٤٧هـ) وقيل (١٤٥هـ).

انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٢٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٦٠)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٢).

(٢) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الله العدوي المدني الفقيه، كان أشبه ولد عبد الله به، روى عن أبيه وأبي هريرة وعائشة، وروى عنه عمرو بن دينار والزهري، توفي عام (١٠٦هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١٤٤)، ووفيات الأعيان (٢/ ٣٤٩)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٨٨).

(٣) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي المدني، أحد الفقهاء السبعة، نشأ يتيماً في حجر عمته عائشة وتفقه بها، وروى عن ابن عباس، وعنه الزهري وابن عون، توفي عام (١٠٦هـ) وقيل (١٠٧). =

المسيب، ونافع»[1].

ولشهرة هذا الأمر عنهم عقد فيه بعض المصنفين أبواباً، فعقد ابن أبي شيبة[2] باباً فيمن كره أن يفسر القرآن[3].

ومن مظاهر تعظيم الصحابة والتابعين لتفسير القرآن، وتغليظ الخطأ فيه ما يأتي:

أولاً: اعتبار الخطأ في التفسير قولاً على الله بلا علم:

صرح بعض التابعين بأن القول في تفسير القرآن رواية عن الله، ومن ثَمَّ فالخطأ فيه بمنزلة القول على الله بلا علم، ومن أقوالهم في ذلك:

قول مسروق[4]: «اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله»[5].

= انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/١٣٩)، والمعرفة والتاريخ (١/٥٤٥)، وتذكرة الحفاظ (١/٩٦).

(١) جامع البيان (١/٧٩)، ونافع هو أبو عبد الله المدني أحد المشهورين بالحديث، مولى ابن عمر أصابه في غزاته، وكان ديلمياً، روى عن مولاه وعائشة وأبي سعيد، وعنه الزهري ومالك، توفي عام (١١٧هـ).

انظر: التاريخ الكبير (٤/٢/٨٤)، ووفيات الأعيان (٥/٣٦٧)، وسير أعلام النبلاء (٥/٩٥).

(٢) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، سمع ابن المبارك وابن عيينة، وروى عنه الإمام أحمد والبخاري ومسلم، من مصنفاته المسند والتفسير، توفي عام (٢٣٥هـ).

انظر: الجرح والتعديل (٢/٢/١٦٠)، وتاريخ بغداد (١٠/٦٦)، وتذكرة الحفاظ (٢/٤٣٢).

(٣) المصنف (١٠/٥١١).

(٤) هو أبو عائشة مسروق بن الأجدع واسمه عبد الرحمٰن الهمداني الكوفي الفقيه، روى عن علي وابن مسعود، وعنه الشعبي والنخعي، قدمه ابن المديني على أصحاب عبد الله، توفي عام (٦٢هـ)، أو (٦٣).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٥٠)، والتاريخ الكبير (٤/٢/٣٥)، وتذكرة الحفاظ (١/٤٩).

(٥) فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/٢١٣).

وقول الشعبي[1]: «إن الذي يفسر القرآن برأيه إنما يرويه عن ربه»[2].

وإنما جعلا التفسير رواية عن الله؛ لأن المفسر كأنه يقول: إن الله تعالى يقول كذا، ويأمر بكذا، وينهى عن كذا، وإذا لم يكن ذلك مراد الله تعالى، فالمفسر لكلامه قائل عليه بلا علم، وحين أدرك الشعبي هذا المعنى، وأن تفسير القرآن الكريم بمثابة الرواية عن الله، جعل الكذب فيه أخطر وأعظم من الكذب على النبي ﷺ، فعنه قال: «لأن أكذب مائة كذبة على محمد ﷺ أحب إلي من أن أكذب في القرآن كذبة، إنما يفضي الكاذب في القرآن إلى الله»[3].

وجاء عنه قوله: «من كذب على القرآن، فقد كذب على الله»[4].

ومراد الشعبي بالكذب في القرآن الكذب في تفسيره، فقد اشتهر بتعظيم التفسير وشدة التحرز منه، ويوضحه الرواية السابقة عنه: «إن الذي يفسر القرآن برأيه إنما يرويه عن ربه».

إن من يخطئ في تفسير القرآن نتيجة مسارعته فيه دون علم بقواعده وأصوله يعد قائلاً على الله بلا علم، والقول على الله بلا علم قرين الشرك في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الأعراف: ٣٢].

ثانياً: النهي عن السؤال في التفسير، وترك مجالسة من يفعل ذلك:

ومن شدة تعظيم الصحابة والتابعين لتفسير القرآن وتهيبهم منه، يتجاهل

---

(١) هو عامر بن شراحيل بن ذي كبار أبو عمرو الشعبي الهمداني الكوفي، ولد في خلافة عمر، وروى عن أبي هريرة وابن عمر، من فقهاء الكوفة وتولى قضاءها، توفي فجأة عام (١٠٥هـ)، وقيل (١٠٤).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ١٧١)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٥٩٢)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٢).

(٢) حلية الأولياء لأبي نعيم (٤/ ٣٢١).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٥٩) في باب ما جاء فيمن قال في القرآن برأيه.

(٤) حلية الأولياء لأبي نعيم (٤/ ٣١٢)

بعضهم أسئلة التفسير كأنه لم يسمعها، وفي أحيان أخرى ينهى عن إثارة الأسئلة المتعلقة بالتفسير مع إذنه بأسئلة العلوم الأخرى، فقد سئل سعيد بن المسيب عن آية من القرآن، فقال للسائل: لا تسألني عن القرآن[١].

وسيأتي أنه يسأل في الحلال والحرام فيجيب، فإذا سئل عن التفسير سكت كأن لم يسمع، وكان بعض السلف يمنع من يثير أسئلة التفسير من مجالسته، فقد جاء عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه[٢] أن طلق بن حبيب[٣] سأله عن آية فقال: أحرج عليك إن كنت مسلماً لما قمت عني، أو قال: أن تجالسني[٤].

وطلق رمي بالإرجاء[٥]، فقد يكون أثار سؤالاً عن آية تتعلق بهذا المذهب، فكره جندب رضي الله عنه سؤاله، وأمره بمفارقة مجلسه، وقد جاء عن أيوب السختياني[٦] أنه قال: «ما رأيت أعبد من طلق بن حبيب، فرآني سعيد بن

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ٥١١)، وجامع البيان (١/ ٨١).

(٢) هو جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي، وقد ينسب إلى جده فيقال: ابن سفيان، قال عن نفسه: كنت على عهد النبي ﷺ غلاماً حزوراً، سكن الكوفة ثم انتقل منها إلى البصرة، وأدرك زمن ابن الزبير.
انظر: التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٢٢١)، وأسد الغابة (١/ ٣٦٠)، والإصابة (٢/ ١٠٤).

(٣) هو طلق بن حبيب العنزي البصري، عابد رمي بالإرجاء، روى عن ابن عباس وابن الزبير، وعنه عمرو بن دينار والأعمش، أخرج له الستة إلا البخاري، سجنه الحجاج، ثم أخرج وتوفي بعد ذلك.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١/ ١٦٥)، وحلية الأولياء (٣/ ٦٣)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٥).

(٤) جامع البيان (١/ ٨٠).

(٥) الإرجاء يراد به إخراج الأعمال من مسمى الإيمان، وهو مأخوذ إما من التأخير، وهو تأخير العمل عن الإيمان، وإما من تغليب الرجاء، والمرجئة يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، ومرجئة أهل السنة.
انظر عنهم: مقالات الإسلاميين (ص١٣٢)، والفرق بين الفرق (ص٢٠٢)، والملل والنحل (١/ ١٣٩).

(٦) هو أبو بكر أيوب بن أبي تميمة السختياني البصري، روى عن أبي العالية وابن جبير، =

جبير[1] جالساً معه، فقال: ألم أرك مع طلق؟! لا تجالس طلقاً، وكان طلق يرى الإرجاء»[2].

أما إذا كان قصد السائل إثارة مشكل الآيات، والبحث عن متشابهها، فقد يصل الأمر إلى تأديبه، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع صَبِيْغ بن عِسْل[3] عندما سأل عن متشابه القرآن كقوله تعالى: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۝١ فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا ۝٢ فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ۝٣﴾ [الذاريات: ١ ـ ٣]، عند ذلك ضربه عمر وحبسه، ثم منع الناس من كلامه، حتى أظهر التوبة والرجوع[4].

= وعنه شعبة والسفيانان، وقال عنه الحسن: «أيوب سيد شباب البصرة»، توفي بالطاعون في البصرة عام (١٣١هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٤)، وتهذيب الكمال (٣/ ٤٥٧)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٣٠).

(١) هو أبو عبد الله سعيد بن جبير الأسدي الوالبي الكوفي، أكثر عن ابن عباس، وروى عن ابن عمر، وعنه أيوب والأعمش، خرج مع ابن الأشعث فقتله الحجاج عام (٩٥هـ)، وله تسع وأربعون سنة.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ١٧٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٧٦)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ١٨٨).

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٥٩)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١/ ١٦٦)، وسنن الدارمي (١/ ١١٥)، وكتاب ما جاء في البدع لابن وضاح (ص١١٣).

(٣) كذا جاء ضبطه في الاشتقاق لابن دريد (ص٢٢٨)، والمشتبه للذهبي (ص٤١٤)، وتبصير المنتبه لابن حجر (٣/ ٨٥٥)، وفي لسان العرب (٤/ ٢٣٩٧) «صبغ»: «وصبيغ اسم رجل كان يعنت الناس بسؤالات في مشكل القرآن»، وفي القاموس المحيط (ص١٠١٣) «صبغ»: «صبيغ كأمير ابن عسيل»، وضبطه في تاج العروس (٨/ ١٩) «صبغ»: عِسل بكسر العين، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر في الإصابة (٥/ ١٦٨) في القسم الثالث؛ فيمن ذكر في بعض الكتب المؤلفة في الصحابة ممن أدرك الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ، ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، قال: «وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق من أهل العلم بالحديث»، ثم ذكر أنه تميمي، ثم ذكر قصته مع عمر رضي الله عنه. انظر عنه أيضاً: الاشتقاق لابن دريد (٢٢٨)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٢٣/ ٤٠٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (١٦/ ٢٨٣).

(٤) أخرج القصة: ابن وهب في الجامع (١/ ٩٥)، والدارمي في سننه (١/ ٥٨ ـ ٦٠)، =

وكذلك فعل مع رجل آخر حين سأله عن آية، فكره سؤاله، وضربه بالدرة، فسأله آخر عن هذه الآية: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨]، فقال: «عن مثل هذا فسلوا، ثم قال: هذه المرأة تكون عند الرجل قد خلا من سنها، فيتزوج المرأة الشابة، يلتمس ولدها فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز»[(١)].

ثالثاً: اعتبار الكلام في التفسير أعظم من الكلام في العلوم الشرعية الأخرى:

يلتقي حذر الصحابة والتابعين ﷺ وورعهم عن تفسير القرآن، مع حذرهم وورعهم عن الفتيا والكلام في الأحكام الشرعية، فقد كانوا حذرين متورعين عن الكلام فيها خاصة حين يكون مصدرها الرأي، وقد جاء عنهم نصوص كثيرة مما جعل بعض المصنفين يعقد لذلك أبواباً، فقد بوب الدارمي[(٢)] في سننه باباً في التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة،

= وابن وضاح في ما جاء في البدع (ص١٢١)، وابن بطة في الإبانة، كتاب « الإيمان» (١/ ٤١٤ ـ ٤١٥) برقم (٣٢٩، ٣٣٠)، والآجري في الشريعة (ص٨٠)، وأخرجها ابن عساكر مطولةً في تاريخ دمشق (٤٠٨/٢٣)، وأخرجها البزار في مسنده (١/ ٤٢٣) عن سعيد بن المسيب، وفيها رفع تفسير الذاريات والحاملات والجاريات والمقسمات إلى النبي ﷺ، وذكر أن فيه أبا بكر بن أبي سبرة وهو لين الحديث، وسعيد بن سلام، ولم يكن من أصحاب الحديث، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١١٣): «فيه أبو بكر بن أبي سبرة وهو متروك»، وذكر ابن كثير في تفسيره (٧/ ٣٩١) حديث سعيد وعلق عليه بقوله: «فهذا الحديث ضعيف رفعه، وأقرب ما فيه أنه موقوف على عمر»، وذكر أن قصة صبيغ مع عمر مشهورة، وينظر مسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٦٠٦)، وكذا ذكر ابن حجر في الإصابة (١٦٨/٥) أن القصة مشهورة، وذكر أن الأنباري أخرجها عن السائب بن يزيد عن عمر بسند صحيح.

(١) جامع البيان (٧/ ٥٥٠).

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل الدارمي السمرقندي، ولد عام (١٨١هـ)، روى عن يزيد بن هارون، وعنه مسلم والترمذي، أظهر علم الحديث ببلده، قال عنه أحمد: إمام، توفي عام (٢٥٥هـ).
انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٢٩)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٤)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٢).

وباباً في كراهية الفتيا، وباباً فيمن هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع، وباباً في الفتيا وما فيه من الشدة، وباباً في كراهية الأخذ بالرأي[1].

ومما جاء عن الصحابة والتابعين في الورع عن الفتيا:

١ ـ قول عبد الرحمٰن بن أبي ليلى[2]: «لقد أدركت في هذا المسجد عشرين ومائة من الأنصار، وما منهم من أحد يحدث بحديث إلا ودّ أن أخاه كفاه الحديث، ولا يسأل عن فتيا إلا ودّ أن أخاه كفاه الفتيا»[3].

٢ ـ ويقول الأعمش: «ما سمعت إبراهيم [يعني: النخعي][4] يقول برأيه في شيء قط»[5].

٣ ـ وعن يحيى بن سعيد[6] قال: «قلت للقاسم بن محمد: ما أشد عليّ أن تسأل عن الشيء لا يكون عندك، وقد كان أبوك إماماً، قال: إن أشد من

---

(١) سنن الدارمي (١/٤٩ ـ ٦٨، ٧٢)، وانظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/١٣٩، ١٦٣) وما بعدها.

(٢) هو عبد الرحمٰن بن أبي ليلى واسمه يسار الأنصاري الأوسي الكوفي الفقيه، رأى عمر وروى عن عثمان وعلي، استعمله الحجاج على قضاء الكوفة ثم عزله، خرج مع ابن الأشعث، وقتل عام (٨٢هـ) أو(٨٣هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٧٤)، والمعرفة والتاريخ (٢/٦١٧)، وتذكرة الحفاظ (١/٥٨).

(٣) سنن الدارمي (١/٥٦)، والعلم لأبي خيثمة (ص١٥)، والفقيه والمتفقه (٢/ ٢٣).

(٤) هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، أبو عمران، أحد فقهاء الكوفة، دخل على عائشة وهو صبي، وروى عن علقمة ومسروق، لما مات قال الشعبي: لم يخلف خلفه مثله، توفي عام (٩٥هـ) أو (٩٦هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/١٨٨)، والتاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٣٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٧٣).

(٥) سنن الدارمي (١/ ٥٠)، والعلم لأبي خيثمة (ص٢٠).

(٦) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري المدني، روى عن أنس وأبي أمامة، وعنه شعبة ومالك، تولى قضاء المدينة، قال أيوب: «ما خلفت بالمدينة أحداً أفقه من يحيى بن سعيد»، توفي عام (١٤٣هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٧٥)، والمعرفة والتاريخ (١/٦٤٨)، وتذكرة الحفاظ (١/١٣٧).

ذلك عند الله وعند من عقل عن الله أن أفتي بغير علم، أو أروي عن غير ثقة»[1].

٤ ـ وسئل عطاء[2] عن شيء، فقال: لا أدري، فقيل له: ألا تقول فيها برأيك؟ قال: إني لأستحي من الله أن يدان في الأرض برأيي[3].

ومن اشتهر من السلف بورعه عن الرأي والفتيا، فلا غرابة إذا تورع عن الخوض في التفسير، بل إن ورع السلف عن الكلام في التفسير أشد وأعظم من ورعهم عن غيره من العلوم الشرعية، فهم يرون الكلام في الحلال والحرام أخف وأسهل من الكلام في التفسير، ومما يدل على ذلك أنهم إذا سئلوا عن الأحكام الفقهية ونحوها أجابوا، فإن تعلق السؤال بكتاب الله ومعانيه أحجموا وتوقفوا، ومن الشواهد في ذلك:

١ ـ عن يزيد بن أبي يزيد[4] قال: «كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام، وكان أعلم الناس، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع»[5].

٢ ـ وتقدم قول الشعبي: «لأن أكذب مائة كذبة على محمد ﷺ أحب إلي من أن أكذب في القرآن كذبة، إنما يفضي الكاذب في القرآن إلى الله».

---

(١) مقدمة مسلم لصحيحه (١/ ١٦)، وسنن الدارمي (١/ ٥٢) واللفظ له.

(٢) هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح مولى آل أبي خثيم القرشي الفهري، ولد في خلافة عمر، وسمع أبا هريرة وابن عباس وجابراً، وكان مفتي مكة ومحدثهم ومن أعلمهم بالمناسك، توفي عام (١١٤هـ)، وقيل (١١٥هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٣٤٤)، والتاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٤٦٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٨).

(٣) سنن الدارمي (١/ ٥١)، والإبانة لابن بطة «الإيمان» (١/ ٤٢٣).

(٤) هو يزيد بن أبي يزيد الضبعي مولاهم البصري، يلقب بالرشك؛ معربة عن الفارسية وتعني الغيور، روى عن ابن المسيب ومطرف، وعنه شعبة ومعمر، حديثه في الكتب الستة، توفي عام (١٣٠هـ).
انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٩٧)، وميزان الاعتدال (٦/ ١١٨)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٣٤).

(٥) جامع البيان (١/ ٨٠ ـ ٨١).

٣ ـ وعن ابن جريج[١] قال: «كنت أسأل عطاء عن كل شيء يعجبني، فلما سألته عن البقرة وآل عمران، أو عن البقرة، قال: أعفني عن هذا، أعفني من هذا»[٢].

رابعاً: الامتناع عن تفسير القرآن:

ومن الشواهد في ذلك:

١ ـ عن إبراهيم النخعي قال: «كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه»[٣].

ويريد بأصحابه أتباع عبد الله بن مسعود ﷺ، وقد حذا إبراهيم حذو أصحابه، فكان يكره الكلام في تفسير القرآن، فعن مغيرة[٤] قال: «كان إبراهيم يكره أن يتكلم في القرآن»[٥].

٢ ـ ويقول الشعبي: «أدركت أصحاب عبد الله وأصحاب علي، وليس هم لشيء من العلم أكره منهم لتفسير القرآن»[٦].

وليس المراد بكراهة الصحابة والتابعين للتفسير الانصراف عن الكلام فيه رغبة عنه، أو أنهم يعدونه من العلوم المستكرهة، وإنما المراد أنهم كرهوا

---

(١) هو أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي مولى القرشيين، ولد بمكة سنة (٨٠هـ)، وروى عن عطاء وابن دينار ونافع، وعنه الثوري والأوزاعي، من أوائل من صنف الكتب، توفي سنة(١٥٠). انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٣٦١)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٤٠٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٦٩).

(٢) العلل للإمام أحمد (٢/ ١٣١).

(٣) فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ٢١٤)، وهو بنحوه في الجامع لشعب الإيمان للبيهقي (٥/ ٢٣٢).

(٤) هو أبو هشام مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي الفقيه، روى عن أبي وائل والشعبي، وعنه الثوري وشعبة، ثقة إلا أنه يدلس، وقد أخرج له الجماعة، توفي عام (١٣٦هـ)، وقيل (١٣٣هـ) وقيل غير ذلك.
انظر: الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٢٨)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٠)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٣٨).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ٥١٢).

(٦) المصدر السابق.

الخوض فيه تعظيماً له، فإن الإثم الحاصل بسبب الخطأ فيه أشد من الإثم الحاصل بسبب الخطأ في غيره من العلوم؛ ولذلك كان تحرجهم من القول في التفسير أشد من تحرجهم من القول في غيره.

٣ ـ وعن ابن سيرين قال: «سألت عبيدة[١] عن شيء من القرآن، فقال: اتق الله، وعليك بالسداد، فقد ذهب الذين يعلمون فيم أنزل القرآن؟»[٢].

٤ ـ وعن هشام بن عروة[٣] قال: «ما سمعت أبي تأول آية من كتاب الله قط»[٤].

٥ ـ وعن عبيد الله بن عمر قال: «كان القاسم لا يفسر، يعني القرآن»[٥]، وقال: «كان سالم لا يفسر»[٦].

* ولا يظن أن ورع الصحابة والتابعين ﷺ عن الكلام في التفسير خاص بطائفة دون أخرى، وإنما هو منهج عام سلكه الجميع، حتى من اشتهر منهم بالاطلاع الواسع في التفسير، وكثرة النقل عنه، فأهل مكة ـ وهم أعلم

---

(١) هو عبيدة بن عمرو السلماني المرادي الكوفي، أسلم باليمن عام الفتح ولم يلق النبي ﷺ، وسمع عمر وعلياً وابن مسعود ﷺ، وروى عنه الشعبي والنخعي وابن سيرين، توفي على الصحيح عام (٧٢هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٦٢)، والتاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٨٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٥٠).

(٢) الجامع لابن وهب (٢/ ٦٢)، وفضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ٢١٣)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٦٣)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ٥١١)، وجامع البيان (١/ ٨٠)، والجامع لشعب الإيمان للبيهقي (٥/ ٢٣٠)، وأسباب النزول للواحدي (ص٤).

(٣) هو أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي المدني، أحد المكثرين من رواية الحديث، رأى جابراً، وسمع من عمه ابن الزبير وابن عمر، وعنه الثوري وشعبة، توفي عام (١٤٥هـ)، أو (١٤٦هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٩٣)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٣٧)، ووفيات الأعيان (٦/ ٨٠).

(٤) فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ٢١٤).

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١٣٩).

(٦) المصدر السابق (٥/ ١٤٨).

الناس بكتاب الله تعالى، وأكثر من نقل عنهم تفسيره ـ نجد بعضهم تورع عن الكلام في معاني القرآن الكريم، ويكون ورع أحدهم أشد حين يكون على غير يقين بالتفسير الصحيح، ومن الشواهد:

١ ـ عن ابن أبي مليكة[1] «أن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها، فأبى أن يقول فيها»[2].

٢ ـ وعن ابن أبي مليكة قال: «سأل رجل ابن عباس رضي الله عنهما عن: ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، فقال له ابن عباس: فما ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾؟ فقال الرجل: إنما سألتك لتحدثني، فقال ابن عباس: هما يومان ذكرهما الله تبارك وتعالى في كتابه، الله أعلم بهما، فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم».

وفي رواية أن ابن عباس قال: «وأكرهُ أن أقول في كتاب الله بما لا أعلم»[3].

وفي بعض الروايات: أن سعيد بن المسيب لما بلغه كلام ابن عباس قال للسائل: «هذا ابن عباس قد اتقى أن يقول فيها، وهو أعلم مني»[4].

٣ ـ وعن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت[5] قال: «سألت طاوساً[6] عن

---

(١) هو أبو بكر عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي التيمي المكي الأحول القاضي، روى عن ابن عباس وابن الزبير وعائشة، قال عن نفسه: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ، توفي سنة (١١٧). انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٣٤٨)، والتاريخ الكبير (٣/ ١/ ١٣٧)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٨٨).

(٢) جامع البيان (١/ ٨٠)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ١٦).

(٣) فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ٢١٢)، وتفسير عبد الرزاق (٢/ ٨٩)، وجامع البيان (٢٣/ ٢٥٤)، والمستدرك للحاكم (٤/ ٦١٠)، والدر المنثور (٥/ ١٧١)، وعزاه لسعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم، والرواية الثانية في تفسير عبد الرزاق وجامع البيان والدر المنثور.

(٤) تفسير عبد الرزاق (٢/ ٨٩)، والدر المنثور (٥/ ١٧٢).

(٥) الأسدي الكوفي، روى عن أبيه وطاوس وابن جبير، وعنه الثوري ووكيع، خرج له مسلم في صحيحه.
انظر: التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٧٣)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣١٩).

(٦) هو طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمٰن، أصله من فارس، سمع زيد بن ثابت =

تفسير هذه الآية: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [المائدة: ١٠٦]، فأراد أن يبطش، حتى قيل له: هذا ابن حبيب كراهية لتفسير القرآن»[١].

٤ ـ وتقدم قبل قليل عن تلميذ ابن عباس الآخر عطاء بن أبي رباح أنه يسأل عن كل شيء فيجيب، فإذا سئل عن القرآن طلب الإعفاء من ذلك.

* وامتناع الصحابة والتابعين وورعهم عن تفسير القرآن يقع منهم بدرجات متفاوتة، فبعضهم أشد ورعاً من بعض، وممن اشتهر بورعه الشديد عن التفسير سعيد بن المسيب والشعبي، فكان سعيد إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: إنا لا نقول في القرآن شيئاً[٢].

وكان يسأل عن الحلال والحرام فيجيب، فإذا سئل عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع[٣].

وأما الشعبي، فكان يقول: «والله ما من آية إلا قد سألت عنها، ولكنها الرواية عن الله ﷻ، أو قال: على الله ﷻ»[٤].

وقال أيضاً: «ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت: القرآن والروح والرأي»[٥].

ولهذا كان هذان الاثنان ينعيان بشدة على بعض من يفسر القرآن، كما سيأتي تفصيله في مبحث نقد رجال التفسير إن شاء الله تعالى.

= وأبا هريرة، ولازم ابن عباس مدة، وروى عنه الزهري، وكان شيخ أهل اليمن ومفتيهم، توفي بمكة عام (١٠٦هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٣٩١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٠).

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ٥١٢).
(٢) الجامع لابن وهب (٢/ ٦٣)، وفضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ٢١٢)، وجامع البيان (١/ ٧٩).
(٣) جامع البيان (١/ ٨٠ ـ ٨١).
(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٠٣)، وجامع البيان (١/ ٨١).
(٥) جامع البيان (١/ ٨١).

ولا يعني أن من نقل عنه الورع عن التفسير امتناعه عنه مطلقاً، ولو كان الأمر كذلك لما اشتهر بعضهم بتفسير القرآن، ولما وصل إلينا هذا القدر الهائل عنهم، وإنما يقع منهم بدرجات متفاوتة، ويلتزم بعضهم بهذا المنهج حين يكون الكلام في القرآن بمجرد الرأي.

ومما يبين ذلك أن المروي عنهم شدة الورع عن تفسير القرآن الكريم نقل عنهم بعض التفسير كابن المسيب والشعبي[١]، لكنه قليل إذا قورن بروايات غيرهم.

خامساً: الاستخارة عند تفسير القرآن:

قد يدعو تعظيم تفسير القرآن وهيبته، والخشية من الوقوع في الخطأ فيه بعض الصحابة إلى التريث في بيان معاني الآيات ونشرها بين الناس، ومنهم من يستخير الله تعالى في هذا الأمر، فعن ابن المسيب «أن عمر كتب في الجد والكلالة كتاباً، فمكث يستخير الله، يقول: اللهمّ إن علمت فيه خيراً فأمضه، حتى إذا طعن دعا بالكتاب فمحي، فلم يدر أحد ما كتب فيه، فقال: إني كتبت في الجد والكلالة كتاباً وكنت أستخير الله فيه، فرأيت أن أترككم على ما كنتم عليه»[٢].

وأحياناً يقدم أحدهم بين يدي تفسيره كلاماً يبرأ فيه من حوله وقوته، ويتنصل من تفسيره إن كان خطأً، فقد سئل أبو بكر عن الكلالة، فقال: «إني قد رأيت في الكلالة رأياً، فإن يكن صواباً فمن الله وحده لا شريك له، وإن

---

(١) جُمعت أقوالهما في رسائل جامعية «ماجستير» بقسم القرآن وعلومه في كلية أصول الدين، فجمعت أقوال ابن المسيب في التفسير في رسالتين: الأولى من إعداد الباحث: إبراهيم بن محمد الرميح، عام (١٤١٥هـ) وانتهى فيها إلى سورة الإسراء، والثانية من إعداد الباحث: عبد الله آل عبد الكريم، عام (١٤١٧هـ) واستكمل فيها بقية القرآن، وأما أقوال الشعبي في التفسير فجمعها الباحث: فريد بن يعقوب مبارك، عام (١٤١٠هـ).

(٢) مصنف عبد الرزاق (١٠/ ٣٠١)، ومصنف ابن أبي شيبة (١١/ ٣٢٠)، وجامع البيان (٧/ ٧٢٠).

يكن خطأً فمني والشيطان، والله منه بريء، وإنّ الكلالة ما خلا الولد والوالد»[1].

فهذه الاستخارة المتكررة من عمر رضي الله عنه، والتريث في إخبار الناس بما فهمه من معنى الكلالة، ثم تراجعه عن ذلك، وكذلك ما حصل من أبي بكر رضي الله عنه، وتقديمه بهذه المقدمة، وتنصله واعتذاره بأنه قد لا يصيب الحق، وأن تفسيره مجرد رأي، يحتمل الخطأ والصواب، كل ذلك يظهر حرص السلف على اجتناب الخطأ والابتعاد عنه، والتوقي الشديد عند تفسير الآيات، وهو في الوقت نفسه يدل على المكانة العظيمة التي يتبوؤها التفسير في نفوسهم، وأن الخطأ فيه ليس بالأمر الهين.



---

(١) جامع البيان (٦/ ٤٧٥)، وانظر: سنن الدارمي (٢/ ٨٢٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (١١/ ٤١٥، ٤١٦).

ثانياً

دواعي الصحابة والتابعين في التغليظ على المخطئ في التفسير وإحجامهم عن تأويل القرآن

مما ينبغي العلم به أن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم حين أحجموا عن التفسير وتورعوا عن القول فيه، كانوا على علم تام بأن الله تعالى لم يقبض نبيه ﷺ إلا بعد أن أكمل به الدين، فلم يترك أمراً ولا حادثة يحتاج الناس إلى بيانها إلا وبين حكمها: إما نصاً أو دلالة، ومن ذلك تفسير القرآن الكريم، فقد بين ﷺ لأصحابه معانيه كما بين لهم ألفاظه، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

ولم يكن ورع الصحابة والتابعين عن التفسير وإحجامهم عن الكلام فيه ناشئاً عن عدم العلم بمعنى الآية دائماً، فقد يسمع أحدهم في معناها شيئاً ومع ذلك يتورع عن الكلام فيها، كما سبق عن الشعبي قوله: «والله ما من آية إلا وقد سألت عنها، ولكنها الرواية عن الله تعالى».

وأيضاً فليس إحجامهم عن تفسير القرآن ظناً منهم أن الحق محجوب عن الأمة جميعاً[1]، وإنما أحجموا لمسوغات ودواعٍ ظهرت لهم، آثروا الإبقاء عليها والالتزام بها، وتقديمها على الخوض في بيان معاني كلام الله تعالى.

ومن هذه المسوغات والدواعي:

١ ـ أن ما جاء عنهم من التغليظ على من فسر القرآن، وذم من فعل ذلك محمول في بعض الأحيان على من فسر القرآن برأيه، أو تكلم فيه بلا علم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعد سياقه آثاراً عن السلف في تحرجهم من

---

(١) انظر: جامع البيان (١/ ٨٣ ـ ٨٤)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٣١).

القول في التفسير: «فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه، ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه»[1].

ولذلك لا ينبغي حمل كلام السلف وفعلهم على أنه منهج يجب التزامه دائماً، فيترك تفسير القرآن الكريم، وقد عقد الطبري باباً في مقدمة تفسيره، ذكر فيه بعض الآثار المتقدمة، وبين أن السلف إنما أحجموا عن تفسير القرآن خوفاً من عدم إصابة الحق كما تقدم قبل قليل، وقد أشار في عنوان الباب إلى أن ما جاء عن السلف لا ينبغي أن يحمل على إطلاقه، فقال: «ذكر الأخبار التي غلط في تأويلها منكرو القول في تأويل القرآن»[2].

٢ ـ الخشية من اجتهاد أحدهم في تفسير كلام الله تعالى، وعدم إصابته الحق، وما يترتب على ذلك من آثار يحرص أحدهم على تجنبها، ومن ذلك أن الخطأ في تفسير القرآن أشد من الخطأ في غيره؛ لما فيه من تفسير كلام الله على غير مراده، فيكون المرء قائلاً على الله بلا علم.

٣ ـ حماية تفسير القرآن الكريم من الخطأ والانحراف في فهمه، وذلك بإظهار تعظيمه في النفوس، وإعلاء قدره في الصدور، حتى لا يتجرأ أحد على الخوض فيه دون علم أو تثبت، ولو لم يوجد منهم هذا الورع والتعظيم لتفسير القرآن لظن بعض الناس أن الكلام فيه كالكلام في غيره من العلوم، فيطلق لسانه في كتاب الله، وقد يخطئ وينحرف في فهمه، أما إذا رأى هدي السلف مع تفسير كلام الله عرف مكانته، وعلم أن الخوض في تفسيره من الخطورة بمكان، فأمسك عن الحديث فيما لا يعلم.

٤ ـ يحجم الصحابة والتابعون ﷺ عن القول في تفسير القرآن إذا كان صادراً عن اجتهاد شخصي؛ مخافة أن يقتدي بعض الناس بفعلهم، فيقدم على

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٧٤).
(٢) جامع البيان (١/ ٧٨).

تأويل القرآن باجتهاده مقتدياً بهم، وقد يخطئ في ذلك، فإذا عوتب قال: إمامي في ذلك فلان من السلف، فقد فسر القرآن باجتهاده[1].

* وقد ترك ورع الصحابة والتابعين وإحجامهم عن تفسير القرآن آثاراً بارزة، وأضحت له بصمات واضحة على حركة التفسير، ومعرفة هذه الآثار من الأهمية بمكان، ونحن في هذا المقام نريد الاطلاع على الأثر الحسن الذي تركه ورع السلف وحذرهم في هذا الباب على حركة التفسير، وكيف أثر هذا المسلك في حماية النصوص القرآنية من الانحراف في فهمها، وقد يرى بعض الناس أن المنهج الذي سلكه آخرون من الصحابة والتابعين ﭫ خير وأحسن من هذا المسلك؛ لأنهم هم الذين نقلوا إلينا تفسير القرآن، ولذلك لما ذكر ابن عطية[2] تعظيم الصحابة والتابعين لتفسير القرآن، وساق بعض الآثار في ذلك، ذكر أن كثيراً منهم فسروا القرآن، قال: «وهم أبقوا على المسلمين في ذلك ﭫ»[3]، وهذا الأمر لا يُنكر، لكن لا يلزم منه أن أصحاب المسلك الأول الذي نتحدث عنه كانوا مخطئين أو مقصرين، وإنما كانوا مجتهدين بناءً على دواعٍ ومسوغات دفعتهم لهذا المسلك، وأصبح لفعلهم أثر محمود في حماية القرآن الكريم من التعدي على نصوصه بالتأويلات الباطلة المنحرفة.

* ومن الآثار التي تركها ورع الصحابة والتابعين عن تفسير القرآن تربية الأتباع على تعظيم التفسير، وأنه يختلف عن غيره من العلوم الشرعية التي يمكن التسامح فيها بالرأي، وقد ظهر تأثر التابعين بالصحابة ﭫ في إمساكهم

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٩).

(٢) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب الغرناطي المالكي، فقيه عارف بالأحكام والتفسير، تولى القضاء في بعض نواحي الأندلس، أشهر كتبه المحرر الوجيز، توفي سنة (٥٤١هـ).
انظر: بغية الملتمس (ص٣٣٩)، والديباج المذهب (ص٢٧٥)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص٥٠).

(٣) المحرر الوجيز (١/ ١٨).

وتحرجهم من التفسير، فإن **أهل الكوفة** عرفوا بتوسعهم في الرأي في الفقه ونحوه، إلا أنهم كانوا شديدي الحذر حين يتعلق الأمر بالقرآن الكريم وتفسيره، وقد سبق قول عبيدة السلماني لابن سيرين: «ذهب الذين كانوا يعلمون فيم أنزل القرآن؟ فاتق الله وعليك بالسداد».

وقول مسروق: «اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله».

وقول الشعبي: «أدركت أصحاب عبد الله وأصحاب علي، وليس هم لشيء من العلم أكره منهم لتفسير القرآن».

وقول إبراهيم النخعي: «كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه»، وهؤلاء كلهم كوفيّون.

وكان أبو وائل[1] ـ وهو كوفي ـ إذا سئل عن شيء من القرآن قال: قد أصاب الله ما أراد[2].

* ومن الآثار التي تركها ورع السلف عن تفسير القرآن الكريم قلة مرويات التفسير عمن اشتهر بورعه عن الكلام في تفسير القرآن، وهذا الأثر قد يكون بالنسبة إلينا غير محمود؛ لأنه تسبب في فقدان كثير من تفسير من هو مشهور به، وممن قلّ المروي عنه بسبب امتناعه عن تفسير القرآن سعيد بن المسيب، فعندما ذكر الذهبي[3] قوله: لا أقول في القرآن شيئاً؛ عقب عليه

---

(١) هو شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، أحد علماء الكوفة وفقهائها، أدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه، من خيار أصحاب ابن مسعود، روى عن عمر وعثمان وعلي، وعنه الأعمش ومنصور، توفي سنة (٨٢هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٦٤)، ووفيات الأعيان (٢/ ٤٧٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٦٠).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ٥١٣)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٦٧).

(٣) هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الدمشقي الحافظ، ولد سنة (٦٧٣هـ)، برز في علم الحديث والرجال وأكثر فيها التأليف، من كتبه: تاريخ الإسلام، والعبر، توفي سنة (٧٤٨هـ).
انظر: ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص٣٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٩/ ١٠٠)، والدرر الكامنة (٣/ ٤٢٦).

قائلاً: «ولهذا قل ما نقل عنه في التفسير»[1].

وسعيد من رؤوس أهل المدينة، وقد عرفوا بتعظيم هذا الباب أكثر من غيرهم، وقد تقدم قول عبيد الله بن عمر: «لقد أدركت فقهاء المدينة، وإنهم ليعظمون القول في التفسير، منهم: سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع».

وقوله: «كان القاسم لا يفسر، يعني القرآن»، وقوله: «كان سالم لا يفسر».

وقول هشام بن عروة عن أبيه: «ما سمعت أبي تأول آية من كتاب الله قط».

وسئل القاسم بن محمد عن معنى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فقيل له: «أنزل أو لم ينزل؟ فقال: لا أبالي أي ذلك كان إلا أني آمنت به»[2].

ولهذا قلّ المروي عنهم بالنسبة لما جاء عن غيرهم[3].



(١) سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٤٢).

(٢) جامع البيان (٢/ ٣٣٧).

(٣) انظر: تفسير التابعين (١/ ٥٩٢).

الفصلُ الثاني

الاهتمام بالتفسير الصحيح
والحث على ما يعين
على فهم القرآن الكريم

وفيه:

أولاً: الاهتمام بالتفسير الصحيح.

ثانياً: الحث على ما يعين على فهم القرآن.



أولاً
الاهتمام بالتفسير الصحيح

إن الاهتمام بالتفسير الصحيح، والبحث عنه، ثم نشره بين الناس يقوي معرفتهم به وإقبالهم عليه، ويستغنون به عن الأقوال الشاذة والضعيفة، فالآراء والمذاهب الباطلة لا تنتشر إلا مع خفاء الحق أو ضعف أنصاره، أما إذا كان الحق ظاهراً معروفاً بين الناس لم تجد تلك الآراء والمذاهب بيئة مناسبة للانتشار والقبول، وعندما يكون القلب عامراً بالحق فلن يجد الباطل مكاناً فيه، أما إذا كان فارغاً فلن يجد الباطل ما يزاحمه أو ينازعه، وبكل حال فالاهتمام بالتفسير الصحيح يسهم بشكل أو بآخر في المحافظة على سلامة فهم كتاب الله، وحمايته من الدخيل؛ ولهذا السبب عُني الصحابة والتابعون بالتفاسير الصحيحة، واجتهدوا في معرفتها، ومن أوجه عنايتهم بها ما يأتي:

أولاً: الرحلة في طلب تفسير القرآن:

اشتهر الصحابة والتابعون ومن بعدهم بالرحلة في طلب الحديث، ولشهرتهم بذلك أفرد فيه بعض العلماء كتباً، مثل كتاب «الرحلة في طلب الحديث»، وجاء عن بعض الصحابة أنه سافر من المدينة إلى الشام لسماع حديث واحد ثم رجع[1]، وقد حظي التفسير باهتمام مشابه، فقد يستدعي الوقوف على معنى الآية السفر وقطع المسافات البعيدة، فلا يتردد بعض الصحابة والتابعين في الرحلة طلباً للظفر بالمعنى المراد؛ إدراكاً منهم لأهمية معرفة ذلك، ومن الشواهد عنهم:

---

(١) انظر: الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي (ص١٠٩).

١ ـ قول ابن مسعود رضي الله عنه: «والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا وأنا أعلم حيث نزلت، ولو أعلم أحداً هو أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لركبت إليه»[١].

٢ ـ وعن الشعبي قال: «رحل مسروق إلى البصرة في تفسير آية، فقيل له: إن الذي يفسرها رحل إلى الشام، فتجهز ورحل إلى الشام حتى علم تفسيرها»[٢].

ولذلك يقول عنه الشعبي: «ما علمت أن أحداً من الناس كان أطلب لعلم في أفق من الآفاق من مسروق»[٣].

٣ ـ وممن رحل في طلب التفسير سعيد بن جبير، فقد رحل من الكوفة إلى مكة قاصداً شيخه ابن عباس رضي الله عنهما حينما اختلف أهل الكوفة في قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء: ٩٣]، يقول سعيد: «آية اختلف فيها أهل الكوفة، فرحلت فيها إلى ابن عباس: فسألته عنها، فقال: نزلت هذه الآية: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ في آخر ما نزل، وما نسخها شيء»[٤].

وقول ابن جبير: فرحلت فيها، يدل على أن باعثه إلى السفر هو الخلاف في معنى الآية، فأراد التحقق من المعنى الصحيح.

٤ ـ وعنه قال: «قال يهودي بالكوفة وأنا أتجهز للحج: إني أراك رجلاً يتبع العلم؛ أخبرني أي الأجلين قضى موسى؟ قلت: لا أعلم، وأنا قادم على حبر العرب ـ يعني: ابن عباس ـ فسائله عن ذلك، فلما قدمت مكة سألت ابن

---

(١) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة (٤/ ١٩١٣) برقم (١٤٦٣).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٢)، والتعديل والتجريح للباجي (٢/ ٧٤٨)، والجواهر الحسان للثعالبي (١/ ١١).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٩٤).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ (٥/ ١٨٢)، ومسلم في كتاب التفسير (٤/ ٢٣١٧) برقم (٣٠٢٣).

عباس عن ذلك، وأخبرته بقول اليهودي، فقال ابن عباس: قضى أكثرهما وأطيبهما؛ إن النبي إذا وعد لم يخلف. قال سعيد: فقدمت العراق، فلقيت اليهودي فأخبرته، فقال: صدق ـ وما أنزل على موسى ـ هذا والله العالم»[1].

٥ ـ وعن مجاهد[2] قال: «لو أعلم من يفسّر لي هذه الآية، لضربت إليه أكباد الإبل، قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ﴾ إلى آخر الآية [النساء: ٢٤]»[3].

٦ ـ وسأل فتى من قريش سعيد بن جبير، فقال له: «يا أبا عبد الله، كيف تقرأ هذا الحرف، فإني إذا أتيت عليه تمنيت ألا أقرأ هذه السورة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟﴾ [يوسف: ١١٠]؟ قال: نعم، حتى إذا استيأس الرسل من قومهم أن يصدقوهم، وظن المرسل إليهم أن الرسل كذبوا، فقال الضحاك بن مزاحم[4]: **ما رأيت كاليوم قط رجلاً يدعى إلى علم فيتلكأ!!، لو رحلت في هذه إلى اليمن كان قليلاً**»[5].

وقد يمكث الواحد من الصحابة والتابعين ﷺ زمناً طويلاً في طلب تفسير آية، ومن ذلك:

١ ـ أن ابن عباس قال: «مكثت سنة أريد أن أسأل عمر بن

---

(١) جامع البيان (١٨/ ٢٣٥).

(٢) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي مولى بني مخزوم، ولد في خلافة عمر سنة (٢١هـ)، وروى عن ابن عباس فأكثر، وروى عن أبي هريرة، وعنه عطاء وقتادة، توفي عام (١٠٢ أو ١٠٣هـ) وقيل غير ذلك.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٣٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٩)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣٠٥).

(٣) الأثر في جامع البيان (٦/ ٥٧٤).

(٤) هو أبو القاسم الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني، روى عن أبي هريرة وابن عمر، وعنه جويبر بن سعيد، وحديثه في السنن الأربع، وتوفي سنة (١٠٥ أو ١٠٦هـ).
انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٢٦)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٢٢).

(٥) جامع البيان (١٣/ ٣٨٨)، وانظر: شاهداً آخر في الإتقان (٢/ ٢٢٤).

الخطاب رضي الله عنه، فما استطيع أن أسأله هيبة له، حتى خرج حاجاً، فخرجت معه، فلما رجعت وكنا ببعض الطريق عدل إلى الأراك لحاجة له، قال: فوقفت له حتى فرغ، ثم سرت معه، فقلت: يا أمير المؤمنين من اللتان تظاهرتا على النبي ﷺ من أزواجه؟ فقال: تلك حفصة وعائشة، قال: فقلت: والله إن كنت لأريد أن أسألك عن هذا منذ سنة، فما استطيع هيبة لك، قال: فلا تفعل، ما ظننت أن عندي من علم، فاسألني، فإن كان لي علم خبرتك به»[1].

فابن عباس انتظر هذه المدة الطويلة ليقف على المراد من الآية، وكان بإمكانه سؤال أحد آخر غير عمر، لكنه أراد الوقوف على المعنى الصحيح للآية، وإن تطلب الأمر الانتظار سنة كاملة.

وفي بعض روايات الخبر أن عمر لما سأله ابن عباس قال: واعجباً لك يا بن عباس![2] وقد ذكر ابن حجر أن عمر تعجب من حرص ابن عباس على تحصيل التفسير بجميع طرقه، حتى في تسمية من أبهم فيه[3]، وهذا الخبر يبين مدى اهتمام ابن عباس بمعرفة المبهمات، وهو يفيد أن اهتمامه بما هو أكثر فائدة سيكون أعظم.

ومن حرص ابن عباس وملازمته تعلم التفسير ما حدث به عن نفسه قائلاً: «كنت ألزم الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار، فأسألهم عن مغازي رسول الله ﷺ، **وما نزل من القرآن في ذلك**، وكنت لا آتي أحداً منهم إلا سُر بإتياني لقربي من رسول الله ﷺ، فجعلت أسأل أُبي بن كعب يوماً ـ وكان من الراسخين في العلم ـ **عما نزل من القرآن بالمدينة**...»[4].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب سورة التحريم (٦/ ٦٩)، ومسلم في كتاب الطلاق (٢/ ١١٠٨) برقم (١٤٧٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها (٣/ ١٠٣ ـ ١٠٦).

(٣) فتح الباري (٥/ ١١٧).

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ١٢٤).

٢ ـ وعن عكرمة[(١)] أنه قال في قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٠]: «طلبت اسم هذا الرجل أربع عشرة سنة حتى وجدته»[(٢)].

ثانياً: التثبت من المعنى الصحيح للآية:

والتثبت من الأقوال والمرويات منهج عام سار عليه الصحابة والتابعون رضي الله عنهم سواء فيما يتعلق بالحديث أو بالتفسير، فلم يكونوا يقبلون التفسير من كل أحد حتى يتثبتوا منه، إما بالتثبت من نقل المفسر، ومن أين أتى بمعنى الآية؟ ومن شواهده:

١ ـ عن أبي إسحاق[(٣)] قال: «سألت أبا جحيفة[(٤)] عن ﴿يَوْمَ ٱلْحَجِّ

---

(١) هو أبو عبد الله البربري القرشي المدني، مولى ابن عباس، روى عنه وعن عائشة وأبي هريرة، وروى عنه أيوب، قال عن نفسه: «طلبت العلم أربعين سنة»، توفي عام (١٠٤هـ)، وقيل غير ذلك.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ١٣٣)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ١٢)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٣٨٦).

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر (٥/ ٢٠٣) بحاشية الإصابة، وسمّى الرجل ضمرة بن العيص، وانظر: التعريف والإعلام للسهيلي (ص٥١)، والجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٢)، والبرهان للزركشي (١/ ٢٤٤)، وذكر ابن حجر في الإصابة (٥/ ١٩٧)، والسيوطي في مفحمات الأقران (ص١٢) أن ابن منده أخرجه في معرفة الصحابة من رواية عكرمة عن ابن عباس، وليس فيه أنه مكث أربع عشرة سنة، وأن اسمه ضمرة بن أبي العيص.

(٣) هو عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني الكوفي، ولد في آخر خلافة عثمان، وسمع جمعاً من الصحابة، وكان يشبه الزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال، توفي سنة (١٠٧ أو ١٠٨هـ) عن (٩٦) سنة.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢١٩)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٧٧)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٤).

(٤) هو وهب بن عبد الله بن مسلم بن جنادة السوائي من صغار الصحابة، قدم على النبي ﷺ في أواخر عمره، وحفظ عنه، ثم صحب علياً بعده، وولاه شرطة الكوفة لما ولي الخلافة، توفي سنة (٦٤هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٤٢)، والاستيعاب (١١/ ٤١) بذيل الإصابة، والإصابة (١٠/ ٣٢١).

﴿ٱلۡأَكۡبَرِ﴾ [التوبة: ٣]، فقال: يوم عرفة، فقلت: أمن عندك، أو من أصحاب محمد؟ قال: كل ذلك»[١].

٢ ـ وعن إبراهيم النخعي في قول الله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ﴾ [الأنعام: ١٤١]، قال: «هذه السورة مكية، نسختها العشر ونصف العشر، فقيل له: عمن؟ قال: عن العلماء»[٢].

وإما بالتثبت من صحة التفسير بسؤال علماء التفسير عنه، ولهذا أمثلة كثيرة ستأتي في ثنايا البحث، ومما يذكر هنا:

١ ـ عن إبراهيم عن علقمة[٣] في قول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ﴾ [البقرة: ١٩٦] قال: «هو في قراءة عبد الله: (وَأَتِمُوا الحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ)، قال: لا تجاوزوا بالعمرة البيت، قال إبراهيم: فذكرت ذلك لسعيد بن جبير، فقال: كذلك قال ابن عباس»[٤].

٢ ـ وعن إبراهيم، عن علقمة قال: «إذا أهل الرجل بالحج فأحصر، بعث بما استيسر من الهدي شاة، قال: فذكرت ذلك لسعيد بن جبير، فقال: كذلك قال ابن عباس»[٥].

ثالثاً: الفرح بالتفسير الصحيح والحزن على فواته:

ولهذا الأمر شواهد:

---

(١) جامع البيان (١١/ ٣٢٢).

(٢) جامع البيان (٩/ ٦١٠)، وللمزيد من الشواهد انظر: تفسير عبد الرزاق (٢/ ١٧٢)، والدر المنثور (٢/ ١٧٤).

(٣) هو أبو شبل علقمة بن قيس النخعي الكوفي، فقيه العراق، ولد في حياة النبي ﷺ، وسمع عمر وعثمان، وجود القرآن على ابن مسعود، روى عنه الشعبي وغيره، توفي سنة (٦٢هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٨).

(٤) جامع البيان (٣/ ٣٢٨)، وهو مختصر في فضائل القرآن لأبي عبيد (١٠٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٣٤).

(٥) سنن سعيد بن منصور (٢/ ٧١٢)، وجامع البيان (٣/ ٣٥١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٣٥).

١ ـ عن عمر رضي الله عنه قال: «ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً»، وذكر منهن الكلالة[1].

وفي رواية: «ثلاث لأن يكون النبي ﷺ بينهن لنا أحب إلي من الدنيا وما فيها»[2].

وفي بعض الروايات يبدي عمر حرصه على معرفة معنى الكلالة، ويلحُّ على النبي ﷺ، ويكثر من سؤاله ليبين له معناها، يقول رضي الله عنه: «إني لا أدع بعدي شيئاً أهم من الكلالة، ما راجعت رسول الله ﷺ في شيء ما راجعته في الكلالة، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بأصبعه في صدري، وقال: «**يا عمر! ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟!**»[3].

وروي عن مسروق قال: «سألت عمر ـ وهو يخطب الناس ـ عن ذي قرابة لي ورث كلالةً، فقال: الكلالة! الكلالة! الكلالة! وأخذ بلحيته، ثم قال: **والله لأن أعلمها أحب إلي من أن يكون لي ما على الأرض من شيء**، سألت عنها رسول الله ﷺ، فقال: «**ألم تسمع الآية التي أنزلت في الصيف؟**» فأعادها ثلاث مرات»[4]، يريد قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

٢ ـ ويشبه عمر رضي الله عنه في حرصه على معرفة المعنى الصحيح ابن عباس رضي الله عنهما، فقد أرقه حال طائفة من الذين ذكرهم الله تعالى في قصة أصحاب السبت، وهم الذين قالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة، باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب (٦/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، ومسلم في كتاب التفسير (٤/ ٢٣٢٢) برقم (٣٠٣٢).

(٢) المستدرك للحاكم (٢/ ٣٠٤)، ومسند أحمد (١/ ٣٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفرائض (٣/ ١٢٣٦) برقم (١٦١٧).

(٤) جامع البيان (٧/ ٧٢٢)، وفي إسناده جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف كما في تقريب التهذيب (ص١٣٦)، وانظر تعليق أحمد شاكر على تفسير الطبري (٩/ ١٧٦) ط. دار المعارف.

عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الأعراف: ١٦٤]، وأشفق جداً على معرفة حالهم، وهل نجوا مع الذين نهوا عن السوء أو لا؟ وقال: «والله لأن أكون علمت أن القوم الذين قالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا﴾ نجوا مع الذين نهوا عن السوء أحب إلي مما عدل به»، وفي لفظ: «من حمر النعم، ولكني أخاف أن تكون العقوبة نزلت بهم جميعاً»[(١)].

وفي بعض الروايات أن عكرمة دخل عليه وهو يبكي من هذه الآية، ويقول: «ما أدري أنجا الذين قالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ أم لا؟ قال عكرمة: فلم أزل به حتى عرفته أنهم قد نجوا، فكساني حلة»[(٢)].

٣ ـ وعن عمرو بن مرة[(٣)] قال: «ما مررت بآية في كتاب الله لا أعرفها إلا أحزنني؛ لأني سمعت الله يقول: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [العنكبوت: ٤٣][(٤)]».

رابعاً: الاهتمام برجال التفسير:

من أوجه الاهتمام بالتفسير الصحيح تلقيه من أهله المعروفين به، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ومن فوائد الاهتمام بعلماء التفسير وبيان قدرهم ومنزلتهم فيه إقبال الناس على الأخذ منهم، فإن الناس إذا سمعوا ثناءً على أحد في شيءٍ ما اشتهر بينهم؛ خاصة إذا كان الثناء صادراً من عالم، أو صاحب كلمة مسموعة، ومن ثم يقبل طلاب العلم على الأخذ عنه، والعناية بأقواله وآرائه.

---

(١) الدر المنثور (٣/ ١٣٨).

(٢) جامع البيان (١٠/ ٥١٤).

(٣) هو أبو عبد الله المرادي الكوفي الضرير، سمع عبد الله بن أبي أوفى وابن المسيب، وروى عنه الثوري وشعبة، وكان من العباد الزهاد، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (١١٦هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٦٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٢١).

(٤) الأثر في تفسير ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠٦٤).

ومن أوجه اهتمام الصحابة والتابعين برجال التفسير ما يأتي:

الوجه الأول: حث الناس على الأخذ منهم.

حث بعض الصحابة على الأخذ عن المعروفين بتفسير القرآن، ومن الشواهد على ذلك:

١ ـ قال ابن عباس رضي الله عنهما عن جابر بن زيد[١]: «لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم عما في كتاب الله علماً»[٢].

٢ ـ وسأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البقرة: ١٥٨]، فقال له: انطلق إلى ابن عباس فاسأله، فإنه أعلم من بقي بما أنزل على محمد ﷺ، قال الرجل: فأتيته فسألته، فقال: إنه كان عندهما أصنام، فلما حُرمن أمسكوا عن الطواف بينهما حتى أنزلت: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾[٣].

٣ ـ وأتى رجل ابن عمر فسأله عن السمٰوات والأرض: ﴿كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَاۖ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، قال: «اذهب إلى ذلك الشيخ فاسأله، ثم تعال فأخبرني ما قال لك، فذهب إلى ابن عباس فسأله، فقال ابن عباس: نعم، كانت السمٰوات رتقاً لا تمطر، وكانت الأرض رتقاً لا تنبت، فلما خلق الأرض أهلاً، فتق هذه بالمطر، وفتق هذه بالنبات، فرجع الرجل إلى ابن عمر فأخبره، فقال ابن عمر: الآن قد علمت أن ابن عباس قد أوتي في القرآن

---

(١) هو أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي البصري، معدود في كبار تلاميذ ابن عباس، روى عنه عمرو بن دينار وقتادة وأيوب، وكان مفتي أهل البصرة في زمانه، توفي عام (٩٣هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١/ ١٣٠)، والتاريخ الكبير (١/ ٢/ ٢٠٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤٨١).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١٣١)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ١٢)، وحلية الأولياء (٣/ ٨٥).

(٣) جامع البيان (٢/ ٧١٥).

علماً، صدق هكذا كانت، ثم قال ابن عمر: قد كنت أقول ما يعجبني جرأة ابن عباس على تفسير القرآن، فالآن قد علمت أنه قد أوتي في القرآن علماً»[1].

الوجه الثاني: الثناء على رجال التفسير.

والصحابة والتابعون مقتدون في هذا العمل بالنبي ﷺ، فقد جاء عنه الثناء على بعض الصحابة في علومهم، والإشادة بالمتقن منهم، فعن عبد الله بن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ أثنى على قراءته، وقال: «**من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أُنزل، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد**»[2].

وقال لأبي موسى الأشعري ﷺ: «**يا أبا موسى لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود**»[3].

وبسبب هذا الثناء النبوي على ابن مسعود وأبي موسى علا شأنهما في الإقراء، وأصبحا محط رحال قراء القرآن، ومنهما تلقى أكثر قراء الكوفة القرآن.

---

(١) حلية الأولياء (١/ ٣٢٠)، وعزاه ابن كثير في تفسير القرآن العظيم (٥/ ٣٣٢) إلى ابن أبي حاتم، ولمزيد شواهد انظر: فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/ ٩٦٧).

(٢) قوله: «**غضا**»، الغض: الطري الذي لم يتغير، أراد طريقته في القراءة وهيأته فيها. النهاية في غريب الحديث (٣/ ٣٧١) مادة «غضض». والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، في المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (١/ ٤٩)، وأحمد في المسند (١/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (ص٤٤)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٩/ ١٠٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٦٨).
وللحديث شواهد، فقد أخرجه أحمد من مسند عمر بن الخطاب ﷺ (١/ ٧، ٢٦)، ومن مسند أبي هريرة ﷺ (٢/ ٤٤٦)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣١٧) من حديث علي بن أبي طالب ﷺ، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وأخرجه في (٢/ ٢٢٨) من حديث عمار بن ياسر ﷺ، وقد صحح الحديث الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ٣٨٠).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن (٦/ ١١٢)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٤٦) برقم (٢٣٦) كلاهما من حديث أبي موسى ﷺ.

وتطبيقاً لهذا المنهج النبوي أثنى الصحابة والتابعون ﷺ على من عرف بتفسير القرآن، وأشادوا بهم، إلا أن بعض من أثني عليه كان أسعد بالثناء من بعض.

وممن اشتهر بين مفسري الصحابة والتابعين ﷺ بالإشادة به، والثناء عليه حبر الأمة، وترجمان القرآن عبد الله بن عباس ﷺ، فقد أشاد به الصحابة والتابعون على حد سواء، وما ذاك إلا لسعة علمه بتفسير القرآن، وتبحره فيه، وأثر من آثار دعاء النبي ﷺ بأن يعلمه الله التأويل[1].

ومما جاء في الثناء عليه:

١ ـ قول عمر بن الخطاب ﷺ: «والله إنك لأصبح فتياننا وجهاً[2]، وأحسنهم عقلاً، وأفقههم في كتاب الله ﷻ»[3].

٢ ـ وكان ﷺ يسأل ابن عباس عن الشيء من القرآن، ثم يقول: غص غواص[4].

(١) رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس، في كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: «**اللهم علمه الكتاب**» (١/ ٢٧) بلفظ: «**اللهم علمه الكتاب**». قال ابن حجر في فتح الباري (١/ ١٧٠): «والمراد بالكتاب القرآن لأن العرف الشرعي عليه، والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والتفهم فيه»، وأخرجه ابن ماجه بلفظ: «**اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب**» في مقدمة سننه، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (١/ ٥٨).

وجاء الحديث بلفظ: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**» عند الإمام أحمد في المسند (١/ ٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥)، وابن حبان في صحيحه، كما في الإحسان (٩/ ٩٨)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٢٦٣، ١٢/ ٥٥)، وفي الأوسط (٢/ ٢٤٩)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٥٣٦) وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٢٧٦): «لأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح».

(٢) صباحة الوجه تعني جماله ووضاءته، انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢٦٨)، والصحاح (١/ ٣٨٠)، مادة «صبح».

(٣) المعرفة والتاريخ (١/ ٥٣٤).

(٤) فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/ ٩٨١).

٣ ـ ويقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عنه: «نعم الترجمان للقرآن ابن عباس»[١].

وحسبك بثناء هذين الرجلين رضي الله عنهما على ابن عباس، وهو يدل على المنزلة التي وصل إليها في هذا العلم.

٤ ـ وقال ابن عمر: «هو أعلم الناس بما أنزل الله على محمد ﷺ»[٢].

٥ ـ وعن أبي وائل قال: «شهدت الموسم، فقرأ سورة النور على المنبر، وفسرها، لو سمعت الروم لأسلمت»[٣].

٦ ـ ويقول مجاهد: «كان ابن عباس إذا فسر الشيء رأيت عليه نوراً»[٤].

٧ ـ وأثنى عليه الحسن البصري فقال: «كان ابن عباس من الإسلام بمنزل، وكان من القرآن بمنزل، وكان يقوم على منبرنا هذا، فيقرأ سورة البقرة وآل عمران، فيفسرها آيةً آية»[٥].

وممن أثني عليه في تفسير القرآن تلميذه سعيد بن جبير، فقد قال عنه ميمون بن مهران[٦]: «لقد مات سعيد بن جبير وما على وجه الأرض أحد إلا

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٢/ ١٢٠)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٤٩٦)، وجامع البيان (١/ ٨٤)، والإصابة (٦/ ١٣٥).

(٢) تاريخ أبي زرعة (٢/ ٦١٦)، والإصابة لابن حجر (٦/ ١٣٦)، وقال ابن حجر في الفتح (٧/ ١٠٠): «وأخرج ابن أبي خيثمة نحوه بإسناد حسن».

(٣) جامع البيان (١/ ٧٦)، وانظر: فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/ ٩٨٠)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٤٩٥)، والمستدرك للحاكم (٣/ ٥٣٧)، وفتح الباري لابن حجر (٧/ ١٠٠).

(٤) فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/ ٩٨٠).

(٥) سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٤٤)، وانظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٢/ ١٢١).

(٦) هو أبو أيوب ميمون بن مهران الأسدي مولاهم الفقيه، عالم أهل الجزيرة ـ بين دجلة والفرات ـ ولاه عمر بن عبد العزيز على خراجها وقضائها، وروى عن ابن عمر وابن عباس، توفي عام (١١٧هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٧٧)، والتاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٣٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٨).

وهو محتاج إلى علمه، قال: أرى في التفسير»[1].

وكذلك مجاهد بن جبر، فقد قال عنه قتادة: «أعلم من بقي بالتفسير مجاهد»[2].

ويقول الشعبي عن عكرمة: «ما بقي أحد أعلم بكتاب الله تعالى من عكرمة»[3].

وقال قتادة: «أعلم الناس بالتفسير عكرمة»[4].

ومر إبراهيم النخعي بالسدي[5]، وهو يفسر، فقال: «أما إنه يفسر تفسير القوم»[6].

وقال عون بن عبد الله[7] عن محمد بن كعب[8]: «ما رأيت أعلم بتأويل

(١) المعرفة والتاريخ (١/ ٧١٢).

(٢) المعرفة والتاريخ (١/ ٦٤٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٢).

(٣) حلية الأولياء (٣/ ٣٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ١٧).

(٤) الكامل لابن عدي (٦/ ٤٧١)، وحلية الأولياء (٣٢٦).

(٥) هو إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أبي كريمة السدي الكوفي الأعور المفسر، سمي بالسدي لجلوسه في سدة باب الجامع، رأى أبا هريرة وسمع أنساً، وروى عنه الثوري وشعبة، أخرج له مسلم وأهل السنن، توفي سنة (١٢٧هـ).
انظر: التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٦١)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٥٨)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ١١٠).

(٦) جامع البيان (١/ ٨٧)، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم (١/ ٢٤٨).

(٧) هو أبو عبد الله عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي الكوفي، سمع أبا هريرة، وروى عنه الزهري وقتادة، وهو من عباد أهل الكوفة وقرائهم، خرج له مسلم وأهل السنن، توفي قبل سنة عشرين ومائة.
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ١/ ١٣)، والثقات لابن حبان (٥/ ٢٦٣)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٣٨).

(٨) القرظي المدني، يكنى أبا حمزة كان أبوه من سبي قريظة، روى عن جمع من الصحابة، وعنه الحكم بن عتيبة وابن المنكدر، كان يقص في المسجد، فسقط عليه وعلى أصحابه فقتلهم سنة (١١٨ أو ١٢٠هـ) وقيل غير ذلك.
انظر: التاريخ الكبير (١/ ١/ ٢١٦)، والمعارف (ص٤٥٨)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٦٨٤).

القرآن من القرظي»[1].

الوجه الثالث: ذكر مراتبهم في التفسير.

والصحابة والتابعون ﷺ في هذا الأمر مقتدون بالنبي ﷺ، فقد كان يفاضل بين أصحابه في العلوم، ويذكر منازلهم ومراتبهم فيها، مثل قوله: **«أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياءً عثمان، وأقرؤهم لكتاب الله أُبيّ بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، ألا وإن لكل أمة أميناً، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح»**[2].

وتقدم قبل قليل عن بعض الصحابة والتابعين ﷺ التفضيل العام لبعض المشهورين بالتفسير؛ كثناء ابن عمر على ابن عباس، وأنه أعلم من بقي من أمة محمد ﷺ بالقرآن الكريم.

وكذلك قول الشعبي عن عكرمة نحو هذا الكلام، وقول قتادة عن مجاهد، وتقدمت هذه الأقوال.

---

(١) المعرفة والتاريخ (١/ ٥٦٤).

(٢) رواه من حديث أنس بن مالك ﷺ: الترمذي في أبواب المناقب، في مناقب أهل بيت النبي ﷺ (٩/ ٣٤٤)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والإمام أحمد في المسند (٣/ ١٨٤، ٢٨١) بنحو هذا اللفظ، والنسائي في السنن الكبرى، في كتاب المناقب، في مناقب زيد (٥/ ٧٨)، والطيالسي في مسنده (ص٢٨١)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٩/ ١٣١، ١٣٦)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٤٢٢)، وقال: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة»، ووافقه الذهبي، ورواه ابن ماجه في المقدمة، باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (١/ ٥٥) بزيادة **«وأقضاهم علي بن أبي طالب»**، والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/ ٢٢٣) وذكر له شواهد عدة، ورواه البخاري ومسلم من حديث أنس مقتصرَيْن على الجملة الأخيرة منه **«إن لكل أمة..»**، فرواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب أبي عبيدة بن الجراح ﷺ (٤/ ٢١٦)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة (٤/ ١٨٨١) برقم (٢٤١٩)، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧/ ٩٣) بعدما عزا الحديث للترمذي وابن حبان: «وإسناده صحيح، إلا أن الحفاظ قالوا: إن الصواب في أوله الإرسال، والموصول منه ما اقتصر عليه البخاري، والله أعلم».

وقد ينقل عن بعض التابعين المفاضلة بين العلماء في تخصصاتهم، ومما جاء في ذلك:

١ ـ قول سعيد بن جبير مفاضلاً بين ابن عمر وابن عباس ﵄: «كان ابن عمر حسن السرد للرواية عن النبي ﷺ، ولم يبلغ في الفقه والتفسير شأو ابن عباس»[1].

٢ ـ وقال عكرمة عن علي بن أبي طالب وابن عباس ﵄: «كان ابن عباس أعلمهما بالقرآن، وكان علي أعلمهما بالمبهمات»[2].

٣ ـ وقال قتادة: «أعلم الناس بالحلال والحرام الحسن، وأعلمهم بالمناسك عطاء بن أبي رباح، وأعلمهم بالتفسير عكرمة»[3].

٤ ـ وقال خُصيف[4]: «كان أعلمهم بالطلاق سعيد بن المسيب، وبالتفسير مجاهد، وبالحج عطاء، وبالحلال والحرام طاوس، وأجمعهم في ذلك كله سعيد بن جبير»[5].

٥ ـ وقال أيوب السختياني عن عكرمة: «لو قلت: إن الحسن ترك كثيراً من التفسير حين دخل علينا عكرمة البصرة، حتى خرج منها لصدقت»[6].

٦ ـ وعن إسماعيل بن أبي خالد[7] قال: «السدي أعلم بالقرآن

---

(١) الإرشاد للخليلي (١/ ١٨٥).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٢/ ١٢١)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٥٢٧).

(٣) المعرفة والتاريخ (١/ ٧٠١ ـ ٧٠٢)، وفي رواية أخرى عنه أنه جعل أعلمهم بالتفسير سعيد بن جبير. المصدر السابق (٢/ ١٦).

(٤) هو أبو عون خُصيف بن عبد الرحمٰن الجزري الحراني، روى عن ابن جبير ومجاهد، ضعفه يحيى بن سعيد وأحمد، ووثقه أبو زرعة، وقال ابن حبان: يخطئ كثيراً، توفي عام (١٣٧هـ).
انظر: الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٠٣)، والمجروحين (١/ ٣٥٠)، والكامل في الضعفاء (٣/ ٥٢٢)، وميزان الاعتدال (٢/ ١٧٦)

(٥) التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١٢)، وانظر: الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣١٩).

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٣٧٥)، وتاريخ دمشق (٤١/ ٩١)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ١٨).

(٧) هو أبو عبد الله إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي الكوفي، رأى ستة من أصحاب =

من الشعبي»[1].

وقد تبدو الأقوال السابقة متعارضة بعض الشيء، ولست بصدد الترجيح بينها، فذلك مما تختلف فيه الأنظار باختلاف أسباب التفضيل، وقد يظهر لأحد بحكم مخالطته لأحد العلماء ما لا يظهر لغيره، فيحكم فيه بما يخالف غيره، لكنها في الجملة تعطي انطباعاً عاماً عما كان سائداً في ذلك الوقت من المفاضلة بين العلماء، وهي تبرز عناية الصحابة والتابعين بأهل التفسير المعروفين به وإشادتهم بهم.

الوجه الرابع: الثناء على أنفسهم في تفسير القرآن.

وثناء المرء على نفسه بما فيها ليس من المدح المذموم أو العجب الممقوت، بل هو من قبيل التحدث بنعمة الله، وقد أمر الله تعالى نبيه ﷺ بذلك فقال: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الضحى: ١١]، وقال يوسف عليه السلام عن نفسه: ﴿ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]، وقد أخذ العلماء من هذه الآية جواز وصف الإنسان نفسه بالعلم والفضل إذا رآها أهلاً لذلك، وأنه ليس داخلاً في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]، ثم إن إخبار الإنسان بما هو عليه من العلم حث لأتباعه وتلاميذه إلى الأخذ عنه، والاستفادة منه في الجانب الذي أثنى على نفسه فيه[2]، ومما جاء في ثناء الصحابة والتابعين على أنفسهم في العلم بكتاب الله:

١ - قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «سلوني عن كتاب الله، فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار؟ أم في سهل أم في جبل؟»[3].

= النبي ﷺ، وروى عنه شعبة والسفيانان، قال الثوري: الحفاظ عندنا أربعة، وذكر منهم إسماعيل، توفي سنة (١٤٥ أو ١٤٦هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٤٠)، والتاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٥١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٥٣).

(١) التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٦١)، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم (١/ ٢٤٨).

(٢) انظر: التفسير الكبير (٦/ ٤٧٤)، والجامع لأحكام القرآن (٤/ ٣٤٤٦)، وشرح النووي على مسلم (١٦/ ١٦ - ١٧).

(٣) تفسير عبد الرزاق (٢/ ١٩٥)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ١٠١)، وحلية الأولياء (١/ ٦٧).

٢ ـ وقول عبد الله بن مسعود ﷺ: «والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا وأنا أعلم فيم أنزلت؟ ولو أعلم أحداً هو أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لركبت إليه».

وفي رواية قال: «لقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أني أعلمهم بكتاب الله، ولو أعلم أن أحداً أعلم مني لرحلت إليه، قال شقيق: فجلست في حلق أصحاب محمد ﷺ، فما سمعت أحداً يرد ذلك عليه ولا يعيبه»[١].

٣ ـ وقد أثنى ابن عباس على نفسه في علمه بتفسير القرآن، فقال عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]: «أنا ممن يعلم تأويله»[٢].

وقال ﷺ عند قوله تعالى: ﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢]: «أنا من القليل، سبعةٌ وثامنهم كلبهم»[٣].

وقال: «كل القرآن أعلمه إلا أربعاً: غسلين، وحناناً، والأواه، والرقيم»[٤].

قال ابن قتيبة[٥]: «كان هذا من قول ابن عباس في وقت، ثم عَلِمَ بعد ذلك»[٦].

٤ ـ ويخبر مجاهد عن منزلته في علم التفسير، وأن تعلم القرآن قد

---

(١) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة (٤/ ١٩١٢ ـ ١٩١٣).
(٢) جامع البيان (٥/ ٢٢٠)، وتفسير ابن المنذر (١/ ١٣٢).
(٣) تفسير القرآن لعبد الرزاق (١/ ٣٣٧)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٢/ ١٢٠)، وجامع البيان (١٥/ ٢١٩ ـ ٢٢٠).
(٤) تفسير عبد الرزاق (١/ ٣٣٤)، وجامع البيان (١٥/ ١٦٠)، والدر المنثور (٣/ ٢٨٥).
(٥) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ولد ببغداد سنة (٢١٣هـ)، تولى قضاء دينور مدة فنسب إليها، مؤلفاته كثيرة يغلب عليها اللغة والأدب، منها: عيون الأخبار، وغريب القرآن، توفي فجأة سنة (٢٧٦هـ).
انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠)، ووفيات الأعيان (٣/ ٤٢)، وإنباه الرواة (٢/ ١٤٣).
(٦) تأويل مشكل القرآن (ص٩٩).

استفرغ جهده ووقته، فيقول: «استفرغ علمي القرآن»[1].

وعنه قال: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه، وأسأله عنها»[2].



(١) المعرفة والتاريخ (١/ ٧١٢).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ٥٥٩)، وسنن الدارمي (١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١)، وجامع البيان (١/ ٨٥)، والمستدرك للحاكم (٢/ ٢٧٩)، وحلية الأولياء (٣/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، وأسباب النزول للواحدي (ص٥٢).

ثانياً
الحث على ما يعين على فهم القرآن

من الأولويات لدى الناقد قبل القيام بنقد الأقوال وتصحيحها أن يبادر بالاحتراز من الأخطاء في التفسير قبل وقوعها، وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة الطريقة الصحيحة لفهم القرآن؛ لذا يسعى الناقد جاهداً لتحقيق ذلك بوضع الضوابط والقواعد المعينة على فهم القرآن، وقد أولى العلماء هذا الأمر عناية خاصة، فأفردوا فيه كتباً تحت اسم أصول التفسير أو علوم القرآن، وكان للصحابة والتابعين أفضلية السبق في ذلك، فأرشدوا إلى القواعد والآداب التي تعين على فهم القرآن، ومنها:

أولاً: الاستعانة بالسياق القرآني في فهم الآيات:

فمما يعين المفسر على فهم القرآن نظره في سياق الآيات والموضوع الذي تتحدث عنه، وربط الآيات بما قبلها وما بعدها، فـ «السياق يرشد إلى تبيين المجملات، وترجيح المحتملات، وتقرير الواضحات»[(١)].

«و الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية»[(٢)].

وقد اهتم الصحابة والتابعون بالسياق في تفسير القرآن، وحثوا على النظر فيما قبل الآية وما بعدها، فعن مسلم بن يسار[(٣)] قال: «إذا حدثت عن الله

---

(١) البحر المحيط في الأصول للزركشي (٦/ ٥٢).
(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ١٤).
(٣) هو أبو عبد الله مسلم بن يسار البصري الفقيه الزاهد، روى عن عبادة وابن عباس، وعنه ابن سيرين وقتادة وأيوب، وتوفي في خلافة عمر بن عبد العزيز عام (١٠٠) أو (١٠١هـ). =

حديثاً، فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده»[1].

ولأهميته استعانوا به في تفسير الآيات، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] قال: «فمنهن: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، ومنهن: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ومنهن الآيات في شأن المنسك، والمقام الذي جعل لإبراهيم، والرزق الذي رزق ساكنو البيت، ومحمد بعث في ذريتهما صلى الله عليهم»[2].

وهذه التي ذكرها ابن عباس مذكورة في الآيات بعد قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾.

وجاء نحو ذلك عن مجاهد، فإنه قال في هذه الآية: «ابتلي بالآيات التي بعدها»[3].

٢ ـ وعن سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ [مريم: ٢٤]، قال: «عيسى ناداها، أما تسمع الله يقول: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾ [مريم: ٢٩][4]».

٣ ـ وعن مجاهد أنه قال في قول الله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنعام: ٨٣]: هي: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وقال مرة: إنها قوله تعالى: ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١][5].

= انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١/ ١٣٥)، وحلية الأولياء (٢/ ٢٩٠)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (٨١ ـ ١٠٠ ص٤٧٥).

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ٢١٤)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٤/ ٢٥)، وحلية الأولياء (٢/ ٢٩٢).

(٢) جامع البيان (٢/ ٥٠٣).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٥٠٢).

(٤) المصدر السابق (١٥/ ٥٠٤).

(٥) الأثران عنه في المصدر السابق (٩/ ٣٧٩)، وللمزيد من الأمثلة انظر: جامع البيان (٥/ ٢٩٧، ٢١/ ٣٩٧، ٤٣٢)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ١١١).

وسيأتي انتقاد الصحابة والتابعين تأويلات لمخالفتها سياق الآيات.

ثانياً: الاستعانة بالسنة في فهم القرآن:

من المهام التي كلف بها النبي ﷺ بيان الوحي الذي أنزل عليه وتفسيره: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وليس أحد أتم إيضاحاً ولا أكمل بياناً من النبي ﷺ، فسنته من أحسن ما يفسر به القرآن؛ لأن ما يأتي به وحي من الله تعالى، وقد أدرك الصحابة والتابعون هذه الحقيقة، فاعتنوا بالسنة النبوية في بيان القرآن، وأكدوا على أهميتها، وعدوها من أهم المصادر التفسيرية، ومن أقوالهم في ذلك:

١ ـ أتى رجل عمران بن حصين رضي الله عنه[(١)]، فسأله عن شيء، فحدثه، فقال الرجل: «حدثوا عن كتاب الله، ولا تحدثوا عن غيره، فقال: إنك امرؤ أحمق! أتجد في كتاب الله عز وجل الظهر أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة؟ ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحوهما، ثم قال: أتجد هذا في كتاب الله عز وجل مفسراً؟ إن كتاب الله ـ جل وعلا ـ أحكم ذلك، **وإن السنة تفسر ذلك**»[(٢)].

وفي رواية أن عمران قال للرجل: «القرآن والله نعم، أرأيت لو رفعنا إليه، وقد وجدت في القرآن: أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، ثم لم نر رسول الله ﷺ كيف سن لنا؛ كيف نركع، كيف كنا نسجد، كيف كنا نعطي زكاة أموالنا؟! فأفحم الرجل»[(٣)].

---

(١) هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، يكنى أبا نجيد، من فقهاء الصحابة، أسلم عام خيبر، وحمل راية خزاعة يوم فتح مكة، ثم تحول إلى البصرة إلى أن مات بها عام (٥٢ أو ٥٣هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٤)، والإصابة (٧/ ١٥٥).

(٢) الشريعة للآجري (ص٥٦)، والإبانة لابن بطة «كتاب الإيمان» (١/ ٢٣٦)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩١)، والفقيه والمتفقه (١/ ٢٣٧)، والكفاية للخطيب البغدادي (ص٤٨).

(٣) الفقيه والمتفقه (١/ ٢٣٧).

٢ ـ وقال رجل لمطرف بن عبد الله بن الشخير[١]: «لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال مطرف: والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا»[٢].

٣ ـ وعن مكحول[٣] قال: «القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن»[٤].

٤ ـ وعن حسان بن عطية[٥]، قال: «كان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ، ويخبره جبريل عليه السلام بالسنة التي تفسر ذلك»[٦].

٥ ـ وقال يحيى بن أبي كثير[٧]: «السنة قاضية على الكتاب، وليس

---

(١) هو أبو عبد الله مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري البصري، ولد في حياة النبي ﷺ، روى عن عثمان وعلي، وعنه الحسن، كان من عباد أهل البصرة، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (٩٥هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١٠٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٩٠).

(٢) العلم لأبي خيثمة (ص٤٢)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩١) واللفظ له.

(٣) هو أبو عبد الله، ويقال: أبو أيوب الشامي، فقيه أهل الشام، أصله من فارس، أرسل عن عدد من الصحابة، وسمع أنساً وواثلة، وهو معلم الأوزاعي، وعداده في أوساط التابعين، توفي سنة (١١٢هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢١)، ووفيات الأعيان (٥/ ٢٨٠)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ١٥٥).

(٤) السنة للمروزي (ص٣٣)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩١)، والكفاية (ص٤٧).

(٥) هو أبو بكر حسان بن عطية المحاربي الدمشقي، روى عن أبي أُمامة وابن المسيب، وعنه الأوزاعي، وثقه أحمد وابن معين، وحديثه في الكتب الستة، عاش إلى حدود ثلاثين ومائة.
انظر: التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٣٣)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٤٦٦).

(٦) سنن الدارمي (١/ ١٥٢)، والسنة للمروزي (ص٣٣)، والإبانة لابن بطة «الإيمان» (١/ ٢٥٥)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٨٣)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩١) واللفظ له، والكفاية (ص٤٧)، والفقيه والمتفقه (١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧).

(٧) هو أبو نصر يحيى بن أبي كثير الطائي اليمامي، رأى أنساً، وحدث عنه أيوب والأوزاعي، فضله بعض العلماء في الرواية على الزهري، توفي سنة (١٢٩هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٨)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٨٣).

الكتاب بقاض على السنة»[1].

قال ابن قتيبة: «أراد أنها مبينة للكتاب منبئة عما أراد الله تعالى فيه»[2].

ولا يفهم من كلام مكحول ويحيى أنهما يفضلان السنة على القرآن؛ معاذ الله!، وإنما أرادا أهمية بيان القرآن بالسنة وحاجة آياته إلى تفسيرها بالسنة، وكأنَّ في عبارة يحيى بن أبي كثير شدة؛ ولذا لما سئل عنها الإمام أحمد قال: «ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكن السنة تفسر الكتاب، وتعرف الكتاب وتبينه»[3].

وسيأتي أن الصحابة والتابعين انتقدوا أقوالاً في التفسير لمخالفتها السنة.

ثالثاً: معرفة سبب نزول الآية:

من الطرق القوية لفهم معاني القرآن معرفة سبب النزول «لامتناع معرفة تفسير الآية، وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها»[4].

ومن أسباب النزول ما لا يستغني المفسر عن معرفته؛ لأن فيها بيان المجمل وإيضاح الخفي والموجز، ومنها ما يكون وحده تفسيراً، ومنها ما يدل المفسر على طلب الأدلة التي بها تأويل الآية ونحو ذلك[5].

قال ابن تيمية: «ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»[6].

والمراد بسبب النزول: ما نزل بشأنه قرآن وقت وقوعه[7].

---

(١) سنن الدارمي (١/ ١٥٢)، والسنة للمروزي (ص٣٣)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩١)، والكفاية (ص٤٧).

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص١٨١).

(٣) الكفاية (ص٤٧)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩١).

(٤) أسباب النزول للواحدي (ص٣).

(٥) التحرير والتنوير (١/ ٤٥).

(٦) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٩).

(٧) مناهل العرفان (١/ ٩٩)، ومباحث في علوم القرآن للقطان (ص٧٨).

وقد أشار الصحابة والتابعون إلى أهمية معرفة سبب في بيان القرآن، ومن الشواهد عنهم:

١ ـ قول عبد الله بن مسعود ﷺ: «والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا وأنا أعلم فيم أنزلت؟»[١].

قال الشاطبي[٢] معلقاً على قوله: «وهذا يشير إلى أن علم الأسباب من العلوم التي يكون العالم بها عالماً بالقرآن»[٣].

٢ ـ وعن ابن سيرين قال: «سألت عبيدة عن شيء من القرآن، فقال: اتق الله، وعليك بالسداد، فقد ذهب الذين يعلمون فيم أنزل القرآن؟»[٤].

ويدل قوله على أن من علم السبب الذي من أجله أنزلت الآية علم تفسيرها.

٣ ـ وعن الحسن البصري قال: «ما أنزل الله ﷻ آية إلا وهو يحب أن يعلم فيم أنزلت، وما أراد بها؟»[٥].

قال الشاطبي: «يشير إلى التحريض على تعلم علم الأسباب»[٦].

وسيأتي ـ إن شاء الله ـ انتقاد الصحابة والتابعين تأويلاتٍ لمخالفتها سبب النزول.

رابعاً: معرفة الناسخ والمنسوخ:

ومعرفته من الشروط التي تجب على المفسر؛ ولذا «قال الأئمة: لا

---

(١) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة (٤/ ١٩١٢ ـ ١٩١٣).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، فقيه أصولي محقق، أخذ عن علماء الأندلس، له عناية بمؤلفات المتقدمين، من تصانيفه: الموافقات والاعتصام والمجالس، توفي عام (٧٩٠هـ).
انظر: نيل الابتهاج (ص٤٨)، وفهرس الفهارس (١/ ١٩١)، والأعلام للزركلي (١/ ٧٥).

(٣) الموافقات (٤/ ١٥٣).

(٤) سبق تخريجه (ص٦٥).

(٥) فضائل القرآن لأبي عبيد (١/ ٢٧٦).

(٦) الموافقات (٤/ ١٥٣).

يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ»[1].

ومن الشواهد عن الصحابة في بيان أهميته لمن أراد تفسير القرآن:

١ ـ مر علي بن أبي طالب ﷺ على قاص يقص، فقال له: «أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت»[2].

وفي بعض الروايات أن علياً ﷺ قال للقاص: «اخرج من مسجدنا، ولا تذكر فيه»[3].

٢ ـ وجاء عن ابن عباس نحو فعل علي ﷺ فقد مر بقاص، فقال له: «أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: لا، قال ابن عباس: هلكت وأهلكت»[4].

وإنما سأل علي وابن عباس ﷺ القاص عن معرفته بالناسخ والمنسوخ؛ لأن من شأن القاص أنه يعظ الناس ويذكرهم، ويحتاج في ثنايا وعظه إلى بيان ما يحل ويحرم، وقد يستدل على ما يذكره بالقرآن الكريم ويقوم بتفسيره، أو يستدل به على أمر معين، فإذا لم يكن عالماً بالناسخ والمنسوخ فقد يستدل بآية منسوخة، فيقع في الخطأ في فهم القرآن، فبينا له أهمية العلم بالناسخ والمنسوخ لئلا يقع في الخطأ فيضل ويُضل.

٣ ـ وعن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: «إنما يفتي الناس أحد ثلاثة: رجل علم ناسخ القرآن من منسوخه، قالوا: ومن ذاك؟ قال: عمر بن الخطاب، قال: وأمير لا يخاف، أو أحمق متكلف»[5].

---

(١) البرهان (٢/ ١٥٨)، وانظر: بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي (١/ ١١٧).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢١)، ومصنف ابن أبي شيبة (٨/ ٧٤٦)، وفهم القرآن للمحاسبي (ص٣٢٧)، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (١/ ٤١١)، والعلم لأبي خيثمة (ص٥٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ١١٧)، والفقيه والمتفقه (١/ ٢٤٤)، والاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي (ص٦).

(٣) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (١/ ٤١٠).

(٤) المصدر السابق (١/ ٤١٤)، والاعتبار (ص٧).

(٥) سنن الدارمي (١/ ٦٦)، ومصنف عبد الرزاق (١١/ ٢٣١)، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (١/ ٤١٥)، والفقيه والمتفقه (٢/ ٣٣١)، والاعتبار (ص٧).

والمفتي إذا لم يكن عالماً بالناسخ والمنسوخ قد يفهم من آية منسوخة دلالتها على أمر معين، فيفتي به مع كون الآية منسوخة.

ولا تقتصر أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ على المفسر فقط، بل هو ضروري لكل من تكلم في شيء من أمور الشريعة كالقضاء والإفتاء، قال الشافعي: «لا يحل لأحد يفتي في دين الله إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله؛ ناسخه ومنسوخه»[(١)].

ومن المهم هنا معرفة مفهوم السلف للنسخ، إذ يختلف عن المفهوم الذي اصطلح عليه المتأخرون، فالنسخ عند السلف أعم من النسخ الاصطلاحي، الذي يراد به رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه[(٢)]، فيشمله ويشمل كل تغير يطرأ على النص بدليل آخر.

قال ابن تيمية: «والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السلف العام كل ظاهر تُرك ظاهره لمعارض راجح؛ كتخصيص العام وتقييد المطلق»[(٣)].

وقال ابن القيم معلقاً على قول حذيفة رضي الله عنه: «مراده ومراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ: رفع الحكم بجملته تارة، وهو اصطلاح المتأخرين، ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة؛ إما بتخصيص أو تقييد أو حمل مطلق على مقيد وتفسيره وتبيينه، حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد، فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ، بل بأمر خارج عنه»[(٤)].

---

(١) الفقيه والمتفقه (٢/ ٣٣١).

(٢) انظر في تعريفه: المستصفى (١/ ١٠٦)، وروضة الناظر (١/ ٢٨٣)، والإحكام للآمدي (٣/ ١٠٤)، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٢٥١)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ٥٢٦)، وإرشاد الفحول (ص١٨٤).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧٢)، وانظر: (١٣/ ٢٩، ١٤/ ١٠١) من الكتاب نفسه.

(٤) إعلام الموقعين (١/ ٣٥)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (١/ ٤٥٤)، والموافقات (٣/ ٣٤٤).

خامساً: معرفة اللغة العربية:

نزل القرآن الكريم باللغة العربية، فلا عجب أن تكون هي المرجع في فهمه وتأويله، وقد عُني الصحابة والتابعون ﷺ باللغة وفسروا بها القرآن، وكان هذا الأمر متقرراً لديهم، وحكى بعض العلماء إجماع الصحابة على جواز تفسير القرآن باللغة[1]، وإدراكاً منهم لأهميتها في فهم القرآن تمنى بعض مفسري التابعين لو كان يحسن العربية، فعن عطاء قال: «وددت أني أحسن العربية، وهو يومئذ ابن تسعين سنة»[2].

ومن أوجه عنايتهم بالعربية في بيان القرآن ما يأتي:

الوجه الأول: بيان أن اللغة العربية أساس مهم، وركن أصيل لمن أراد تفسير القرآن، ولما قسم ابن عباس ﷺ التفسير إلى أربعة أقسام جعل اللغة العربية أول تلك الأقسام التي يفسر بها القرآن الكريم، فقال: «التفسير على أربعة أوجه: **وجه تعرفه العرب من كلامها**، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله»[3].

الثاني: تحذير من لم يكن ملماً باللغة العربية أن يتكلم في تفسير القرآن، وبيان أن الإخلال باللغة العربية سبب للإخلال بفهم القرآن، ومن أقوالهم في ذلك:

١ ـ قول مجاهد: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب»[4].

٢ ـ وعن الحسن أن رجلاً سأله فقال: «يا أبا سعيد، الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق، ويقيم بها قراءته؟ قال: حسن يا بن أخي

---

(١) مقدمتان في علوم القرآن (ص٢٠١).

(٢) تاريخ دمشق (٤٠/ ٤٠٣)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٨٧).

(٣) تفسير عبد الرزاق (١/ ٥٩)، وجامع البيان (١/ ٧٠) واللفظ له، ومسند الشاميين للطبراني (٢/ ٣٠٢).

(٤) البرهان للزركشي (١/ ٣٩٦).

فتعلمها، فإن الرجل يقرأ الآية، فيعيى بوجهها فيهلك»[1].

وقوله: يعيى بوجهها؛ يريد لا يهتدي إلى تفسيرها[2].

٣ ـ وترك بعض المفسرين الرواية عمن لم يكن متقناً للعربية، فقيل لقتادة: «ما لك لا تروي عن نافع، ورويت عن غيره؟ فقال: إن نافعاً كان علجاً لحاناً»[3].

الثالث: الرجوع إلى اللغة العربية حينما يشكل على أحدهم فهم آية قرآنية، والاحتكام إليها عند الاختلاف، وجعلها فيصلاً في النزاع وحكماً على المختلفين، ومن أمثلته:

١ ـ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] بفتح راء ﴿حَرَجًا﴾، وقرأ بعض من عنده من أصحاب رسول الله ﷺ (ضَيِّقاً حَرِجاً)[4]، فقال عمر: «ابغوني رجلاً من كنانة، واجعلوه راعياً، وليكن مدلجياً، فأتوا به، فقال له عمر رضي الله عنه: يا فتى ما الحرجة؟ قال: الحرجة فينا الشجرة تكون بين الأشجار التي لا تصل إليها راعية، ولا وحشية، ولا شيء، فقال عمر: كذلك قلب المنافق لا يصل إليه شيء من الخير»[5].

٢ ـ وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا تعاجم شيء من القرآن فانظروا في الشعر، فإن الشعر عربي»[6].

---

(١) الجامع لابن وهب (٣/ ٤٤٣)، وفضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ١٧٩)، وسنن سعيد بن منصور (١/ ١٦٧)، والفقيه والمتفقه (١/ ١٩٨).

(٢) أساس البلاغة (ص٤٤٣).

(٣) العلل لأحمد (٣/ ٨٣).

(٤) قرأ نافع وأبو جعفر وشعبة عن عاصم (حَرِجاً) بكسر الراء، وقرأ بقية العشرة ﴿حَرَجًا﴾ بفتح الراء، انظر: التيسير (ص١٠٦)، والنشر (٢/ ٢٦٢).

(٥) جامع البيان (٩/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥)، ومعالم التنزيل (٣/ ١٨٦)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٣/ ٤٥) إلى عبد بن حميد وابن المنذر وأبي الشيخ، وهو بنحوه في الجامع لابن وهب (٢/ ٩٥ ـ ٩٦)، وروى عن ابن عباس نحو قصة عمر.

(٦) جامع البيان (١٧/ ٢٠٦) ط. الحلبي بالقاهرة.

٣ ـ وعنه قال: «إذا خفي عليكم شيء من القرآن، فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب»[١].

٤ ـ وأشكل على ابن عباس معنى آية، فلم يعرف معناها حتى سمع الأعراب؛ يقول ﷺ: «كنت لا أدري ما ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[٢] حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يقول: أنا ابتدأتها»[٣].

٥ ـ وعنه ﷺ قال: «ما كنت أدري ما قوله: ﴿رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]، حتى سمعت ابنة ذي يزن تقول: تعال أفاتحك، تعني: أقاضيك»[٤].

٦ ـ وعن الحسن قال: «كنا لا ندري ما الأرائك حتى لقينا رجلاً من أهل اليمن، فأخبرنا أن الأريكة عندهم الحَجَلة فيها السرير»[٥].

الرابع: إحالة السائل عن تفسير القرآن إلى اللغة العربية، والتأكيد على أنه لو كان عربياً ما أشكل عليه معنى الآية، فعن الحسن البصري أن رجلاً سأله عن قوله تعالى: ﴿حَمَلَتۡ حَمۡلًا خَفِيفًا فَمَرَّتۡ بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، فقال له: «لو كنت عربياً لعرفت ما هي، إنما هي فاستمرت به»[٦].

---

(١) المستدرك للحاكم (٢/ ٤٩٩)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٨٠)، وعزاه في الدر المنثور (٦/ ٢٥٤) إلى عبد بن حميد وابن أبي حاتم.

(٢) في أكثر من موضع في القرآن، أولها في سورة الأنعام من الآية (١٤).

(٣) فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ١٧٤)، وجامع البيان (٩/ ١٧٥)، وفضائل القرآن لابن كثير (ص١٢٥).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٨/ ٧١٧، ١٠/ ٤٧٤)، وجامع البيان (١٠/ ٣٢٠) واللفظ له، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٢٣)، والأسماء والصفات للبيهقي (١/ ١١٤).

(٥) فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ١٧٢)، وهو في جامع البيان (١٩/ ٤٦٦) مختصراً، ولمزيد شواهد انظر: الجامع للقرطبي (٥/ ٣٧٢٦)، والحجلة بيت كالقبة يستر بالثياب، وتكون له أزرار كبار. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٤٦) مادة «حجل».

(٦) العلل لأحمد (١/ ١٦٥)، وجامع البيان (١٠/ ٦١٨) واللفظ له.

الخامس: الرجوع إلى اللغة العربية عند تفسير الآيات، وقد أكثر الصحابة والتابعون الاحتجاج بالشعر على غريب القرآن ومشكله[1]، ومن شواهد ذلك:

١ ـ عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة[2] قال: «شهدت ابن عباس، وهو يسأل عن عربية القرآن، فينشد الشعر»[3].

٢ ـ وعن عكرمة أن ابن عباس قال: «إذا سألتموني عن عربية القرآن، فالتمسوه بالشعر، فإن الشعر ديوان العرب»[4].

٣ ـ وعن يوسف بن مهران[5] وسعيد بن جبير أن ابن عباس كان يسأل عن القرآن كثيراً، فيقول: هو كذا وكذا، أما سمعتم الشاعر يقول كذا وكذا[6].

ولو استعرضنا الآيات التي فسرها الصحابة والتابعون باللغة العربية شعراً ونثراً لطال بنا المقام[7].

---

(١) الإتقان (١/ ١٥٧).

(٢) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني، أحد الفقهاء السبعة، عمه ابنُ مسعود، لقي كثيراً من الصحابة، وروى عنه أبو الزناد والزهري، وهو مؤدب عمر بن عبد العزيز، توفي عام (٩٨هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١٨٥)، ووفيات الأعيان (٣/ ١١٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٧٨).

(٣) سنن سعيد بن منصور (٢/ ٣١٦)، وغريب الحديث للخطابي (١/ ٦١)، وانظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ١٧٣)، وفضائل الصحابة لأحمد (٢/ ٩٨١)، وروى عكرمة عن ابن عباس نحو ذلك كما في فضائل الصحابة لأحمد (٢/ ٩٧٤).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي والسامع (٢/ ١٩٨).

(٥) هو يوسف بن مهران البصري، روى عن ابن عباس وابن عمر وجابر، ثقة قليل الحديث، قال عنه أبو زرعة: ثقة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١/ ١٦١)، والجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٢٩)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٦١).

(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٢/ ١٢١)، والجامع لأخلاق الراوي والسامع (٢/ ١٩٨).

(٧) انظر على سبيل المثال: جامع البيان (١٣/ ٧٤٥، ١٩/ ٥١٠، ٢٤/ ٤١٦)، وتفسير ابن =

سادساً: التدرج في تعلم التفسير:

اتبع الصحابة والتابعون في تعلم تفسير القرآن منهجاً فريداً، حيث كانوا يتعلمونه شيئاً فشيئاً، وآية آية، فكانوا لا يتجاوزون قدراً يسيراً من الآيات حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، ثم ينتقلوا إلى غيرها، وقد ساعدهم هذا التدرج على فهم القرآن والتأمل في آياته، والوقوف على المعاني الصحيحة لها، ويصف ابن مسعود رضي الله عنه هذه الطريقة بقوله: «كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن **حتى يعرف معانيهن والعمل بهن**»[1].

وعن أبي عبد الرحمٰن السلمي[2]: «حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب النبي ﷺ أنهم كانوا يقترئون من رسول الله ﷺ عشر آيات، فلا يأخذون في العشر الأخرى، حتى يعلموا ما في هذه من العلم والعمل، قالوا: **فعلمنا العلم والعمل**»[3].

وهذه الطريقة في تعلم القرآن لها أثر في فهمه، والإلمام بتفاصيل أحكامه، والوقوف على بديع أسراره ومعانيه، والإنسان إنما يُؤتى من قبل العجلة وعدم التريث في فهم النصوص.

ولكون هذه الطريقة هي المتبعة لديهم يمكث أحدهم في تعلم السورة

= أبي حاتم (١/ ٣٤٦، ٨/ ٢٧٢١)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٤٥، ٧/ ٢٢٨، ٨/ ٢٩٠)، والدر المنثور (٣/ ٣٢٩، ٤/ ٥٨، ٦/ ١٠٢، ٣٧٠)، والإتقان (١/ ١٤٩) وما بعدها.

(١) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (١/ ٧٤) وصححه في (١/ ٨٣)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٥٧).

(٢) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي الكوفي المقرىء، ولد في حياة النبي ﷺ، قرأ على عثمان وعلي وحدث عن عمر، وقرأ عليه عاصم وابن وثاب، أقرأ في خلافة عثمان إلى أن توفي عام (٧٤ أو ٧٣هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ١١٩)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٥٨٩)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٥٢).

(٣) مسند الإمام أحمد (٥/ ٤١٠)، ومصنف عبد الرزاق (٣/ ٣٨٠)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ١١٩)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ٤٦٠)، وجامع البيان (١/ ٧٤).

الواحدة مدة طويلة[1]، فقد مكث ابن عمر رضي الله عنهما في سورة البقرة ثماني سنين يتعلمها[2]، ويدل هذا على أن الأمر عندهم لم يكن مجرد حفظ للآيات دون فهم وتعلم لفقهها، وإلا لما بقي ابن عمر هذه المدة الطويلة في سورة واحدة مع ما مَنَّ الله عليهم من قوة الحفظ وحدة الذاكرة، فلم يكن صنيع ابن عمر لبطء حفظه أو ضعف ذاكرته، وإنما لأنه كان يتعلم فرائضها وأحكامها وما يتعلق بها[3].

ولارتباط الحفظ بالفهم والعمل كان الصحابة ينظرون لمن يحفظ سورة البقرة وآل عمران نظرة إجلال وتقدير، فعن أنس رضي الله عنه قال: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدَّ فينا؛ أي: عظم، وفي رواية أخرى: يعد فينا عظيماً[4].

سابعاً: التدبر لكتاب الله والتأمل في معانيه:

والتدبر للقرآن الكريم إلى جانب كونه يفيد القارئ في اتعاظه بالقرآن، وانتفاعه بأوامره ونواهيه وزواجره، فإنه يفتح له آفاقاً أوسع في فهم القرآن، ويطلع بسببه على معاني وفوائد وحكم لم تكن لتظهر له لولا تمهله في قراءته وتدبره لكتاب الله.

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٣١).

(٢) رواه مالك بلاغاً كما في الموطأ، رواية يحيى الليثي (١/ ٢٨٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٥١١)، ووصله ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ١٢١)، لكن ذكر أنه تعلمها في أربع سنين، وفي شعب الإيمان للبيهقي (٤/ ٥١٢) عن ابن عمر قال: «تعلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه البقرة في اثنتي عشرة سنة، فلما أتمها نحر جزورا»، وانظر: الدر المنثور (١/ ٢١).

(٣) تنوير الحوالك للسيوطي (١/ ٢٠٨).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٢٠ ـ ١٢١)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٢/ ٦٢)، والبغوي في شرح السنة (١٣/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، وقول أنس رضي الله عنه ورد في قصة النصراني الذي أسلم ثم ارتد ثم مات كافراً، والقصة دون الشاهد هنا في صحيح البخاري، في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٤/ ١٨١)، وفي صحيح مسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٤/ ٢١٤٥) برقم (٢٧٨١).

والتدبر في معناه اللغوي يعود إلى التأمل في الشيء، والنظر والتفكر في عاقبته[1]، وقد ذم الله تعالى الكفار على إعراضهم عن تدبر القرآن الكريم، مما ترتب عليه عدم فهم معانيه، حتى شبه الله قلوبهم التي لا تعي القرآن ولا تدرك معانيه بأنها كالقلوب التي عليها الأقفال قد أحكم غلقها، فلا يمكن أن يصل إليها شيء من معاني القرآن، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد: ٢٤][2].

يقول قتادة عند هذه الآية: «إذاً والله يجدون في القرآن زاجراً عن معصية الله، لو تدبره القوم فعقلوه، ولكنهم أخذوا بالمتشابه فهلكوا عند ذلك»[3].

ولما أمر تعالى بتدبر القرآن في سورة النساء، ذكر امتناع الاختلاف والاضطراب في القرآن؛ تنبيهاً على أن التدبر التام المفضي إلى فهم القرآن يمتنع معه وجود الاختلاف والتناقض، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]، وبالمقابل عدم تدبر القرآن الكريم يؤدي إلى الخلل في فهمه، ومن ثم الظن بأن في القرآن اختلافاً وتناقضاً، فعلم بذلك أن الخطأ في فهم القرآن سببه عدم التدبر لآياته[4].

يقول القرطبي[5]: «دلت هذه الآية على وجوب تدبر القرآن لتعرف معانيه»[6].

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٨٦٠)، والقاموس المحيط (ص٤٩٩) مادة «دبر».
(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/ ٢٠٣).
(٣) جامع البيان (٢١/ ٢١٦).
(٤) انظر: البرهان (٢/ ٣١٩).
(٥) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي فرح الأنصاري القرطبي المالكي المفسر، كتابه الجامع أشهر مصنفاته، وله: التذكرة، والتذكار في أفضل الأذكار، والكتاب الأسنى، توفي في شوال سنة (٦٧١هـ).
انظر: الديباج المذهب (ص٤٠٦)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص٧٩)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٦٩).
(٦) الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٨٦٠).

ومما جاء عن الصحابة والتابعين في ذلك:

١ ـ قال رجل لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «قرأت المفصل البارحة، فقال: هَذًّا كهَذِّ الشعر! إنا قد سمعنا القراءة، وإني لأحفظ القرناء التي كان يقرأ بهن النبي ﷺ ثماني عشرة سورة من المفصل، وسورتين من آل حم»[(١)].

والمراد بقوله: هذاً كهذِّ الشعر؛ سرعة القراءة من غير تأمل كما ينشد الشعر[(٢)].

٢ ـ وقال رجل لابن عباس: «إني سريع القراءة، وإني أقرأ القرآن في ثلاث، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: لأن أقرأ البقرة في ليلة، فأدبرها وأرتلها أحب إلي من أن أقرأ كما تقول»[(٣)].

فالصحابة رضي الله عنهم عابوا السرعة في قراءة القرآن؛ لأنها تفضي إلى عدم التدبر، وما يترتب عليه من الخلل في فهم القرآن الكريم.

٣ ـ وعن محمد بن كعب قال: «لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح بإذا زلزلت، والقارعة لا أزيد عليهما، وأتردد فيهما وأتفكر، أحب إلي من أن أهذَّ القرآن ليلتي هَذًّا، أو قال: أنثره نثراً»[(٤)]، ولذلك انتفع بهذه القراءة المتدبرة، فقال عن أثرها: «إن عجائب القرآن تورد علي أموراً، حتى إنه لينقضي الليل، ولم أفرغ من حاجتي»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب فضائل القرآن، باب الترتيل في القراءة (٦/ ١٠٩ ـ ١١٠) واللفظ له، وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٦٣) برقم (٨٢٢).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٩٠).

(٣) فضائل القرآن لأبي عبيد (١/ ٣٢٦)، وسنن سعيد بن منصور (٢/ ٤٧٧، ٤٨٠)، وأخلاق حملة القرآن وأهله للآجري (ص٩٨)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣٩٦).

(٤) الزهد لابن المبارك (ص٨٧)، وفضائل القرآن للفريابي (ص٢٢٢)، وحلية الأولياء (٣/ ٢١٤).

(٥) حلية الأولياء (٣/ ٢١٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٦٦).

ثامناً: سؤال المختصين بتفسير القرآن الكريم:

ومن الأمور التي عُني بها الصحابة والتابعون للوصول إلى الفهم السليم لمعاني القرآن الكريم أن أحدهم إذا مر بآية وأشكل عليه معناها سأل علماء التفسير؛ لأنهم هم المؤهلون للبت في معنى الآيات، وبيان المعنى الصحيح، واللجوء إلى المتخصصين بتفسير القرآن هو السبيل الأمثل والطريق الأقصر لمعرفة المراد بآيات الكتاب العزيز، وشواهد هذا الأمر كثيرة جداً، وتقدم بعضها.



الفصلُ الثالث

الاختلاف في تفسير الصحابة والتابعين

وفيه:

أولاً: طبيعة الاختلاف عند الصحابة والتابعين.

ثانياً: أدب الاختلاف عند الصحابة والتابعين.

سنة الاختلاف بين الناس من السنن التي أجراها الله تعالى في الخلق ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨ ـ ١١٩]، واختلاف الناس وتباين آرائهم لا يختص بالأمور الدينية، وإنما يشمل الأمور الدنيوية، والحديث هنا عن اختلاف الناس في عقائدهم وأديانهم، الذي يشتد أحياناً فيصل إلى تعدد الأديان والملل، وقد يكون في الملة الواحدة باختلاف أهلها في فهم دينهم، وما يحل فيه ويحرم.

ولم تكن المجتمعات الإسلامية بمعزل عن هذه السنة الربانية، فقد وقع فيها الاختلاف؛ متخذاً ـ أحياناً ـ أشكالاً خطيرة بوقوعه في أركان الدين وثوابته، غير أن اختلاف الصحابة والتابعين لهم بإحسان اختص بخصائص، واتسم بسمات ميزته عن الاختلاف الذي حدث في العصور المتأخرة.

والحديث عن الاختلاف مهم، وتتأكد أهميته عند الحديث عن النقد، إذ لا يتصور وجود النقد بمعناه الشائع دون اختلاف، فالمرء ينتقد من يعتقد خطأه أو يختلف معه، فالبحث في النقد جزء من البحث في الاختلاف، لكنه خاص فيما فيه نقد، فارتباط النقد بالاختلاف وثيق، وإنما نُبه على هذا لئلا يظن من يقرأ هذا البحث أنه لا يعدو حديثاً عن الاختلاف بين الصحابة والتابعين.

ومما يؤكد الكلام عن الاختلاف بين الصحابة والتابعين ﷺ عند الحديث عن النقد ألّا يقع في نفس الناظر في نقدهم أن الخلاف بينهم كان شديداً، وأنهم تفرغوا للنزاعات والردود، والاختلاف مع هذا وذاك، فنبهت في هذا الفصل إلى حجم الاختلاف بينهم، وموقفهم منه، والتزامهم بضوابطه وآدابه، وأنه ليس بالصورة التي قد تنشأ بسبب قراءة هذا البحث.



أولاً
طبيعة الاختلاف عند الصحابة والتابعين

طبيعة الاختلاف في التفسير عند الصحابة والتابعين وأدبياته لا تختلف كثيراً عن طبيعة اختلافهم في العلوم الفرعية الأخرى كالحديث والفقه؛ وما يقال فيها يقال في التفسير، سوى أشياء يسيرة يأتي التنبيه عليها.

ومن أبرز سمات اختلاف الصحابة والتابعين ما يأتي:

أولاً: الاختلاف في الفروع دون الأصول:

لم يختلف الصحابة والتابعون ﷺ في الأصول والثوابت، سواء في التفسير أو في العقائد أو في الفقه، ومن الأمور التي تشهد على أن الخلاف الذي وقع بينهم لم يكن في الأصول، الاطلاع على الاختلاف الذي اتسع بعدهم واتخذ أشكالاً خطيرة حيث تشعبت المذاهب وكثرت البدع، وما ترتب على ذلك من تأويل القرآن والانحراف في فهمه ليوافق معتقدات أهله.

وفي تفسير القرآن الكريم لم يختلف الصحابة والتابعون في معاني آيات الصفات مثلاً، وقد نص العلماء على ذلك:

فقال ابن تيمية: «إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها»، ثم ذكر أنه قرأ ما يزيد على مائة كتاب في التفسير من الكتب الكبار والصغار، فلم يجد عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات، ثم قال: «وتمام هذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، فروي عن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة، وأن الله يكشف عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة أنهم عدوها في آيات الصفات»، ثم قرر أن ظاهر القرآن لا يدل

على أنها من الصفات[1].

وعندما ذكر ابن القيم تنازع الصحابة في تفسير بعض الآيات عقب بقوله: «ولم يتنازعوا في تأويل آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، بل اتفقت كلمتهم وكلمة التابعين بعدهم على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها»[2].

وهناك أصول يعتمد عليها في فهم القرآن الكريم؛ كالاعتماد على القرآن والسنة في التفسير، أو الأخذ باللغة العربية، وهذه لم يختلف فيها الصحابة والتابعون، ونقلت عنهم نصوص كثيرة تارةً بالأخذ بها والاستفادة منها في فهم الآيات، وأخرى بالحث عليها[3].

ثانياً: قلة الاختلاف عند الصحابة والتابعين:

ومن الأمور التي تميز بها اختلاف الصحابة والتابعين ﷺ أنه كان قليلاً؛ مقارنةً بالاختلاف الذي حصل بعد ذلك، وهذا عام في جميع العلوم كالحديث والفقه، لكنه في تفسير القرآن الكريم أقل، وقد ذكر ابن تيمية أن الاختلاف بين الصحابة في التفسير قليل جداً، وهو بين التابعين أكثر، إلا أنه أيضاً قليل إذا قورن بالخلاف الذي حدث بعد ذلك، وذكر أن اختلاف السلف في الأحكام أكثر من اختلافهم في التفسير[4].

وهناك أسباب أدت إلى قلة اختلاف الصحابة والتابعين في التفسير، ومن أهمها[5]:

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤).

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٢١٠)، وانظر: إعلام الموقعين (١/ ٤٩)، والموافقات (٢/ ١٤١ ـ ١٤٢).

(٣) انظر: مقدمتان في علوم القرآن (ص٢٠١).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣).

(٥) انظر في هذه الأسباب: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٠٧)، وأسباب اختلاف المفسرين د. محمد الشايع (ص٨ ـ ٩)، والتفسير في عصر الصحابة (مصادره ومزاياه) (ص٢١٦).

١ ـ وهو سبب يختص به الصحابة ﷺ، فوجود النبي ﷺ بينهم، وقيامه ببيان القرآن الكريم، ومشاهدتهم التنزيل، ثم احتكامهم إلى النبي ﷺ عند الاختلاف؛ كل ذلك أسهم في قلة الاختلاف بينهم.

٢ ـ كراهيتهم للاختلاف عامة وبغضهم له ونهيهم عنه، وسيأتي تفصيل ذلك.

٣ ـ اتفاقهم في مسائل الاعتقاد، ولذلك اتفقت كلمتهم في تفسير آيات الصفات، على حين أخذت جانباً كبيراً من اختلافات المفسرين فيما بعد.

٤ ـ اهتمامهم الشديد بالعمل وانكبابهم عليه، مما صرفهم وشغلهم عن الاختلاف والنزاع.

٥ ـ ترك الحديث عما لم يقع، والنهي عن السؤال عنه؛ لكونه من التنطع والتكلف في الدين، والرجم بالظن من غير ضرورة ملحة.

يقول النووي(١) معلقاً على نهي النبي ﷺ عن كثرة السؤال(٢): «قيل: المراد به الإكثار من السؤال عما لم يقع، ولا تدعو إليه حاجة، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك، وكان السلف يكرهون ذلك ويرونه من التكلف المنهي عنه»(٣).

ومن أقوال الصحابة والتابعين في كراهية السؤال عما لم يقع:

١ ـ قول عمر رضي الله عنه: «أحرج بالله على رجل سأل عما لم يكن، فإن الله

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، محدث فقيه، ولد سنة (٦٣١هـ)، كان رأساً في العلم والورع والزهد، صنف: المجموع شرح المهذب، والأذكار، والتقريب، والتبيان، توفي سنة (٦٧٦هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٣٩٥)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٥٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ (٢/ ١٣١)، وفي كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال (٣/ ٨٧)، ومسلم في كتاب الأقضية (٣/ ١٣٤٠ ـ ١٣٤١) برقم (١٧١٥) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٣) شرحه على مسلم (١٢/ ١١) بتصرف يسير.

قد بين ما هو كائن»[1].

٢ ـ واستفتى رجل أُبي بن كعب ﷺ فقال: «يا أبا المنذر ما تقول في كذا وكذا؟ قال: يا بني أكان الذي سألتني عنه؟ قال: لا، قال: فأجلني حتى يكون، فنعالج أنفسنا حتى نخبرك»، وفي رواية قال: «فأعفنا حتى يكون»[2].

٣ ـ وعن ميمون بن مهران قال: «سألت ابن عباس عن رجل أدركه رمضانان، فقال: أكان هذا أو لم يكن؟ قلت: لم يكن بعد، قال: اترك بلية حتى تنزل»[3].

٤ ـ وعن القاسم بن محمد قال: «إنكم تسألون عن أشياء ما كنا نسأل عنها، وتنقرون عن أشياء ما كنا ننقر عنها، وتسألون عن أشياء ما أدري ما هي، ولو علمناها ما حل لنا أن نكتمكموها»[4].

وهذا المنهج العام الذي اتبعه الصحابة والتابعون في الامتناع عن الإفتاء في مسائل لم تقع، أو إبداء الرأي في أمر اجتهادي قد يخطئ وقد يصيب قلل من المسائل الخلافية بينهم، وقلل من حديثهم في المسائل التي لا طائل تحتها.

والأقوال السابقة وإن كانت تتعلق بالفتيا فإنها تعطينا تصوراً واضحاً عن مدى الجدية التي كان عليها الصحابة والتابعون، واهتمامهم بالأمور النافعة المثمرة، وهذا المنهج الذي اتبعوه أثر في موقفهم من تفسير بعض الآيات، ومن ذلك الخوض في تفسير بعض الآيات التي لا فائدة تعود من الكلام في تفاصيلها؛ كالتفاصيل الدقيقة لما وقع للأمم الماضية مما أعرض القرآن الكريم عن ذكره؛ لأجل ذلك أعرض الصحابة والتابعون في الجملة عن الخوض فيها، وعاملوها معاملة المسائل التي لم تقع.

---

(١) سنن الدارمي (١/ ٥٤)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٤١).

(٢) سنن الدارمي (١/ ٦٠)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ٥٨).

(٣) سنن الدارمي (١/ ٦١).

(٤) المصدر السابق (١/ ٥٣).

ثالثاً: اختلاف تنوع لا تضاد:

ومن السمات البارزة للاختلاف الواقع بين الصحابة والتابعين في التفسير أن أكثره من اختلاف التنوع الذي يمكن الجمع بين أقواله، وهذا النوع من الاختلاف أشار إليه ابن تيمية، وجاء في كلام المتقدمين ما يدل عليه، فقال أبو الدرداء رضي الله عنه[1]: «لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً كثيرة»[2].

وعن سفيان بن عيينة[3] قال: «ليس في تفسير القرآن اختلاف، إنما هو كلام جامع يراد به هذا وهذا»[4].

وهذا النوع أحد نوعي الخلاف اللذين ذكرهما ابن تيمية في تفسير السلف.

والنوع الثاني: خلاف التضاد، والمقصود به: القولان المتنافيان الذي يلزم من القول بأحدهما نفي القول الآخر[5]، وذكر ابن تيمية أن هذا النوع

---

(١) هو عويمر بن عامر وقيل ابن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي، تأخر إسلامه قليلاً فأسلم يوم بدر وشهد أحداً وما بعدها، انتقل إلى الشام وولاه معاوية قضاءها، وتوفي بدمشق في خلافة عثمان عام (٣٢هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١١٧)، وأسد الغابة (٦/ ٩٧)، والإصابة (٧/ ١٨٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢٥٥)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٢/ ١١٤)، والإمام أحمد في الزهد (ص١٣٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٢١١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧/ ١٧٣)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٨٣).

(٣) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي، ولد سنة (١٠٧هـ)، روى عن عمرو بن دينار والزهري، وعنه الأعمش والشافعي وأحمد، قال الشافعي: «لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز»، توفي عام (١٩٨هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٩٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٥٩).

(٤) سنن سعيد بن منصور (٥/ ٣١٢) برقم (١٠٦١)، والسنة للمروزي (ص٧)، والدر المنثور (١/ ١٥، ٣/ ٣٠٦).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٥١)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩/ ١٣٩).

موجود بين السلف[1]، إلا أن غالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف التنوع[2].

والمراد باختلاف التنوع: ما لا تنافي بين الأقوال، فيمكن حمل الآية على جميع ما قيل فيها من غير تعارض[3].

وذكر الشاطبي من ضروب الخلاف الذي لا يعتد به «ما كان ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك، وأكثر ما يقع ذلك في تفسير الكتاب والسنة؛ فتجد المفسرين ينقلون عن السلف في معاني ألفاظ الكتاب أقوالاً مختلفة في الظاهر، فإذا اعتبرتها وجدتها تتلاقى على العبارة كالمعنى الواحد، والأقوال إذا أمكن اجتماعها والقول بجميعها من غير إخلال بمقصد القائل، فلا يصح نقل الخلاف فيها عنه»[4].

وهذا النوع من الاختلاف له صور، منها:

١ ـ أن يعبر كل واحد من السلف عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمّى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمّى، فهي في حقيقتها ترجع إلى شيء واحد، لكن يوهم نقلها على اختلاف اللفظ على أنه خلاف محقق[5].

مثل اختلاف عبارات السلف في المراد بالصراط المستقيم، فعن علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما أن الصراط المستقيم كتاب الله تعالى.

ورواية أخرى عن ابن مسعود وجابر وابن عباس رضي الله عنهم أنه الإسلام.

وعن أبي العالية والحسن قالا: «هو رسول الله ﷺ وصاحباه من بعده»[6].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٣).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٣٣٣).

(٣) انظر المصدر السابق (١٩/ ١٣٩).

(٤) الموافقات (٥/ ٢١٠).

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٣٣)، والموافقات (٥/ ٢١١).

(٦) جامع البيان (١/ ١٧٣ ـ ١٧٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٠).

وعند تأمل هذه الأقوال نجدها متفقة، فكلها من الصراط المستقيم، فالإسلام لا يكون إلا بإتباع القرآن والرسول.

قال ابن تيمية بعدما ذكر الأقوال في معنى الصراط المستقيم: «فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة، لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها»[(١)].

٢ ـ أن يذكر كل واحد منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه، ومن أمثلته:

الخلاف في معنى المنّ الوارد في قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧].

فعن بعض السلف أنه كان ينزل عليهم مثل الثلج.

وعن آخرين: أنه مثل العسل، وقيل: خبز الرقاق مثل الذرة، وقيل: الزنجبيل[(٢)].

قال الشاطبي معلقاً على هذا الاختلاف: «فهذا كله يشمله اللفظ؛ لأن الله منَّ به عليهم، ولذلك جاء في الحديث: «**الكمأة من المنِّ الذي أنزله الله على بني إسرائيل**»[(٣)]، فيكون المنُّ جملة نعم، ذكر الناس منها آحاداً»[(٤)].

٣ ـ ومنها أن يكون اللفظ المفسر محتملاً للأمرين؛ كأن يكون مشتركاً لفظياً، أو متواطئاً[(٥)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٦).

(٢) انظر: جامع البيان (١/ ٧٠٠ ـ ٧٠٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ١١٥، ٥/ ١٥٩١ ـ ١٥٩٢).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه؛ في كتاب الأشربة (٣/ ١٦٢٠) برقم (٢٠٤٩) عن سعيد بن زيد ﷺ وتمامه: «**وماؤها شفاء للعين**»، وأخرجه البخاري عنه بلفظ: «**الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين**». صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ﴾ (٥/ ١٤٨).

(٤) الموافقات (٥/ ٢١١).

(٥) اللفظ المشترك هو: اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعاً أولاً من حيث هما كذلك، وأما المتواطئ فيطلق على أشياء متغايرة بالعدد متفقة بالمعنى الذي وضع =

مثال المشترك: لفظ «قسورة» في قوله تعالى: ﴿فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ۝٥١﴾ [المدثر: ٥١]، فعن ابن عباس وأبي موسى ومجاهد وعكرمة أن المراد به الرماة.

وعن أبي هريرة ورواية عن ابن عباس، وهو قول زيد بن أسلم[(١)] أن المراد به الأسد[(٢)].

ومثله لفظ «عسعس» في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ۝١٧﴾ [التكوير: ١٧]، فعن علي وابن عباس وقتادة والضحاك أن المراد به إدبار الليل، وعن الحسن أنه إقباله[(٣)].

قال ابن تيمية: «فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف»[(٤)].

ومثال المتواطئ الاختلاف في عود الضمير إذا احتمل شيئين كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم: ٨ ـ ٩]، فعن ابن عباس أن الذي دنا هو الرب جل وعلا، وعن الحسن وقتادة أنه جبريل عليه السلام[(٥)].

٤ ـ ومن صور اختلاف التنوع أن يرد عن السلف في تفسير الآية ألفاظ متقاربة، فيحكيها بعض الناس عنهم على أنها اختلاف، يقول الزركشي حين

= الاسم عليها، انظر في تعريفهما: المستصفى للغزالي (١/ ٣١)، وروضة الناظر (١/ ١٠٠)، والتعريفات للجرجاني (ص٢٥٢، ٢٦٩).

(١) هو أبو عبد الله زيد بن أسلم القرشي العدوي، مولى عمر بن الخطاب، روى عن ابن عمر وجابر وأنس، وروى عنه الثوري وابن عيينة، وكانت له حلقة في مسجد النبي ﷺ، توفي عام (١٣٦هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٣٨٧)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٣٢)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ١٨٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٣/ ٤٥٥ ـ ٤٦٠)، والدر المنثور (٦/ ٢٨٦).

(٣) جامع البيان (٢٤/ ١٥٩ ـ ١٦١).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤١).

(٥) جامع البيان (٢٢/ ١٤ ـ ١٥)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٤١).

ذكر تفاسير الصحابة والتابعين ﷺ: «يكثر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم، ويحكيه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ، ويظن من لا فهم عنده أن في ذلك اختلافاً فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالباً، والمراد الجميع، فليتفطن لذلك، ولا يفهم من اختلاف العبارات اختلاف المرادات»[1].

ومن أمثلته لفظ «تبسل» في قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠]، فمن عبارات السلف في معناها: تُرتهن، وقيل بمعنى: تُحبس، وقيل: تُسلم، وقيل: تُؤخذ.

وقد علق ابن كثير على هذه الأقوال بقوله: «وكل هذه العبارات متقاربة في المعنى؛ وحاصلها الإسلام للهلكة والحبس عن الخير، والارتهان عن درك المطلوب، كما قال: ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٩﴾﴾ [المدثر: ٣٨، ٣٩]»[2].

وبهذا التفصيل يمكن تصنيف كثير من اختلاف الصحابة والتابعين في التفسير على أنه من اختلاف التنوع، وأن الخلاف الحقيقي المعتبر مما له ثمرة قليل.

وبتصنيف أكثر تفسير الصحابة والتابعين على أنه من اختلاف التنوع نستطيع القول بأن اختلافهم يفيد المفسر في فهم القرآن الكريم، فهو يثري معارفه ويعطيه مجالات أرحب في فهم الآيات؛ لأن حقيقة هذا الاختلاف زيادة في إيضاح معنى الآية، وإعطائها دلالة أوسع.

---

(١) البرهان (٢/ ٣٠١)، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٤١).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٧٤)، وانظر: جامع البيان (٩/ ٣٢٠ ـ ٣٢٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٣١٨)، والجامع لأحكام القرآن (٣/ ٢٤٥٢)، وبحوث في أصول التفسير ومناهجه د. الرومي (ص٤٤).

رابعاً: مع الاختلاف مودة وألفة:

لم يتخذ الاختلاف بين الصحابة والتابعين ﷺ في التفسير شكلاً عنيفاً، أو يخرج عن مساره الشرعي، بل اتسم ببقاء المودة والألفة؛ إذ لم يكن فيه خصام أو تهاجر أو تقاطع أو اقتتال.

ولا يعني ذلك ألا يصدر من بعضهم ألفاظ شديدة على مخالفيهم، فهم كغيرهم يعتريهم ما يعتري البشر من الغضب، وغالباً ما يكون دافع هذه الشدة النصيحة للمسلمين ومحبة الخير لهم، ورد المخطئ إلى الجادة، فيصدر عن بعضهم ألفاظ شديدة في حق المخالف، لكنها لا تؤدي إلى التهاجر والتقاطع[1]، ومن شواهد ذلك:

١ ـ قول عائشة ﷺ: «من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية»[2].

وهذا القول قال به بعض الصحابة[3].

٢ ـ وعن أبي ذر ﷺ قال: «كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت: نزلت فينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذاك، وكتب إلى عثمان ﷺ يشكوني، فكتب إلي عثمان أن أقدم المدينة، فقدمتها»[4].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٢٢٩، ٦/ ٥٢٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٤/ ٨٣)، وفي كتاب التفسير، باب تفسير سورة النجم (٦/ ٥٠)، ومسلم في كتاب الإيمان (١/ ١٥٩) برقم (٢٨٧) واللفظ له.

(٣) انظر: سنن الترمذي (٩/ ٢٨ ـ ٣٠)، ومصنف ابن أبي شيبة (١١/ ٥١١)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/ ٣٣٥)، وشرح النووي على مسلم (٣/ ٤)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٠٨).

(٤) رواه البخاري في صحيحه، في كتاب الزكاة، باب ما أدي زكاته فليس بكنز (٢/ ١١١)، وفي كتاب التفسير، باب ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٥/ ٢٠٣).

وكان مذهب أبي ذر رضي الله عنه تحريم ادخار ما زاد على نفقة العيال، وكان يأمر بذلك، ويغلظ على من يخالفه مستدلاً بأدلة منها هذه الآية، فنهاه معاوية فلم ينته، وحصل بينهما هذا النقاش؛ حتى كتب فيه إلى عثمان رضي الله عنه[1].

٣ ـ وعن القاسم بن أبي بزة[2] قال: «قال لي مجاهد: سل عكرمة عن قوله تعالى: ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩] فسألته، فقال: الإخصاء، فقال مجاهد: ما له لعنه الله!، فوالله لقد علم أنه غير الإخصاء، ثم قال لي: سله، فسألته، فقال عكرمة: ألم تسمع إلى قول الله تبارك وتعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] قال: لدين الله، فحدثت به مجاهداً، فقال: ما له أخزاه الله؟!» وفي بعض الروايات أن مجاهداً قال: كذب العبد[3].

وقد يصل الأمر بالمختلفين إلى المباهلة، **ومن شواهده**:

١ ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «من شاء لاعنته ما نزلت: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] إلا بعد آية المتوفى عنها زوجها، وإذا وضعت المتوفى عنها فقد حلت؛ يريد بآية المتوفى عنها: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]»[4].

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٨٤).

(٢) هو أبو عبد الله القاسم بن نافع بن يسار المدني المخزومي مولاهم، أشهر رواة التفسير عن مجاهد، روى عن أبي الطفيل وابن جبير، وعنه ابن جريج وشعبة، وكان قليل الحديث، توفي عام (١١٤ أو ١١٥هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٣٥٢)، والجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٢٢)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٤٠٨).

(٣) جامع البيان (٧/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦).

(٤) أثر ابن مسعود في: جامع البيان (٢٣/ ٥٤ ـ ٥٥)، وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطلاق، باب في عدة الحامل (٢/ ٢٩٣)، والنسائي في السنن الكبرى، في كتاب الطلاق، باب ما استثني من عدة المطلقات (٣/ ٣٩١)، وعبد الرزاق في المصنف (٦/ ٤٧١)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٣٢٩)، وعزاه في الدر المنثور (٦/ ٢٣٥) إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

٢ ـ واختلف الصحابة في توريث الإخوة مع وجود الجد، فكان علي وابن مسعود وزيد رضي الله عنهم لا يحجبون الإخوة به، وخالفهم ابن عباس رضي الله عنهما فحجبهم به، وكان يقول: «ليتق الله زيد أيجعل ولد الولد بمنزلة الولد، ولا يجعل أب الأب بمنزلة الأب؟! إن شاء باهلته عند الحجر الأسود»[(١)].

وفي رواية قال: «لوددت أني وهؤلاء الذين يخالفوني في الفريضة نجتمع فنضع أيدينا على الركن، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين»[(٢)].

٣ ـ وعن الشعبي رحمه الله قال: «من شاء حالفته لأنزلت النساء القصرى [يريد سورة الطلاق] بعد الأربعة الأشهر والعشر التي في سورة البقرة»[(٣)].

وقد تبدو ألفاظ الروايات السابقة قاسية شديدة، إلا أنها بقيت في إطارها، ولم تخرج بالمختلفين عن الحد المعقول، وإذا قيست بالخلافات التي نشأت بعد ذلك تبين مفارقتها لها من حيث الكثرة والشدة.

وقد أدرك الصحابة رضي الله عنهم أن الخلاف بعدهم سيتخذ أشكالاً أخطر، ولعلهم فهموا ذلك من النبي ﷺ حين قال لبعض المختلفين في وقته: **«قد اختلفتم وأنا بين أظهركم، فأنتم بعدي أشد اختلافاً»**[(٤)].

ومما جاء عن الصحابة في ذلك:

١ ـ قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين خطب الناس، وذكر اختلافهم في الأحاديث التي يروونها عن النبي ﷺ فقال: «إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٧).

(٢) مصنف عبد الرزاق (١٠/ ٢٥٥)، وهو بنحوه في سنن سعيد بن منصور (٣/ ١/ ٦١) ط. الدار السلفية، وسنن الدارمي (٢/ ٨١٣)، وانظر في خلاف الصحابة في الجد مع الإخوة: مصنف ابن أبي شيبة (١١/ ٢٩٢، ٣١٨)، وسنن الدارمي (٢/ ٨٠٩ ـ ٨١٤).

(٣) جامع البيان (٢٣/ ٥٦)، ولمزيد شواهد انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٧)، والدر المنثور (٥/ ١٩٨).

(٤) رواه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٣/ ١٣٥)، ونعيم بن حماد في الفتن (ص٤٠٨) من حديث الحسين بن علي، قال الهيثمي في المجمع (٨/ ٥): «رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح»، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧/ ٢/ ٧٧١).

أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً»[1].

٢ ـ واستشار عمر بن الخطاب ﷺ المهاجرين والأنصار في الاغتسال من الإكسال[2]، فاختلفوا، فقال عمر: «هذا وأنتم أصحاب بدر، فمن بعدكم أشد اختلافاً»[3].

٣ ـ وقال عثمان للصحابة ﷺ: «إني أرى أن أجمع الناس على مصحف واحد لا يختلفون بعدي، فإنكم إن اختلفتم اليوم كان من بعدكم أشد اختلافاً»[4].

وفي بعض الروايات أن عثمان رأى اختلاف القراء عنده في المدينة، فخطب وقال: «أنتم عندي تختلفون فيه وتلحنون، فمن نأى عني من أهل الأمصار أشد فيه اختلافاً»[5].

فالصحابة كانوا مدركين أن الاختلاف بعدهم سيكون أشد، لبعده عن عصر النبوة، فإن العصر كلما كان أشرف كان الاجتماع والائتلاف أقوى[6]، ولذلك علم عثمان ﷺ أن الاختلاف في الأمصار النائية أشد منه في المدينة؛ لكثرة العلماء فيها من الصحابة والتابعين ﷺ، أما الأمصار التي يقل فيها الصحابة فالاختلاف فيها أعظم وأكثر.

وأما قول سعيد بن المسيب: «كان أصحاب رسول الله ﷺ مختلفين في الصلاة الوسطى هكذا، وشبك بين أصابعه»[7]، فليس مراده الاختلاف المؤدي

---

(١) ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٢ ـ ٣) من مراسيل ابن أبي مليكة.
(٢) المراد به مجامعة الرجل أهله دون إنزال، انظر: معجم مقاييس اللغة (ص٨٩٢)، والنهاية في غريب الحديث (٤/ ١٧٤) مادة «كسل».
(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٨٧، ٨٨).
(٤) أخبار المدينة لابن شبة (٣/ ٢١٣)، والشريعة للآجري (ص٦٠٧).
(٥) جامع البيان (١/ ٥٧)، والمصاحف لابن أبي داود (١/ ٢٠٤).
(٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٣٢)، وانظر: بحوث في أصول التفسير ومناهجه د. الرومي (٤١ ـ ٤٢).
(٧) جامع البيان (٤/ ٣٧٢)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ١٩٧).

إلى التقاطع والمعاداة والتهاجر، وإنما أراد تباين آرائهم في تحديد الصلاة الوسطى وكثرة أقوالهم فيها.

خامساً: كراهة الاختلاف:

تقدم أن من أسباب قلة الاختلاف بين الصحابة والتابعين ﷺ كراهتهم له، وكراهة المرء للشيء تدعوه إلى تركه والإعراض عنه، وقد جاء في القرآن النهي عن الاختلاف وذمه وذم أهله؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩].

ومن الأسباب التي جعلت الصحابة يبغضون الاختلاف وينفرون منه ما كانوا يرونه من بغض النبي ﷺ له ونهيه عنه؛ خاصةً الاختلاف في القرآن الكريم، فحين رأى اختلاف الصحابة في بعض آيات الكتاب خرج إليهم مغضباً كأنما فقئ في وجهه حب الرمان، وقال لهم: «**بهذا أمرتم، أو بهذا بعثتم؟! أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟! إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا**»[(١)].

وقال ﷺ: «**اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا**»[(٢)].

وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: «سمعت رجلاً قرأ آية سمعت من النبي ﷺ خلافها، فأخذت بيده فأتيت به رسول الله ﷺ، فقال: «**كلاكما محسن**»، قال شعبة[(٣)]: أظنه قال: «**لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم**

(١) هذا الحديث أحد روايات الحديث المتقدم (ص٣٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ١٩٦)، وحسن إسناده الأرنؤوط في تعليقه على المسند (١١/ ٤٣٤).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب العلم (٤/ ٢٠٥٣) برقم (٢٦٦٧) من حديث جندب بن عبد الله البجلي ﷺ.

(٣) هو أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي البصري، أحد أئمة الحديث ونقاده، =

اختلفوا فهلكوا»[1].

وهذه التربية العملية من النبي ﷺ أثرت على الصحابة في نظرتهم إلى الخلاف، ونفورهم منه وبعدهم عنه[2]، وإذا أضفنا إلى ذلك ما كان يدركه الصحابة من مساوئ الاختلاف وعواقبه السيئة علمنا القدر الكبير الذي يحملونه تجاهه، ومن الشواهد عنهم:

١ ـ اختلف أُبي بن كعب وابن مسعود في صلاة الرجل في الثوب الواحد، فقال أُبي: يصلي في الثوب الواحد، وقال ابن مسعود: في ثوبين، فبلغ عمر، فأرسل إليهما، فقال: اختلفتم في أمر فلم يدر الناس بأي ذلك يأخذون؟! لو أتيتما لوجدتما عندي علماً، القول ما قال أُبي، ولم يأل ابن مسعود[3].

وذكر ابن القيم أنه لم يكن أحد بعد النبي ﷺ أشد عليه الاختلاف من عمر[4].

٢ ـ وقال علي رضي الله عنه لقضاته: «اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف، حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي»[5].

٣ ـ وترك ابن مسعود رضي الله عنه مخالفة أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه في إتمام الصلاة بمنى، وكان يرى القصر كما هي سنة النبي ﷺ، فترك ذلك وأتم مع

= روى عن الحسن وقتادة، وعنه ابن المبارك، قال عنه الثوري: «أمير المؤمنين في الحديث»، توفي عام (١٦٠هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ٣٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٩٣)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٦٦).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الإشخاص والملازمة والخصومة بين المسلم واليهود (٣/ ٨٨).
(٢) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٢٥٩)، وبحوث في أصول التفسير ومناهجه (ص٤١).
(٣) مصنف عبد الرزاق (١/ ٣٥٦) وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٤)، ومعنى: لم يأل: لم يقصر في اجتهاده، انظر: القاموس المحيط (ص١٦٢٧).
(٤) إعلام الموقعين (١/ ٢٥٩).
(٥) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي رضي الله عنه (٤/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

عثمان، وقال: «وددت أن لي من أربع ركعات ركعتين متقبلتين، فقيل له في ذلك، فقال: **الخلاف شر**»[1].

فابن مسعود ترك ما يعتقد أنه الأفضل وفعل المفضول؛ معللاً ذلك بكراهة الخلاف[2]، وهذا يدل على أن الواقع الذي كانوا يعيشونه قلل من فرص الاختلاف.

٤ ـ وكان يقول ﷺ: «لا تختلفوا في القرآن ولا تنازعوا فيه، فإنه لا يختلف لكثرة الرد، ألا ترون أن شرائع الإسلام فيه واحدة؛ حدودها وفرائضها وأمر الله فيها، فلو كان شيء من الحرفين يأمر بشيء ينهى عنه الآخر كان ذلك اختلافاً، ولكنه جامع ذلك كله»[3].

٥ ـ وعن ابن عباس في قوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ [النساء: ١٤٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، ونحو هذا من القرآن، قال: «أمر الله المؤمنين بالجماعة، ونهاهم عن الاختلاف والفرقة، وأخبرهم: إنما هلك من كان قبلكم بالمراء والخصومات في دين الله»[4].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب المناسك، باب الصلاة بمنى (٢/ ١٩٩)، وعبد الرزاق في المصنف (٢/ ٥١٦)، وأبو يعلى في مسنده (٩/ ٢٥٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٣٩٤)، وأصله في البخاري ومسلم دون قوله: الخلاف شر؛ أخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب الصلاة بمنى (٢/ ٣٥)، وفي كتاب الحج، باب الصلاة بمنى (٢/ ١٧٣)، وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٤٨٣) برقم (٦٩٥).

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (٥/ ٢٠٥).

(٣) أخرجه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام (١/ ١٨٩)، وهو بنحوه مطولاً عند الإمام أحمد في المسند (١/ ٤٠٥)، وابن جرير في جامع البيان (١/ ٢٦).

(٤) جامع البيان (٧/ ٦٠٤، ٩/ ٣١٥، ٦٧٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/ ١٢٧).

وما تقدم يبين لنا حجم الاختلاف بين الصحابة والتابعين ﷺ ومقداره، ويمكن القول بأن الخلاف الحقيقي الذي وقع بينهم كان في حجمه الطبيعي الذي لا مفر منه بحكم السنة التي أجراها الله تعالى في خلقه من وجود الاختلاف ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، ولذلك يمكن وصف اختلافهم بأنه اختلاف ضرورة لا يلحقهم بسببه ذم كما تشير إليه الآيات التي ذمت الاختلاف[١]، وكانت له مسوغات ودوافع ألجأت إليه، فلم يكن بسبب اتباع الهوى، أو حباً في العلو والاستكبار ونحو ذلك من المقاصد الفاسدة التي حدثت عند غيرهم.

وقد أفاض العلماء في بيان أسباب اختلاف المفسرين، ومنها ما ينطبق على اختلاف الصحابة والتابعين، وإذا أمعنت النظر في تلك الأسباب وجدتها أسباباً حقيقية لنشوء الاختلاف، وهي في الوقت نفسه ترفع اللوم عن المخطئ[٢].



(١) انظر: صفة صلاة النبي ﷺ للألباني (ص٥٤).

(٢) انظر في تلك الأسباب: اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره د. سعود الفنيسان، وأسباب اختلاف المفسرين د. محمد الشايع.

ثانياً
أدب الاختلاف عند الصحابة والتابعين

تقدم أن الاختلاف بين الصحابة والتابعين كان منضبطاً بضوابط الخلاف وآدابه، ومن أدبهم عند الاختلاف ما يأتي:

أولاً: احترام الرأي الآخر:

ومن أوجه احترام الصحابة والتابعين للرأي الآخر:

الأول: عدم إلزام الطرف الآخر بالرجوع عن رأيه، وبخاصة إذا كان صادراً عن اجتهاد، ومن الشواهد:

١ ـ عن عمر رضي الله عنه أنه لقي رجلاً، فقال له: «ما صنعت؟ قال: قضى علي وزيد بكذا، قال: لو كنت أنا لقضيت بكذا، قال: فما يمنعك والأمر إليك؟ قال: لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة نبيه لفعلت، ولكني أردك إلى رأي والرأي مشترك»(١).

فلما كان الأمر متعلقاً بالاجتهاد لم ينقض عمر ما قضى به علي وزيد، وعلل ذلك بأن الأمر مبناه على الرأي والاجتهاد، ولو كان في مخالفة نص من الكتاب والسنة لرده.

٢ ـ لما اختلف عثمان مع أبي ذر بخصوص معنى قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾ لم يلزم عثمان أبا ذر بالرجوع عن رأيه؛ لأن الأمر مبناه على الاجتهاد(٢).

---

(١) جامع بيان العلم فضله (٢/ ٥٩).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٧٥).

٣ ـ ولام علي بن أبي طالب عثمان رضي الله عنهما حين بلغه أنه منع من التمتع في الحج، فقال عثمان: «وهل نهيت عنها؟! إني لم أنه عنها، إنما كان رأياً أشرت به، فمن شاء أخذ به ومن شاء تركه»[١].

٤ ـ وتقدم قول علي لقضاته بأن يقضوا بما كانوا يقضون به، وإن كان مخالفاً لرأيه، كما جاء في سبب القصة، حيث كان يرى هو وعمر رضي الله عنهما في خلافة عمر عدم جواز بيع أمهات الأولاد، ثم رجع عن ذلك فرأى جواز بيعهن، فقال له عَبيدة السلماني: «رأيك ورأي عمر في الجماعة أحب إلي من رأيك وحدك في الفرقة»، فقال علي مقولته السابقة[٢].

٥ ـ وعن ابن عباس أنه أرسل إلى زيد بن ثابت: «أفي كتاب الله ثلث ما بقي؟! فقال: أنا أقول برأيي وتقول برأيك»[٣].

الثاني: عدم التعدي على المخالف، والحكم عليه بسبب الاختلاف بفسق أو بدعة أو الشهادة عليه بكفر، فعن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: «ما برح أولو الفتوى يختلفون، فيحل هذا ويحرم هذا، فلا يرى المحرم أن المحل هلك لتحليله، ولا يرى المحل أن المحرم هلك لتحريمه»[٤].

الثالث: بقاء المكانة العلمية بين المختلفين على ما هي عليه، وعدم تأثرها بالاختلاف، فقد ذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين» اختلاف ابن مسعود مع عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في نحو مائة مسألة[٥]، ومع ذلك بقي الحب والتقدير بين الرجلين، يتجلى ذلك في ثناء كل واحد منهما على الآخر، فعمر يقول عن ابن مسعود: «كُنَيف ملئ علماً»[٦].

---

(١) مسند الإمام أحمد (١/ ٩٢)، وحسن إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند (٢/ ١١٥).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٧٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٥٨).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٨٠).

(٥) إعلام الموقعين (٢/ ٢٣٧).

(٦) مصنف عبد الرزاق (١٠/ ١٣)، وكُنيف تصغير تعظيم للكِنْف وهو وعاء يجمع فيه =

ويقول ابن مسعود في عمر: «ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر»[1]، ويقول: «لو وضع علم أحياء العرب في كفة، ووضع علم عمر في كفة لرجح بهم علم عمر»[2].

وتقدم اختلاف ابن عباس مع زيد بن ثابت، وقول ابن عباس: ليتق الله زيد، ومع ذلك يلتقيان ويرى ابن عباس زيد بن ثابت يركب دابته، فيأخذ بركابه ويقود به، فيقول زيد: تنحَّ يا بن عم رسول الله ﷺ، فيقول ابن عباس: هكذا أمرنا أن نفعل بعلمائنا وكبرائنا، فيقول زيد بن ثابت: أرني يدك، فيخرج ابن عباس يده، فيقبلها زيد، ويقول: هكذا أمرنا أن نفعل بأهل بيت نبينا[3].

ولنظرتهم إلى الخلاف بهذه الصورة كانت لديهم أريحية كبيرة للاختلاف وقبول الرأي الآخر، ولا يرى أحدهم مانعاً من مخالفة غيره صراحة، فعن ابن عباس قال: «قال ابن مسعود: البطشة الكبرى يوم بدر، وأنا أقول: هي يوم القيامة»[4].

وقد يختلف الطالب مع شيخه إن رأى الصواب في خلاف قوله، فعن مجاهد قال: «قال ابن عباس: إذا أصاب الرجل الحد: قتل أو سرق، فدخل الحرم لم يبايع ولم يؤو، حتى يتبرم فيخرج من الحرم، فيقام عليه الحد، قال: فقلت لابن عباس: ولكني لا أرى ذلك، أرى أن يؤخذ برمته ثم يخرج من الحرم، فيقام عليه الحد، فإن الحرم لا يزيده إلا شدة»[5].

= الراعي أدواته، أراد عمر أن ابن مسعود وعاء للعلوم، تهذيب اللغة (١٠/ ٢٧٥)، والنهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٠٥)، مادة «كنف».

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب (٤/ ١٩٩).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٢/ ٣٢)، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ٤١٩)، والمعجم الكبير للطبراني (٩/ ١٦٢ ـ ١٦٣)، والمستدرك (٣/ ٨٦).

(٣) تاريخ دمشق (١٩/ ٣٢٦)، وأخرج القصة مختصرة ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٢/ ١١٦)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٤٢٣).

(٤) جامع البيان (٢١/ ٢٧).

(٥) المصدر السابق (٥/ ٦٠٣).

وفي جانب آخر يصل الاحترام المتبادل بين السلف، وتقديرهم لمن هو أكثر علماً إلى أن يترك أحدهم مخالفة من هو أعلم منه، فعن عمر ﷺ قال: «إني لأستحي من الله تبارك وتعالى أن أخالف أبا بكر في رأي رآه»، قال ذلك في تفسير الكلالة[١].

ثانياً: الرجوع إلى العلماء عند الاختلاف:

وهذا أدب من آداب الاختلاف التي أدبهم بها القرآن الكريم، حين يكون هدف الجميع الوصول إلى الحق، ومعرفة الصواب، ورفع الخلاف، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

ومن شواهده عن الصحابة والتابعين:

١ ـ عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «اختلف رجلان: رجل من بني خدرة، ورجل من بني عمرو بن عوف في المسجد الذي أسس على التقوى، قال الخدري: هو مسجد رسول الله ﷺ، وقال العمري: هو مسجد قباء، فأتيا رسول الله ﷺ فسألاه عن ذلك، فقال: **«هو هذا المسجد»** لمسجد رسول الله ﷺ، وقال: **«في ذاك خير كثير»**، يعني مسجد قباء»[٢].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ٣٠٤)، وسعيد بن منصور في سننه (٣/ ١١٨٥)، والدارمي في سننه (٢/ ٨٢٢ ـ ٨٢٣)، والطبري في جامع البيان (٦/ ٤٧٥) واللفظ له، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٢٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٢٣، ٨)، وبنحوه أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة في المسجد (٢/ ٧)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأخرجه النسائي في كتاب المساجد، باب ذكر المسجد الذي أسس على التقوى (٢/ ٣٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٣٧٢)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٣/ ٦٧)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٨٧) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأخرجه في (٢/ ٣٣٤)، قال الذهبي: «إسناده جيد»، وله شاهد من حديث سهل بن سعد ﷺ أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٣٣١)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان =

وقد يبدو هذا الحديث متعارضاً مع ظاهر قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [التوبة: ١٠٨]، وما ورد في سبب نزولها من أن المراد بالمسجد الذي أسس على التقوى الذي أمر النبي ﷺ بالصلاة فيه هو مسجد قباء كما هو قول جماعة من السلف، وكذلك ما جاء في أن الرجال الذين يحبون أن يتطهروا هم أهل قباء، وقد جمع العلماء بأنه لا منافاة بين ما ورد في سبب نزول الآية والحديث المتقدم، فإذا كان مسجد قباء قد أسس على التقوى من أول يوم، فمسجد رسول الله ﷺ بطريق الأولى[1].

٢ ـ وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «اختلف في ذلك[2] رهط من المهاجرين والأنصار، فقال الأنصاريون: لا يجب الغسل إلا من الدفق أو من الماء، وقال المهاجرون: بل إذا خالط فقد وجب الغسل، فقال أبو موسى: فأنا أشفيكم من ذلك، فقمت فاستأذنت على عائشة فأذن لي، فقلت لها: يا أماه ـ أو يا أم المؤمنين ـ إني أريد أن أسألك عن شيء، وإني أستحييك، فقالت: لا تستحي أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك، فإنما أنا أمك، قلت: فما يوجب الغسل؟ قالت: على الخبير سقطت، قال رسول الله: «**إذا جلس بين شعبها الأربع، ومس الختانُ الختانَ، فقد وجب الغسل**»[3].

٣ ـ وعن سعيد بن جبير قال: «ذكروا اللمس، فقال ناس من الموالي: ليس بالجماع، وقال ناس من العرب: اللمس الجماع، قال: فأتيت ابن عباس، فقلت: إن ناساً من الموالي والعرب اختلفوا في اللمس، فقالت

= (٣/ ٦٦)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٣٤) عن إسناد أحمد: «رجاله رجال الصحيح»، وكلا الحديثين صححهما الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٤٥ ـ ٤٦). وأصل الحديث أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد رضي الله عنه في كتاب الحج (٢/ ١٠١٥) برقم (٥١٤) دون ذكر الخلاف.

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/ ٥٠٦، ٢٢/ ٤٦١)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ١٥٢)، وفتح الباري لابن حجر (٧/ ٢٤٥).

(٢) يريد الجماع دون إنزال.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحيض (١/ ٢٧١) برقم (٣٤٩).

الموالي: ليس بالجماع، وقالت العرب: الجماع. قال: من أي الفريقين كنت؟ قلت: كنت من الموالي، قال: غُلب فريق الموالي، إن المس واللمس والمباشرة: الجماع، ولكن الله يكني ما شاء بما شاء»[1].

ثالثاً: الرجوع إلى الحق:

كان الصحابة والتابعون ﷺ يختلفون، لكن إذا تبين لأحدهم أن الحق مع غيره فإنه سرعان ما يعود إليه، ذلك أن اختلافهم لم يكن مصدره الهوى أو التعصب، أو حباً للمخالفة ومنازعة الآخر، وإنما دافعه طلب الحق، فإذا تبين لأحدهم أن الحق مع غيره لم يكن بد من الرجوع إليه، وتروي الكتب مراجعات كثيرة للصحابة والتابعين ﷺ في شتى العلوم الشرعية؛ في التفسير والحديث والفقه، بعضها صادر عن كبارهم، فقد ذكر ابن القيم مراجعات كثيرة لبعض الصحابة ـ وعلى رأسهم أبو بكر وعمر ﷺ ـ عندما خفي عليهم بعض ما قضى الله تعالى به ورسوله ﷺ، وفي بعض تلك المراجعات يخفى عليهم الحق فيستشيرون من يحضرهم من الصحابة، وفي بعضها يقولون بقول يظهر لهم أنه خلاف السنة فيرجعون عنه، ولما ذكر ابن القيم تلك المراجعات عقب بقوله: «وهذا باب واسع لو تتبعناه لجاء سفراً كبيراً»[2].

ومن تلك المراجعات:

١ ـ اختلف تلاميذ ابن عباس في المراد بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فقال سعيد بن جبير: «هو الزوج، وقال مجاهد وطاوس: هو الولي، قال أبو بشر[3] ـ الراوي للخبر ـ فقلت لسعيد:

---

(١) جامع البيان (٧/ ٦٣ ـ ٦٤)، وانظر (ص٤١٦).

(٢) إعلام الموقعين (٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٢).

(٣) هو جعفر بن إياس بن أبي وحشية اليشكري الواسطي، روى عن الصحابي عباد بن شراحيل، وعطاء ومجاهد، وعنه الأعمش وشعبة، وحديثه في الكتب الستة، توفي في الطاعون سنة (١٢٣ أو ١٢٤هـ).
انظر: التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٨٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٠٠).

فإن مجاهداً وطاوساً يقولان: هو الولي، قال سعيد: أرأيت لو أن الولي عفا، وأبت المرأة، أكان يجوز ذلك؟ فرجعت إليهما فحدثتهما، **فرجعا عن قولهما وتابعا سعيداً**»[1].

٢ ـ وفي هذه الآية أيضاً اختلف الشعبي والقاضي شريح[2]، حين رفعت قضية إلى شريح في رجل طلق زوجته قبل الدخول بها، فعفا أخوها عن المهر، فأجاز ذلك شريح، وقال: أنا أعفو عن نساء بني مرة، فقال الشعبي: لا والله ما قضي قضاء قط أحمق منه أن يجيز عفو الأخ!، **ثم رجع شريح**، فجعل الذي بيده عقدة النكاح الزوج[3].

٣ ـ وعن الشعبي أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثلاثاً، فجاءت منه بحمل، فانتفى منه، فقال: يلاعنها، فقال رجل: يا أبا عمرو إن الله قال في كتابه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ [النور: ٦] أفتراها له زوجة وقد طلقها ثلاثاً؟! فقال الشعبي: **إني لأستحي إذا رأيت الحق أن أرجع إليه**[4].

ويبلغ التواضع للحق بأحدهم إلى أن يصوب من هو دونه، ويرجع عن قوله، فقد جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنهما فقال: إني نذرت أن أنحر نفسي، فتجهمه ابن عمر وأفف منه، ثم أتى ابن عباس رضي الله عنهما فقال له: أهد مائة بدنة،

---

(١) جامع البيان (٤/ ٣٢٩)، والمحلى لابن حزم (٩/ ٦٢٤)، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٥١).

(٢) هو أبو أمية شريح بن الحارث الكندي الكوفي القاضي، أدرك الجاهلية، واستقضاه عمر على الكوفة؛ فبقي بها خمساً وسبعين سنة، ثم استعفى من الحجاج فأعفاه، توفي سنة (٧٩ أو ٨٠هـ) وقيل غير ذلك.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٩٠)، ووفيات الأعيان (٢/ ٤٦٠)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ١٠٠).

(٣) جامع البيان (٤/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٥١).

(٤) مصنف عبد الرزاق (٧/ ١٠٤)، وسنن سعيد بن منصور (٣/ ١/ ٤٠٩) برقم (١٥٧٦) ط. الدار السلفية، واللفظ له، ومصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ١٠١)، وفيه: «إني لأستحي إذا رأيت الحق إلا رجعت إليه».

ثم أتى عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام[1] رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال له: أرأيت لو نذرت أن لا تكلم أباك أو أخاك؟ إنما هذه خطوة من خطوات الشيطان استغفر الله وتب إليه، ثم رجع إلى ابن عباس فأخبره، فقال: أصاب عبد الرحمٰن، **ورجع ابن عباس عن قوله**[2].



(١) هو أبو محمد عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي المدني، ولد في حياة النبي ﷺ، من كبار التابعين، روى عن عمر وعثمان وعلي، وعنه ابنه أبو بكر وأبو قلابة وعكرمة، عينه عثمان لكتابة المصحف، توفي في خلافة معاوية.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٤٨٤)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٩٧).

(٢) المغني (١٣/ ٤٧٨).

الباب الثاني

دواعي نقد الصحابة والتابعين للتفسير، وأساليبه ومميزاته

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دواعي النقد عند الصحابة والتابعين.

الفصل الثاني: أساليب الصحابة والتابعين في نقد التفسير.

الفصل الثالث: مميزات نقد الصحابة والتابعين للتفسير.

الفصل الأول

دواعي النقد عند الصحابة والتابعين

من أبرز العوامل والأسباب التي أسهمت في ظهور النقد في التفسير وقوع الخطأ في فهم القرآن الكريم، فهو المحرك الأول للنقد، وعليه مدار جميع الأسباب الأخرى، والخطأ في فهم القرآن قد يعرض للمرء مع صحة القصد وسلامة المنهج، إما بسبب خفاء الدليل المفسر للآية على بعض الناس، فيفسر الآية بخلافه، ومن ذلك ما وقع لعلي بن أبي طالب وابن عباس، فقد ذهبا إلى أن الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الأجلين من وضع الحمل أو بلوغ أربعة أشهر وعشراً، واستدلا بمجموع قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤][(١)]، وخفي عليهما حديث سبيعة رضي الله عنها[(٢)]، وكان زوجها توفي عنها وهي حامل، فلم تنشب أن وضعت حملها، فقضى النبي ﷺ بأنها قد حلت حين وضعت، وأمرها بالتزوج إن شاءت[(٣)].

وإما بسبب حداثة السن وقلة التحصيل العلمي، التي قد توقع في الخطأ في فهم القرآن، ومن شواهده:

١ - عن عروة[(٤)] قال: «قلت لعائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ **وأنا يومئذ**

---

(١) انظر قول علي وابن عباس في: جامع البيان (٢٣/ ٥٦ - ٥٧)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/ ١٧٥).

(٢) هي سبيعة بنت الحارث الأسلمية، امرأة سعد بن خولة، توفي عنها في مكة في حجة الوداع، روى عنها فقهاء المدينة وفقهاء الكوفة.
انظر: أسد الغابة (٧/ ١٣٧)، والإصابة (١٢/ ٢٩٦).

(٣) خرج حديثها البخاري في صحيحه، في كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدراً (٥/ ١٣)، ومسلم في كتاب الطلاق (٢/ ١١٢٢) برقم (١٤٨٤).

(٤) هو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام القرشي المدني، أحد فقهاء المدينة السبعة، ولد سنة (٢٢هـ)، روى عن أبيه وعائشة وأبي هريرة، وروى عنه الزهري، توفي بالفرع =

حديث السن: أرأيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، فلا أرى على أحد شيئاً ألا يطوف بهما؟ فقالت عائشة: كلا لو كانت كما تقول كانت: فلا جناح عليه ألا يطوف بهما، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار، كانوا يهلون لمناة، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]»(١).

٢ ـ عن جبير بن نفير(٢) قال: «كنت في حلقة فيها أصحاب رسول الله ﷺ، **وإني لأصغر القوم، فتذاكروا** الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقلت أنا: أليس الله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]؟ فأقبلوا علي بلسان واحد، وقالوا: أتنتزع آية من القرآن لا تعرفها، ولا تدري ما تأويلها؟! قال: حتى تمنيت أني لم أكن تكلمت، ثم أقبلوا يتحدثون، فلما حضر قيامهم قالوا: **إنك غلام حديث السن**، وإنك نزعت بآية لا تدري ما هي»(٣).

وهناك عوامل أسهمت في تفشي الخطأ وازدياده بين الناس، وكان لها

= قرب المدينة عام (٩٣) أو (٩٤هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١٣٢)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٥٥٠)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٥٥).

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب العمرة، باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج (٢/ ٢٠٢)، ومسلم في كتاب الحج (٢/ ٩٢٨) برقم (١٢٧٧).

(٢) هو أبو عبد الرحمٰن جبير بن نفير بن مالك الحضرمي الحمصي، أسلم في خلافة الصديق، وفي سماعه من عمر نظر، ويعد من كبار تابعي أهل الشام، خرج له مسلم وأهل السنن، توفي عام (٨٠هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٥١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٥٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٩٢).

(٣) جامع البيان (٩/ ٤٦).

أثر بارز في نشاط الحركة النقدية لدى الصحابة والتابعين ﷺ، ومن أبرزها ما يأتي:

أولاً: ظهور الفتن والبدع:

أحدثت الفتن التي ظهرت في عصر الصحابة ﷺ بلبلة فكرية بين أوساط كثير من الناس، فضعف تمييزهم بين الحق والباطل، والتبس عليهم فهم نصوص الكتاب والسنة، مما هيأ أرضاً خصبة لنشوء البدع والأهواء، فبدأت البدع بالظهور والتنامي، وأصبح لها أربابها ومنظروها، ولكي تجد تلك البدع والأهواء رواجاً بين الناس اجتهد أصحابها في تأييدها، ولم يجدوا لتأييدها أفضل من القرآن الكريم لأسبابٍ من أبرزها: ما يحظى به القرآن الكريم من المكانة العظيمة في قلوب الناس عامة، وأيضاً ما يجده أهل البدع في القرآن من الآيات المتشابهة، التي تخفى على العامة فيتأثرون بها.

ومما هيأ للبدع أن تجد قبولاً بين الناس قوة أربابها أحياناً واشتداد شوكتهم في بعض الأمصار، فقوي تأثيرهم في الناس، أضف إلى ذلك انتساب بعض المبتدعة للعلم واجتهادهم في العبادة، وظهورهم بمظهر الصالحين، فقد أسهم ذلك في انخداع كثير من الناس بمظهرهم، وأوجب على العلماء التصدي لهم والرد عليهم.

وفيما يتعلق بالقرآن الكريم، فقد اتخذ المبتدعة طرقاً مختلفة في تأييد بدعهم بالقرآن، مما استدعى يقظة الصحابة والتابعين ﷺ، فقاموا بالرد عليهم سواءٌ فيما يتعلق بانحراف منهجهم في الاستدلال بالقرآن؛ كقول ابن عمر عن الخوارج: «انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين»[1].

أو فيما يتعلق بكشف الشبه التي يلقيها أهل البدع في القرآن، وبيان الآيات المتشابهة التي يعترضون بها لزعزعة عقائد أهل السنة ومسلماتهم، ومن أمثلته ما جاء عن نافع بن الأزرق[2] أنه سأل ابن عباس فقال: «يا بن عباس

---

(١) انظر (ص٢١٧).

(٢) هو أبو راشد نافع بن الأزرق الحروري الحنفي، من رؤوس الخوارج، وإليه تنسب =

قولَ الله تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾﴾ [النساء: ٤٢]، وقوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؟ فقال له ابن عباس: إني أحسبك قمت من عند أصحابك، فقلت: ألقي على ابن عباس متشابه القرآن، فإذا رجعت إليهم فأخبرهم أن الله جامع الناس يوم القيامة في بقيع واحد، فيقول المشركون: إن الله لا يقبل من أحد شيئاً إلا ممن وحده، فيقولون: تعالوا نقل، فيسألهم فيقولون: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، قال: فيختم الله على أفواههم ويستنطق جوارحهم، فتشهد عليهم جوارحهم أنهم كانوا مشركين، فعند ذلك تمنوا لو أن الأرض سويت بهم، ولا يكتمون الله حديثاً»[1].

كما ردوا عليهم فهمهم واستدلالهم بالقرآن، ومن أمثلته ما وقع لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما، فقد جاءه نفر من الخوارج، وهو يحدث بخروج عصاة الموحدين من النار فاعترضوا عليه، واستدلوا على تخليدهم في النار بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، وقوله: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠]، فرد عليهم جابر، وبيَّنَ خطأ استدلالهم[2]، وسيأتي حديث مفصل عن هذه القضايا وغيرها في المبحث المخصص لذلك.

ثانياً: مخالطة أهل الكتاب:

نزح بعض اليهود إلى الجزيرة العربية، وأقام كثير منهم في المدينة وما حولها، وقدموا بعلومهم وكتبهم، وفيها تفاصيل لأخبار أنبيائهم وما وقع لهم،

= طائفة الأزارقة، خرج بالعراق في أواخر دولة يزيد بن معاوية، فاشتدت شوكته بالبصرة إلى أن قتل سنة (٦٥هـ).
انظر: المعارف (ص٦٢٢)، والفرق بين الفرق (ص٨٢)، ولسان الميزان (٦/ ١٧٣).

(١) جامع البيان (٧/ ٤٣ ـ ٤٤)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧) مختصراً.
(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١/ ١٧٩) برقم (١٩١).

وبحكم مجاورتهم للعرب الأميين كان أهل الكتاب يقرؤون ما في كتبهم المشتملة على الغرائب والعجائب والتفاصيل الدقيقة مما يستظرفه أكثر الناس ويرغبون سماعه، وقد جاء في الأخبار أن اليهود كانوا يقرؤون تلك الأخبار على المسلمين، فعن أبي هريرة ﷺ قال: «كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله: «**لا تصدقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم وقولوا:** ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]»[1].

ومن وجه آخر دخل بعض أهل الكتاب في الإسلام، وجلبوا معهم كثيراً من الروايات والأخبار التي تتحدث عما حصل للأمم السابقة؛ خاصة بني إسرائيل، فاجتهد بعض مسلمة أهل الكتاب في سرد تلك الأخبار والقصص، وفسروا بها القرآن الكريم؛ يدفعهم لذلك حرص بعض المسلمين على سماعها، وتلقيها عنهم، غير أن كثيراً من هذه القصص شابها التحريف والتبديل، واشتملت على أمور باطلة مما ينزه الله تعالى عنه، وانتقاص ظاهر للأنبياء، فدخلت على المسلمين دون أن يتنبهوا إلى ما فيها، وراجت لدى بعض المفسرين فرواها عنهم اعتماداً على الأدلة المرخصة في ذلك[2]، وهذا الأمر دعا الأئمة من الصحابة والتابعين ﷺ إلى نقدها والتحذير منها، والانتقاد من يرويها ويذيعها في الناس، وسلكوا في ذلك اتجاهين:

الأول: التحذير المجمل من روايات أهل الكتاب، وبيان أن أخبار بني إسرائيل قد تحمل في طياتها الباطل، وحث الناس على الاكتفاء بما جاء في القرآن والسنة، عملاً بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥١].

---

(١) الحديث في صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ (٥/ ١٥٠).

(٢) انظر: تفسير الصحابة د. بدر (ص٦٤) وما بعدها.

والاتجاه الثاني: النقد التفصيلي لبعض الروايات الإسرائيلية التفسيرية، وسيأتي مبحث مستقل لذلك.

ثالثاً: دخول الأعاجم في الإسلام:

باتساع الفتوحات الإسلامية دخلت أمم كثيرة الإسلام، وهي تجهل مبادئ اللغة العربية، ومع رغبتهم في تعلم اللغة العربية واجتهاد المسلمين في تعليمهم إلا أنه بقيت فيهم بقايا كثيرة تجهل مسائل اللغة، فالتبس عليهم فهم القرآن الكريم، ويبدو أن أخطاءهم لم تكن قليلة، كما أنها لم تكن فرعية فبعضها يتعلق بالعقائد، ويظهر ذلك من خلال شكوى التابعين منهم، فقد ذكر عند الحسن البصري الاختلاف في التفسير، فقال: «إنما أُتي القوم من قبل العجمة»[١].

وعنه قال: «أهلكتهم العجمة يتأولون القرآن على غير تأويله»[٢].

وجاء عمرو بن عبيد[٣] إلى أبي عمرو بن العلاء رَحِمَهُ اللَّهُ[٤] فقال: «يا أبا عمرو يخلف الله وعده؟ قال: لا، قال: أفرأيت إن وعده على عمل عقاباً

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد (١/ ١٧٩)، والسنة للمروزي (ص٨)، والفقيه والمتفقه (١/ ١٩٨).

(٢) الجامع لابن وهب (٣/ ٤٤)، وهو في التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٩٣)، وخلق أفعال العباد للبخاري (ص١٠١) مختصراً.

(٣) هو أبو عثمان البصري شيخ القدرية والمعتزلة، من أبناء فارس، صحب الحسن ثم اعتزله مع واصل بن عطاء، ضعفه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل، وكان يظهر الزهد والتقشف، توفي سنة (١٤٢هـ).
انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ١٦٦)، والكامل لابن عدي (٦/ ١٧٤)، والبداية والنهاية (١٣/ ٣٤٣).

(٤) هو العُرْيان وقيل: زَبَّان بن العلاء بن عمار التميمي البصري، الإمام المقرئ النحوي، أحد القراء السبعة، ولد سنة (٦٨هـ)، قرأ على ابن جبير ومجاهد، وانتهت إليه الإمامة في القراءة بالبصرة، توفي سنة (١٥٤ أو ١٥٧هـ).
انظر: طبقات النحويين (ص٣٥)، ووفيات الأعيان (٣/ ٤٦٦)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٠٠).

يخلف وعده؟ فقال أبو عمرو: **من العجمة أتيت يا أبا عثمان!**، إن الوعد غير الوعيد، إن العرب لا تَعُدُّ خلفاً ولا عاراً أن تَعِدَ شراً ثم لا تفعله؛ ترى أن ذاك كرماً وفضلاً، إنما الخلف أن تَعِدَ خيراً ثم لا تفعله»[1].

رابعاً: تصدر بعض من لا علم عنده لتفسير القرآن:

وينطبق هذا السبب على القُصَّاص، فقد حظي هؤلاء بمكانة اجتماعية بين الناس، فالتفوا حولهم وتحلقوا عندهم، وكان للقُصَّاص تأثير بارز فيهم، وكثير منهم غير مؤهلين علمياً، ومهمتهم الرئيسة وعظ الناس وتذكيرهم، وكثيراً ما يعظون الناس بآيات القرآن، وقد يحتاج المقام إلى تفسيرها، فربما أخطأ أحدهم في البيان، أو خلط التفسير ببعض الحكايات والغرائب، وهذا جعل الصحابة والتابعين ﷺ ينشطون لنقد آرائهم في التفسير، وسيأتي تخصيص مبحث مستقل في نقدهم.

خامساً: مؤثرات سياسية:

أفضى التنافس على الحكم والخلافة، وما تبعه من صراعات واقتتال بين المسلمين إلى تبني بعض السياسين آراء باطلة في فهم القرآن لتحقيق مكاسب سياسية، إما غضاً من قدر منافسيهم وحطاً من مكانتهم، وإما تأييداً لآخرين، وقد تسربت تلك التأويلات إلى بعض الولاة والخلفاء، ومن المحتمل أن الذي قام بتسريبها بعض من يحب التزلف إليهم، فحكاها لهم فأخذوها عنه، مما دعا الصحابة والتابعين إلى الرد عليهم، وبيان التأويل الصحيح للقرآن، ومما يستشهد به هنا:

١ ـ استعمل معاوية بن أبي سفيان ﷺ مروان بن الحكم على الحجاز، فخطب الناس، فجعل يذكر يزيد بن معاوية؛ لكي يبايع له بعد أبيه، فقال

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦)، والإبانة لابن بطة «كتاب القدر» (٢/ ٣٠١)، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (١/ ٥٤).

عبد الرحمٰن بن أبي بكر رضي الله عنه[1] شيئاً، فقال: خذوه، فدخل بيت عائشة رضي الله عنها فلم يقدروا عليه، فقال مروان: إن هذا أنزل فيه: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفّٖ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]، فقالت عائشة رضي الله عنها من وراء الحجاب: ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن إلا أن الله أنزل عذري[2].

٢ ـ وقرأ الوليد بن عبد الملك سورة النور، وعنده الزهري، فلما بلغ: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٧] قال للزهري: «يا أبا بكر، من تولى كبره؟ أليس علي بن أبي طالب؟ فقال الزهري: لا يا أمير المؤمنين، فضرب الوليد بقضيبه السرير مرتين أو ثلاثاً، ثم قال: فمن؟ فقال الزهري: يا أمير المؤمنين! عبد الله بن أُبي بن سلول»[3].

٣ ـ وعن حيان بن سريج[4]: «أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز في اللصوص، ووصف له لصوصيتهم، وحبسهم في السجون، وقال: قال الله في كتابه: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِى ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ﴾، وترك: ﴿أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [المائدة: ٣٣]، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز: أما بعد، فإنك كتبت إليَّ تذكر قول الله جل وعز: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِى ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ﴾،

---

(١) هو عبد الرحمٰن بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي، أكبر ولد أبي بكر وشقيق عائشة، شهد بدراً وأحداً مع الكفار، ثم أسلم أيام الهدنة وحسن إسلامه، وتوفي فجأة ودفن بمكة سنة (٥٣ أو ٥٤هـ).
انظر: أسد الغابة (٣/ ٤٦٦)، والإصابة (٦/ ٢٩٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفّٖ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ (٦/ ٤٢).

(٣) المعجم الكبير للطبراني (٢٣/ ٩٧)، والقصة في: المعرفة والتاريخ (١/ ٣٩٣)، وحلية الأولياء (٣/ ٣٦٩)، وذكرها البخاري مختصرة في صحيحه، في كتاب المغازي، باب حديث الإفك (٥/ ٦٠).

(٤) والي عمر بن عبد العزيز على مصر، له ترجمة مختصرة في التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٥٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٢٤٧).

وتركت قول الله: ﴿أَوْ يُنفَوْا مِنَ ٱلْأَرْضِۚ﴾، فنبيٌّ أنت يا حيان؟! لا تحرك الأشياء عن مواضعها، أتجردت للقتل والصلب كأنك عبد بني عقيل[1]، من غير ما أشبهك به إذا أتاك كتابي هذا، فانفهم إلى شغب»[2].

سادساً: مؤثرات اجتماعية:

جلبت الفتوحات الإسلامية إلى المسلمين خيرات وغنائم كثيرة غيرت حياة الناس من الفقر والحاجة إلى العز والرخاء، ودخل على المسلمين مع تلك الفتوحات بعض العادات والتقاليد الاجتماعية، فركن كثير من الناس إلى الدنيا، وتوسعوا في المباحات، وارتكب بعضهم المحرمات، ولدفع اللوم عن أنفسهم اتخذوا الآيات القرآنية ذريعة لارتكاب المحرمات والتقصير في الواجبات، وقد دفع ذلك الصحابة والتابعين للرد عليهم وانتقادهم، ومن الشواهد:

١ ـ قيل لأبي العالية: «إن أناساً يزعمون أنهم يتمنون أن يستكثروا من الذنوب قال: ولم ذاك؟ قالوا: يتأولون هذه الآية: ﴿يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍۗ﴾ [الفرقان: ٧٠]، فقال أبو العالية: وكان إذا أخبر بما لا يعلم قال: آمنت بما أنزل الله من كتاب، ثم تلا هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًاۗ﴾ [آل عمران: ٣٠][3]».

٢ ـ وعن الحسن قال: «لما بعث الله محمداً قال: هذا نبيي، هذا خياري، استنوا به، خذوا في سننه وسبيله، لم تغلق دونه الأبواب، ولم تقم

---

(١) يريد به الحجاج بن يوسف الثقفي.

(٢) جامع البيان (٨/ ٣٨٧)، وشَغْب مكان قريب من وادي القرى شمال المدينة النبوية، وهو يعد حد الحجاز مما يلي الشام، وقد أقطعه بنو أمية الإمام الزهري، وهو الآن يتبع إمارة ظبا، انظر: معجم البلدان (٣/ ٣٥٢)، ومعجم ما استعجم للبكري (١/ ١١، ٨٠٢)، والمعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (شمال المملكة) (٢/ ٧٣٤).

(٣) الأثر في: تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٣٣)، والدر المنثور (٥/ ٨٠) وعزاه إلى عبد بن حميد.

دونه الحجبة، ولم يغد عليه بالجفان، ولم يرجع عليه بها، وكان يجلس بالأرض ويأكل طعامه بالأرض، ويلعق يده ويلبس الغليظ، ويركب الحمار ويردف بعده، وكان يقول: «**من رغب عن سنتي فليس مني**»[1]، قال الحسن: فما أكثر الراغبين عن سنته التاركين لها، **ثم إن علوجاً فساقاً أكلة الربا والغلول قد سفههم ربي ومقتهم، زعموا أن لا بأس عليهم فيما أكلوا وشربوا وزخرفوا هذه البيوت، يتأولون هذه الآية**[2] ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وإنما جعل ذلك لأولياء الشيطان، قد جعلها ملاعب لبطنه وفرجه»[3].

ونتيجة التحولات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الإسلامي ترك بعض الناس العمل بآيات قرآنية، حتى ساد اعتقادٌ أنها منسوخة، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «ترك الناس ثلاث آيات فلم يعملوا بها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ﴾ إلى آخر الآية [النور: ٥٨]، والآية التي في سورة النساء: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨]، والآية التي في الحجرات: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]»[4].

وقد بيَّن ابن عباس في رواية أخرى سبب ترك الناس العمل بآية النور، فقال: «إن الله ستِّير يحب الستر، كان الناس ليس لهم ستور على أبوابهم ولا حِجال في بيوتهم، فربما فاجأ الرجل خادمه أو ولده أو يتيمة في حجره، وهو على أهله، فأمرهم الله أن يستأذنوا في تلك العورات التي سمى الله، ثم

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٦/ ١١٦)، ومسلم في كتاب النكاح (٢/ ١٠٢٠) برقم (١٤٠١) كلاهما عن أنس رضي الله عنه.

(٢) وفي رواية حلية الأولياء: «ويذهبون بها إلى غير ما ذهب الله بها إليه».

(٣) جامع البيان (١٠/ ١٥٧ ـ ١٥٨)، وحلية الأولياء (٢/ ١٥٣).

(٤) الأثر في: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص٢٢٠)، وجامع البيان (١٧/ ٢٤٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٦٣٢) واللفظ له، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ٥٥٦).

جاء الله بعد بالستور، **فبسط الله عليهم الرزق، فاتخذوا الستور واتخذوا الحِجَال، فرأى الناس أن ذلك قد كفاهم من الاستئذان الذي أمروا به»**[1].

وهناك دواعٍ تدفع المرء للنقد لا تقل أهمية عما سبق يجمعها محبة الخير للناس، والرغبة في دلالتهم عليه، وما يندرج تحت ذلك من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعدم الإقرار على الخطأ، وهذه الدوافع من الأهمية بمكان؛ فهي المحرك الأول والحافز الرئيس لأي عمل خير يريد به المرء ما عند الله تعالى، وقد حاز الجيل الأول قصب السبق فيها، وهذه الدواعي تشترك فيها جميع الأمور المتعلقة بالشريعة، وحين يكون المرء بهذا الشعور فإنه لن يتردد في تصحيح الأخطاء التي يقع فيها بعض الناس.

وهذا الشعور الكامن في النفوس هو الذي دعا خليفة رسول الله ﷺ أبا بكر الصديق رضي الله عنه ليقوم خطيباً في الناس منبهاً على خطأ فهم بعض الناس لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وقال: «إنكم تقرؤون هذه الآية، وإنكم تضعونها على غير موضعها، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الناس إذا رأوا الظالم، فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب**»[2].



---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٦٣٢)، وهو في سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب الاستئذان في العورات الثلاث (٤/ ٣٤٩)، وصحح ابن كثير إسناده في تفسيره (٦/ ٩٠).

(٢) رواه أبو داود في كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي (٤/ ١٢٢)، والترمذي في أبواب الفتن، باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغير المنكر (٦/ ٣٣٥)، وفي أبواب التفسير، باب ومن سورة المائدة (٨/ ٢٢١)، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢/ ١٣٢٧)، وأحمد في مسنده (١/ ٢، ٥، ٩)، وابن جرير في جامع البيان (٩/ ٥٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢٢٦)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وصححه الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح (٣/ ١٤٢٢).

الفصل الثاني

أساليب الصحابة والتابعين في نقد التفسير

يتفاوت أسلوب الصحابة والتابعين في النقد متأثراً بعدة عوامل، ترجع في مجملها إلى عاملين رئيسين: الأول: نوع الخطأ ودرجته، والثاني: المخطئ، وموقف الناقد منه، وبحسب هذين العاملين يتفاوت أسلوب النقد، فتارة يأتي النقد شديداً، وتارة يأتي برفق، وقد يأتي الرفق والشدة في قضية واحدة لكن مع شخصين مختلفين، ومن أمثلته: أن ابن عباس عندما نقل إليه أن نوفاً البكالي[1] يقول: إن الخضر ليس بصاحب موسى، قال: **كذب عدو الله**[2].

وقد اختلف ابن عباس مع الحر بن قيس[3] في القضية نفسها، ولم يقل له ذلك، واكتفى بالتحاكم إلى أبي بن كعب رضي الله عنه، فعن ابن عباس «أنه تمارى هو والحر بن قيس في صاحب موسى أهو خضر؟ فمر بهما أُبي بن كعب الأنصاري، فدعاه ابن عباس، وقال له: إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل السبيل إلى لقيه، هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر شأنه؟ قال: نعم، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**بينا موسى في ملأ من**

---

(١) هو أبو يزيد نوف بن فضالة البكالي الحميري الشامي، ابن امرأة كعب الأحبار، روى عن علي بن أبي طالب وأبي أيوب، وعنه ابن جبير، وكان راوية للقصص والأخبار، استشهد مع محمد بن مروان في الصائفة قبل المائة.
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٢٩)، وحلية الأولياء (٦/ ٤٨)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٤٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم (١/ ٣٨)، وفي كتاب التفسير باب: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾﴾ (٥/ ٢٣٠).

(٣) هو الحر بن قيس بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، ابن أخي عيينة بن حصن، وكان أحد الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ من فزارة مرجعه من تبوك، وكان أصغرهم.
انظر: الاستيعاب (٣/ ١٣٠) بذيل الإصابة، والإصابة (٢/ ٣٣٣).

بني إسرائيل إذ جاءه رجل، فقال: هل تعلم أحداً أعلم منك؟ فقال موسى: لا، فأُوحِي إلى موسى: بلى عبدنا خضر، فسأل موسى السبيل إلى لقيه، فجعل الله له الحوت آية»، الحديث[1].

والسبب في اختلاف أسلوب ابن عباس مع الرجلين أن الحر بن قيس من الصحابة، ومن القراء وأصحاب الفضل، ولمكانته كان عمر ﷺ يدنيه ويجعله من جلسائه[2]، بينما لم يكن هذا الأمر لنوف، وكان معروفاً بالرواية عن أهل الكتاب[3]، فهو ابن امرأة كعب الأحبار[4]، وقد ذكر ابن حجر احتمال كون ابن عباس يتهم نوفاً في إسلامه[5].

ومن مظاهر الشدة في النقد:

أولاً: الشدة مع أهل البدع، وإغلاظ القول لهم، ومن أمثلته:

١ ـ سأل نافع بن الأزرق ابن عباس فقال: «يا بن عباس قولَ الله تبارك وتعالى: ﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، وقوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؟، فقال له ابن عباس: إني أحسبك قمت من عند أصحابك فقلت: ألقي على ابن عباس متشابه القرآن»[6].

ولما جادله في معنى ورود النار، قال له ابن عباس بعدما احتج عليه:

(١) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة (٨/ ١٩٣).
(٢) انظر صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ (٥/ ١٩٨).
(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢١٩).
(٤) هو كعب بن ماتع الحميري، من آل ذي رعين، يكنى أبا إسحاق، أدرك زمن النبي ﷺ وأسلم في خلافة عمر وقدم المدينة، ثم انتقل إلى الشام وسكن حمص، وتوفي بها في خلافة عثمان عام (٣٢هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٥٦)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٤٨٩)
(٥) فتح الباري (١/ ٢١٩).
(٦) تقدم (ص١٤٥).

«أما أنا وأنت فسندخلها، فانظر هل نخرج منها أم لا؟ وما أرى الله مخرجك منها بتكذيبك، فضحك نافع»[1].

٢ ـ موقف عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ الشديد من غيلان القدري[2]، فقد سأله عمر عن القدر، فتلا غيلان قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝١ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝٢ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ١ ـ ٣]، فقال عمر: «أتم السورة ويحك! أما تسمع الله يقول: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]؟ ويحك يا غيلان!، أما تعلم أن الله قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٠ ـ ٣٢]؟»[3].

وفي رواية أن غيلان لما أظهر التوبة قال عمر: «اللهم إن كان عبدك غيلان صادقاً وإلا فاصلبه».

وفي بعضها: «اللهم إن كان صادقاً فثبته، وإن كان كاذباً فاجعله آية للمؤمنين»[4].

ثانياً: كلام الأقران بعضهم في بعض يكون شديداً أحياناً، فعن القاسم بن أبي بزة قال: «قال لي مجاهد: سل عكرمة عن قوله تعالى: ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩]، فسألته، فقال: الإخصاء، فقال مجاهد: ما له، لعنه الله!، فو الله لقد علم أنه غير الإخصاء، ثم قال لي:

---

(١) تفسير عبد الرزاق (٢/ ١١)، وجامع البيان (١٥/ ٥٩١).

(٢) هو غيلان بن أبي غيلان أبو مروان المقتول في القدر، ضال مسكين، صحب الحارث الكذاب المتنبي، وكان قدرياً داعية، أفتى الأوزاعي بقتله بعد مناظرته، فقتله هشام بن عبد الملك وصلبه بدمشق.
انظر: المعارف (ص٤٨٤)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (١٠١ ـ ١٢٠، ص٤٤١)، ولسان الميزان (٤/ ٤٩٢).

(٣) هذه الرواية أخرجها الفريابي في كتاب القدر (ص١٩٨).

(٤) المصدر السابق (ص١٨٢، ١٩٨).

سله، فسألته، فقال عكرمة: ألم تسمع إلى قول الله تبارك وتعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]؟ قال: لدين الله، فحدثت به مجاهداً، فقال: ما له أخزاه الله!»[(١)].

ثالثاً: وقد يصل الأمر إلى التوبيخ حين يشعر الصحابة أن المرء تكلم في القرآن بلا علم، ومن أمثلته:

توبيخ الصحابة ﷺ لجبير بن نفير حين أخطأ في فهم قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وقالوا له بلسان واحد: أتنتزع آية من القرآن لا تعرفها، ولا تدري ما تأويلها؟! قال: حتى تمنيت أني لم أكن تكلمت.

وقد يحتاج بعض الناس إلى ما هو أشد من ذلك فيعزر ويعاقب؛ كفعل عمر مع صبيغ[(٢)].

ومن مظاهر الرفق في النقد:

أولاً: الرفق مع أهل العلم والفضل، ومن أمثلته ما جاء عن مجاهد رحمه الله قال: «كنت عند ابن عمر فقال: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فبكى، فانطلقت حتى أتيت على ابن عباس، فقلت: يا بن عباس كنت عند ابن عمر آنفاً، فقرأ هذه الآية فبكى، قال: أية آية؟ قال: قلت: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، فضحك ابن عباس وقال: يرحم الله ابن عمر! أو ما يدري فيم أنزلت؟ وكيف أنزلت؟ إن هذه الآية حين أنزلت غمت أصحاب رسول الله ﷺ غماً شديداً، وغاظتهم غيظاً شديداً، وقالوا: يا رسول الله هلكنا! إنما كنا نؤخذ بما تكلمنا، فأما قلوبنا فليست بأيدينا، فقال لهم رسول الله ﷺ: قولوا: «**سمعنا وأطعنا**»، فقالوا: سمعنا وأطعنا، **فنسختها هذه الآية**: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ

---

(١) جامع البيان (٧/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦).

(٢) انظر (ص٦٠).

﴿إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥][1].

ثانياً: الرفق مع الطلاب، فقد سئل ابن عباس عن قول الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣] فقال سعيد بن جبير: «قربى آل محمد ﷺ، فقال ابن عباس له: عجلت؛ إن النبي ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة»[2].

ثالثاً: عدم الانتقاد المباشر للمخطئ، والاكتفاء بالتعميم؛ كقول: إن ناساً يقولون كذا وكذا، لئلا يكون في الأمر تجريحاً مباشراً، وهذا الأدب أخذوه من الهدي النبوي، «فكان النبي ﷺ إذا بلغه عن الرجل الشيء لم يقل: ما بال فلان يقول، ولكن يقول: ما بال أقوام قالوا كذا وكذا»[3].

ومن شواهده عن الصحابة: أن ابن عباس قال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨]: «إن ناساً يزعمون أن هذه الآية نسخت، ولا والله ما نسخت، ولكنها مما تهاون الناس»[4].

وقد ذكر ابن حجر أنه أراد بذلك عائشة رضي الله عنها وغيرها[5].

وقد يكون التنبيه جماعياً إذا كان الخطأ ذائعاً بين الناس؛ كما فعل أبو بكر رضي الله عنه، فإنه قام في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أيها الناس

---

(١) الحديث في تفسير عبد الرزاق (١/ ١٢٢)، ومسند أحمد (١/ ٣٣٢)، وجامع البيان (٥/ ١٣٣)، وانظر ما يأتي (ص٤٦٣).

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ (٦/ ٣٧).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الأدب، باب حسن العشرة (٤/ ٢٥٠)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا بلغه عن الرجل الشيء (٦/ ٦٧) كلاهما عن عائشة رضي الله عنها، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ٩٧).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ (٣/ ١٩٣).

(٥) فتح الباري (٥/ ٣٨٨).

إنكم تقرءون هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ إلى آخر الآية [المائدة: ١٠٥]، وإنكم تضعونها على غير موضعها، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الناس إذا رأوا الظالم، فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب**»(١).

عبارات نقدية:

للصحابة والتابعين ﷺ أساليبهم الخاصة التي يعبرون بها عن انتقادهم للأقوال، ولم تكن العبارات التي نشأت بعدُ، واستخدمها العلماء في النقد مستعملة في وقتهم؛ مثل: هذا القول ضعيف، أو ساقط، أو مرجوح، أو فيه نظر ونحوها، ومن عباراتهم النقدية ما يلي:

أولاً: التكذيب، وشواهده كثيرة، ومنها:

١ ـ قال رجل لابن مسعود رضي الله عنه: «إن كعب الأحبار حدثني أن السمٰوات تدور على منكب ملك، فقال ابن مسعود: فصدقته أو كذبته؟ قال: ما صدقته ولا كذبته، قال: لوددت أنك افتديت من رحلتك إليه براحلتك ورحلها، **وكذب كعب!** إن الله يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١]»(٢).

٢ ـ ومر تكذيب ابن عباس رضي الله عنهما لنوف البكالي.

ويأتي التكذيب في كلام السلف ويراد به التخطئة، لا حقيقة الكذب والإخبار بخلاف الواقع، ومن أمثلته:

١ ـ قيل لعبادة بن الصامت رضي الله عنه: «إن أبا محمد(٣) يزعم أن الوتر واجب، قال: **كذب** أبو محمد، أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول:

---

(١) سبق تخريجه (ص١٥٢).

(٢) الأثر أخرجه ابن جرير في جامع البيان (١٩/٣٩١).

(٣) هو مسعود بن أوس بن أصرم بن زيد بن ثعلبة الأنصاري النجاري، شهد بدراً، وفتح مصر، وسكن دمشق، توفي في خلافة عمر، وقيل شهد صفين مع علي.
انظر: الاستيعاب (١٢/١٣٨) بذيل الإصابة، وأسد الغابة (٥/١٥٧).

«خمس صلوات افترضهن الله تعالى، من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن، وأتم ركوعهن وخشوعهن، كان له على الله عهد أن يغفر له، ومن لم يفعل فليس له على الله عهد، إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه»[1].

قال الخطابي[2]: «قوله: كذب أبو محمد، لم يذهب به إلى الكذب الذي هو الانحراف عن الصدق والتعمد للزور، وإنما أراد به أنه زل في الرأي، وأخطأ في الفتوى، وذلك أن حقيقة الكذب إنما يقع في الإخبار، ولم يكن أبو محمد في هذا مخبراً عن غيره، وإنما كان مفتياً عن رأيه، وقد نزه الله أقدار الصحابة عن الكذب، وشهد لهم في محكم كتابه بالصدق والعدالة»[3].

٢ ـ وقيل لعروة: «إن ابن عباس يقول: إن النبي ﷺ لبث بمكة بضع عشرة سنة، فقال عروة: كذب»، قال الخطابي: «يريد أخطأ»[4].

وإنما سمي الخطأ كذباً «لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وإن افترقا من حيث النية والقصد؛ لأن الكاذب يعلم أن ما يقوله كذب، والمخطئ لا يعلم»[5].

وذكر بعض العلماء أن هذه التسمية معروفة لدى أهل الحجاز[6].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في المحافظة على وقت الصلوات (١/ ١١٥)، وفي باب من لم يوتر (٢/ ٦٢)، والنسائي في كتاب الصلاة، باب المحافظة على الصلوات الخمس (١/ ٢٣٠)، ومالك في الموطأ في كتاب الصلاة، باب الأمر بالوتر (١/ ١٨١)، وأحمد في المسند (٥/ ١١٥، ١١٧، ١١٩)، والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في الوتر (١/ ٣٩٤).

(٢) هو أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي الفقيه الأديب، من شيوخ الحاكم، من مصنفاته: غريب الحديث، ومعالم السنن، وشان الدعاء، توفي في مدينة بست سنة (٣٨٨هـ).
انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٢١٤)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠١٨).

(٣) غريب الحديث (٢/ ٣٠٢)، وانظر: الاستذكار لابن عبد البر (٢/ ٢٨٨).

(٤) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٣٠٣)، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٩٩)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٦٢٦) دون قوله: كذب.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٥٩).

(٦) الثقات لابن حبان (٦/ ١١٤).

ومن أمثلة هذا الاستعمال في نقد التفسير:

١ ـ لما قدم خراج العراق إلى عمر رضي الله عنه خرج ومولى له، فجعل عمر يعد الإبل، فإذا هي أكثر من ذلك، فجعل عمر يقول: «الحمد لله، ويقول مولاه: يا أمير المؤمنين، هذا والله من فضل الله ورحمته، فقال عمر: **كذبت** ليس هذا هو، يقول الله: ﴿بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]، وهذا مما تجمعون»[١].

٢ ـ وقيل لسعيد بن جبير: إن عكرمة يقول: إن معنى قول الله تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾﴾ [ق: ١٠]: كبسوق النساء عند ولادتها، فقال: **كذب**، بسوقها: طولها[٢].

٣ ـ وأورد ابن جرير عند قول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أن رجلاً سأل سعيد بن جبير عن العمرة: «فريضة هي أم تطوع؟ قال: فريضة، قال: فإن الشعبي يقول: هي تطوع، قال: كذب الشعبي، وقرأ: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾»[٣].

٤ ـ وعن طاوس أن رجلين اختصما إليه فأكثرا، فقال طاوس: «اختلفتما وأكثرتما، قال أحد الرجلين: لذلك خلقنا، فقال طاوس: **كذبت**، قال: أليس الله يقول: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، قال: لم يخلقهم ليختلفوا، ولكن خلقهم للجماعة والرحمة»[٤].

ثانياً: زعم.

ذكر الأزهري[٥] أن «الزعم والتزاعم أكثر ما يقال فيما يشك فيه ولا

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٦٠)، ومسند الشاميين للطبراني (٢/ ١٢٥)، والدر المنثور (٣/ ٣٠٩).

(٢) تاريخ دمشق (٤١/ ١١٢ ـ ١١٣)، وعزاه في الدر المنثور (٦/ ١٠٢) لعبد بن حميد وابن المنذر.

(٣) جامع البيان (٣/ ٣٣٣).

(٤) الجامع لابن وهب (١/ ١٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٩٥).

(٥) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري الهروي، من أئمة اللغة، ولد سنة =

يحقق، وقد يكون الزعم بمعنى القول»[1].

وقال الراغب الأصفهاني[2]: «الزعم: حكاية قول يكون مظنة للكذب، ولهذا جاء في القرآن في كل موضع ذُمَّ القائلون به، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [التغابن: ٧]، ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ﴾ [الكهف: ٤٨]، ﴿كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]»[3].

وقال الفيروز آبادي[4]: «الزعم، مُثَلَّثة: القول الحق، والباطل، والكذب، ضِدٌّ، وأكثر ما يقال فيما يشك فيه»[5].

فتبين من هذا أن الزعم يرد لثلاثة معانٍ، وأن بعضها أكثر استعمالاً من بعض، والذي يميز بينها قرينة الكلام[6].

وقد جاء استعمال الزعم في تفسير الصحابة والتابعين ﷺ على هذه المعاني الثلاثة:

= (٢٨٢هـ)، وأخذ عن نفطويه وابن السراج، وصنف التهذيب، والتفسير، وغريب الألفاظ، توفي سنة (٣٧٠هـ).
انظر: معجم الأدباء (٥/ ٢٣٢١)، ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٤)، وبغية الوعاة (١/ ١٩).

(١) تهذيب اللغة (٢/ ١٥٩) مادة «زعم».

(٢) هو أبو القاسم المفضل، ويقال: الحسين بن محمد الأصفهاني، أديب لغوي، سكن بغداد، صنف: محاضرات الأدباء، وجامع التفاسير، والذريعة إلى مكارم الشريعة، توفي في أوائل المائة السادسة.
انظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٩٧)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣٢٩)، والأعلام للزركلي (٢/ ٢٥٥).

(٣) مفردات ألفاظ القرآن (ص٣٨٠)، وانظر: معجم مقاييس اللغة (ص٤٣٣)، وأساس البلاغة (ص٢٧١) مادة «زعم».

(٤) هو أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي اللغوي، ولد بفارس سنة (٧٢٩هـ)، ثم استقر في اليمن وتولى قضاءها، ألف: اللامع والمعلم في اللغة، وبصائر ذوي التمييز، توفي باليمن عام (٨١٧هـ).
انظر: إنباء الغمر (٧/ ١٥٩)، والضوء اللامع (١٠/ ٧٩)، وبغية الوعاة (١/ ٢٧٣).

(٥) القاموس المحيط (ص١٤٤٣) مادة «زعم»، وانظر: فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣٢٤).

(٦) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣٢٤).

فالمعنى الأول: الرد الصريح للقول وتضعيفه، ومن أمثلته:

١ ـ قال عروة في قول الله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَـٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧]: «**يزعمون** أنها خيبر، ولا أحسبها إلا كل أرض فتحها الله على المسلمين أو هو فاتحها إلى يوم القيامة»[١].

٢ ـ وقال الشعبي في قول الله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: ١٠] «إن ناساً **يزعمون** أن الشاهد على مثله: عبد الله بن سلام[٢]، وأنا أعلم بذلك، وإنما أسلم عبد الله بالمدينة»[٣].

٣ ـ وقال الحسن: «قاتل الله قوماً **يزعمون** أن إبليس من الملائكة»[٤].

والثاني: الشك في القول، وعدم التأكد من صحته، ومن أمثلته:

١ ـ سئل مجاهد عن: ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴿١٦﴾﴾ [التكوير: ١٦]، فقال: «لا أدري **يزعمون** أنها البقر»[٥].

٢ ـ وعن الضحاك في قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴿١﴾﴾ [البروج: ١] قال: «يزعمون أنها قصور في السماء، ويقال: هي الكواكب»[٦].

والمعنى الثالث: مرادف للقول، ومن شواهده:

١ ـ عن سعيد بن المسيب أنه قال في هذه الآية: ﴿وَءَاوَيْنَـٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]: «زعموا أنها دمشق».

وجاء عنه في رواية أخرى أنه قال: دمشق[٧].

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي (٤/ ٢٢)، والدر المنثور (٥/ ١٩٣).

(٢) هو أبو يوسف عبد الله بن سلام بن الحارث الأنصاري حليف الخزرج، الحبر الإسرائيلي، من بني قينقاع، ومن ذرية يوسف عليه السلام، أسلم مقدم النبي ﷺ المدينة، فجفته يهود، توفي بالمدينة عام (٤٣هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٢/ ١١١)، والإصابة (٦/ ١٠٨).

(٣) جامع البيان (٢١/ ١٢٦).

(٤) الدر المنثور (٤/ ٢٢٧) وعزاه لابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٥) جامع البيان (٢٤/ ١٥٧).

(٦) المصدر السابق (٢٤/ ٢٦٠).

(٧) المصدر السابق (١٧/ ٥٤).

٢ ـ وعن سعيد بن جبير أنه سئل عن قول الله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ [الحجرات: ١٧]: «أهم بنو أسد؟ فقال: يزعمون ذاك»، وفي رواية قال: قد قيل ذلك[١].

ومما يؤكد أن مراده بالزعم القول ما رواه حبيب بن أبي عمرة[٢]، قال: «كان بشر بن غالب ولبيد بن عطارد عند الحجاج جالسين، فقال بشر بن غالب للبيد بن عطارد: نزلت في قومك بني تميم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ [الحجرات: ٤]، فذكرت ذلك لسعيد بن جبير، فقال: إنه لو علم بآخر الآية أجابه: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾؛ قالوا: أسلمنا ولم نقاتلك، بنو أسد»[٣].

ثالثاً: أخطأت التأويل.

ومن أمثلته أن عمر رضي الله عنه حينما أراد إقامة حد شرب الخمر على قدامة بن مظعون[٤]، قال: «لو شربت كما يقولون ما كان لكم أن تجلدوني، فقال عمر: لم؟ قال قدامة: قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوا وَآمَنُوا﴾ الآية [المائدة: ٩٣]، فقال عمر: **أخطأت التأويل**، إنك إذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله عليك»[٥].

رابعاً: لم تصب.

ومن أمثلته:

---

(١) جامع البيان (٢١/ ٣٩٧).

(٢) هو أبو عبد الله حبيب بن أبي عمرة الحماني القصاب الكوفي، روى عن ابن جبير ومجاهد، وعنه الثوري وشعبة، خرج له البخاري ومسلم، توفي سنة (١٤٢هـ).
انظر: الثقات لابن حبان (٦/ ١٧٧)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٥٢).

(٣) جامع البيان (٢١/ ٣٩٧).

(٤) هو قدامة بن مظعون بن حبيب بن وهب القرشي الجمحي، أخو عثمان، يكنى أبا عمرو، أحد السابقين الأولين، هاجر الهجرتين وشهد بدراً، استعمله عمر على البحرين، وتوفي رضي الله عنه في خلافة علي سنة (٣٦هـ) وعمره (٦٨) سنة.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/ ١/ ٢٩١)، والإصابة (٨/ ١٤٤).

(٥) مصنف عبد الرزاق (٩/ ٢٤٣)، وانظر: تفصيل القصة (ص٣٩٠).

١ ـ عن عكرمة قال: «جاء نفر من أهل اليمن إلى ابن عباس، فسأله رجل: أرأيت قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢][1]؟ فقال ابن عباس رضي الله عنهما: **لم تصب المسألة**، اقرأ ما قبلها: ﴿رَّبُّكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلْكَ فِى ٱلْبَحْرِ﴾، حتى بلغ: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٦ ـ ٧٠]، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: فمن كان أعمى عن هذا النعيم الذي قد رأى وعاين، فهو في أمر الآخرة التي لم تر ولم تعاين: ﴿أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾»[2].

٢ ـ وسأل سعيد بن المسيب رجلاً عن ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾ [الكهف: ٤٦]، فقال: «الصلاة والصيام، فقال سعيد: **لم تصب**، فقال الرجل: الزكاة والحج، فقال: **لم تصب**، ولكنهن الكلمات الخمس: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[3].

٣ ـ وعن القاسم بن محمد «أن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر[4] قسم ميراث أبيه عبد الرحمٰن، وعائشة حية، فلم يدع في الدار مسكيناً، ولا ذا قرابة إلا أعطاه من ميراث أبيه، وتلا: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ﴾ الآية [النساء: ٨]، قال القاسم: فذكرت ذلك لابن عباس، فقال: **ما أصاب**، ليس ذلك له»[5].

---

(١) في معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (٤/ ١٧٧) أن الرجل قال لابن عباس: كيف يكون في الآخرة أعمى؟

(٢) الدر المنثور (٤/ ١٩٤) وعزاه لابن أبي حاتم.

(٣) جامع البيان (١٥/ ٢٧٩).

(٤) الصديق القرشي التيمي، عداده في أهل المدينة، روى عن أبيه عبد الرحمٰن وأم سلمة، مات قبل سنة (٨٠هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٣/ ١/ ١٣١)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٠)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٧١).

(٥) تفسير عبد الرزاق (١/ ١٥٠)، وجامع البيان (٦/ ٤٣٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٧٥)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٤٢).

خامساً: بئسما قلت.

ومن أمثلته:

١ ـ عن سعيد بن جبير، قال: «كنا عند ابن عباس فحدث حديثاً، فتعجب رجل، فقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، فقال ابن عباس: **بئسما قلت**، الله العليم، وهو فوق كل عالم»[١].

٢ ـ وقال عروة: «سألت عائشة رضي الله عنها، فقلت لها: أرأيت قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة؟ قالت: **بئسما قلت** يا بن أختي»[٢].

سادساً: تَأَوَّلَ الآية على غير تأويلها.

ومن أمثلته:

١ ـ قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]: «قد غفر له؛ **إنهم يتأولونها على غير تأويلها**، إن العمرة لتكفر ما معها من الذنوب فكيف بالحج؟»[٣].

٢ ـ وفي قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، وقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧] قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: «أما والله إن كثيراً من الناس **يتأولون هؤلاء الآيات على ما لم ينزلن عليه**»[٤].

---

(١) تفسير عبد الرزاق (١/ ٢٨٣)، وجامع البيان (١٣/ ٢٦٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢١٧٧).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب وجوب الصفا والمروة وجُعِلَ من شعائر الله (٢/ ١٦٩).

(٣) جامع البيان (٣/ ٥٦٢).

(٤) المصدر السابق (٨/ ٤٦١)، وانظر شاهداً ثالثاً لهذه العبارة في: الدر المنثور (٥/ ٥).

سابعاً: وَضَعَ الآية على غير موضعها.

ومن أمثلته:

١ ـ قول أبي بكر رضي الله عنه المتقدم في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]: «إنكم **تضعونها على غير موضعها**».

٢ ـ وقال عون بن عبد الله في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [القصص: ٧٧]: «إن قوماً **يضعونها على غير موضعها**، ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾: تعمل فيها بطاعة الله»[١].

ثامناً: لقد حملتموها على غير المحمل.

ومن أمثلته قول أبو بكر رضي الله عنه لأصحابه: «ما تقولون في هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠] قالوا: ربنا الله، ثم استقاموا من ذنب، فقال أبو بكر: **لقد حملتموها على غير المحمل** ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾، الذين لم يعدلوها بشرك ولا غيره»[٢].

تاسعاً: ليس بالذي تذهبون إليه.

فعن عكرمة رحمه الله في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] قال: «**ليس بالذي تذهبون إليه**، إنما هو نساء النبي صلى الله عليه وسلم»[٣].

ومراده بالذي تذهبون إليه، ما ذهب إليه بعض الناس من أن المراد بأهل

---

(١) جامع البيان (١٨/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

(٢) المصدر السابق (٢٠/ ٤٢٣)، والمستدرك للحاكم (٢/ ٤٤٠)، وحلية الأولياء (١/ ٣٠)، وأخرجه مختصراً: عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ١٥٢)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٥٦).

(٣) الدر المنثور (٥/ ١٩٨) وعزاه لابن جرير وابن مردويه، وقد أخرجه الواحدي في أسباب النزول (ص٢٦٧) من طريق ابن جرير بهذا اللفظ، والذي في جامع البيان (١٩/ ١٠٨) أن عكرمة كان ينادي في السوق: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾، ويقول: «نزلت في نساء النبي خاصة».

البيت علي وفاطمة والحسن والحسين ﷺ، وأن أزواج النبي ﷺ لا يدخلن في الآية، وهو مروي عن بعض السلف[1].

عاشراً: ما لكم ولهذه الآية.

ومن أمثلته أن مروان أرسل إلى ابن عباس، وقال له: «لئن كان كل امرئ منا فرح بما أتى، وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً، لنعذبن أجمعون، فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه الآية؟! إنما أنزلت هذه الآية في أهل الكتاب، ثم تلا ابن عباس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧] هذه الآية، وتلا ابن عباس: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، وقال: سألهم النبي ﷺ عن شيء، فكتموه إياه وأخبروه بغيره، فخرجوا قد أروه أن قد أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم إياه ما سألهم عنه»[2].

حادي عشر: لا تغرنكم هذه الآية.

والمراد لا يغرنكم فهمكم لهذه الآية.

ومن أمثلته:

١ ـ قال عمر ﷺ في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾﴾ [الأنفال: ١٥]: «**لا تغرنكم هذه الآية**، فإنها كانت يوم بدر، وأنا فئة لكل مسلم»[3].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٥٢٦٤)، وفتح القدير (٤/ ٢٧٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ﴾ (٥/ ١٧٤)، ومسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٤/ ٢١٤٣) برقم (٢٧٧٨) واللفظ له، وهناك مثال آخر على هذا الأسلوب في الدر المنثور (٢/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٧١). وجاء عنه بلفظ: «أنا فئة كل مسلم» دون أوله في: تفسير الثوري (ص١١٦)، وسنن سعيد بن منصور (٥/ ٢٠٣)، وتفسير عبد الرزاق (١/ ١٥٤)، ومصنف عبد الرزاق (٥/ ٢٥٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٢/ ٥٣٦)، وجامع البيان (١١/ ٨١).

٢ ـ وقال سعيد بن المسيب: «**لا تغرنكم هذه الآية**: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ﴾ [النور: ٣١] إنما عُني بها الإماء، ولم يُعن بها العبيد»[(١)].

والقول بأن الآية تشمل العبيد والإماء مروي عن بعض الصحابة والتابعين، فيجوز للمرأة أن تكشف لرقيقها، وهو قول أكثر العلماء[(٢)].

ثاني عشر: الضحك.

قد يكون نقداً، فعن أبي الشعثاء قال: «قعدت إلى ابن مسعود وحذيفة، فقال حذيفة: ذهب النفاق فلا نفاق، وإنما هو الكفر بعد الإيمان، فقال عبد الله: تعلم ما تقول؟ قال: فتلا هذه الآية: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ حتى بلغ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٥١ ـ ٥٥]، قال: **فضحك** عبد الله، قال شعبة: فلقيت أبا الشعثاء بعد ذلك بأيام، فقلت: من أي شيء ضحك عبد الله؟ قال: لا أدري، إن الرجل ربما ضحك من الشيء الذي يعجبه، وربما ضحك من الشيء الذي لا يعجبه، فمن أي شيء ضحك؟ لا أدري»[(٣)].

وتقدم ضحك ابن عباس حين ذُكر له أن ابن عمر ﵄ تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وقال: «والله لئن آخذنا الله بهذا لنهلكن!، ثم بكى حتى سمع نشيجه، **فضحك** ابن عباس وقال: **يرحم الله ابن عمر!** أو ما يدري فيم أنزلت؟ وكيف أنزلت؟»[(٤)]، وهو هنا بمعنى النقد.



---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٦٩، ٣٣٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٨/ ٢٥٧٧) مختصراً.

(٢) انظر: جامع البيان (١٧/ ٢٦٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٧٧)، والمحرر الوجيز (١١/ ٢٩٧)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/ ٥٠).

(٣) جامع البيان (١٧/ ٣٤٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٦٢٧).

(٤) انظر (ص١٥٧).

الفصل الثالث

مميزات نقد الصحابة والتابعين للتفسير

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مميزات نقد الصحابة والتابعين للتفسير.

المبحث الثاني: أبرز نقاد الصحابة والتابعين.

المبحث الأول

مميزات نقد الصحابة والتابعين للتفسير

أولاً: أهليتهم للنقد:

التأهل العلمي مهم للناقد في فنه ليتمكن من الحكم على الأقوال وتمييز الصحيح من الضعيف، فقد تلتبس المناهج والأقوال على من لم يكن مؤهلاً علمياً، وتخفى عليه الأهداف والتوجهات، وقد حاز الصحابة والتابعون قصب السبق في ذلك، فاجتمعت فيهم صفات علمية وشخصية مهمة للناقد، فكانوا على قدر كبير من صحة القصد وسلامة الهدف وكمال النصح، مع ما هم عليه من التمكن العلمي، وما اختص به بعضهم من التبحر في علم التفسير وجمع أطرافه، وملازمة تعلمه وتعليمه مما أهله ليكون مرجعاً علمياً معتبراً في تفسير القرآن، ومما اختص به الصحابة دون غيرهم أنهم شهدوا التنزيل، وعرفوا السبب الذي من أجله نزلت الآيات، فهم في أكثر من واقعة ينتقدون التفسير، ويستدلون بما شاهدوه من نزول الآية، ومن أمثلته: رد أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه على من تأول قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ونزَّلها على من دخل في صفوف الأعداء في الجهاد، فقال أبو أيوب منكراً: «أيها الناس إنكم تتأولون هذه الآية هذا التأويل، وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار، لما أعز الله الإسلام وكثر ناصروه، فقال بعضنا لبعض سراً دون رسول الله: إن أموالنا قد ضاعت، وإن الله قد أعز الإسلام وكثر ناصروه، فلو أقمنا في أموالنا فأصلحنا ما ضاع منها، فأنزل الله تبارك وتعالى على نبيه يرد علينا ما قلنا: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، فكانت التهلكة

الإقامة على الأموال وإصلاحها وتركنا الغزو»[1].

وقد يأخذ الصحابة ﷺ نقدهم مباشرة من النبي ﷺ، ومن أمثلته أن رجلاً قال لأُبي بن كعب ﷺ: «قول الله تبارك وتعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، والله إن كان كل ما عملنا جزينا به هلكنا؟! فقال أُبيّ: والله إن كنت لأراك أفقه مما أرى! لا يصيب رجلاً خدش ولا عثرة إلا بذنب، وما يعفو الله عنه أكثر، حتى اللدغة والنفحة».

وهذا النقد أخذه أُبيّ من قول النبي ﷺ لأبي بكر حين قال له: يا رسول الله، كيف الصلاح بعد هذه الآية، فكل سوء عملناه جزينا به؟ فقال النبي: **«غفر الله لك يا أبا بكر! ألست تمرض؟ ألست تنصب، ألست تحزن؟ ألست تصيبك اللأواء؟»** قال: بلى، قال: **«فهو ما تجزون به»**[2].

ثانياً: الاطلاع الواسع على المناهج والأقوال:

واطلاع الصحابة والتابعين على المناهج والأقوال مكنهم من سبرها والتأمل في أدلة أصحابها والمقارنة بينها، ومما ساهم في سعة اطلاعهم مخالطتهم للناس، وتصديهم للتعليم والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا أفسح المجال أمامهم لمعرفة ما يدور بين الناس من مفاهيم خاطئة حول الآيات القرآنية، وساعد في عرض الناس ما لديهم من إشكالات واستفسارات على علماء الصحابة والتابعين.

وهناك أمور أخرى ساهمت بشكل مباشر في اطلاعهم على المناهج والأقوال، ومنها:

الأول: الاستفسارات التي ترد إلى الصحابة والتابعين ﷺ من طلابهم وتلاميذهم، وهذا أمثلته كثيرة جداً، ومنها:

١ ـ ما ذكره الشعبي «أنه شهد شريحاً ـ وسأله رجل عن الإيلاء ـ فقال:

---

(١) انظر هذا المثال وغيره (ص٣٨٧).
(٢) انظر هذا المثال وغيره (ص٤٦ ـ ٤٧).

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] وقرأ عليه الآيتين، قال: فقمت من عنده، فأتيت مسروقاً، فقلت: يا أبا عائشة! وأخبرته بقول شريح، فقال: يرحم الله أبا أمية، لو أن الناس كلهم قالوا مثل هذا، من كان يفرج مثل هذا؟! ثم قال: إذا مضت أربعة أشهر فهي واحدة بائنة»[1].

٢ ـ وعن عمران القطان[2] قال: «سمعت الحسن يقول في قوله: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ۝١٤٣﴾ [الصافات: ١٤٣]: والله ما كانت إلا صلاة أحدثها في بطن الحوت، قال عمران: فذكرت ذلك لقتادة، فأنكر ذلك، وقال: كان والله يكثر الصلاة في الرخاء»[3].

الثاني: النقاش العلمي الذي يقع للعلماء مع أقرانهم وطلابهم، ومن أمثلته:

١ ـ عن فروة بن نوفل الأشجعي[4] قال: «قال ابن مسعود: إن معاذاً كان أُمَّة قانتاً لله حنيفاً، فقلت في نفسي: غلط أبو عبد الرحمٰن، إنما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ [النحل: ١٢٠]، فأعادها علي، فقال: إن معاذ بن جبل كان أمة قانتاً لله حنيفاً ولم يك من المشركين، فعرفت أنه تعمد الأمر تعمداً، فسكت، فقال: أتدري ما الأمة وما القانت؟ فقلت: الله أعلم، فقال: الأمة الذي يعلم الناس الخير، والقانت المطيع لله ولرسوله،

---

(١) أخبار القضاة لوكيع (٢/ ٢٣٦)، وسنن سعيد بن منصور (٣/ ٢/ ٦٠ ـ ٦١) ط. الدار السلفية، وجامع البيان (٤/ ٧٠).

(٢) هو أبو العوام عمران بن دوار العمي البصري، روى عن ابن سيرين وحميد الطويل، وعنه ابن مهدي وأبو داود الطيالسي، حديثه عند أهل السنن.
انظر: الثقات لابن حبان (٧/ ٢٤٣)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣١٨)

(٣) جامع البيان (١٩/ ٦٣٠)، وعزاه في الدر المنثور (٥/ ٢٨٩) إلى ابن أبي حاتم.

(٤) الكوفي، روى عن علي بن أبي طالب وعائشة، وعنه أبو إسحاق السبيعي وهلال بن يساف، خرج له مسلم وأهل السنن.
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ١/ ١٢٧)، والثقات لابن حبان (٥/ ٢٩٧)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٨٥).

وكذلك كان معاذ، كان يعلم الناس الخير، وكان مطيعاً لله ولرسوله»[1].

٢ ـ وقال الشعبي: «أرسل إلي عبد الحميد بن عبد الرحمٰن[2]، وعنده أبو الزناد عبد الله بن ذكوان مولى قريش[3]، وإذا هما قد ذكرا من أصحاب الأعراف ذكراً ليس كما ذكرا، فقلت لهما: إن شئتما أنبأتكما بما ذكر حذيفة، فقالا: هات، فقلت: إن حذيفة ذكر أصحاب الأعراف، فقال: هم قوم تجاوزت بهم حسناتهم النار، وقصرت بهم سيئاتهم عن الجنة، فإذا صُرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٧]، فبينا هم كذلك، اطلع إليهم ربك تبارك وتعالى فقال: اذهبوا وادخلوا الجنة، فإني قد غفرت لكم»[4].

الثالث: سؤال من يريدون الاطلاع على رأيه، أو إرسال من يسأله، وسؤالهم هنا ليس سؤال من يبحث عن إجابة، وإنما من يريد معرفة رأي غيره، ومن أمثلته:

١ ـ سأل رجل ابن عمر عن قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، فقال لسائله: اذهب إلى ذلك الشيخ فاسأله، ثم تعال فأخبرني ما قال لك، فذهب الرجل إلى ابن

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٢/ ١٠٨)، وجامع البيان (١٤/ ٣٩٤)، والمعجم الكبير للطبراني (١٠/ ٦٠)، وحلية الأولياء (١/ ٢٣٠)، وقول فروة: فقلت في نفسي؛ أي: بصوت منخفض، بدلالة الرواية الأخرى في جامع البيان عن مسروق قال: «فقال رجل من أشجع يقال له فروة بن نوفل نسي إنما ذاك إبراهيم....».

(٢) هو أبو عمر عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب العدوي المدني، روى عن أبيه وابن عباس، وعنه الزهري وقتادة، وحديثه في الكتب الستة، توفي في خلافة هشام بن عبد الملك.
انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٥٠)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٧٨).

(٣) من فقهاء المدينة ومحدثيهم، سمع أنساً وأبا أُمامة، وعنه صالح بن كيسان والأعمش، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (١٣١هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٨٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٣٤).

(٤) جامع البيان (١٠/ ٢١٢)، والبعث والنشور للبيهقي (ص٨٢).

عباس فسأله، فقال ابن عباس: نعم كانت السمٰوات رتقاً لا تمطر، وكانت الأرض رتقاً لا تنبت، فلما خلق للأرض أهلاً فتق هذه بالمطر، وفتق هذه بالنبات، فرجع الرجل إلى ابن عمر فأخبره، فقال: الآن قد علمت أن ابن عباس قد أوتي في القرآن علماً، صدق، هكذا كانت[1].

٢ ـ وأرسل مجاهد رجلاً إلى عكرمة يسأله عن قول الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، فقال عكرمة: أجره في الدنيا أن كل ملة تتولاه، وهو عند الله من الصالحين، فرجع الرجل إلى مجاهد، فقال: أصاب[2].

وتصويب ابن عمر لابن عباس ومجاهد لعكرمة يدل على معرفتهما بالتفسير، وإنما أرادا معرفة رأيهما.

وعلى هذا تحمل بعض أسئلة الصحابة والتابعين لأهل الكتاب عن معاني القرآن، فكأنهم ـ والله أعلم ـ يريدون اختبارهم، ومعرفة خلفياتهم عن القرآن وتأويله، فقد قال علي ﷺ لرجل من اليهود: «أين جهنم؟ فقال: البحر، فقال: ما أراه إلا صادقاً ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝٦﴾ [الطور: ٦]، ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦﴾ [التكوير: ٦][3].

ثالثاً: الاستدلال للنقد:

النقد المبني على أدلة ومبررات أقوى إقناعاً وأشد تأثيراً من النقد المجرد، وقد جاء عن الصحابة والتابعين ﷺ روايات كثيرة نصوا فيها على وجه النقد ودليله، وهي تدل على أنه الأصل لديهم، وأن المنهج العام الذي

---

(١) حلية الأولياء (١/ ٣٢٠)، وعزاه ابن كثير في تفسير القرآن العظيم (٥/ ٣٣٢) إلى ابن أبي حاتم.

(٢) جامع البيان (١٨/ ٣٨٧).

(٣) الأثر أخرجه الطبري في جامع البيان (٢١/ ٥٦٨، ٢٤/ ١٣٨) غير أنه قرأ (سُجِرَت) بالتخفيف، وهو في البعث والنشور للبيهقي (ص٢٥١)، والدر المنثور (٦/ ١١٨)، وعزاه لابن المنذر وابن أبي حاتم.

ساروا عليه ضرورة انطلاق الناقد من معايير واضحة وأسس صحيحة، وهي تحكم على الروايات التي خلت من بيان وجه النقد ومأخذه، فلا يعني خلو بعض الروايات من الدليل أن النقد صادر عن هوى، أو أنه عارٍ في نفس الأمر عن الأدلة والبراهين، فقد يكون عدم ذكر دليل النقد لظروف ودواع اقتضت ذلك.

والأدلة التي يستند إليها الصحابة والتابعون في نقدهم متنوعة، وقد أصبحت فيما بعد أصولاً يُحتكم إليها، مثل الاستدلال بالقرآن الكريم، أو السنة أو اللغة العربية، أو الرجوع إلى الأصول الشرعية التي لا يجوز مخالفتها بحال، وكذا الرجوع إلى الحقائق التاريخية الثابتة، وغير ذلك مما سيأتي تفصيله في الباب الرابع.

رابعاً: بيان الرأي الصحيح:

ومما تميز به نقد الصحابة والتابعين أنهم لا يكتفون بنقد الرأي وتضعيفه، وإنما يذكرون الرأي الراجح لديهم، وهذا أقوى في إقناع المخطئ ورجوعه عن قوله، فلو اقتصر الناقد على تضعيف التفسير فحسب دون إرشاد المخطئ إلى التفسير الصحيح عنده لما كان للنقد أي أثر، ولربما أوقع صاحب القول في حيرة، فلا هو بقي على قوله، ولا ظفر بقول آخر راجح، وشواهد هذا كثيرة، وقد خصص لذلك مبحث مستقل[1].



(١) ينظر (ص٣٤٨).

المبحث الثاني

أبرز نقاد الصحابة والتابعين

اشتهر بعض الصحابة والتابعين بتفسير القرآن الكريم، وبرزت أسماء في كل حاضرة من الحواضر الإسلامية، وقد اجتهد العلماء في تصنيفهم وذكر طبقاتهم ومشاهيرهم، وأشهر البلدان في علم التفسير، ومن أحسن من كتب في ذلك ابن تيمية، وقد قدم أهل مكة في هذا العلم على غيرهم، وقال: «وأما التفسير، فإن أعلم الناس به أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس؛ كمجاهد، وعطاء بن أبى رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم من أصحاب ابن عباس؛ كطاوس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير وأمثالهم، وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير؛ مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير»[(١)].

والكلام عن أشهر الصحابة والتابعين في نقد التفسير لا يختلف كثيراً عن أشهرهم في تفسير القرآن، وخير شاهد على ذلك الشواهد النقدية في هذا البحث، فإن أغلبها للمشهورين بتفسير القرآن من الصحابة والتابعين، وبناء على استقراء الشواهد النقدية فإن أبرز نقاد الصحابة ابن عباس ﵄ ولا يدانيه في ذلك أحد، وثمة أمور ساهمت في كثرة المروي عنه في النقد وبروزه كناقد، ومن أهمها:

أولاً: إمامته في علم التفسير، وقد شهد بذلك لنفسه، وشهد له غيره[(٢)]، وهذا أسهم في جعله مرجعاً علمياً معتبراً في التفسير.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٧).

(٢) انظر ما سبق (ص٨٦).

ثانياً: قوة الحجة لديه، فقد قال عنه طاوس: «ما رأيت أحداً خالف ابن عباس، ففارقه حتى يقرره»[1].

ولما قيل له: «لم لزمت هذا الغلام، وتركت الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: إني رأيت سبعين من أصحاب رسول الله ﷺ إذا تدارؤوا[2] في شيء، صاروا إلى قول ابن عباس»[3].

وفي رواية عنه قال: «جلست إلى خمسين شيخاً أو سبعين شيخاً من أصحاب رسول الله ﷺ، ما منهم أحد يخالف ابن عباس، فيقوم حتى يرجع إلى قوله، أو يقول بقوله»[4].

ثالثاً: ونتيجة لما سبق نجد طلابه وغيرهم يعرضون عليه الأقوال التي يرتابون في صحتها، ويقوم إما بالنقد أو الترجيح، وأحياناً يكون هو الفيصل عند اشتداد الخلاف حول معنى آية، فعن الشعبي قال: «أكثر الناس علينا في هذه الآية: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ [الشورى: ٢٣]، فكتبنا إلى ابن عباس نسأله عن ذلك، فكتب ابن عباس: إن رسول الله ﷺ كان أوسط بيت في قريش، ليس بطن من بطونهم إلا قد ولده، فقال الله ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا﴾ إلى ما أدعوكم إليه إلا أن تودوني بقرابتي منكم وتحفظوني بها»[5].

رابعاً: تكليفه ببعض المهام النقدية، فقد استعان به عمر رضي الله عنه في مناقشة

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٢/ ١٢٤)، والعلل لأحمد (٢/ ٦١).

(٢) في القاموس المحيط (ص٥٠) مادة «درأ»: «تدارؤوا تدافعوا في الخصومة».

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ١٢٠)، وفضائل الصحابة لأحمد (٢/ ٩٦٧، ٩٧٣، ٩٧٩).

(٤) فضائل الصحابة لأحمد (٢/ ٩٨٢).

(٥) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ١/ ٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٤٤)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ١٨٥)، وانظر: الدر المنثور (٦/ ٦)، وهو في البخاري من رواية طاوس، وليس فيه كلام الشعبي. انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ (٦/ ٣٧).

قدامة بن مظعون عندما شرب الخمر محتجاً بقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [المائدة: ٩٣]، فقال عمر: ألا تردون عليه، فرد عليه ابن عباس واحتج عليه بسبب النزول، فقال عمر: صدقت[١].

وبعثه علي بن أبي طالب رضي الله عنه لمناقشة الخوارج، فذهب إليهم فوجدهم قد تعلقوا ببعض الآيات القرآنية، فناقشهم ورد عليهم، فرجع كثير منهم، وهذا يدل على أن ابن عباس كان قوي الحجة والإقناع[٢].

وحتى يكون الأمر بعيداً عن التنظير فقد جمعت الأقوال النقدية الصريحة، فوجدت أن ابن عباس هو أكثر الصحابة والتابعين نقداً للتفسير على الإطلاق، ويليه من الصحابة علي بن أبي طالب ثم عبد الله بن مسعود، وممن جاء عنه النقد بقلَّة عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.

وأما أبرز النقاد من التابعين، فمن أهل مكة مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح.

ومن أهل البصرة الحسن وقتادة، ومن أهل الكوفة الشعبي.

والأسباب التي ذكرناها في ابن عباس ساهمت بشكل أو بآخر في بروز هؤلاء في نقد التفسير.



(١) انظر (ص٣٩٠).

(٢) انظر (ص٢٣٢).

الباب الثالث

مجالات نقد التفسير عند الصحابة والتابعين

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نقد طرق التفسير ومناهجه.

الفصل الثاني: نقد رجال التفسير.

الفصل الثالث: نقد الأقوال.

الفصلُ الأول

نقد طرق التفسير ومناهجه

وفيه:

أولاً: نقد التفسير بالرأي.

ثانياً: نقد الإسرائيليات في التفسير.

ثالثاً: نقد تفاسير أهل البدع.

رابعاً: نقد تفسير المتشابه.

خامساً: نقد الجدال في القرآن.

سادساً: نقد تفاسير القصاص.

سابعاً: نقد التكلف في التفسير.

ثامناً: نقد تدوين التفسير.

لتفسير القرآن الكريم طرق ووسائل يسلكها المفسرون للوصول إلى فهم صحيح للقرآن الكريم، غير أن هذه الطرق والوسائل متفاوتة صحةً وضعفاً، فمنها ما هو صحيح معتبر عند العلماء، مؤدٍ إلى الفهم الصحيح؛ كالاستعانة بالقرآن والسنة واللغة العربية على فهم القرآن، وغير ذلك من الوسائل التي تلقاها العلماء بالقبول، وجاء عن الصحابة والتابعين ﷺ إقرارها والعمل بها والحث عليها، وتقدمت الإشارة إلى شيء منها في الفصل الثاني من الباب الأول.

ومن الوسائل ما تختلف آراء الصحابة والتابعين حول صحتها وسلامتها، وقيمتها العلمية في فهم القرآن الكريم، فقد يرد عن بعضهم نقدها والتحذير منها، ويرد عن آخرين استعمالها في تفسير القرآن، ومن أمثلتها:

تفسير القرآن بالرأي، فقد ورد عن بعض الصحابة والتابعين ذمه ونقده، وورد عن آخرين العمل به، ومثله التفسير بالإسرائيليات على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

وقد يتعارض النقل عن شخص واحد حول صحة طريقةٍ ما، فيرد عنه نقدها والعمل بها معاً.

وثمة أمر آخر وهو أن الصحابة والتابعين ﷺ قد ينتقدون مذاهب وطوائف لها مناهجها الخاصة في فهم القرآن الكريم وتفسيره، فيرد عنهم التحذير منهم ومن تأويلاتهم، وممن ينطبق عليه هذا الأمر الفرق الموجودة في عصرهم كالخوارج والشيعة[1]، وقد أفردت هؤلاء في عنوان مستقل تحت مسمى نقد تفاسير أهل البدع.

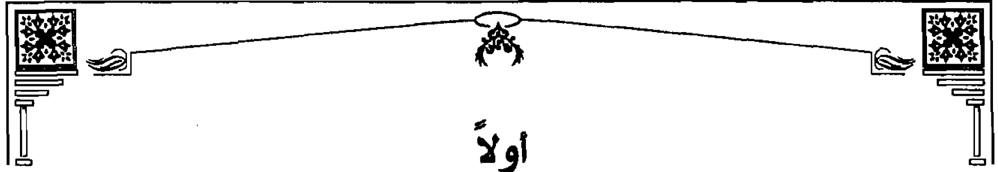
---

(١) سموا بالشيعة لأنهم شايعوا علياً ﷺ، وادعوا الإمامة فيه بعد النبي ﷺ وفي أبنائه، ومن أصولهم كذلك اعتقاد عصمة أئمتهم، وهم فرق شتى، من أشهرهم: الإمامية والزيدية، ومنهم الغلاة القائلون بإلاهية علي. =

ولن نتجاوز الحديث عن طرق ومناهج لم تكن موجودة في عصر الصحابة والتابعين، إذ بعدهم جدت فرق ومذاهب، وحدثت أمور منكرة في فهم القرآن وتفسيره.



= انظر فيهم: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢١)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٤٦)، ومقدمات في الأهواء والافتراق د. العقل (ص١٣٤).



أولاً
نقد التفسير بالرأي

ومعنى التفسير بالرأي: إعمال الفكر والاجتهاد في فهم الآيات القرآنية[1]، وتقدم في التمهيد ذكر ما روي عن النبي ﷺ في ذمه، أما الصحابة والتابعون ﷺ فقد جاء عنهم ذم الرأي عامة والتنفير منه، كما نقل عن بعضهم ذم الرأي في التفسير خاصة، وفي مقابل ذلك كله جاء عن آخرين استعمال الرأي في التفسير وغيره، بل قد ينقل عن بعضهم نقد الرأي والعمل به معاً.

ولكثرة ما ورد عن الصحابة والتابعين في ذم الرأي بعامة بوب البخاري في صحيحه باباً فيما يذكر من ذم الرأي[2]، وبوب الدارمي باباً في كراهية أخذ الرأي[3]، وبوب ابن عبد البر[4] باباً فيما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي[5]، وذكر ابن تيمية أن في ذم الرأي آثاراً مشهورة عن عمر وعثمان وعلي وابن عباس وابن عمر وغيرهم ﷺ، وكذلك عن التابعين بعدهم بإحسان، وفيها بيان أن الأخذ بالرأي يحلل الحرام ويحرم

---

(١) انظر في تعريف الرأي: إعلام الموقعين (١/٦٦)، ومناهل العرفان (١/٥١٧)، والتفسير والمفسرون (١/ ٢٥٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة (٨/١٤٨).

(٣) سنن الدارمي (١/ ٧٢).

(٤) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، كبير محدثي الأندلس في وقته، اشتهرت تصانيفه في الآفاق منها: التمهيد، والاستذكار في شرح الموطأ، توفي سنة (٤٦٣هـ).
انظر: ترتيب المدارك (٤/٨٠٨)، والديباج المذهب لابن فرحون (ص٤٤٠).

(٥) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٣٣).

الحلال[1]، فمن النصوص التي جاءت عنهم في ذم الرأي عامة:

١ ـ قول عمر رضي الله عنه: «إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي؛ فضلوا وأضلوا»[2].

٢ ـ وعنه رضي الله عنه قال: «اتهموا الرأي على الدين، فلقد رأيتني يوم أبي جندل[3] أرد أمر رسول الله ﷺ برأيي وما ألوت عن الحق، إن رسول الله ﷺ كان يكتب بينه وبين أهل مكة، فقال: **«اكتب بسم الله الرحمٰن الرحيم»**، فقالوا: لو نرى ذلك صدقناك بما تقول؟، ولكن اكتب كما نكتب: باسمك اللهم، قال: فرضي رسول الله ﷺ وأبيت، حتى قال لي: **«يا عمر تراني قد رضيت وتأبى أنت»**، قال: فرضيت»[4].

---

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل، ضمن الفتاوى الكبرى (٣/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (٤/ ١٤٦)، وابن أبي زمنين في أصول السنة (ص٥٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٢٣)، وابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام (٦/ ١٠١٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٣٥)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/ ٤٥٣).

(٣) يريد بيوم أبي جندل ما وقع في صلح الحديبية، واتفاق النبي ﷺ مع قريش على أن من أتاه من أهل مكة مسلماً رده إليهم، ومن أتى قريشاً من أهل المدينة مرتداً لم يردوه، وأثناء توقيع المعاهدة جاء أبو جندل إلى النبي ﷺ، فرده إلى قريش؛ مما أغضب عمر رضي الله عنه وقال في ذلك ما قال، والقصة مفصلة في كتب المغازي والسير، انظر: السيرة النبوية لابن هشام (٢/ ٣١٨)، والبداية والنهاية (٦/ ٢١٨، ٢٣٤).
وأما أبو جندل فهو ابن سهيل بن عمرو القرشي العامري، قيل: اسمه العاصي، أسلم بمكة قديماً فقيده أبوه وحبسه، فهرب إلى النبي ﷺ يوم الحديبية فرده، حتى لحق بأبي بصير، ثم قدم الشام مع أبيه مجاهداً، وتوفي بها في طاعون عمواس سنة ثماني عشرة.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٢٧)، والاستيعاب بذيل الإصابة (١١/ ١٧٣)، وأسد الغابة (٦/ ٥٤).

(٤) أخرجه البزار في مسنده (١/ ٢٥٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٧٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٢٦)، وابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام (٦/ ١٠٢٣)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٧٩) وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله موثقون، وإن كان فيهم مبارك بن فضالة»، وأورده في (٦/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، وقال: «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح»، ومراجعة عمر للنبي ﷺ =

٣ ـ وسئل عطاء بن أبي رباح عن شيء، فقال: لا أدري، فقيل له: ألا تقول فيها برأيك؟ فقال: إني استحي من الله أن يدان في الأرض برأيي[(١)].

ومع دخول الرأي في التفسير في عموم ذم الرأي إلا أنه اشتهر عن الصحابة والتابعين ذم الرأي في التفسير بخصوصه، ولشهرته عنهم عقد فيه بعض المصنفين أبواباً، فعقد أبو عبيد[(٢)] وابن جرير الطبري[(٣)] بابين أوردا فيهما جملة مما جاء عن الصحابة والتابعين في ذلك، ويمكننا إجمال ما جاء عن الصحابة والتابعين في ذم تفسير القرآن بالرأي والتحذير منه في الصور التالية:

الأولى: النهي عن الكلام في كتاب الله تعالى بالرأي وتعظيم ذلك، ومن أقوالهم في ذلك:

١ ـ قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله عز وجل برأيي، أو بما لا أعلم»[(٤)].

= في صحيح البخاري في كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط (٣/ ١٨٢)، وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير (٣/ ١٤١٢) برقم (١٧٨٥).
وفي الصحيحين عن سهل بن حنيف نحو قول عمر؛ أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس (٨/ ١٤٨)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير (٣/ ١٤١١ ـ ١٤١٢) برقم (١٧٨٥).

(١) سنن الدارمي (١/ ٥١).

(٢) فضائل القرآن (٢/ ٢١١)، وأبو عبيد هو القاسم بن سلام البغدادي، ولد بهراة، سمع ابن عيينة، وولي القضاء بالثغور مدة، وصنف في القراءات والحديث واللغة، منها: الغريب، والناسخ والمنسوخ، وتوفي بمكة سنة (٢٢٤هـ).
انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠٣)، ووفيات الأعيان (٤/ ٦٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤١٧).

(٣) جامع البيان (١/ ٧١).

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢١١)، وسعيد بن منصور في سننه (١/ ١٦٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/ ٥١٣)، وابن جرير في جامع البيان (١/ ٧٢) وهذا لفظه، والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان (٥/ ٢٢٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٥٢)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٣).

٢ ـ وقول ابن عباس: «من قال في القرآن برأيه، فليتبوأ مقعده من النار».

وفي رواية عنه: «من تكلم في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»[(١)].

٣ ـ ونهى أبو قلابة[(٢)] أيوب السختياني أن يقول في القرآن برأيه، وقال له: «احفظ عني أربعاً: لا تقل في القرآن برأيك، وإياك والقدر، وإذا ذكر أصحاب محمد فأمسك، ولا تمكن أصحاب الأهواء من سمعك، فينفذوا فيه ما شاءوا»[(٣)].

الثانية: الإمساك عن تفسير القرآن بالرأي، فقد سأل رجل سعيد بن جبير عن آية من كتاب الله، فقال سعيد: «الله أعلم، فقال له الرجل: قل فيها أصلحك الله برأيك، فقال: أقول فيها برأيي؟! فردد ذلك مرتين، أو ثلاثاً ولم يجبه بشيء»[(٤)].

وكان إحجام الصحابة والتابعين رضي الله عنهم عن التفسير وورعهم في ذلك أشد من ورعهم وإحجامهم عن الكلام في الأمور الشرعية الأخرى، وقد تقدم ذكر الآثار عنهم في ذلك، وكيف كان سعيد بن المسيب يسأل عن الحلال والحرام فيجيب، فإذا سئل عن تفسير القرآن سكت كأن لم يسمع[(٥)].

الصورة الثالثة: جعل القول في القرآن بالرأي سبباً من أسباب

---

(١) رواه موقوفاً على ابن عباس ابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٥١٢)، والطبري في جامع البيان (١/ ٧٢)، وجاء مرفوعاً إلى النبي ﷺ، انظر ما تقدم في التمهيد (ص٣٨)

(٢) هو عبد الله بن زيد الجرمي الأزدي البصري الفقيه، سمع أنساً ومالك بن الحويرث، وروى عنه أيوب وحميد الطويل، طُلب للقضاء فتغيب عن بلده حتى قدم الشام، وتوفي بها عام (١٠٤ أو ١٠٥هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١/ ١٣٣)، والتاريخ الكبير (٣/ ١/ ٩٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٤).

(٣) الإبانة لابن بطة «الإيمان» (٢/ ٤٤٥)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣٤).

(٤) سنن سعيد بن منصور (١/ ١٧٤)، والجامع لشعب الإيمان للبيهقي (٥/ ٢٣١).

(٥) انظر (ص٦٣).

اختلاف الأمة المنهي عنه، المفضي إلى التنازع والاقتتال، فعندما سأل عمر ابن عباس: «كيف تختلف هذه الأمة، وكتابها واحد، ونبيها واحد، وقبلتها واحدة؟ فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين إنا أنزل علينا القرآن، فقرأناه وعلمنا فيم نزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن لا يدرون فيم نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان لهم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا، فزبره عمر وانتهره، فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال، فعرفه فأرسل إليه، فقال: أعد عليَّ ما قلت، فأعاده عليه، فعرف عمر قوله وأعجبه»[1].

الصورة الرابعة: انتقاد بعض رجال التفسير بسبب تفسيرهم القرآن بالرأي، فقد قيل لعبيد الله بن عمر: إن الناس يتكلمون في زيد بن أسلم، فقال: «لا أعلم به بأساً إلا أنه يفسر القرآن برأيه ويكثر منه»[2].

الجمع بين ذم الرأي والعمل به:

وفي مقابل نفور الصحابة والتابعين عن التفسير بالرأي نجد آثاراً أخرى عنهم تدل على أخذهم بالرأي وعملهم به، وفي بعضها حث على الاجتهاد وإعمال الرأي، فهل يعني أن ما جاء عنهم من ذم الرأي وعيبه لم يكن صحيحاً لمعارضته العمل بالرأي، أو أنه كان في وقتٍ، ثم استقر رأيهم بعد ذلك على جوازه، وهل يتصور أن يعيب أحد الصحابة والتابعين الرأي وينتقده، ثم يعمل به؟

والواقع أنهم يريدون بما فعلوه غير ما ذموه، وكلامهم في ذم الرأي والتحذير منه باقٍ على حاله، لكنه خاص بحالة معينة، وقد جمع العلماء بين

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد (١/ ٢٨١)، وسنن سعيد بن منصور (١/ ١٧٦)، والجامع لشعب الإيمان للبيهقي (٥/ ٢٣٠)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٤).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٥٥)، والكامل في الضعفاء (٤/ ١٦٤)، وتاريخ دمشق (١٩/ ٢٨٩).

عمل الصحابة والتابعين بالرأي وتحذيرهم منه؛ مبينين أنه لا تعارض في ذلك، فإن الرأي نوعان:

رأي محمود، وعليه تحمل النصوص التي تفيد العمل بالرأي.

ورأي مذموم وعليه تحمل النصوص التي ذمت الرأي وحذرت منه.

والمقصود بالرأي المحمود والذي جاءت الشريعة بإقراره ما لا يتعارض مع النصوص والقواعد الشرعية، فالمفسر حين يجتهد في بيان معنى آية قرآنية يجعل الأصول والقواعد الشرعية أمام ناظريه فلا يتجاوزها، بل يدور في فلكها ويتقيد بضوابطها.

يقول ابن تيمية مقرراً هذا الأمر: «ومعلوم أن هذه الآثار الذامة للرأي لم يقصد بها اجتهاد الرأي على الأصول من الكتاب والسنة والإجماع في حادثة لم توجد في كتاب ولا سنة ولا إجماع ممن يعرف الأشباه والنظائر وفقه معاني الأحكام، فيقيس قياس تشبيه وتمثيل، أو قياس تعليل وتأصيل؛ قياساً لم يعارضه ما هو أولى منه، فإن أدلة جواز هذا للمفتي ولغيره والعامل لنفسه، ووجوبه على الحاكم والإمام أشهر من أن تذكر هنا»[1].

وكلام ابن تيمية وإن كان في الاجتهاد الفقهي، فإنه ينطبق على تفسير القرآن الكريم من باب أولى، ذلك أن المفسر حين يقيد فهمه للقرآن بضوابط التفسير، ولا يأتي بما يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة، فلا مانع من اجتهاده في ترجيح رأي على آخر، أو استنباط معانٍ لم يذكرها من سبقه.

ومن أجل ذلك أصبح من هو أقرب إلى العلم الصحيح، وإلى الكتاب والسنة أعظم فهماً لنصوصهما وأسد رأياً، وأقرب إلى الصواب من غيره، وللصحابة الحظ الأوفر من ذلك، ولما ذكر ابن القيم أنواع الرأي المحمود ذكر من أنواعه رأي الصحابة لأنهم أفقه الأمة، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأصحها قصوداً، وأكملها فطرة، وأتمها إدراكاً، وأصفاها أذهاناً، وهم الذين شاهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، وفهموا مقاصد الرسول ﷺ، ونسبة رأي من

---

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل ضمن الفتاوى الكبرى (٣/ ٢٠٠).

بعدهم إلى رأيهم كنسبة قدرهم إلى قدرهم، ثم ذكر مقولة الشافعي في الصحابة، وأنهم عرفوا من سنة النبي ﷺ ما جهلنا، فهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به، وأن آرائهم لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا، ثم قال ابن القيم: «والمقصود أن أحداً ممن بعدهم لا يساويهم في رأيهم، وكيف يساويهم، وقد كان أحدهم يرى الرأي، فينزل القرآن بموافقته؟!»[1].

والتابعون لهم بإحسان لهم من هذا القدر بحسب علمهم وفهمهم وملازمتهم للصحابة رضي الله عنهم.

ومع تقدمهم في ذلك فالمتأمل لما جاء عنهم في جواز الأخذ بالرأي يدرك أنهم لم يفتحوا الباب على مصراعيه، فيجيزوا الأخذ بالرأي مطلقاً، بل جعلوا ذلك محكوماً بضوابط وقيود يجب الأخذ بها قبل القول بالرأي كاستيفاء النظر في الكتاب والسنة، وأقوال العلماء السابقين، وبخاصة صحابة رسول الله ﷺ، وقد ذكر ابن القيم من أنواع الرأي المحمود أن يكون بعد طلب الواقعة من القرآن أو السنة، فإن لم يجد فمن كلام الخلفاء الراشدين، أو من بعدهم من الصحابة، فإن لم يجد اجتهد في أقرب رأي إلى الكتاب والسنة وكلام الصحابة[2]، ومن الآثار التي جاءت عنهم في ذلك:

١ ـ أن عمر كتب إلى شريح: «إن جاءك شيء في كتاب الله فاقض به، ولا يلتفتك عنه الرجال، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، فانظر سنة رسول الله ﷺ فاقض بها، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، ولم يكن فيه سنة من رسول الله ﷺ، فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن في سنة رسول الله ﷺ، ولم يتكلم فيه أحد قبلك، فاختر أي الأمرين شئت: إن شئت أن تجتهد برأيك ثم تقدم فتقدم، وإن شئت أن تتأخر فتأخر، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك»[3].

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٧٩ ـ ٨١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٨٥).

(٣) سنن الدارمي (١/ ٦٤)، والإحكام لابن حزم (٦/ ١٠٠٦).

٢ ـ وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إنه قد أتى علينا زمان ولسنا نقضي ولسنا هنالك، ثم إن الله عز وجل قدر علينا أن بلغنا ما ترون، فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم فليقض بما في كتاب الله، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به نبيه، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه فليقض بما قضى به الصالحون، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه ولا قضى به الصالحون فليجتهد رأيه، ولا يقل: إني أخاف وإني أخاف، فإن الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك»[(١)].

٣ ـ وكان ابن عباس إذا سئل عن الأمر، فإن كان في القرآن أخبر به، وإن لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله ﷺ أخبر به، فإن لم يكن فعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فإن لم يكن قال فيه برأيه[(٢)].

وقد حذر الصحابة من خطورة الإقدام على رأي يخالف الكتاب والسنة، وفيه تنبيه للمجتهد ليتأكد من رأيه وأنه لا يصادمهما، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من أحدث رأياً ليس في كتاب الله، ولم تمض به سنة من رسول الله ﷺ لم يدر على ما هو منه إذا لقي الله عز وجل»[(٣)].

والصحابة رضي الله عنهم مع تمسكهم بهذه الضوابط، فإنهم إذا قالوا شيئاً برأيهم اعتذروا منه، وتنصلوا من الخطأ، مخبرين أن ما يقولونه لا يعدو كونه اجتهاداً ورأياً يخطئ ويصيب، فإن أصابوا فهو من توفيق الله تعالى، وإن أخطئوا فهو

---

(١) أخرجه النسائي في سننه، كتاب آداب القضاة، باب الحكم باتفاق أهل العلم (٨/ ٢٣٠)، والدارمي في سننه (١/ ٦٣ ـ ٦٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٢٤١)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٨٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٥٧)، وابن حزم في الإحكام (٦/ ١٠٠٤).

(٢) سنن الدارمي (١/ ٦٤)، والإحكام لابن حزم (٦/ ١٠٠٥)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ٥٨).

(٣) سنن الدارمي (١/ ٦٢)، وما جاء في البدع لابن وضاح (ص٨٦)، والإحكام لابن حزم (٦/ ١٠٢٢)، والفقيه والمتفقه (١/ ٤٥٨).

من الشيطان وأنفسهم، وربما توقف بعضهم في الإجابة بالرأي حتى يلح عليه، ومنهم من لا يبيح لسائله الأخذ برأيه إلا عند الضرورة، ومن الشواهد في ذلك:

١ ـ قول أبي بكر الصديق ﷺ حين سئل عن الكلالة قال: «إني قد رأيت في الكلالة رأياً، فإن يكن صواباً فمن الله وحده لا شريك له، وإن يكن خطأً فمني والشيطان»[١].

٢ ـ وأتي ابن مسعود فسئل عن رجل تزوج امرأة، ولم يكن سمى لها صداقاً، فمات قبل أن يدخل بها، فلم يقل فيها شيئاً، فرجعوا، ثم أتوه فسألوه، فقال: «سأقول فيها بجهد رأي، فإن أصبت فالله ﷻ يوفقني لذلك، وإن أخطأت فهو مني، لها صداق نسائها، ولها الميراث وعليها العدة»[٢].

فتأمل كيف توقف ابن مسعود ﷺ عن الإجابة أول الأمر، حتى عادوا إليه وأصروا على إجابتهم، فلما رأى منهم ذلك قدم بهذه المقدمة يعتذر فيها إن أخطأ.

٣ ـ وأتى قوم زيد بن ثابت فسألوه عن أشياء فأخبرهم، ثم قال: «عذراً لعل كل شيء حدثتكم به خطأ، إنما اجتهدت لكم رأيي»[٣].

٤ ـ وسأل رجل القاسم بن محمد عن شيء فأجابه، فلما ولى الرجل دعاه وقال له: «لا تقل: إن القاسم زعم أن هذا هو الحق، ولكن إن اضطررت إليه عملت به»[٤].

٥ ـ وعن ابن جريج قال: «قلت لعطاء: ما ﴿عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥]؟ قال: عدل الطعام من الصيام، قال: لكل مد يوماً، يأخذ ـ

(١) جامع البيان (٦/ ٤٧٥)، وانظر: سنن الدارمي (٢/ ٨٢٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (١١/ ٤١٥، ٤١٦).
(٢) مسند أحمد (١/ ٤٣٠ ـ ٤٣١).
(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤).
(٤) المصدر السابق (٢/ ١٤٤).

زعم ـ بصيام رمضان وبالظهار، وزعم أن ذلك رأي يراه، ولم يسمعه من أحد ولم تمض به سنة»[1].

إن الرأي حين ينضبط بهذه الضوابط التي قررها الصحابة والتابعون، ولا يخرج عما قررته الأدلة فلا وجه للقول برده وعدم اعتباره، وعلى هذا تنزل النصوص الواردة عن الصحابة والتابعين في العمل به.

صور الرأي المذموم:

أما عندما يكون الرأي مخالفاً للأدلة والقواعد الشرعية المقررة، أو يكون مجرد ظن وتخمين، فهذا الذي حذر منه الصحابة والتابعون ﵃، وله صور منها:

الأولى: أن يكون للمفسر في شيءٍ ما هوى ورأي، فيتأول القرآن على وفق ما يرى ويهوى، ويحتج به على تصحيح غرضه، فيكون الدافع إلى المعنى هواه، ولولاه لظهر له معنى آخر، فالرأي له تأثير مباشر في فهم النص القرآني، وقد يكون عالماً بأن المراد بالآية على خلاف ما ذكره، لكن وجود الهوى والبدعة والتعصب المقيت يمنعه من فهم القرآن حق فهمه، وهو الذي يدفعه دفعاً للمعنى الآخر الموافق لهواه، وقد تكون الآية محتملة لأكثر من وجه، فيرجح ما يتفق مع هواه، مع أن الحق في غير ما ذهب إليه[2].

يقول ابن تيمية: «إن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً، ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين؛ لا في رأيهم ولا في تفسيرهم»[3].

ومما ينطبق عليه هذا الكلام البدع التي أحدثها بعض الناس مخالفين بها ما في الكتاب والسنة، مثل: من زعم أن الله تعالى لا يُرى يوم القيامة، وكمن

---

(١) جامع البيان (٨/ ٧١٠).

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي (١/ ٢٩٢)، والجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٨)، والاعتصام للشاطبي (١/ ١٠٢)، والتحرير والتنوير (١/ ٢٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٨).

أنكر الشفاعة والحوض والميزان، ويستدل لها بأمور عقلية وقياسات يرد بها الأدلة الصحيحة أو يتأولها[1].

الثانية: المسارعة إلى تفسير القرآن الكريم دون بحث ونظر فيما يؤيد تفسيره من الكتاب والسنة أو إجماع السلف، وإنما يبادر بالتفسير بما ظهر له من العربية من غير نظر في المنقول مما يوقعه في الغلط والخطأ[2]، ولذلك لما ذكر ابن عباس اختلاف الأمة ذكر أن قوماً يقرؤون القرآن ويجهلون المنقول في معناه، فيقولون فيه بآرائهم فيخطئون.

الثالثة: أن لا يعطي الآية حقها من التدبر والتأمل، وإنما يفسر بما خطر في باله في بادئ الأمر، ويكون غير محيط بجوانب الآية ومواد التفسير، «كمن يفسر قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ الآية [النساء: ٧٩] على ظاهر معناها، يقول: إن الخير من الله، والشر من فعل الإنسان بقطع النظر عن الأدلة الشرعية التي تقتضي أن لا يقع إلا ما أراد الله؛ غافلاً عما سبق من قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، أو بما يبدو من ظاهر اللغة دون استعمال العرب؛ كمن يقول في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩]، فيفسر ﴿مُبْصِرَةً﴾ بأنها ذات بصر لم تكن عمياء، فهذا من الرأي المذموم لفساده»[3].

الرابعة: أن يفسر الآية مستنداً إلى اللفظ، ثم يزعم أنه المراد دون غيره ويقطع بذلك، فيضيق على غيره من المفسرين[4].

فهذه الصور من الرأي ونحوها هي التي ينزل عليها ذم الصحابة والتابعين ﷺ، وقد امتلأت بها كثير من كتب التفسير كتفاسير المبتدعة، وكأن بوادر تلك الآراء في التفسير ظهرت في وقتهم، فحذروا منها وممن يروج لها، وسيأتي ذكر نماذج منها في مواطنها إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٣٨).
(٢) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢٩٢)، والجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٩).
(٣) التحرير والتنوير (١/ ٢٨ ـ ٢٩)، وانظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢٩٢).
(٤) التحرير والتنوير (١/ ٢٩)، والإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٣٤).

وبعدُ... فلو وجدنا كلاماً عن بعض الصحابة والتابعين يوحي بذم الرأي عامة؛ محموداً كان أو مذموماً، فينبغي حمله على خشية أن يؤدي الإكثار من الرأي المحمود إلى الوقوع في الرأي المذموم، وخشية أن يصرف صاحبه عن العناية بالآثار ونقلها وتأملها، فمنعوا منه مطلقاً سداً للذريعة، ومن «عادة الشرع أنه إذا نهى عن شيء وشدد فيه منع ما حواليه، وما دار به ورتع حول حماه»[1].



(١) الاعتصام للشاطبي (١/ ١٠٤).

ثانياً
نقد التفسير بالإسرائيليات

علاقة الروايات الإسرائيلية بتفسير القرآن قوية، فكثير مما ذكره القرآن الكريم موجود فيها؛ فالقرآن تحدث عما وقع للأمم السابقة مع أنبيائهم لكنه لم يخض في التفاصيل الدقيقة؛ مكتفياً بالإشارة إلى ما فيه عظة وفائدة، والتفاصيل التي أغفلها القرآن موجودة في الروايات الإسرائيلية، غير أنه شابها كثير من التحريف والتبديل.

والنفوس بما جبلت عليه من حب المعرفة والاستطلاع تتشوف إلى معرفة تلك التفاصيل، وهذا أتاح للإسرائيليات مكاناً خصباً وبيئة مناسبة لذيوعها وانتشارها في كتب التفسير[1].

ومما يؤكد قوة العلاقة بين الإسرائيليات والقرآن الكريم أن الصحابة عارضوا الأخبار الإسرائيلية بالقرآن، فيعترضون على من يسأل أهل الكتاب أو ينقل عنهم بالآيات المخبرة بأن قصص القرآن وأخباره أدق وأصدق من أخبار بني إسرائيل.

ولقوة هذه العلاقة أُفرد فيها مصنفات خاصة[2].

والمراد بالإسرائيليات: الروايات المنقولة عن أهل الكتاب سواء كانوا يهوداً أو نصارى، وإنما سميت بالإسرائيليات لأن غالب ما يُنقل مصدره بنو

---

(١) انظر: التفسير والمفسرون (١/ ١٦٧).

(٢) منها على سبيل المثال: الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد الذهبي، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لأبي شهبة، والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، د. رمزي نعناعة، وقد وقفت في فهارس الرسائل الجامعية على تسع رسائل مختصة بالحديث عن الإسرائيليات في التفسير؛ منها خمس رسائل دكتوراه.

إسرائيل[1]، وهذا كما يطلق كثير من السلف التوراة على كتب أهل الكتاب، فهي عندهم أعم من التي أنزلها الله على موسى عليه السلام[2].

وموقف الصحابة والتابعين ﷺ من الروايات الإسرائيلية يشبه إلى حد كبير موقفهم من التفسير بالرأي، فكما جاء عن بعضهم نقد الإسرائيليات وذمها والتحذير منها جاء عن آخرين روايتها وتفسير القرآن بها، وسؤال علماء أهل الكتاب عنها، وهذان الموقفان قد يردان عن شخص واحد، فينقل عنه نقد رواية الإسرائيليات، وينقل عنه التحديث بها.

وهذا التعدد في المواقف يشبه ما جاء عن النبي ﷺ في إباحته التحديث عن بني إسرائيل، وما ورد عنه من النهي عن سؤالهم، ومعاتبة من تتبع الروايات الإسرائيلية كما تقدم الكلام عنه في التمهيد.

وهذا التعدد في المواقف لا يعني التناقض البتة، بل ينبغي حمل كل موقف على حالة بعينها.

والذي نريد الكلام عليه هنا هو نقد الصحابة والتابعين للأخبار الإسرائيلية وروايتها، ودوافعهم في ذلك، وعلى أي شيء يحمل انتقادهم للإسرائيليات وذم التحديث بها؟

والنقد المنقول عنهم منه ما هو خاص بالإسرائيليات التفسيرية، ومنه ما هو نقد للإسرائيليات بعامة، سواء في التفسير أو غيره، وهذا الأخير فيه عدة آثار، وهي وإن لم تشر إلى تفسير القرآن الكريم إلا أنه أول ما يندرج تحتها؛ لما تقدم من قوة العلاقة بين المرويات الإسرائيلية والتفسير.

صور نقد الإسرائيليات:

وانتقاد الصحابة والتابعين للإسرائيليات لا يخرج عن الصور الآتية:

---

(١) انظر في تعريفها: الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. الذهبي (ص١٣)، والإسرائيليات والموضوعات لأبي شهبة (ص١٢).

(٢) البداية والنهاية (٣/٥٤٦).

الأولى: النهي الصريح عن رواية الإسرائيليات وسؤال أهل الكتاب، ومن أقوالهم في ذلك:

١ ـ عن ابن مسعود ﷺ قال: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، فتكذبوا بحق وتصدقوا الباطل، وإنه ليس من أحد من أهل الكتاب إلا في قلبه تالية تدعوه إلى الله وكتابه كتالية المال».

زاد بعض الرواة عنه: «إن كنتم سائليهم لا محالة، فانظروا ما واطأ كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه»[١].

٢ ـ ويبدي ابن عباس دهشته من سؤال بعض الناس لأهل الكتاب مع أن معهم القرآن غضاً طرياً لم يشب بشوائب التحريف والتبديل، بينما كتب أهل الكتاب غَيَّرها أهلها بأيديهم زاعمين أنها التي أنزلها الله على أنبيائه، يقول ﷺ: «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث تقرؤونه محضاً لم يشب؟! وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله، وغيروه وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟! لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم»[٢].

ومما يزيد في دهشة ابن عباس أن المسلمين يسألون أهل الكتاب في حين أن الآخرين لا يبادلونهم هذا الأمر، فيسألونهم عما أنزل إليهم.

والنهي عن سؤال أهل الكتاب يدخل فيه بالدرجة الأولى سؤال من لم يسلم منهم ممن لا يبالي بالتحريف والتبديل، ولذلك أورد البخاري قول ابن

---

(١) مصنف عبد الرزاق (٦/١١٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (٩/٤٨)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/٤٢)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/٣٣٤)، وفي مصنف عبد الرزاق فسر التالية بأنها البقية.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: **«لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»** (٨/ ١٦٠)، وكتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها (٣/١٦٣).

عباس في باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها[1]، وهذا واقع فإن النبي ﷺ لما سأل أهل الكتاب عما في التوراة كتموا، ووضع أحدهم يده مخفياً ما في التوراة[2].

الصورة الثانية: تكذيب الإسرائيليات، ومن شواهده:

١ ـ أن كعب الأحبار قال: «إن قوله: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٨] ليس بهارون أخي موسى، فقالت له عائشة: **كذبت**، فقال: يا أم المؤمنين إن كان النبي ﷺ قاله، فهو أعلم وأخبر، وإلا فإني أجد بينهما ستمائة سنة فسكتت»[3].

٢ ـ وجاء رجل إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال له: «من أين جئت؟ قال: من الشام قال: من لقيت؟ قال: لقيت كعباً، فقال: ما حدثك كعب؟ قال: حدثني أن السموات تدور على منكب ملك، قال: فصدقته أو كذبته؟ قال: ما صدقته ولا كذبته، قال: لوددت أنك افتديت من رحلتك إليه براحلتك ورحلها، **وكذب كعب**! إن الله يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١]»[4].

٣ ـ وكان ابن مسعود رضي الله عنه شديد الإنكار لما يأتي به كعب، فقد كان يوماً هو وجماعة في المسجد، فأتاهم رجل وقال: «إن أخاكم كعباً يقرئكم السلام، ويبشركم أن هذه الآية ليست فيكم: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، فقال له عبد الله: وأنت فأقرئه السلام، وأخبره أنها نزلت وهو يهودي»[5].

٤ ـ وسأل معاوية رضي الله عنه كعب الأحبار عن قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِن كُلِّ

---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ٣٣٤).

(٢) انظر تفصيل القصة في صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة آل عمران، باب قوله تعالى: ﴿فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ (٥/ ١٧٠).

(٣) جامع البيان (١٥/ ٥٢٣)، وانظر (ص٤٠٦).

(٤) الأثر أخرجه ابن جرير في جامع البيان (١٩/ ٣٩١).

(٥) المصدر السابق (٦/ ٢٩٦).

شَىۡءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤]، وقال: «تقول إن ذا القرنين كان يربط خيله بالثريا؟! قال له كعب: إن كنت قلت ذاك فإن الله قال: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِن كُلِّ شَىۡءٍ سَبَبًا﴾»[١].

وكان معاوية رضي الله عنه يقول عنه: إن كنا لنبلوا عليه الكذب[٢].

وقد علق ابن كثير على قصة معاوية مع كعب بقوله: «وهذا الذي أنكره معاوية رضي الله عنه على كعب الأحبار هو الصواب، والحق مع معاوية في ذلك الإنكار»[٣].

ولا يفهم من تكذيب ابن مسعود ومعاوية لكعب أنه متعمد للكذب لا يوثق بروايته مطلقاً، وإنما أرادا أنه يخطئ أو ينقل عن أهل الكتاب ما هو كذب، فتكذيبهما في الحقيقة تكذيب للروايات الإسرائيلية التي غالبها محرف مبدل

قال ابن كثير معلقاً على قول معاوية: إن كنا لنبلوا عليه الكذب: «يعني فيما ينقله، لا أنه كان يتعمد نقل ما ليس في صحيفته، ولكن الشأن في صحيفته أنها من الإسرائيليات التي غالبها مبدل مصحف محرف مختلق»[٤].

ومما يؤكد ذلك أن معاوية أثنى على كعب في كلامه المتقدم، فقال: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب».

ومراده بالمحدثين: أنداد كعب ممن كان من أهل الكتاب وأسلم، فكان

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ٢٣٨٣).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ **«لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»** (٨/ ١٦٠).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٥/ ١٨٦).

(٤) تفسير القرآن العظيم (٥/ ١٨٦)، وانظر: فتح الباري (١٣/ ٣٣٥)، ونقل ابن حجر في المصدر السابق (١٣/ ٣٣٤) عن ابن عباس أنه قال في حق كعب الأحبار: بدل من قبله فوقع في الكذب، وقال ابن كثير (٦/ ٢٠٦) فيه وفي وهب بن منبه: «سامحهما الله تعالى فيما نقلاه إلى هذه الأمة من أخبار بني إسرائيل من الأوابد والغرائب والعجائب، مما كان ومما لم يكن، ومما حرف وبدل ونسخ، وقد أغنانا الله، سبحانه، بما هو أصح منه، وأنفع وأوضح وأبلغ، ولله الحمد والمنة».

يحدث عنهم، وكان كعب أشد منهم بصيرة وأعرف بما يتوقاه[1].

وقال عنه أيضاً: «ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده لعلم كالثمار، وإن كنا فيه لمفرِّطين»[2].

٥ ـ وعن ابن عباس قال: «المفدي إسماعيل، وزعمت اليهود أنه إسحاق وكذبت اليهود»[3].

الصورة الثالثة: انتقاد بعض الناس بسبب روايتهم الإسرائيليات وتتبعهم لها، ومن الآثار في ذلك:

١ ـ أن عبد الله بن عامر بن كريز[4] أهدى إلى عائشة هدية، فظنت أنه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، فردتها وقالت: «يتتبع الكتب!، وقد قال الله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]، فقيل لها: إنه عبد الله بن عامر فقبلتها»[5].

فعائشة لم تخف غضبها من ابن عمرو لاهتمامه بالإسرائيليات، لكنها في جانب آخر تبدي إعجابها الشديد بعلمه وعنايته بحديث النبي، لما تعلمه من كتابته لأحاديثه، فقد قالت لعروة: «يا بن أختي بلغني أن عبد الله بن عمرو مار بنا إلى الحج، فالقه فسائله، فإنه قد حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً»[6].

٢ ـ وتجنب بعض التابعين تفسير مجاهد بسبب سؤاله أهل الكتاب، فقد

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٣٤).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٢/ ١١٥).

(٣) جامع البيان (١٩/ ٥٩٤)، وانظر أثراً آخر عنه في تكذيب الإسرائيليات في المرجع السابق (١٥/ ٣٢٤)، وأثراً عن الحسن البصري في تكذيب أهل الكتاب في تفسير عبد الرزاق (١/ ٢٦٨)، وجامع البيان (١٢/ ٤٢٧).

(٤) القرشي العبشمي، ابن خال عثمان بن عفان، ولد في حياة النبي ﷺ وتفل في فيه، كان كريماً شجاعاً ولاه عثمان على البصرة، وله خمس وعشرون سنة، ثم بلاد فارس، وفتح بلاداً كثيرة، توفي عام (٥٧ أو ٥٨هـ).
انظر: المعارف (ص٣٢٠)، والبداية والنهاية (١١/ ٣٢٧)، والإصابة (٧/ ٢٠٤).

(٥) تاريخ دمشق (٥٢/ ١٧٠)، والدر المنثور (٥/ ١٤٩).

(٦) صحيح مسلم، كتاب العلم (٤/ ٢٠٥٩) برقم (٢٦٧٣).

قيل للأعمش: «ما بالهم يتقون تفسير مجاهد؟ فقال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب»[1].

وقد يصل الأمر إلى تأديب من يروي الأخبار الإسرائيلية ويعتني بها، فقد ضرب عمر رضي الله عنه رجلاً نسخ كتاب دانيال كما سيأتي قريباً.

وقال لكعب الأحبار: «لتنتهين أو لألحقنك بأرض القردة»[2].

الرابعة: الأمر بإتلاف الصحف المشتملة على الأخبار الإسرائيلية، ومن شواهده:

١ ـ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب رجلاً نسخ كتاب دانيال[3]، وقرأ عليه قوله تعالى: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝١﴾ إلى قوله: ﴿لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ١ ـ ٣]، فقال الرجل: «ما لي يا أمير المؤمنين؟! فقال له: أنت الذي نسخت كتاب دانيال؟! قال: مرني بأمرك أتبعه، قال: انطلق فامحه بالحميم والصوف، ثم لا تقرأه، ولا تقرئه أحداً من الناس، فلئن بلغني عنك أنك قرأته أو أقرأته أحداً من الناس لأنهكنك عقوبة»، ثم ذكر ما جرى له مع النبي ﷺ عندما رأى في يده صحيفة من التوراة[4].

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٣٤٤)، وتاريخ دمشق (٥٧/ ٢٩)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٦)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣٠٨).

(٢) تاريخ أبي زرعة (١/ ٥٤٤)، وتاريخ دمشق (٥٠/ ١٧٢).

(٣) أحد أنبياء بني إسرائيل كان صغيراً حين غزا بختنصر بيت المقدس، فأخذ مع السبايا وأقام ببابل، ثم انتقل عنها، ودفن بالسوس من بلاد خوزستان.
أخباره في: الكامل في التاريخ (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٨)، والبداية والنهاية (٢/ ٤٣).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢١٠٠)، والخطيب في تقييد العلم (ص٥١)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ٢١٥)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٤/ ٣) إلى أبي يعلى، وفيه عبد الرحمٰن بن إسحاق الواسطي وهو ضعيف، انظر: مجمع الزوائد (١/ ١٨٢)، وإتحاف الخيرة المهرة للبوصيري (١/ ٣١٧ ـ ٣١٨)، وتقريب التهذيب (ص٣٣٦)، وإرواء الغليل (٦/ ٣٦)، وله شاهد منقطع عن إبراهيم النخعي في مصنف عبد الرزاق (٦/ ١١٤)، وفضائل القرآن لابن الضريس (ص٥٤)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦١).
وهناك شاهد آخر رواه الطبراني في مسند الشاميين (٣/ ٨٥)، وعنه أبو نعيم في الحلية =

٢ ـ وأتى الأسود بن يزيد النخعي[(١)] وعلقمة بصحيفة إلى ابن مسعود، وقالا له: «هذه صحيفة فيها حديث حسن، فقال ابن مسعود لجاريته: هاتي بطست واسكبي فيه ماء، فجعل يمحوها بيده، ويقول: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، فقالا له: انظر فيها، فإن فيها حديثاً عجيباً، فجعل يمحوها ويقول: إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بغيره.

قال أبو عبيد: يُرى أن هذه الصحيفة أخذت من أهل الكتاب، فلهذا كره عبد الله النظر فيها»[(٢)].

٣ ـ وعن عمرو بن ميمون[(٣)] قال: «كنا جلوساً في مسجد الكوفة، فأقبل

= (٥/ ١٣٥)، وعزاه ابن كثير في تفسيره (٤/ ٢٩٧) للإسماعيلي عن جبير بن نفير: «أن رجلين اكتتبا من اليهود ملء صفينة وهي الوعاء فأخذاها معهما يستفتيان فيها أمير المؤمنين. . . . فقالا يا أمير المؤمنين إنا بأرض فيها أهل الكتابين، وإنا نسمع منهم كلاماً تقشعر منه جلودنا أفنأخذ منه أم نترك، فقال لعلكما اكتتبتما منه شيئاً، قالا لا. . . .، إلى أن قال عمر ﷺ: لو أعلم أنكما اكتتبتما منه شيئاً جعلتكما نكالاً لهذه الأمة، فقالا والله لا نكتب منه شيئاً أبداً، فخرجا بصفنتهما فحفرا لها في الأرض، فلم يألوا أن يعمقا فدفناها، فكان آخر العهد منهما»، فلعل هذه الشواهد تقوي الخبر المذكور، وقد ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٧/ ٤١ ـ ٤٢) في سياق الاستدلال به، وهذا الحديث هو أحد شواهد الحديث المتقدم (ص٣٣).

(١) هو أبو عمرو النخعي الكوفي، فقيه الكوفة وعالمها، وهو ابن أخي علقمة وخال إبراهيم النخعي، أخذ عن معاذ وابن مسعود وحذيفة، وكان على جانب كبير من العبادة والزهد، توفي سنة (٧٥هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٤٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٥٠).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٦٦)، وتقييد العلم (ص٥٣)، وقول ابن مسعود: إن هذه القلوب. . . . إلخ أخرجه الإمام أحمد في الزهد (ص١٦٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٤٨٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ١٣١).

(٣) الأودي المذحجي، أبو عبد الله، أدرك الجاهلية ولم يلق النبي ﷺ، وسمع عمر ومعاذاً وابن مسعود، وروى عنه الشعبي، حج ستين حجة ما بين حجة وعمرة، سكن الكوفة، وبها توفي سنة (٧٤هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٨٠)، والتاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٦٧)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (٦١ ـ ٨٠ ص٤٩٦).

من نحو الجسر رجل معه كتاب، قلنا: ما هذا؟ قال: هذا كتاب، قلنا: وما كتاب؟ قال: كتاب دانيال، فلولا أن القوم تحاجزوا لقتلوه، وقالوا: كتاب سوى القرآن؟! أكتاب سوى القرآن؟!»[١].

دواعي نقد الإسرائيليات:

لم يكن انتقاد الصحابة والتابعين للإسرائيليات غير ذي معنى، وإنما كانت له مبرراته ودواعيه الصحيحة المتفقة مع النصوص والقواعد الشرعية، ومنها ما يلي:

أولاً: الخشية من مزاحمة المرويات الإسرائيلية لما مع المسلمين من الكتاب والسنة؛ إذ الانشغال بها يؤثر ـ ولا بد ـ على ارتباط المسلم بكتاب ربه خاصة إذا وافق قصوراً في الحصيلة الشرعية عند بعض الناس، ولذلك لما ضرب عمر الرجل الذي نسخ كتاب دانيال قرأ عليه صدر سورة يوسف؛ تنبيهاً له على الاشتغال بقصص القرآن وأخباره عن غيرها.

ولما محا ابن مسعود الصحيفة اليهودية قال: «إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بغيره»[٢].

ثانياً: الخشية من تصديق أهل الكتاب والوثوق بأقوالهم والركون إليهم مع ثبوت التحريف والتبديل في كتبهم، وهذا جعل الصحابة يحذرون منهم، وينهون عن سؤالهم؛ ومن آثار الوثوق بالمرويات الإسرائيلية أنه يؤدي إلى تكذيب الحق وتصديق الباطل، وقد أشار ابن مسعود إلى ذلك بقوله: «فتكذبوا بحق وتصدقوا الباطل».

ومن توابع ذلك تكذيب ما جاء في الكتاب والسنة ومعارضتهما بتلك المرويات.

ثالثاً: أن الصحابة ينتقدون من يتتبع الأخبار الإسرائيلية ويبحث عنها،

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/ ٤٢).

ويهتم بمعرفتها، أو يكثر من التحديث بها مع وجود ما ينكر فيها:

فعمر رضي الله عنه ينهى كعب الأحبار عن التحديث بالأخبار الإسرائيلية كما سبق، لكنه في أثر آخر يسأله ويقول: «ما أول شيء ابتدأه الله من خلقه؟ فيقول كعب: كتب الله كتاباً لم يكتبه بقلم ولا مداد، ولكن كتبه بإصبعه يتلوها الزبرجد واللؤلؤ والياقوت: أنا الله لا إله إلا أنا، سبقت رحمتي غضبي»[(١)].

وقد ذكر ابن كثير أن كعباً لما أسلم في الدولة العمرية جعل يحدث عمر رضي الله عنه من كتبه القديمة، فربما استمع له، فترخص الناس في استماع ما عنده ونقلوا عنه الروايات غثها وسمينها[(٢)].

فكأن عمر ـ والله أعلم ـ استمع لكعب أول الأمر تأليفاً له، وبناء على الرخصة في ذلك، ثم لما أكثر من التحديث نهاه وقال له: «لتنتهين أو لألحقنك بأرض القردة»[(٣)].

ويستفاد ذلك أيضاً من كلام عائشة رضي الله عنها في ابن عمرو، وقولها: إنه يتتبع الكتب، وتتبعه الكتب يفيد مزيد عنايته بها، فهي ليست مجرد رواية عابرة، وإنما تتبع واهتمام، وقد اشتهر ابن عمرو بالتحديث عن بني إسرائيل، فقد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما[(٤)].

رابعاً: أن المستهدف من النقد بالدرجة الأولى عامة الناس ونقلة الأخبار ممن ليس لديهم الحصيلة العلمية الكافية للتعامل الصحيح مع الروايات الإسرائيلية، فلا يستطيعون التمييز بين الحق والباطل، وقد يضعون تلك

---

(١) جامع البيان (٩/ ١٧١).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٢٨).

(٣) انظر: البداية والنهاية (١١/ ٣٧١).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٦٦)، والبداية والنهاية (١/ ٥٢، ٣/ ٥٤٦)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ١٤)، والزاملة هي: البعير التي يحمل عليها المتاع، والمراد أنه أصاب حملي بعير من كتب أهل الكتاب، انظر: لسان العرب (٣/ ١٨٦٤) مادة «زمل».

الروايات في غير موضعها، فتحدث خللاً في عقائدهم وتصوراتهم[1].

إن هؤلاء لو لم يطرق أسماعهم سوى الإذن بالتحديث عن بني إسرائيل لأصبح لهم شأن آخر مع الروايات الإسرائيلية، فقد يبالغون في التصديق بها واعتمادها، ويكثرون من تتبعها والاهتمام بها، ومما يدل على ذلك:

١ ـ ما جاء عن ابن عباس في عدة روايات أنه سأل أهل الكتاب، وسبق تشديده في النهي عن سؤالهم، لكنه خاطب فيه عامة المسلمين فقال: يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب. . .إلخ[2].

٢ ـ وكعب الأحبار مع كونه من المكثرين من الأخبار الإسرائيلية يستشعر هذا الخطر فيقول: «عليكم بالقرآن فإنه أحدث الكتب عهداً بالرحمٰن».

وفي رواية أخرى عنه أنه قال: «وإن الله تعالى قال في التوراة: يا موسى إني منزل عليك **توراة حديثة**، أفتح بها أعيناً عمياً، وآذاناً صماً، وقلوباً غلفاً»[3].

وكأنه شعر بكثرة الأسئلة التي ترد إليه عما في الكتب السابقة، فأراد لفت انتباه المسلمين إلى أن ما بأيديهم أحسن من التوراة القديمة، والتي تعرضت للتحريف مع تقادم الزمن، وقد أنزل الله على المسلمين ما هو أحدث منها، فكيف يقبلون على القديم ويتركون الحديث؟!.

ووقوف العالم القوي ضد الإسرائيليات مؤثر في أتباعه، وقد ظهر ذلك جلياً في شدة موقف ابن مسعود ﷺ من الإسرائيليات، وتأثر أتباعه بمنهجه، فقد اتقوا تفسير مجاهد لما رأوه يسأل أهل الكتاب.

وبعد. . . فإن من آثار انتقاد الصحابة والتابعين للإسرائيليات كبح جماح

---

(١) انظر: البداية والنهاية (١١/ ٣٧١)، والإسرائيليات في التفسير والحديث، د. الذهبي (ص٧٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الكتاب عن الشهادة وغيرها (٣/ ١٦٣)، وانظر: تفسير التابعين، د. الخضيري (٢/ ٨٨٦).

(٣) عزاه ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٤٩٩) لابن أبي حاتم، وحسن إسناده.

النقل عن بني إسرائيل وتتبع أخبارهم ومساءلتهم، فقد ولَّد شعوراً لدى المتلقين بالحذر من الإسرائيليات.

توجيه الرواية عن أهل الكتاب وسؤالهم:

والمعنيُ بذلك بدرجة أخص من انتقدوا الإسرائيليات وحدثوا بها؛ إذ لا ننكر أن بعض السلف ـ وبخاصة من التابعين ـ تسامح في نقل الإسرائيليات إلى درجة التساهل[1]، لكن من نقل عنهم انتقادها وروايتها، فلا بد من حمل روايتهم لها على محامل من أهمها ما يلي:

أولاً: ألّا تعارض المرويات الإسرائيلية النصوص الشرعية؛ لأنها إذا كانت كذلك فهي داخلة في عموم قوله: «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»[2]، أما إذا عارضت النصوص الشرعية ردوها وكذبوها، ومن شواهده:

١ ـ ما تقدم عن ابن مسعود رضي الله عنه وقوله: «إن كنتم سائليهم لا محالة، فانظروا ما واطأ كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه».

وسبق تكذيب ابن مسعود لكعب في قوله: إن السمٰوات تدور على منكب ملك، فرد عليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١].

٢ ـ ما وقع بين أبي هريرة وكعب الأحبار في تحديد ساعة الجمعة، فعن أبي هريرة قال: «خرجت إلى الطور، فلقيت كعب الأحبار، فجلست معه، فحدثني عن التوراة، وحدثته عن رسول الله ﷺ، فكان فيما حدثته أن قلت: قال رسول الله ﷺ: «**خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة؛ فيه خلق آدم، وفيه أهبط من الجنة، وفيه تيب عليه، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة، وما من دابة إلا وهي مصيخة**[3] **يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس**

---

(١) انظر: الكلام عن السدي (ص٣٢٤).

(٢) سبق تخريجه (ص٣٣)

(٣) أي: مستمعة منصتة، النهاية في غريب الحديث (٣/ ٦٤) مادة «صيخ».

شفقاً من الساعة إلا الجن والإنس، وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم ـ وهو يصلي ـ يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه»، فقال كعب: ذلك في كل سنةٍ يومٌ، فقلت: بل في كل جمعة، فقرأ كعب التوراة، فقال: صدق رسول ﷺ... ثم قال أبو هريرة: «ثم لقيت عبد الله بن سلام، فحدثته بمجلسي مع كعب الأحبار، وما حدثته به في يوم الجمعة، فقلت: قال كعب ذلك في كل سنةٍ يومٌ، قال: قال عبد الله بن سلام: كذب كعب، فقلت: ثم قرأ كعب التوراة، فقال: بل هي في كل جمعة، فقال عبد الله بن سلام: صدق كعب، ثم قال عبد الله بن سلام: قد علمت أية ساعة هي؟ قال أبو هريرة: فقلت له: أخبرني بها ولا تضنَّ علي، فقال: هي آخر ساعة في يوم الجمعة، فقال أبو هريرة: وكيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة، وقد قال رسول الله ﷺ: **«لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي»**، وتلك الساعة ساعة لا يصلى فيها؟! فقال عبد الله بن سلام: ألم يقل رسول الله ﷺ: **«من جلس مجلساً ينتظر الصلاة، فهو في صلاة حتى يصلي»**؟ قال أبو هريرة: بلى، قال عبد الله: فهو ذلك»(١).

وقد وقع في هذا النص رد الإسرائيليات وقبولها، والمعيار في ذلك السنة النبوية.

ثانياً: أنهم كانوا يسألون أهل الكتاب على سبيل الاستطراف والتعجب من أخبارهم، فإن كان فيها ما ينكر ردوها، ويرد السؤال أحياناً على سبيل اختبار أهل الكتاب وامتحانهم، أو معرفة آرائهم الخاصة حول بعض

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب النداء للصلاة، باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة (١/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة (١/ ٢٧٤)، والنسائي في سننه، في كتاب الجمعة، باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة (٣/ ١١٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٧٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٥٠)، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وبعضه في الصحيحين، انظر: صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الساعة التي في يوم الجمعة (١/ ٢٢٤)، وصحيح مسلم، كتاب الجمعة (٢/ ٥٨٥) برقم (٨٥٤).

الآيات[1]، فقد قال علي رضي الله عنه لرجل من اليهود: «أين جهنم؟ فقال: البحر، فقال: ما أراه إلا صادقاً ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝٦﴾ [الطور: ٦]، ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦﴾ [التكوير: ٦]»[2].

ولم يكن الاتصال بأهل الكتاب وسؤالهم على سبيل التتلمذ عليهم أو الاتصال بهم اتصال المتعلم بمعلمه، وإنما على سبيل الاستكشاف ورؤية ما لديهم، ثم التعامل معه وفق المقتضى الشرعي[3].

ولذلك يمكن وصف مساءلتهم أهل الكتاب بأنها للاستشهاد والاعتبار بها، لا للاعتماد عليها[4].

ثالثاً: احتمال أن تكون مرويات الصحابة عن أهل الكتاب من إدراج بعض الرواة، وأقحم الصحابة فيها مع عدم صحتها عنهم، وبخاصة إذا وجد فيها ما يستنكر، وعندما ذكر ابن كثير بعض المرويات الإسرائيلية في قصة خلق آدم، وأمر الملائكة بالسجود له عقب بقوله: «فهذا الإسناد إلى هؤلاء الصحابة مشهور في تفسير السدي، ويقع فيه إسرائيليات كثيرة، فلعل بعضها مدرج ليس من كلام الصحابة، أو أنهم أخذوه من بعض الكتب المتقدمة، والله أعلم»[5].

ومما سبق يتبين أن الصحابة كانوا أشد في إنكار الإسرائيليات من التابعين، والذي نقل عنهم في نقدها أكثر مما نقل عن التابعين، وبعض الصحابة أشد في إنكار الإسرائيليات من بعض كما رأينا من ابن مسعود رضي الله عنه،

---

(١) تفسير الصحابة د. بدر (ص٨٧).

(٢) الأثر تقدم تخريجه (ص١٧٦).

(٣) انظر: تفسير الصحابة (ص٨٣).

(٤) انظر نماذج من سؤالات الصحابة والتابعين لأهل الكتاب في: الجامع لابن وهب (١/ ٢٩، ٢/ ٨٠)، وتفسير عبد الرزاق (٢/ ١٣٥)، وسنن سعيد بن منصور (٥/ ٦٤)، وجامع البيان (٩/ ٤٣٨، ٢٠/ ١٢١، ٢١/ ٥٦٨، ٢٤/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٧٦١، ٨/ ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦١٧، ٩/ ٣٠٢٨)، والدر المنثور (٢/ ٧٢، ٤/ ٢٤٨، ٥/ ٣١٠).

(٥) تفسير القرآن العظيم (١/ ١١٠)، وانظر أيضاً نحو هذا الكلام في (٥/ ١٩٤) من الكتاب نفسه.

ومن خلال استقرائي للموضوع لم أجد عن التابعين نقداً صريحاً للإسرائيليات سوى ما نقل عن الحسن في تكذيب أهل الكتاب[1]، وما جاء عن الأعمش في بيان سبب اتقاء بعض الكوفيين لتفسير مجاهد لكونه يروي عن بني إسرائيل، وقد تقدم قريباً.

وقوة إنكار الصحابة رضي الله عنهم للإسرائيليات وتحذيرهم منها يفسر لنا قلة الرواية عن بني إسرائيل في عهدهم مقارنة بعصر التابعين[2].

وحين نقارن الروايات النقدية للإسرائيليات المنقولة عن الصحابة والتابعين بالروايات التي تسامحوا فيها بنقلها وروايتها على ضوء الدوافع والمحامل السابقة نستطيع القول بأنهم تعاملوا معها ـ في الجملة ـ وفق المنهج الذي رسمه النبي ﷺ ـ وإن اختلفنا مع بعضهم في بعض الجزئيات ـ وأنهم كانوا على وعي تام حين سماع الإسرائيليات وروايتها، فلم يخرجوا بالتحديث بها عن المسار المسموح به والله أعلم.



(١) انظر: تفسير عبد الرزاق (١/٢٦٨)، وجامع البيان (١٢/٤٢٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/٣٤٥)، والإسرائيليات في التفسير والحديث، د. الذهبي (ص٢٢).



ثالثاً

نقد تفاسير أهل البدع

كان الناس على جانب كبير من الاجتماع والألفة في خلافة أبي بكر وعمر وصدراً من خلافة عثمان ﷺ، وبعد مضي فترة من خلافة عثمان بدأت بوادر الفرقة والاختلاف بالظهور عندما نازع بعض الناس عثمان ﷺ، ونقموا عليه أموراً أدت إلى قتله فيما بعد، وكان هؤلاء بذرة الخوارج والتي تعد أول البدع ظهوراً[١]، ثم توالى ظهور البدع بعد ذلك كبدعة التشيع والقول بالقدر، وهذه البدع الثلاث أهم البدع التي انتقد الصحابة والتابعون تأويلاتها للقرآن، وجاء عنهم بقلة نقد المرجئة.

وقد سلك الصحابة والتابعون في نقد تفاسير المبتدعة اتجاهين:

الاتجاه الأول: نقد منهج المبتدعة في التعامل مع الآيات القرآنية، وطريقة فهمها وتفسيرها، مثل: انتقاد اتباعهم المتشابه وتأويله، وجدالهم في القرآن.

الاتجاه الثاني: نقد تأويلاتهم للآيات القرآنية.

وثمة أسباب أدت إلى انحراف كثير من الناس ووقوعهم في البدع المنكرة، وأهمها سببان:

السبب الأول: اتباع الهوى وسوء القصد، فهذان الأمران أساس كل بلية، ومبدأ كل فتنة، ومقدمة كل انحراف، وإذا كان للمرء غرض في موافقة القرآن لضلالته التي يدعو إليها، فلن يألو جهداً في البحث عما يعضدها من

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٢٧٩، ٣٤٩، ١٣/ ٣٢)، وكتاب الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام د. ناصر العقل (ص٣١).

آيات الكتاب، وقد جاء التحذير من اتباع الهوى في تأويل القرآن، فعن عمر رضي الله عنه قال: «إن هذا القرآن كلام الله عز وجل، فضعوه على مواضعه، ولا تتبعوا فيه أهواءكم»[1].

قال ابن تيمية عن أهل البدع: «وكثير منهم إنما ينظر من تفسير القرآن والحديث فيما يقوله موافقوه على المذهب، فيتأول تأويلاتهم، فالنصوص التي توافقهم يحتجون بها، والتي تخالفهم يتأولونها، وكثير منهم لم يكن عمدتهم في نفس الأمر اتباع نصٍ أصلاً، وهذا في البدع الكبار مثل: الرافضة والجهمية[2]، فإن الذي وضع الرفض كان زنديقاً، ابتدأ تعمد الكذب الصريح الذي يعلم أنه كذب؛ كالذين ذكرهم الله من اليهود الذين يفترون على الله الكذب وهم يعلمون، ثم جاء من بعدهم من ظن صدق ما افتراه أولئك، وهم في شك منه، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [الشورى: ١٤] وكذلك الجهمية» إلخ[3].

السبب الثاني: سوء فهم القرآن الكريم، وهذا يوقع في مزالق خطيرة وأمور منكرة، وذكر ابن تيمية أن بدعة الخوارج إنما وقعت بسبب «سوء فهمهم للقرآن؛ لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب، إذ كان المؤمن هو البر التقي، قالوا: فمن لم يكن براً تقياً، فهو كافر وهو مخلد في النار، ثم قالوا: وعثمان وعلي ومن والاهما ليسوا بمؤمنين؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله»[4].

---

(١) الزهد للإمام أحمد (ص٣٥)، والسنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٣٦، ١٤٤)، وهو في الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٣٧٨) مختصراً.

(٢) هم من غلاة المعطلة؛ أتباع الجهم بن صفوان الذي ظهر بترمذ في آخر زمن الأمويين، ومذهبهم قائم على التعطيل ونفي الأسماء والصفات، وأن الإنسان مجبور على أفعاله، وأن الجنة والنار تفنيان، وعندهم أن الإيمان المعرفة بالقلب فقط.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص١٣٢، ٢٧٩)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦)، وانظر (١٣/ ٣١) من الكتاب نفسه.

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠ ـ ٣١)، وانظر (١٧/ ٤٤٦) من الكتاب نفسه.

منهج أهل البدع في فهم القرآن وتأويله:

يجتهد أهل البدع في تقرير عقائدهم والاستدلال لها من القرآن الكريم، ولا يترددون عن سلوك أي منهج يحقق مقصدهم ويقوي بدعتهم، ويكون سبباً في إقناع الآخرين بها بغض النظر عن صحته، وتبعاً لذلك وقع المبتدعة في انحرافات منهجية خطيرة؛ هذه أبرز سماتها:

أولاً: اتباع المتشابه من القرآن الكريم، والاعتراض به على المخالفين فراراً من إلزامهم بالآيات المحكمات، وقد أدى هذا المنهج في طلب تأويل المتشابه إلى نتيجة أخرى وهي:

ثانياً: ضرب القرآن بعضه ببعض والجدال في آياته، وسيأتي حديث مفصل عن هذه القضية والتي قبلها، وذكر ما ورد عن الصحابة والتابعين في نقدهما.

ثالثاً: التمسك بالآيات العامة، ومواجهة الخصوم بها من غير نظر في مخصصاتها ومقيداتها، والإعراض عن الجمع بين الآيات والتوفيق بينها، وكذلك إهمال ما يبين معنى الآية كسبب النزول، فبسبب أن الآية تتفق مع معتقداتهم يتشبثون بها متجاهلين ما جاء في بيان معناها؛ كتمسك الخوارج بقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤][1]، والاستدلال بها على تكفير كل من لم يحكم بما أنزل الله دون النظر في الأدلة الأخرى، فقد جاء ناس من الخوارج[2] إلى أبي مجلز رحمه الله[3]، وقالوا له: «يا أبا مجلز أرأيت قول الله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ

---

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ١١٧)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٢٠٨).

(٢) وفي بعض الروايات أنهم من الإباضية كما في جامع البيان (٨/ ٤٥٨).

(٣) هو لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري، اشتهر بكنيته، روى عن ابن عمر وابن عباس، وعنه قتادة وسليمان التيمي، وهو من الثقات المخرج لهم في الكتب الستة، توفي سنة (١٠٦ وقيل ١٠٩هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٥٨)، والجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٢٤)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٥).

هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ أحق هو؟، قال: نعم!، قالوا: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] أحق هو؟ قال: نعم! فقالوا: يا أبا مجلز فيحكم هؤلاء بما أنزل الله؟ قال: هو دينهم الذي يدينون به، وبه يقولون، وإليه يدعون، فإن هم تركوا شيئاً منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنباً، فقالوا: لا والله ولكنك تفرق!»[1].

وقصارى القول فإن نظرة أهل البدع للآيات نظرة ضيقة لا تعدو النظر إلى ظاهرها دون تدبر أو تمعن، ثم الحكم ببادئ الرأي والقطع بما فهموه من غير رجوع للأدلة الأخرى، وهذا ما أشار إليه النبي ﷺ في قوله عن الخوارج: «**يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم**»[2]، وهذه النظرة الضيقة للنصوص تحجبهم عن فهم القرآن وتصدهم عن اتباع الحق[3].

رابعاً: حشد الآيات الموافقة لمعتقداتهم والاحتجاج بها على المخالفين، وفي المقابل الإعراض التام عن الآيات والأحاديث الصحيحة التي تخالف مذهبهم، ولذلك يعرض الخوارج عن السنة حين تخالف ظاهر القرآن عندهم، فلا رجم للزاني المحصن، ولا نصاب للسرقة مع ثبوتهما في السنة[4]، ومن الشواهد:

١ ـ قال طلق بن حبيب: «كنت من أشد الناس تكذيباً للشفاعة، حتى لقيت جابر بن عبد الله، فقرأت عليه كل آية أقدر عليها يذكر الله فيها خلود أهل النار».

٢ ـ ووقع لجابر بن عبد الله مع يزيد الفقير[5] مثلما وقع له مع طلق،

---

(١) أي: تخاف، والأثر في جامع البيان (٨/٤٥٧ ـ ٤٥٨).
(٢) تقدم تخريجه (ص٤٠).
(٣) انظر: الموافقات (٥/١٤٩).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/٤٨ ـ ٤٩).
(٥) هو يزيد بن صهيب أبو عثمان الكوفي، روى عن ابن عمر وأبي سعيد، ثقة أخرج له البخاري ومسلم.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٢١٣)، وتهذيب التهذيب (٤/٤١٨).

فعندما ذكر جابر أن بعض الناس يخرج من النار بعد دخوله فيها؛ اعترض عليه يزيد بالآيات التي تذكر خلود الكفار في النار[1].

خامساً: اقتطاع النص القرآني، والأخذ منه بالقدر المتفق مع أهوائهم والإعراض عن سائره، وعزله عن سياقه ـ سباقاً ولحاقاً ـ فيستدلون بأوله ويتركون آخره أو العكس، ومن شواهده:

١ ـ قول محمد بن كعب القرظي عن القدرية: «لا تخاصموا هؤلاء القدرية ولا تجالسوهم، والذي نفسي بيده لا يجالسهم رجل لم يجعل الله ﷻ له فقهاً في دينه وعلماً في كتابه إلا أمرضوه، **والذي نفس محمد بيده لوددت أن يميني هذه تقطع على كبر سني، وأنهم أتوا من كتاب الله ﷻ آية، ولكنهم يأخذون بآخرها ويتركون أولها**»[2].

فالقدرية يستدلون لإثبات استقلال العبد بفعله بقول الله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨﴾، ويعرضون عما بعده: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

٢ ـ وسيأتي أن نافع بن الأزرق قال لابن عباس رضي الله عنهما: «يا أعمى البصر أعمى القلب تزعم أن قوماً يخرجون من النار، وقد قال الله جل وعز: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]؟ فقال ابن عباس: ويحك اقرأ ما فوقها! هذه للكفار».

سادساً: تنزيل الآيات التي أنزلت في الكفار على أهل الإيمان، وتعميم حكمها عليهم، ومن شواهده:

١ ـ قول ابن عمر رضي الله عنهما عن الخوارج: «انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين»[3].

---

(١) ستأتي هذه القصة والتي قبلها قريباً.

(٢) كتاب القدر للفريابي (ص١٧٢)، والشريعة (ص٢٣٤)، والإبانة لابن بطة «القدر» (٢/ ٢١١).

(٣) صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم (٨/ ٥١).

٢ ـ وجاء رجل من الخوارج إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝﴾ [الأنعام: ١] أليس كذلك؟ قال: نعم، فانصرف عنه الرجل، فقال له علي: ارجع، فرجع، فقال: أي فل إنما أنزلت في أهل الكتاب، وهم الذين بربهم يعدلون[١].

٣ ـ وجاء آخر إلى ابن أبزى[٢]، فقرأ عليه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾، وقال: «أليس الذين كفروا بربهم يعدلون؟ قال ابن أبزى: بلى، فانصرف عنه الرجل، فقال له رجل من القوم: يا بن أبزى إن هذا قد أراد تفسير هذه على غير هذا؛ إنه رجل من الخوارج، فقال: ردوه علي، فلما جاءه قال: هل تدري فيمن نزلت هذه الآية؟ قال: لا، قال: إنها نزلت في أهل الكتاب؛ اذهب ولا تضعها على غير حدها»[٣].

٤ ـ وسئل الشعبي عن قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فقيل له: «تزعم الخوارج أنها في الأمراء؟ قال: كذبوا؛ إنما أنزلت هذه الآية في المشركين كانوا يخاصمون أصحاب رسول الله ﷺ، فيقولون: أما ما قتل الله فلا تأكلوا منه، يعني الميتة، وأما ما قتلتم أنتم فتأكلون منه، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ قال: لئن أكلتم الميتة وأطعمتموهم إنكم لمشركون»[٤].

* وقد تبلغ الجرأة بالخوارج وقلة الأدب إلى مواجهة الصحابة رضي الله عنهم بالآيات التي نزلت في الكفار، ومن شواهده:

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٦٠).

(٢) هو عبد الرحمٰن بن أبزى الخزاعي مولاهم، ذكر البخاري وغيره أن له صحبة، وأكثر روايته عن عمر وأبي بن كعب، سكن الكوفة واستعمله عليٌّ على خراسان.
انظر: التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢٤٥)، وأسد الغابة (٣/ ٤٢٢)، والإصابة (٦/ ٢٥٨).

(٣) جامع البيان (٩/ ١٤٨)، والدر المنثور (٣/ ٤).

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٣٨٠)، ولمزيد شواهد انظر: تفسير القرآن لابن المنذر (١/ ١٢١).

١ ـ نادى رجل من الخوارج علياً رضي الله عنه وهو في صلاة الفجر فقال: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [الزمر: ٦٥]، فأجابه علي رضي الله عنه وهو في الصلاة: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الروم: ٦٠][1].

٢ ـ ومر خارجي بسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه فقال له: هذا من أئمة الكفر، يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢]، فقال سعد رضي الله عنه: كذبت أنا قاتلت أئمته[2].

* وقد يأتي عن بعض الصحابة والتابعين أن آية كذا نزلت في الخوارج، مثل ما جاء عن بكر بن عبد الله المزني[3] أن قوله تعالى: ﴿وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢] نزلت في الخوارج[4].

وما جاء عن قتادة في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] أنه قال: «إن لم يكونوا الحرورية والسبائية فلا أدري من هم؟»[5].

ومن المعلوم أن آية آل عمران نزلت في وفد نجران كما تقدم، ومراد قتادة ومن قبله أن الآية تشملهم ويدخلون في عمومها[6].

سابعاً: التكذيب بآيات الله تعالى وردها والطعن بها وبدلالتها على

---

(١) الأثر أخرجه الطبري في جامع البيان (١٨/ ٥٣٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ٣٣٢)، وانظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٥/ ٣٠٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٥٩)، والدر المنثور (٣/ ٢١٥).

(٣) هو أبو عبد الله البصري، سمع ابن عمر وأنساً، وروى عنه ثابت البناني وقتادة، وكان ثقة ثبتاً كثير الحديث فقيهاً، معدود في مجابي الدعوة، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (١٠٦ أو ١٠٨هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١/ ١٥٢)، والتاريخ الكبير (١/ ٢/ ٩٠)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٤٤).

(٤) النكت والعيون (٥/ ٣٠٢).

(٥) جامع البيان (٥/ ٢٠٧)، ومعالم التنزيل (٢/ ٩).

(٦) انظر: الاعتصام (١/ ١٠٣).

المراد عندما تكون صريحة في إبطال معتقداتهم التي قرروها وأصلوها، في حين أنهم يتعلقون بالآيات التي توافق أهواءهم، فأهل البدع يقررون عقائدهم أولاً، فإذا جاء في القرآن ما يبطلها كذبوه وردوه، ولذا جاء وصفهم بأنهم يكذبون بالقرآن[1]، وصنيعهم هذا من الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعض؛ المذموم فاعله في قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، وهو أيضاً من الخوض في آيات الله تعالى الوارد ذمه في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنعام: ٦٨].

وقد جاء في معناه أنه التكذيب بالقرآن[2].

ومما جاء في وصف أهل الأهواء وخوضهم في آيات الله:

١ ـ قول محمد بن سيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن لم يكن أهل القدر الذين يخوضون في آيات الله فلا علم لنا به»[3].

وعنه في رواية أخرى: «كنا نعدهم أصحاب الأهواء»[4].

وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد جاء رجل إلى عمرو بن عبيد فقال: «إن فلاناً يقول: إن ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾﴾ [المسد: ١]، وقوله: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾، و﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ١١، ٢٦] إن هذا ليس في أم الكتاب! والله يقول: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الزخرف: ١ ـ ٤]، فما الكفر إلا هذا يا أبا عثمان؟! فسكت عمرو هنية، ثم أقبل عليه، فقال: والله لو كان الأمر كما يقول ما كان على أبي لهب من لوم، ولا على الوليد من لوم»[5].

---

(١) كتاب القدر للفريابي (ص١٥٧).
(٢) انظر: جامع البيان (٩/ ٣١٣)، والتحرير والتنوير (٦/ ١٥١).
(٣) جامع البيان (٢٠/ ٣٦١)، وانظر: السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٤٣٢)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٦٣٠).
(٤) الإبانة لابن بطة «كتاب الإيمان» (٢/ ٤٩٦).
(٥) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٦٢)، وكتاب القدر للفريابي (ص٢١١)، والكامل لابن عدي =

وقال له آخر: أخبرني عن قوله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾﴾ كانت في اللوح المحفوظ؟، فقال عمرو: ليست هكذا كانت، فقال له الرجل: فكيف كانت؟ قال: تبت يدا من عمل بمثل عمل أبي لهب، فقال: هكذا ينبغي لنا أن نقرأ إذا قمنا إلى الصلاة؟ فغضب عمرو[1].

وعمرو بن عبيد عاصر التابعين كالحسن وابن سيرين وقتادة وأيوب وغيرهم، وقد تكلموا فيه وردوا عليه[2].

٢ ـ وعن أبي جعفر[3] قال: «لا تجالسوا أصحاب الخصومات، فإنهم الذين يخوضون في آيات الله»[4].

وقال لرجل من أصحابه: «لا تخاصم؛ فإن الخصومة تكذب القرآن»[5].

ثامناً: ومن سمات بعض المبتدعة في تعاملهم مع القرآن الكريم، والتي قد تؤثر في نظرة الناس إليهم ما يُرى من شدة تعظيمهم للقرآن بكثرة تلاوته ودعوتهم للتحاكم إليه، إضافة إلى ما هم عليه من الاجتهاد في العبادة كالصلاة والصيام، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا المسلك حين وصف الخوارج بقوله: **«يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا**

= (١٨٣/٦)، والإبانة لابن بطة «القدر» (٣٠٣/٢)، وتاريخ بغداد (١٧١/١٢)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧٣٨/٤).

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (٤٣٨/٢).

(٢) انظر: المعرفة والتاريخ (٢٥٩/٢)، والسنة لعبد الله بن أحمد (٤٣٤/٢)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧٣٧/٤)، وتاريخ بغداد (١٧٠/١٢).

(٣) هو محمد بن علي بن الحسين القرشي الهاشمي أبو جعفر الباقر، روى عن أبيه وجابر، وروى عنه ابنه جعفر وعمرو بن دينار، غلا فيه الروافض، فجعلوه أحد أئمتهم الاثني عشر، توفي عام (١١٤ أو ١١٧هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٣٥/٥)، وتذكرة الحفاظ (١٢٤/١)، والبداية والنهاية (٧٢/١٣).

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٣٦/٥)، وسنن الدارمي (٧٦/١، ١١٦)، وجامع البيان (٣١٤/٩)، والإبانة لابن بطة «الإيمان» (٤٤١/٢، ٤٩٥)، وحلية الأولياء (١٨٤/٣).

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٣٦/٥)، والإبانة «الإيمان» (٤٩٥/٢).

يجاوز تراقيهم»[1]، وهذا المظهر الخارجي قد يشكل على بعض المسلمين، فيلتبس عليه أمرهم، وقد يكون سبباً في الانسياق خلف معتقداهم والتأثر بها، وقبول آرائهم حول معاني القرآن، وقد عجب بعض التابعين من هذا المظهر الخارجي الذي عليه أهل الأهواء، فنقلوا ذلك إلى الصحابة فحذروا منهم، ومن الشواهد على ذلك:

١ ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «إنكم ستجدون أقواماً **يزعمون أنهم يدعونكم إلى كتاب الله، وقد نبذوه وراء ظهورهم**، فعليكم بالعلم، وإياكم والتبدع، وإياكم والتنطع، وإياكم والتعمق، وعليكم بالعتيق»[2].

٢ ـ وعن ابن عباس أنه ذكر له الخوارج واجتهادهم وصلاحهم، فقال رضي الله عنه: «ليسوا هم بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى، وهم على ضلالة»[3].

وذكر له مرة ما يصيبهم عند قراءة القرآن، فقال: «يؤمنون عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه»[4].

قال الآجري[5] تعليقاً على قول ابن عباس: «فلا ينبغي لمن رأى اجتهاد

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٤/ ١٧٩)، ومسلم في كتاب الزكاة (٢/ ٧٤٤) برقم (١٠٦٤/ ١٤٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢٥٢)، والدارمي في سننه (١/ ٥٨) واللفظ له، وابن وضاح في ما جاء في البدع (ص٦٤)، ومحمد بن نصر في السنة (ص٢٩ ـ ٣٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٧٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٨٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩٣).

(٣) مصنف عبد الرزاق (١٠/ ١٢٠، ١٥٣)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٥/ ٣١٣)، والشريعة للآجري (ص٣٠) واللفظ له.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (١٥/ ٣١٣)، وجامع البيان (٥/ ٢١٤)، والشريعة للآجري (ص٣٠)، وانظر ما يأتي (ص٢٤٧).

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي، كان صاحب سنة واتباع، من مؤلفاته: الأربعين، وتحريم النرد، وأخلاق العلماء، انتقل إلى مكة، وبها توفي سنة (٣٦٠هـ). =

خارجي قد خرج على إمام: عدلاً كان الإمام أم جائراً، فخرج وجمع جماعة وسلَّ سيفه واستحل قتال المسلمين، فلا ينبغي له أن يغتر بقراءته للقرآن، ولا بطول قيامه في الصلاة، ولا بدوام صيامه ولا بحسن ألفاظه في العلم إذا كان مذهبه مذهب الخوارج»[1].

٣ ـ وعن يحيى بن يعمر[2] أنه قال لابن عمر: «إنه قد ظهر قبلنا ناس **يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم**، وإنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنُفٌ، فقال ابن عمر: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحد ذهباً فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر»[3].

منهج الصحابة والتابعين في الرد على أهل البدع:

للصحابة والتابعين ﭬ موقف مضاد لهذا المنهج، وجهد واضح في حماية المسلمين من تأثير المبتدعة أو التلبيس عليهم في فهم القرآن؛ تمثل ذلك في الآتي:

= انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ١٣٣).

(١) الشريعة (ص٣١).

(٢) هو أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني البصري، سمع أبا هريرة وابن عباس، وتولى قضاء مرو، قيل: هو أول من نقط المصاحف، وكان من فصحاء الناس وأكثرهم علماً بالعربية، توفي قبل سنة (١٩٠هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٠١)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٦٧)، وطبقات النحويين (ص٢٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان (١/ ٣٦) برقم (١)، ومعنى «يتقفرون العلم» أي: يطلبونه ويتتبعونه، وقوله: «وذكر من شأنهم» أي: وصفهم بالفضيلة في العلم والاجتهاد في تحصيله والاعتناء به، وقوله: «أنف» أي: مستأنف لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى وإنما يعلمه بعد وقوعه، انظر: شرح النووي على مسلم (١/ ١٥٥).
وجاء في كتاب الإيمان لابن منده (١/ ١٤٣) عن يحيى بن يعمر قال: «كان رجل من جهينة فيه زهو، وكان يتوثب على جيرانه، ثم إنه قرأ القرآن، وفرض الفرائض، وقص على الناس، ثم إنه صار من أمره أنه زعم أن العمل أنف من شاء عمل خيراً، ومن شاء عمل شراً»، ثم ذكر الحديث بطوله.

أولاً: التحذير من الجلوس إليهم خشية أن يلقوا شبهة في كتاب الله تعالى فتعلق في قلوب بعض الناس، فقد دخل رجلان من أصحاب الأهواء على محمد بن سيرين فقالا: «يا أبا بكر نحدثك بحديث؟ فقال: لا، قالا: فنقرأ عليك آية من كتاب الله؟ قال: لا؛ لتقومان عني، أو لأقومن، فقام الرجلان فخرجا، فقال بعض القوم: يا أبا بكر وما عليك أن يقرأا عليك آية من كتاب الله تعالى؟! فقال ابن سيرين: أني خشيت أن **يقرأا علي آية، فيحرفانها فيقر ذلك في قلبي**»[(١)].

وفي بعض الروايات عنه أن رجلاً قال له: «يا أبا بكر أقرأ عليك آية من كتاب الله؛ لا أزيد على أن أقرأها ثم أخرج، فحرَّج عليه ابن سيرين أن يخرج من بيته، وبعد إلحاح شديد خرج الرجل، فقيل لابن سيرين في ذلك، فقال: **إني والله لو ظننت أن قلبي يثبت على ما هو عليه ما باليت أن يقرأ**، ولكن خفت أن يلقي في قلبي شيئاً؛ أجهد أن أخرجه من قلبي فلا أستطيع»[(٢)].

وهذا الأمر داخل في عموم نهيهم عن مجالسة أهل البدع، ولهم في ذلك نصوص كثيرة جداً[(٣)]، ومناسبته هنا ما بيّنه ابن سيرين من أن مجالستهم قد تؤدي إلى الإقرار والتسليم بما يلقونه من التأويلات الباطلة للكتاب العزيز، والتي تؤيد معتقداتهم، وليس كل شخص لديه القدرة على دفعها وردها، فقد يوافقهم فيها، فيقع منه الخلل في فهم كتاب الله تعالى، أو على أقل تقدير تحدث له تشويشاً في عقيدته أو تشكيكاً في مسلماته.

---

(١) سنن الدارمي (١/ ١١٥)، والسنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٣٨)، وحلية الأولياء (٩/ ٢١٧ ـ ٢١٨)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٣٣)، والقصة في كتاب القدر للفريابي (ص٢١٥)، والشريعة للآجري (ص٦٣) بأخصر من هذا.

(٢) ما جاء في البدع لابن وضاح (ص١١٥ ـ ١١٦).

(٣) عقد ابن وضاح في كتابه «ما جاء في البدع» (ص١٠٤) باباً في النهي عن الجلوس مع أهل البدع وخلطتهم والمشي معهم، وكذلك فعل ابن بطة في الإبانة «الإيمان» (٢/ ٤٢٩)، فقد عقد باباً في التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان، وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣٣ ـ ١٣٨)، والاعتقاد للبيهقي (ص٣٥٨).

وهذا المنهج الوقائي من السلف له تأثير قوي في دفع شبهات أهل البدع وتحريفاتهم للآيات القرآنية، وإذا التزم بهذا المنهج الوقائي فلن يجد المبتدعة بيئة مناسبة بين عامة المسلمين لبثها وترويجها.

ثانياً: الشدة في الرد عليهم وإغلاظ القول لهم، لما علموه من مقصدهم الفاسد في تأويل النصوص، ومن شواهده:

١ ـ قول ابن عباس لابن الأزرق: «ثكلتك أمك»، وقوله: «ويحك»[1].

٢ ـ وقال له حين ناظره في معنى الورود: «أما أنا وأنت فسندخلها، فانظر هل نخرج منها أم لا؟ وما أرى الله مخرجك منها بتكذيبك»[2].

٣ ـ وعن قتادة في قوله: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢] قال: «هم أبو سفيان بن حرب، وأمية بن خلف، وعتبة بن ربيعة، وأبو جهل بن هشام، وسهيل بن عمرو، وهم الذين نكثوا عهد الله وهموا بإخراج الرسول، وليس والله كما تأوله أهل الشبهات والبدع والفرى على الله وعلى كتابه»[3].

ثالثاً: مناظرتهم ومجادلتهم حول معنى بعض الآيات، وبيان بطلان استدلالهم بالقرآن، وسيأتي الكلام بالتفصيل عن ذلك، والجمع بينه وبين ما سبق من التحذير من الجلوس إليهم، ومحادثتهم والاستماع إليهم، كل ذلك في مبحث نقد الجدال في القرآن.

رابعاً: تفسير الآيات المتعلقة بالعقيدة على الوجه السليم؛ رداً على المبتدعة ودفعاً لما يثيرونه حولها من تأويلات وتحريفات، فيقومون ببيان معناها الصحيح مقتصرين في تفسيرها على دلالتها ومأخذها العقدي، وفي ضمنه الرد على مخالفيهم من أهل البدع، بل إن القارئ لا يفهم ـ أحياناً ـ من تفسيرها إلا أنه للرد عليهم.

* ففي سياق الرد على الخوارج:

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٠٢)، والدر المنثور (٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥)

(٢) تفسير عبد الرزاق (٢/ ١١)، وجامع البيان (١٥/ ٥٩١).

(٣) جامع البيان (١١/ ٣٦٥).

١ ـ يقول ابن عباس: «ليس بالكفر الذي تذهبون إليه، إنه ليس بكفر ينقل عن الملة: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ كفر دون كفر»[(١)].

٢ ـ وعن عطاء قال: «كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق».

٣ ـ وقال طاوس: «ليس بكفر ينقل عن الملة»[(٢)].

* وفي سياق الرد على القدرية:

١ ـ يقول ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾ [الصافات: ١٦١ ـ ١٦٣]: «إلا من قدر له أن يصلى الجحيم»[(٣)].

٢ ـ وعن إبراهيم النخعي قال في قول الله: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾: «بفاتنين إلا من قدر له أن يصلى الجحيم»، وفي رواية: «بمضلين إلا من قدر له وقضي له أن يصلى الجحيم»[(٤)].

٣ ـ وعن مجاهد في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾ «إلا من كتب عليه أنه صال الجحيم».

٤ ـ وعن الضحاك قال: «لستم عليه بمضلين ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾؛ من سبق له في علم الله أنه يصلى الجحيم»[(٥)].

---

(١) الأثر في المستدرك للحاكم (٢/ ٣١٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٢٠، ١٠/ ٢٠٧)، وهو مختصر في تعظيم قدر الصلاة للمروزي (ص٣٣٩).

(٢) هذا الأثر والذي قبله في: تفسير عبد الرزاق (١/ ١٨٦)، وجامع البيان (٨/ ٤٦٤ ـ ٤٦٦)، وتعظيم قدر الصلاة للمروزي (ص٣٤٠).

(٣) تفسير عبد الرزاق (٢/ ١٢٨)، وكتاب القدر للفريابي (ص١٩٥) واللفظ له، وجامع البيان (١٩/ ٦٤٧)، والإبانة لابن بطة «القدر» (١/ ٢٧٢)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٦٦)، والدر المنثور (٥/ ٢٩٢) وعزاه لابن أبي حاتم.

(٤) جامع البيان (١٩/ ٦٤٨)، والشريعة (ص٢٣٥)، والإبانة لابن بطة «القدر» (١/ ٢٧٢).

(٥) هذا الأثر والذي قبله في: كتاب القدر للفريابي (ص١٩٦)، والشريعة (ص٢٣٦، ٢٣٧)، وجامع البيان (١٩/ ٦٤٨، ٦٤٩)، وجاء عن السدي نحو ذلك في جامع البيان (١٩/ ٦٤٩).

خامساً: الرد على استدلالهم بالآيات المتشابهة، وذلك بالآيات المحكمة التي تقطع عليهم ما يرومون الوصول إليه، فإن من منهج المبتدعة ـ كما تقدم ـ اتباع الآيات المتشابهة المؤيدة لمذهبهم، والاستدلال بها على مخالفيهم، وفي المقابل الإعراض إعراضاً تاماً عن الآيات المحكمات الواضحات التي تقطع حجتهم.

والموقف الحازم مع هؤلاء قطع استدلالهم بالقرآن بمعارضته بحجج قرآنية أصرح بياناً، وأوضح دلالةً بما لا يستطيعون دفعه ورده، ومن شواهده:

١ ـ ما جاء عن ابن عباس أنه قال: «بيننا وبين أهل القدر هذه الآية: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨، ١٤٩] قال ابن عباس: والعجز والكيس من القدر»[(١)].

٢ ـ وعن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: هذه الآية تقضي على القرآن كله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، قال سليمان التيمي: يعني على كل وعيد في القرآن[(٢)].

وقوله: تقضي من القضاء بمعنى الحكم، فهذه الآية يُحتكم إليها، فإذا أراد الله تعالى أن يعفو عن المسيء ما أوعده على الإساءة فعل؛ لأنه فعال لما يريد[(٣)].

٣ ـ وقال عمر بن عبد العزيز لبعض القدرية حين أدخلوا عليه: «هل تعرفون تفسير هذه الآية: ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾؟ [الصافات: ١٦١ ـ ١٦٣]، وقال: إنكم والآلهة التي تعبدونها

---

(١) مصنف عبد الرزاق (١١/ ١١٤ ـ ١١٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٤١٣)، والتمهيد لابن عبد البر (٦/ ٦٥).

(٢) الأثر أخرجه ابن بطة في الإبانة «القدر» (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٢٦٤).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٢٦٥).

لستم بالذين تفتنون عليها إلا من قضيت عليه أنه يصلى الجحيم»[1].

٤ ـ وعن أبي سهيل بن مالك[2] قال: «كنت مع عمر بن عبد العزيز، فتلا هذه الآية: ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَـٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾، قال: ثم قال: يا أبا سهيل ما تركت لهم هذه الآية حجة من كتاب الله»، يعني القدرية.

وفي رواية عنه قال: «والله لو لم يكن إلا هذه الآية لكفى بها»[3].

٥ ـ ولما دخل عليه غيلان القدري قال له: «ما هذا الذي بلغني عنك؟! قال: نعم يا أمير المؤمنين إن الله يقول: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ [الإنسان: ١ ـ ٣]، قال: اقرأ من آخر السورة: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴿٣١﴾﴾ [الإنسان: ٣٠، ٣١]، ثم قال: ما تقول يا غيلان؟ قال: أقول: قد كنت أعمى فبصَّرتني، وأصم فأسمعتني، وضالاً فهديتني، فقال: اللهم إن كان عبدك غيلان صادقاً وإلا فاصلبه، فأمسك عن الكلام في القدر»[4].

وفي رواية أن عمر قال له: «أتم السورة ويحك!، أما تسمع الله يقول: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، ويحك يا غيلان! أما تعلم أن الله قال: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٠ ـ ٣٢]»[5].

---

(١) جامع البيان (١٩/٦٤٨ ـ ٦٤٩).

(٢) هو نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، روى عن ابن عمر وأنس، وعنه الزهري ومالك، قال الواقدي: «كان يؤخذ عنه القراءة بالمدينة»، توفي في ولاية أبي العباس السفاح.
انظر: التاريخ الكبير (٤/٢/٨٦)، وتهذيب التهذيب (٤/٢٠٩).

(٣) كتاب القدر للفريابي (ص١٨٠، ١٨١)، والسنة لعبد الله بن أحمد (٢/٤٣١).

(٤) المصدر السابق (ص١٨٢).

(٥) هذه الرواية أخرجها الفريابي في كتاب القدر (ص١٩٨).

فغيلان استدل بأول السورة على أن الإنسان يستقل بفعل الشكر أو الكفر، فألجمه عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بآخر السورة والتي تصرح بأن مشيئة العبد المثبتة في أول السورة لا تكون إلا تحت مشيئة الله تعالى ولا يمكن أن تخالفها.

٦ ـ وعن طاوس قال: «كنا جلوساً عند ابن عباس، وعنده رجل من أهل القدر، فقلت: يا أبا عباس كيف تقول فيمن يقول لا قدر؟ قال: أفي القوم أحد منهم؟ قلت: ولم؟ قال: آخذ برأسه، ثم أقرأ عليه آية كيت، وآية كيت، حتى قرأ آيات من القرآن، حتى تمنيت أن يكون كل من تكلم في القدر شهده، فكان فيما قرأ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾﴾ [الإسراء: ٤]»[1].

٧ ـ وكان عند أيوب رجل من المرجئة، فجعل الرجل يقول: إنما هو الكفر والإيمان، وأيوب ساكت، ثم أقبل عليه أيوب، فقال: أرأيت قوله: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦] أمؤمنون هم أم كفار؟ فسكت الرجل، فقال أيوب: اذهب فاقرأ القرآن، فكل آية في القرآن فيها ذكر النفاق فإني أخافها على نفسي[2].

سادساً: اتخاذ آيات الصفات طريقاً لمعرفة عقيدة بعض الناس حول قضيةٍ ما بسؤاله عن تفسير آية متعلقة بما يقال عنه، فقد يثار حول بعض الناس أنه يقول بما يخالف العقيدة الصحيحة، ويشاع عنه ذلك؛ فيلجأ السلف إلى سؤاله عن تفسير آيات متعلقة بما أثير حوله؛ بهدف التثبت والوقوف المباشر على رأيه، أو للرد على منتقديه ومتهميه، وأيضاً فقد يلجأ أهل البدع إلى تأييد بدعتهم بإثارة قولٍ منكر عن أحد الأئمة، وأنه يقول به فيشتهر بين الناس،

---

(١) الأثر أخرجه الفريابي في كتاب القدر (ص١٧٧)، وابن بطة في الإبانة «القدر» (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣) واللفظ له.

(٢) صفة النفاق للفريابي (ص١٢٦)، والإبانة لابن بطة «الإيمان» (٢/ ٧٥٤)، ولمزيد شواهد انظر: سنن سعيد بن منصور (٥/ ١٣٧)، وكتاب القدر للفريابي (ص٢٠٢ ـ ٢٠٣) وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ١٠٠٩).

فيلجأ العلماء إلى سؤاله للرد عليهم[1]، كما حصل مع الحسن البصري رحمه الله، فقد أثير أنه يقول بالقدر[2]، فسأله غير واحد من أصحابه وتلاميذه عن تفسير آيات تتعلق بالقدر:

١ ـ فعن خالد الحذاء[3] «أن رجلاً من أهل الكوفة كان يقدم البصرة، فكان لا يأتي الحسن من أجل القدر، فلقيه يوماً في الطريق فسأله، فقال: يا أبا سعيد: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾؟ [هود: ١١٨، ١١٩]، قال: نعم أهل رحمته لا يختلفون، قال: فقوله: ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٩]؟ قال: خلق هؤلاء للجنة وهؤلاء للنار، فقال الرجل: لا أسأل عن الحسن بعد اليوم»[4].

٢ ـ وعن خالد الحذاء نفسه قال: «قلت للحسن: يا أبا سعيد أخبرني

---

(١) انظر: سنن أبي داود، كتب السنة، باب لزوم السنة (٤/ ٢٠٥)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٣٤).

(٢) وسبب ذلك أنه خرجت منه كلمات تشعر بنفي القدر من غير اعتقاد منه، فطار بها بعض الناس وأشاعوها عنه، فلما سئل عن رأيه في القدر أثبته كسائر السلف، فعن حمزة بن دينار: «عوتب الحسن في شيء من القدر، فقال: كانت موعظة فجعلوها ديناً»، الإبانة لابن بطة «القدر» (٢/ ١٨٧)، وعن ابن عون قال: «لو علمنا أن كلمة الحسن تبلغ ما بلغت لكتبنا برجوعه كتاباً وأشهدنا عليه شهوداً، ولكنا قلنا كلمة خرجت لا تحمل»، سنن أبي داود، كتاب السنة، باب لزوم السنة (٤/ ٢٠٥)، والنصوص التي ذكرناها تدل صراحة على إثباته القدر، يقول الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٨٣): «وقد مر إثبات الحسن للأقدار من غير وجه عنه، سوى حكاية أيوب عنه، فلعلها هفوة منه ورجع عنها، ولله الحمد»، وانظر: تفسير التابعين (٢/ ٨٢١ ـ ٨٢٤).

(٣) هو أبو المنازل خالد بن مهران البصري، لقب بالحذاء لجلوسه إليهم، رأى أنساً، وروى عن أبي قلابة وأبي العالية، وعنه الثوري وشعبة، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (١٤١ أو ١٤٢هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٢/ ١/ ١٧٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٤٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٥٣٣).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٨)، وكتاب القدر للفريابي (ص٧٠)، والإبانة لابن بطة «القدر» (١/ ٢٧٥).

عن آدم أللسماء خلق أم للأرض؟ قال: لا بل للأرض، قلت: أرأيت لو اعتصم فلم يأكل من الشجرة؟ قال: لم يكن له منه بد، قلت: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ۝١٦٢ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ۝١٦٣ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ۝١٦٤﴾ [الصافات: ١٦٢، ١٦٤] قال: إن الشياطين لا يفتنون بضلالتهم إلا من أوجب الله عليه الجحيم»[١].

٣ ـ وعن حبيب بن الشهيد[٢] ومنصور بن زاذان[٣] قالا: «سألنا الحسن عما بين ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ إلى ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾، ففسره على الإثبات»[٤].

الفرق التي انتقدها الصحابة والتابعون

وأهم الفرق التي انتقد الصحابة والتابعون ﷺ منهجهم في التعامل مع القرآن الكريم وتفسيره: الخوارج، والشيعة، والقدرية:

أولاً: الخوارج:

وهم أكثر الفرق التي انتقدها الصحابة والتابعون؛ ذلك أنهم أول الفرق ظهوراً، وأكثرها أتباعاً، وأشدها فتنة، فقد كانت لهم شوكة ومنعة، وقام بعض

---

(١) سنن أبي داود، كتاب السنة، باب لزوم السنة (٤/ ٢٠٤)، والشريعة للآجري (ص٢٢٩)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٦٦).

(٢) هو أبو محمد الأزدي البصري، أدرك أبا الطفيل وسمع ابن سيرين وعكرمة، وروى عنه شعبة والثوري، كان ثقة ثبتاً، وحديثه في الكتب الستة، توفي عام (١٤٥هـ).
انظر: التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٢٠)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٥١).

(٣) الثقفي الواسطي، أحد الثقات الأعلام، روى عن أبي العالية وابن سيرين، وعنه شعبة، وحديثه في الكتب الستة، وكان مشهوراً بالزهد والعبادة، توفي سنة (١٣١هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٤٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٤١).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٩)، والإبانة لابن بطة «القدر» (٢/ ١٨٢)، وجاء عن حميد الطويل وعثمان البتي نحوه، انظر: سنن أبي داود، كتاب السنة، باب لزوم السنة (٤/ ٢٠٦)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٤٠)، والسنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٤٢٨)، وجامع البيان (١٤/ ٢١)، والإبانة لابن بطة «القدر» (١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، ٢/ ١٨٧، ١٩١).

زعمائهم بمناظرة الصحابة، وإثارة الشبهات حول آيات القرآن كنافع بن الأزرق، فقد نقل المفسرون وغيرهم مناظرات كثيرة جرت بينه وبين ابن عباس ﵄.

ويدور نقد تفسير الخوارج حول قضايا أربع:

١ ـ تكفير المسلمين.

٢ ـ قتال أهل القبلة واستباحة دمائهم.

٣ ـ تخليد أهل الكبائر في النار.

٤ ـ نفي الشفاعة عمن دخل النار.

وسنتكلم عن هذه القضايا قضيةً، قضيةً:

القضية الأولى: التكفير:

وقضية التكفير هي النواة التي نشأ منها مذهبهم، وعنه تفرعت بدعهم الأخرى، فزعموا أن مرتكب الكبيرة كافر، فكفروا المسلمين بالذنوب والخطايا، وفرعوا على ذلك استباحة دمائهم، ثم الحكم بخلودهم في النار وعدم خروجهم منها، وعدم قبول شفاعة الشافعين فيهم، وقد ذكر ابن تيمية أن أول بدعة ظهرت في الإسلام بدعة تكفير المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم(١).

ومن قضايا التكفير الأولى التي تبناها الخوارج تكفير من لم يحكم بما أنزل الله تعالى، وهي سبب خروجهم على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﵁ بعدما قبل التحكيم بينه وبين أهل الشام في وقعة صِفِّين(٢)، فخرجوا عليه، وقالوا: حكمت الرجال! واعتزلوا في مكان يسمى حروراء(٣)،

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣١).

(٢) ابتدأت في آخر سنة (٣٦هـ)، واستمرت إلى أول سنة (٣٧هـ)، وصفين مكان يقع قرب الرقة بشاطئ الفرات في غربيه، وهي الآن تقع في سوريا، انظر: معجم البلدان (٣/ ٤١٤)، وتحقيقات تاريخية في الأسماء الجغرافية السورية (ص٣٥٥).

(٣) مكان قرب الكوفة على ميلين منها، وبه سميت الخوارج أول ما خرجت فقيل: =

وأجمعوا على قتاله رضي الله عنه في قصة طويلة، لكن شاهدها هنا أنهم تعلقوا ببعض النصوص القرآنية، فبعث إليهم ابن عباس ليناظرهم فيما احتجوا به، فجاءهم وناظرهم، وكان مما نقموا به على علي رضي الله عنه أنه قبل بالتحكيم، وقالوا لابن عباس رضي الله عنهما: «إنه حكم الرجال في أمر الله، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧] وما للرجال وما للحكم؟!».

فأخذوا بظاهر الآية، وبنوا عليه عدم جواز التحاكم إلى الرجال مطلقاً، ومن فعل ذلك تعرض للوعيد الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤](١)، وقد تركوا ما يبين الآية من الأدلة الأخرى، ولذلك رد عليهم ابن عباس، فقال: «أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله ومن سنة نبيه ما يرد به قولكم؛ أترضون؟ قالوا: نعم، فقال: أما قولكم حكم الرجال في أمر الله، فأنا أقرأ عليكم ما قد رُدَّ حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم؛ في أرنب ونحوها من الصيد، فقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ إلى قوله: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، فنشدتكم الله أحكم الرجال في أرنب ونحوها من الصيد أفضل أم حكمهم في دمائهم وصلاح ذات بينهم؟! وأن تعلموا أن الله لو شاء لحكم، ولم يصيّر ذلك إلى الرجال، وفي المرأة وزوجها قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَـٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ [النساء: ٣٥]، فجعل الله حكم الرجال سنة مأمونة، أخرجت عن هذه؟ قالوا: نعم»، إلى آخر القصة، قال ابن عباس في آخرها: «فرجع من القوم ألفان، وقتل سائرهم على ضلالة»(٢).

= الحرورية نسبة لهذا المكان، لكونهم نزلوا به حين خالفوا علياً رضي الله عنه، وكان أول تحكيمهم به، معجم البلدان (٢/ ٢٤٥)، ومراصد الاطلاع (١/ ٣٩٤).

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ١١٧)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٢٠٨)، والاعتصام للشاطبي (٢/ ٢٣٤).

(٢) أخرج القصة: عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ١٥٧ ـ ١٦٠)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٢٢)، والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٦٥)، والطبراني في المعجم =

ـ وزعم الخوارج أن قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة: ١٢] في تكفير أمراء المسلمين فرد عليهم قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقال: «هم أبو سفيان بن حرب، وأمية بن خلف، وعتبة بن ربيعة، وأبو جهل بن هشام، وسهيل بن عمرو، وهم الذين نكثوا عهد الله، وهموا بإخراج الرسول، وليس والله كما يتأوله أهل الشبهات والبدع والفرى على الله وعلى كتابه»[(١)].

وتقدم أن من منهج الخوارج تنزيل الآيات الواردة في الكفار على المؤمنين، وقول ابن عمر: «انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين»، وذكرنا بعض الشواهد هناك.

القضية الثانية: قتال أهل القبلة:

والمراد به عند الخوارج وجوب قتال المخالفين لهم، والخروج على أئمة المسلمين بدعوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكفر مخالفيهم.

وقد نَزَّلَ الخوارج الآيات الواردة في قتال الكفار الأصليين على أهل الإسلام، مثل قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [البقرة: ١٩٣]، فاستدلوا بها وأشباهها على استباحة دماء المسلمين، ومن الشواهد على ذلك:

= الكبير (١٠/ ٢٥٧)، والجريري في الجليس الصالح (١/ ٥٥٨)، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٥٠) وهذا لفظه، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٣١٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٧٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٣)، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٤١): «رواه الطبراني وأحمد ببعضه ورجالهما رجال الصحيح».
وأخرج القصة مختصرة عن ابن عباس: أبو داود في سننه، في كتاب اللباس، باب لباس الغليظ (٤/ ٤٥)، وأحمد في المسند (١/ ٣٤٢).
والقصة جاءت أيضاً عن عبد الله بن شداد، وفيها أن علياً رضي الله عنه هو الذي جادل الخوارج في التحكيم، ثم بعث إليهم ابن عباس رضي الله عنهما، وقد أخرجها أحمد في مسنده (١/ ٨٦)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ٣٦٧)، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٥٢)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وصحح إسنادها ابن كثير في البداية والنهاية (١٠/ ٥٦٨)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٣٧): «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات».

(١) جامع البيان (١١/ ٣٦٥).

١ ـ جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنهما فقال: «يا أبا عبد الرحمٰن؛ ألا تسمع ما ذكر الله في كتابه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩]، إلى آخر الآية، فما يمنعك أن لا تقاتل كما ذكر الله في كتابه؟! فقال: يا بن أخي أغتر بهذه الآية ولا أقاتل أحب إليّ من أن أغتر بهذه الآية التي يقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ [النساء: ٩٣] إلى آخرها، فقال الرجل: فإن الله يقول: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، قال ابن عمر: قد فعلنا على عهد رسول الله ﷺ إذ كان الإسلام قليلاً، فكان الرجل يفتن في دينه: إما يقتلونه وإما يوثقونه، حتى كثر الإسلام فلم تكن فتنة، فلما رأى الرجل أن ابن عمر لا يوافقه فيما يريد، قال: فما قولك في علي وعثمان؟ قال ابن عمر: ما قولي في علي وعثمان؟! أما عثمان فكان الله قد عفا عنه، فكرهتم أن يعفو عنه، وأما علي فابن عم رسول الله ﷺ وختنه ـ وأشار بيده ـ وهذه ابنته، أو بنته حيث ترون»[1].

وذكر ابن حجر أن الرجل الذي سأل ابن عمر من الخوارج بدليل سؤاله عن علي وعثمان دون أبي بكر وعمر رضي الله عنهم؛ لأن الخوارج يتولون الشيخين، ويحطون من عثمان وعلي رضي الله عنهما[2].

وقد استدل هذا الخارجي على جواز قتال المسلمين بآية نزلت في الكفار، فاحتج عليه ابن عمر بسبب نزولها، فانقطع، وطرح قضية أخرى بسؤال ابن عمر عن رأيه في عثمان وعلي رضي الله عنهم.

٢ ـ وعرّض قتادة بالخوارج في استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ على استباحتهم قتال المسلمين، فقال في تفسيرها: «ذكر لنا أنها نزلت في رجلين من الأنصار كانت بينهما مداراة[3] في حق بينهما، فقال

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ (٥/ ٢٠٠).
(٢) فتح الباري (٨/ ٣١٠).
(٣) أي: مخالفة وخصومة، انظر: لسان العرب (٢/ ١٣٤٧) مادة «درأ».

أحدهما للآخر: لآخذنه عنوة لكثرة عشيرته، وإن الآخر دعاه ليحاكمه إلى نبي الله، فأبى أن يتبعه، فلم يزل الأمر حتى تدافعوا، وحتى تناول بعضهم بالأيدي والنعال، ولم يكن قتال بالسيوف، فأمر الله أن تقاتل حتى تفيء إلى كتاب الله وإلى حكم نبيه، **وليست كما تأولها أهل الشبهات وأهل البدع وأهل الفرى على الله وعلى كتابه أنه المؤمن يحل لك قتله، فو الله لقد عظم الله حرمة المؤمن حتى نهاك أن تظن بأخيك إلا خيراً، فقال:** ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ الآية» [الحجرات: ١٠]»[١].

القضية الثالثة: تخليد أهل الكبائر في النار:

يحكم الخوارج بالخلود في النار لكل من دخلها حتى لو كان مسلماً، فجعلوا المسلم كالكافر الأصلي، وحملوا النصوص الواردة في تخليد الكفار عليه، ومن شواهد نقد هذا الأصل لديهم:

١ ـ قال نافع بن الأزرق لابن عباس رضي الله عنهما: «يا أعمى البصر أعمى القلب تزعم أن قوماً يخرجون من النار، وقد قال الله جل وعز: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]؟ فقال ابن عباس: ويحك اقرأ ما فوقها! هذه للكفار»[٢].

فأبطل ابن عباس رضي الله عنهما استدلاله بالآية بكون سياق الآيات يدل على خلافه، فالآيات تتحدث عن الكفار، فإن الله تعالى قال في الآية التي قبلها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾﴾ [المائدة: ٣٦، ٣٧].

٢ ـ ومما جرى بينه وبين ابن عباس أنه ناظره في معنى الورود الوارد في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ [مريم: ٧١]، وكان نافع يرى أن الورود ليس بمعنى الدخول ليتفق مع مذهبه القائل بخلود من دخل النار، وعدم خروجه منها، فقال له ابن عباس: «الورود

---

(١) جامع البيان (٢١/ ٣٦١).

(٢) المصدر السابق (٨/ ٤٠٧).

الدخول، فقال نافع: لا، فقرأ ابن عباس: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴿٩٨﴾﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وقال له: أورود هو أم لا؟ وقرأ قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾﴾ [هود: ٩٨]، وقال: أورود هو أم لا؟ ثم قال: أما أنا وأنت فسندخلها، فانظر هل نخرج منها أم لا؟ وما أرى الله مخرجك منها بتكذيبك، فضحك نافع، فقال ابن عباس: ففيم الضحك إذاً؟!»[1].

ـ وفي بعض الروايات أن ابن عباس لما ذكر له أن الورود بمعنى الدخول تلا نافع قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ [الأنبياء: ١٠٢]، فقال ابن عباس: «ويلك أمجنون أنت؟! أين قوله: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾﴾، وقوله: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾﴾ [مريم: ٨٦]، وقوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾؟ والله إن كان من دعاء من مضى: اللهم أخرجني من النار سالماً، وأدخلني الجنة غانماً»[2].

القضية الرابعة: نفي الشفاعة عمن دخل النار:

ولأن الخوارج يعتقدون خلود من دخل في النار، فقد نفوا قبول الشفاعة فيمن دخلها، وردوا الأدلة الدالة على ذلك، وعارضوها بالآيات التي تدل على خلود الكفار في النار، ثم تأولوها على المؤمنين، ومن نقد هذا الأصل لديهم:

١ ـ عن يزيد الفقير قال: «كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج[3]، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج، ثم نخرج على الناس، قال: فمررنا على المدينة، فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم؛ جالس إلى سارية

---

(١) تفسير عبد الرزاق (٢/ ١١)، وجامع البيان (١٥/ ٥٩١).

(٢) جامع البيان (١٥/ ٥٩١)، وانظر: تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٨١)، والتمهيد (٦/ ٣٥٤).

(٣) أي: أنه أحب رأي الخوارج القائل بتخليد أصحاب الكبائر في النار، شرح النووي على مسلم (٣/ ٥٠).

عن رسول الله ﷺ، قال: فإذا هو قد ذكر الجهنميين، قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله ﷺ ما هذا الذي تحدثون؟! والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، و﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠]، فما هذا الذي تقولون؟! قال: فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم، قال: فهل سمعت بمقام محمد ﷺ؟ ـ يعني الذي يبعثه الله فيه ـ قلت: نعم، قال: **فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يخرج الله به من يخرج**، قال: ثم نعت وضع الصراط ومرَّ الناس عليه، قال: وأخاف أن لا أكون أحفظ ذاك، قال: غير أنه قد زعم أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها، قال: فيخرجون كأنهم عيدان السماسم[1]، قال: فيدخلون نهراً من أنهار الجنة، فيغتسلون فيه، فيخرجون كأنهم القراطيس، فرجعنا وقلنا: ويحكم أترون الشيخ يكذب على رسول الله؟! فرجعنا فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد»[2].

٢ ـ وعن طلق بن حبيب قال: «كنت من أشد الناس **تكذيباً بالشفاعة**، حتى لقيت جابر بن عبد الله، فقرأت عليه كل آية ذكرها الله ﷻ فيها خلود أهل النار، فقال: يا طلق أتراك أقرأ لكتاب الله مني، وأعلم بسنة رسول الله ﷺ؟ فاتضعت له، فقلت: لا والله بل أنت أقرأ لكتاب الله مني، وأعلم بسنته مني، **قال**: فإن الذي قرأت أهلها هم المشركون، ولكن قوم أصابوا ذنوباً فعذبوا بها، ثم أخرجوا، صمتا ـ وأهوى بيديه إلى أذنيه ـ إن لم أكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«يخرجون من النار»**، ونحن نقرأ ما تقرأ»[3].

---

(١) السماسم جمع سمسم وهو هذا النبت المعروف، وعيدانه إذا قلعت وتركت في الشمس ليؤخذ حبها صارت دقاقاً سوداً كأنها محترقة، فشبه بها هؤلاء، وقيل: لعله الساسم وهو عود أسود، انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٠٠) مادة «سمسم»، وشرح النووي على مسلم (٣/ ٥١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١/ ١٧٩) برقم (١٩١).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٣٣٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/ ٦٦)، وابن الجعد في مسنده (ص٤٨٦)، والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان (٢/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، وقد أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص٢٨٥)، وابن حبان في الثقات (٦/ ٣٣٦) =

وقد سبق أن طلقاً كان يرى الإرجاء، وهذا مما تكاد تجمع عليه المصادر التي ترجمت له، ولم يذكر أحد منهم أنه رجع عن مذهبه[1]، والأثر الذي بين أيدينا يدل على أنه يرى رأي الخوارج القائل بتخليد من دخل النار، فلعله ـ والله أعلم ـ رجع عن مذهب الخوارج بعد مناظرة جابر رضي الله عنه، لكنه وقع في الإرجاء، وفي الأثر ما يدل على رجوعه، فإنه قال: **كنت** من أشد الناس تكذيباً بالشفاعة، وكذا قوله: فاتضعت له، يشعر باقتناعه بكلام جابر رضي الله عنه، والله أعلم.

٣ ـ وقال رجل للحسن: «يا أبا سعيد أرأيت ما تذكر من الشفاعة أحق هو؟ قال: نعم، فقال الرجل: أرأيت قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾، ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾؟ فقال الحسن: إنك والله لا تسطو علي بشيء، إن للنار أهلاً لا يخرجون منها كما قال الله، فقال الرجل: يا أبا سعيد فيم دخلوها ثم خرجوا؟ قال: كانوا أصابوا ذنوباً في الدنيا، فأخذهم الله بها، فأدخلهم بها، ثم أخرجهم بما يعلم في قلوبهم من الإيمان والتصديق به»[2].

ثانياً: الشيعة:

أهم القضايا التي انتقد الصحابة والتابعون الشيعة فيها مما يتعلق بتفسير القرآن الغلو في أهل البيت، فبسبب غلو الشيعة فيهم تأولوا بعض الآيات على أن المراد بها أهل بيت النبي، وأشاعوها في الناس، ومما جاء في نقدهم:

١ ـ عن محمد بن الحنفية[3] قال: «قلت لأبي: يا أبت أنت التالي في:

= مختصراً، وحكم عليه الألباني بالصحة في صحيح الأدب المفرد (ص٢٢١).

(١) انظر على سبيل المثال: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١/ ١٦٥)، والتاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٥٩)، والمعارف (ص٤٦٨)، والجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٩٠)، والثقات لابن حبان (٤/ ٣٩٦)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٦٠١)، وميزان الاعتدال (٣/ ٥٩)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٥).

(٢) جامع البيان (٦/ ٣١٢ ـ ٣١٣).

(٣) هو أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، والحنفية أمه، قيل: =

﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧] قال: لا والله، يابني وددت أني كنت أنا هو، ولكنه لسانه»[١].

٢ ـ وقال رجل لابن عباس: «إن ناساً بهذا العراق يزعمون أن علياً مبعوث قبل يوم القيامة، ويتأولون هذه الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [النحل: ٣٨]، فقال ابن عباس: كذب أولئك، إنما هذه الآية للناس عامة، ولعمري لو كان علي مبعوثاً قبل يوم القيامة ما أنكحنا نساءه، ولا قسمنا ميراثه»[٢].

٣ ـ وعن الشعبي رَحِمَهُ اللهُ قال: «أكثر الناس علينا في هذه الآية: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]، فكتبنا إلى ابن عباس نسأله عن ذلك، فكتب ابن عباس: إن رسول الله ﷺ كان أوسط بيت في قريش، ليس بطن من بطونهم إلا قد ولده، فقال الله ﷻ: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ إلى ما أدعوكم إليه إلا أن تودوني بقرابتي منكم وتحفظوني بها»[٣].

٤ ـ وعن عكرمة في قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] قال: «ليس بالذي تذهبون إليه، إنما هو نساء النبي ﷺ»[٤].

= إنها من سبي اليمامة، ولد في العام الذي مات فيه أبو بكر، وكان من الشجعان، غلت فيه الشيعة، ومات سنة (٨١هـ).

انظر: المعارف (ص٢١٦)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٦٩)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ١١٠).

(١) جامع البيان (١٢/ ٣٥٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠١٤)، والمعجم الأوسط للطبراني (٦/ ٤٢٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣٠٧)، وابن جرير في جامع البيان (١٤/ ٢٢٠) واللفظ له، وهو بنحوه في سنن سعيد بن منصور (٢/ ٥٩٤ ـ ٥٩٥)، والمستدرك للحاكم (٢/ ٢٦٥) دون ذكر الآية، وانظر: مسند أحمد (١/ ١٤٨).

(٣) تقدم تخريجه (ص١٧٩).

(٤) انظر (ص١٦٧).

* ومما اشتهر به الشيعة إيجاب مسح الرجلين في الوضوء، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦][١] حيث عطف الأرجل على الرؤوس الممسوحة، ورُد عليهم هذا الفهم بأنه لم يوافقهم أحد عليه، بل العمل على خلافه مع كونهم يقرؤون بجر أرجلكم[٢]:

١ ـ فعن عطاء رحمه الله أنه قال عند تفسير هذه الآية: «لم أر أحداً يمسح على القدمين»[٣].

٢ ـ وعن الأعمش رحمه الله قال: «كانوا يقرؤونها: بِرُءُسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ بالخفض، وكانوا يغسلون»[٤].

ثالثاً: القدرية:

والمراد بهم نفاة القدر، وظهر هؤلاء في عهد الصحابة رضي الله عنهم، وتقدم عن يحيى بن يعمر أنه قال لابن عمر: «يا أبا عبد الرحمٰن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنُف»[٥].

والقدرية في بداية ظهورهم أنكروا علم الله تعالى بالأشياء، وزعموا أن الأمر أنف، وأن الله تعالى لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه إلا بعد وقوع ذلك منه، وقد اشتد إنكار الصحابة عليهم كأبي هريرة وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٤٨).

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وشعبة عن عاصم، السبعة (ص٢٤٢ ـ ٢٤٣)، والنشر (٢/ ٢٥٤).

(٣) جامع البيان (٨/ ١٩٤)، وانظر: مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٢٠).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٧١)، والدر المنثور (٢/ ٢٦٢)، وعزاه لعبد بن حميد، وقد روي المسح على الرجلين عن بعض أهل السنة، انظر: المغني (١/ ١٨٤)، والجامع لأحكام القرآن (٣/ ٢٠٨٨)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٤٨).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١/ ٣٦) برقم (١).

مما أدى إلى انقراض قولهم[1]، ومما جاء فيهم[2]:

أنه قيل لعلي ﷺ: «يا أمير المؤمنين إن ها هنا قوماً يقولون: إن الله لا يعلم ما يكون حتى يكون، فقال: ثكلتهم أمهاتهم من أين قالوا هذا؟ قيل: يتأولون القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾﴾ [محمد: ٣١]، فقال علي ﷺ: من لم يعلم هلك، ثم صعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: أيها الناس تعلموا العلم واعملوا به وعلموه، ومن أشكل عليه شيء من كتاب الله فليسألني، إنه بلغني أن قوماً يقولون: إن الله لا يعلم ما يكون حتى يكون لقوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ﴾ الآية، وإنما قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ يقول: حتى نرى من كتب عليه الجهاد والصبر إن جاهد وصبر على ما نابه وأتاه مما قضيت عليه»[3].

فهؤلاء القوم فهموا من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ أن الله لا يعلم الأشياء إلا بعد وقوعها، وقد خَطَّأ عليٌّ فهمهم ورده عليهم لدلالة النصوص الكثيرة على أن الله يعلم كل شيء ـ ما كان وما سيكون ـ دون استثناء، فلا بد لهذه الآية من معنى آخر غير ما فهموه كي يتفق مع الآيات الأخرى، وهو ما بينه علي ﷺ من أن العلم المذكور هو علم الوقوع والوجود[4].

ويفيد أثر علي ﷺ أن القول بالقدر بدأ في عهده، وجاء عن يحيى بن

---

(١) انظر في نشأة مذهبهم: الفرق بين الفرق (ص١٨)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ٢٢٨)، وشرح العقيدة الطحاوية (ص٢٥٠)، والقضاء والقدر د. عبد الرحمٰن المحمود (ص١١٧) وما بعدها.

(٢) وتقدم قول القرظي فيهم: «والذي نفس محمد بيده لوددت أن يميني هذه تقطع على كبر سني، وأنهم أتوا من كتاب الله ﷻ آية، ولكنهم يأخذون بآخرها ويتركون أولها». وقول ابن سيرين: «إن لم يكن أهل القدر الذين يخوضون في آيات الله فلا علم لنا به».

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٦٥) [ط. دار ابن الجوزي] معلقاً على أبي سنان، وقال محقق الكتاب: «رجاله ثقات».

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٦٠٧٤)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ٤٩٦)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/ ٣٠٤).

يعمر أنه قال: «كان أول من قال بالقدر بالبصرة معبد الجهني»[1]، فيحتمل أنه وأصحابه كانوا يثيرون مسائل القدر في خلافة علي ﷺ كما في الأثر المتقدم، ثم تبنى معبد القول بالقدر بعد ذلك، وعرف به واشتهر عنه، فإنه شهد يوم التحكيم، ولقي أبا موسى ﷺ ووصاه في أمر التحكيم، ثم اجتمع بعمرو بن العاص ووصاه في ذلك، فقال له عمرو ﷺ: «إيهاً تيسَ جهينة! ما أنت وهذا، لست من أهل السر ولا من أهل العلانية، والله ما ينفعك الحق ولا يضرك الباطل»[2]، والله أعلم.

ثم ظهر بعد هؤلاء الغلاة قوم أخف بدعة منهم، فكانوا يقرون بعلم الله بالأشياء، لكنهم ينكرون تقديره لها، ويزعمون أن العبد يستقل بفعل الخير والشر[3]، وكان السلف يحتجون عليهم بالعلم، كما جاء عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه قال لغيلان: «ألست تقر بالعلم؟ قال: بلى، قال: فما تريد؟! إن الله يقول: ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ۝١٦١ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ۝١٦٢ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ۝١٦٣﴾ [الصافات: ١٦١ ـ ١٦٣]»[4].

* وينتهز بعض القدرية الفرصة لإخراج بعض الأشياء عن أن تكون داخلة في القدر، وذلك عند ورود الآيات العامة في أن كل شيء بتقدير الله، فعن عبيد الله بن عمر قال: «كان يحيى بن سعيد يحدثنا، فيسيح علينا مثل

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١/ ٣٦) برقم (١)، ومعبد هو ابن عبد الله ويقال: ابن خالد الجهني، أخذ القدر عن سوسن النصراني، روى عن ابن عمر وابن عباس، قال الذهبي: «صدوق في نفسه، لكنه سن سنة سيئة»، قتله الحجاج عام (٨٠هـ) بعدما عذبه لخروجه مع ابن الأشعث.
انظر: المجروحين (٢/ ٣٧٥)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (٨١ ـ ١٠٠، ص١٩٩)، وميزان الاعتدال (٥/ ٢٦٦)، والبداية والنهاية (١٢/ ٣٠٢).

(٢) تاريخ دمشق (٥٩/ ٣١٦)، والبداية والنهاية (١٢/ ٣٠٣) وعلق ابن كثير على قول عمرو بقوله: «وهذا توسم فيه من عمرو بن العاص».

(٣) انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ٣٠٠ ـ ٣٠٢).

(٤) الأثر أخرجه الفريابي في كتاب القدر (ص٢٠٣)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩).

اللؤلؤ، فإذا طلع ربيعة [يعني: ربيعة الرأي[1]] قطع يحيى حديثه إجلالاً لربيعة، وإعظاماً له، قال عبيد الله: فتلا يحيى بن سعيد هذه الآية يوماً: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾﴾ [الحجر: ٢١]، فقال جميل بن نباتة العراقي[2]: يا أبا سعيد أرأيت السحر من خزائن الله التي تنزل؟ فقال يحيى: مه ما هذا من مسائل المسلمين، وأُفْحِمَ القوم، فقال عبد الله بن أبي حبيبة[3]: إن أبا سعيد ليس من أصحاب الخصومة، إنما هو إمام من أئمة المسلمين، ولكن عليَّ فأقبل، أما أنا فأقول: إن السحر لا يضر إلا بأذن الله، فتقول أنت غير ذلك؟ قال: فسكت ولم يقل شيئاً، قال عبيد الله: فكأنما كان علينا جبل فوضع عنا»[4].

ويظهر أن الرجل السائل من أهل القدر الذين ينفون أن تكون أعمال العباد كلها داخلة تحت مشيئة الله تعالى.



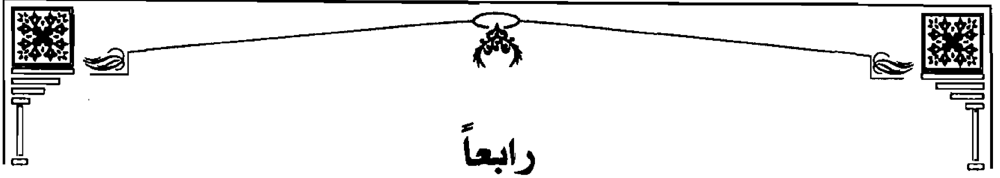
---

(١) هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن فروخ التيمي مولاهم المدني، سمع أنساً، وروى عنه مالك والثوري، أقدمه أبو العباس السفاح إلى العراق ليوليه القضاء، فمات بالأنبار سنة (١٣٦هـ).
انظر: المعارف (ص٤٩٦)، وتاريخ بغداد (٨/ ٤٢٠)، ووفيات الأعيان (٢/٢٨٨).

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) لم أقف على ترجمته كذلك.

(٤) المعرفة والتاريخ (١/٦٤٨)، وكتاب القدر للفريابي (ص٢١٩ ـ ٢٢٠)، والشريعة (ص٢٥٣)، والقضاء والقدر للبيهقي (٣٢٣ ـ ٣٢٤).



رابعاً

نقد تفسير المتشابه

ورد في الكتاب والسنة ذم تتبع متشابه القرآن وطلب تأويله، فمن الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧].

ومن السنة قول النبي ﷺ عندما تلا الآية السابقة: «**فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمّى الله فاحذروهم**»[(١)].

وعلى هذا المنهج سار السلف الصالح من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، فحذروا من اتباع المتشابه وتأويله.

وكي ندرك ـ بوضوح ـ موقف الصحابة والتابعين من تفسير المتشابه وتأويله؛ ينبغي أولاً معرفة مفهومهم له.

فأكثر تعريفات الصحابة والتابعين ومن بعدهم تتفق على أن المتشابه هو ما كان في معناه خفاء، وهذا موافق لمعنى المتشابه في اللغة؛ حيث يطلق على الملتبس، فيقال: اشتبهت الأمور وتشابهت: إذا التبست وأشبه بعضها بعضاً، ويقال: شبه عليه الأمر: إذا لبس عليه[(٢)].

وإذا تأملنا تعريفات السلف الاصطلاحية للمتشابه أمكن تقسيمه إلى قسمين[(٣)]:

---

(١) تقدم تخريجه (ص٢٧).

(٢) أساس البلاغة (ص٣٢٠)، ولسان العرب (٤/ ٢١٩٠) مادة «شبه».

(٣) انظر هذا التقسيم في: مجموع الفتاوى (٣/ ٦٢، ١٣/ ١٤٤، ١٧/ ٣٨٠ ـ ٣٨٣)، =

القسم الأول: المتشابه المطلق، وهو ما لا يتمكن أحد من تأويله، كأن يكون الله تعالى استأثر بعلمه، وهذا القول مروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما[1].

وعلى هذا المعنى يحمل قول ابن عباس رضي الله عنهما عندما قسم التفسير إلى أربعة أوجه، فذكر منها: «وتفسير لا يعلم تأويله إلا الله، من ادعى علمه فهو كاذب»[2].

ويندرج تحت هذا القسم صور:

الصورة الأولى: حقيقة صفات الله والإحاطة بكنهها وكيفيتها، فهي متشابهة من هذه الجهة، أما من حيث معرفة معانيها ودلالتها فهي من المحكم، كما قال الإمام مالك عن الاستواء: الاستواء معلوم، والكيف مجهول[3].

= والموافقات (٣/ ٣١٥)، والتيسير في قواعد التفسير (ص٤٠)، وأصول في التفسير (ص٤٩).

(١) انظر: زاد المسير (١/ ٣٥١)، والجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٢٥١)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٤١٩)، وجابر بن عبد الله هو ابن رئاب الأنصاري السلمي، شهد بيعة العقبة الأولى، قال ابن عبد البر: «شهد بدراً، وأُحداً، والخندق، وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ، وهو من أول من أسلم من الأنصار قبل العقبة الأولى».
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/ ٢/ ١١٤)، والاستيعاب «بذيل الإصابة» (٢/ ١٠٨)، وأسد الغابة (١/ ٣٠٦).

(٢) تفسير عبد الرزاق (١/ ٥٩)، وجامع البيان (١/ ٧٠)، وأخرجه ابن جرير في (١/ ٧٠)، وابن المنذر في تفسيره (١/ ١٣١) عن ابن عباس مرفوعاً، ولفظه عند ابن جرير: «**ومتشابه لا يعلمه إلا الله**، ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب»، وذكر أن في إسناده نظراً، قال ابن كثير في تفسيره (١/ ١٨): «والنظر الذي أشار إليه في إسناده هو من جهة محمد بن السائب الكلبي، فإنه متروك الحديث، لكن قد يكون إنما وهم في رفعه، ولعله من كلام ابن عباس».

(٣) انظر تفصيل ذلك في: مجموع الفتاوى (٣/ ٥٧ ـ ٥٩، ١٣/ ٣٠٦، ١٧/ ٣٧٣، ٣٧٩، ٤٢٦)، والرسالة التدمرية مع التحفة المهدية (ص٢٣٢) وما بعدها، والقواعد الكلية للأسماء والصفات (ص٣٠٣)، وسيأتي تخريج قول مالك قريباً.

ومما يدل على دخولها في المتشابه ما جاء عن طاوس قال: «سمعت رجلاً يحدث ابن عباس بحديث أبي هريرة هذا[1]، فقام رجل فانتفض، فقال: ما فرق هؤلاء يجدون رقة عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه؟!»[2].

الصورة الثانية: ما أخبر الله به عن الساعة وأشراطها وما يقع فيها، فإنه لا يعلم وقته وقدره ونوعه وصفته إلا الله ﷻ[3].

الصورة الثالثة: الحروف المقطعة عند من يرى أنه لا سبيل إلى معرفة المراد بها، فابن عباس في بعض أقواله يرى أنها من المتشابه[4].

وعن داود بن أبي هند[5] قال: «كنت أسأل الشعبي عن فواتح السور، فيقول: يا داود إن لكل كتاب سراً، وإن سر هذا القرآن فواتح السور فدعها، وسل عما بدا لك»[6].

القسم الثاني: المتشابه النسبي الذي يتفاوت الناس في معرفته، فيعرفه

---

(١) هو قول النبي ﷺ: **«فأما النار فإنهم يلقون فيها، وتقول هل من مزيد، فلا تمتلئ حتى يضع رجله، أو قال قدمه، فيها، فتقول قط، قط، قط، فهنالك تملأ وتنزوي بعضها إلى بعض»**، أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب التفسير، باب: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ (٦/ ٤٧ ـ ٤٨).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٤٢٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢١٢)، قال الألباني في تعليقه عليه: «إسناده صحيح»، وقوله: «ما فرق هؤلاء» أي: ما خوفهم وفزعهم عند ذكر أحاديث الصفات، وانتفض الرجل استنكاراً للحديث والصفة المذكورة فيه؛ إما لأن عقله لم يحتمله، أو لاعتقاده عدم صحته، وأنكر عليه ابن عباس؛ لأن الواجب الإيمان والتسليم لما صح عن الله ورسوله ﷺ وإن لم يحط به علماً. انظر: تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص٥١٥)، والقول المفيد لابن عثيمين (٢/ ٣٠٤).

(٣) انظر: جامع البيان (٥/ ١٩٩)، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧٨، ١٧/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣).

(٤) معالم التنزيل للبغوي (٢/ ٨).

(٥) هو داود بن دينار القشيري، أبو بكر البصري، رأى أنساً، وروى عن كبار التابعين، كان من حفاظ البصرة، قال الذهبي: «كان رأسا في العلم والعمل»، توفي سنة (١٣٩ أو ١٤٠هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ٢٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٤٦).

(٦) الدر المنثور (١/ ٢٣) وعزاه لابن المنذر.

بعضهم ويخفى على آخرين، ويندرج تحت هذا القسم صور:

الصورة الأولى: المنسوخ، والقول بأنه من المتشابه مروي عن ابن مسعود وابن عباس وقتادة والضحاك والسدي[1].

وقد سبق بيان مفهوم المنسوخ عند السلف وأنه أعم من المنسوخ الاصطلاحي، فيشمله ويشمل كل نص تُرك ظاهره لمعارض راجح، مثل: المطلق إذا جاء ما يقيده، والعام إذا جاء ما يخصصه، والمجمل إذا ورد ما يبينه.

ووجه كون هذه الثلاثة من المتشابه احتمالها أكثر من معنى، ووجود الاحتمال مظنة الاشتباه عند بعض الناس، وتوهم إرادة بعض المعاني، فإذا جاء التقييد والتخصيص والبيان رفع ما يتوهم دخوله في معنى الآية، ولذا عُدت هذه الأشياء قبل ورود مبيناتها من المتشابه.

وأما وجه دخول المنسوخ الاصطلاحي في المتشابه؛ فلأن الناس مأمورون بالإيمان المجمل به دون الوقوف على تفصيله بخلاف الناسخ، فإنهم مأمورون بالعمل به، فيلزمهم معرفة تفصيله[2].

وجاء في كلام السدي ما يدل على أن المنسوخ بمعناه الواسع داخل في المتشابه، ففي قوله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ قال رحمه الله: «يتبعون المنسوخ والناسخ، فيقولون: ما بال هذه الآية عمل بها كذا وكذا مكان هذه الآية، فتركت الأولى وعمل بهذه الأخرى، هلّا كان العمل بهذه الآية قبل أن تجيء الأولى التي نسخت؟! وما باله يعد العذاب من عمل عملاً يعذبه في النار، وفي مكان آخر من عمله فإنه لم يوجب النار؟»[3].

الصورة الثانية: ما احتمل أوجهاً من التأويل، وعدم القطع بأحد

---

(١) جامع البيان (٥/ ١٩٣ ـ ١٩٦، ٢٠٥).

(٢) انظر في ذلك: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٢٧٢، ١٤/ ١٠١، ١٣٣، ١٧/ ٣٨٨)، وإعلام الموقعين (١/ ٣٥)، والموافقات (٣/ ٣٠٦، ٣٤٤).

(٣) جامع البيان (٥/ ٢٠٥).

احتمالات التأويل يجعل الآية مشتبهة خفية المعنى عند من لم يقطع بشيء فيها، وقد صنف الطبري تحت هذه الصورة قول محمد بن جعفر بن الزبير[1] في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، قال: «فيهن حجة الرب وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريف ولا تحريف عما وضعت عليه، ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ في الصدق لهن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام، لا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق»[2].

والآيات التي تحتمل أكثر من وجه في التأويل يحتاج المفسر فيها إلى بعض المرجحات ليصل إلى المعنى المراد.

الصورة الثالثة: الآيات التي يظهر منها التعارض، وهذه تشتبه على بعض الناس، فلا يعرف ـ بدقة ـ وجه تأويلها، ولا يمكنه الوقوف على معناها الصحيح إلا بالنظر في الأدلة الأخرى للترجيح أو الجمع بينها[3].

ولما سأل نافع بن الأزرق ابن عباس عن بعض الآيات التي ظاهرها التعارض، قال له ابن عباس: «إني أحسبك قمت من عند أصحابك، فقلت: ألقي على ابن عباس **متشابه القرآن**»[4].

ومما تقدم يتبين سعة مفهوم المتشابه عند الصحابة والتابعين، فهم يعتبرون كل ما أشكل معناه والتبس على بعض الناس فهمه متشابهاً، قال ابن تيمية: «ولهذا كان السلف رضي الله تعالى عنهم يسمون ما أشكل على بعض الناس حتى فهم منه غير المراد متشابهاً»[5].

---

(١) ابن العوام القرشي الأسدي، روى عن عمه عبد الله بن الزبير ولم يسمع منه، وروى عنه ابن إسحاق وابن جريج، وكان من فقهاء المدينة وقرائهم، وحديثه في الكتب الستة، توفي بعد سنة عشرٍ ومائة.
انظر: التاريخ الكبير (١/ ١/ ٥٤)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٥٣٠).
(٢) جامع البيان (٥/ ١٩٧).
(٣) فتح القدير (١/ ٣١٧).
(٤) سيأتي ذكره كاملاً.
(٥) بيان تلبيس الجهمية (٨/ ٤٩٩)، وانظر: تأويل مشكل القرآن (ص١٠٢)، والاعتصام =

والتقسيم المتقدم للمتشابه من حيث معرفة تأويله.

وهناك تقسيم آخر للمتشابه من حيث حكم الخوض في تفسيره وتأويله، وهو مقصود البحث ومحط الاهتمام، وهو وثيق الارتباط بالتقسيم السابق؛ إذ لا يمكن معرفة الجائز من تأويل المتشابه من غير الجائز عند الصحابة والتابعين ﷺ وغيرهم إلا بالتصور التام لمرادهم به.

والمتشابه الذي انتقد الصحابة والتابعون طلب تأويله، وعليه تحمل النصوص الواردة عنهم في ذمه هو:

* المتشابه المطلق الذي لا يمكن إدراك معناه، والمنع من تأويل هذا النوع ظاهر.

* والمتشابه النسبي الذي يتفاوت الناس في معرفته، وانتقاد الصحابة والتابعين لمن طلب تأويل هذا النوع ليس على إطلاقه، وإنما في بعض الحالات؛ كمن يبحث في معنى المتشابه أو يسأل عنه على سبيل التعنت وضرب القرآن بعضه ببعض؛ لا على سبيل الاسترشاد وطلب فهم المعنى، وحين ذم القرآن الكريم متبعي المتشابه ذكر صفتهم المنفرة عنهم، وهي زيغ قلوبهم وانحرافها، وذكر علتهم ومقصدهم في اتباع المتشابه، وهي اتباعه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وهذان الأمران ـ أعني: زيغ القلوب وابتغاء الفتنة ـ يمنعان المرء من الوصول إلى المعنى الصحيح للآية[1].

ومن صور الفتنة التي يسعى إليها من يطلب تفسير المتشابه ويثير الأسئلة حوله: اتباع المتشابه للاستدلال به على أهوائه وآرائه، وتفسيره بما يتفق مع مذهبه ومعتقده، وفي المقابل مجادلة أهل السنة ومخاصمتهم به، والتشكيك في قناعات ومعتقدات عامة الناس، ومما يؤكد إرادته الفتنة أنه في مقابل اتباع المتشابه يدع الآيات الواضحة البينة المحكمة التي لا لبس فيه ولا غموض، ولا تحتاج إلى تكلف تأويلها؛ كمن يترك قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّآ

= (١/ ٢٣٣)، والبرهان (٢/ ٢٠٠).

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٢٧٥).

إِلَهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، وقوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الصمد: ٣، ٤]، فيدع هذه الآيات المحكمات الصريحة في وحدانية الله، ويزعم أن الله تعالى ثالث ثلاثة، أو أن المسيح ابن الله، ويستدل بالمتشابه من آيات الكتاب كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، وفي مثل هؤلاء نزل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾[1]، وهؤلاء النصارى لهم نظير من أهل البدع؛ فكم تركوا من الآيات المحكمات وتعلقوا ببعض المتشابه، وردوا بها نصوصاً صريحة صحيحة.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ اتباعُ القدرية قوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وتركُ الآيات التي بينتها، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

٢ ـ اتباع الخوارج لقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وترك مبينه وهو قوله: ﴿فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء: ٣٥]، وقوله: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥].

وقد علق الشاطبي على هذه الأمثلة بقوله: «وهكذا سائر من اتبع هذه الأطراف من غير نظر فيما وراءها، ولو جمعوا بين ذلك، ووصلوا ما أمر الله به أن يوصل لوصلوا إلى المقصود»[2].

طرق الصحابة والتابعين في نقد تأويل المتشابه:

سلك الصحابة والتابعون ﷺ طرقاً مختلفة في انتقاد متبعي المتشابه؛

(١) انظر ما تقدم في التمهيد (ص٢٨)، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/٢٧٧).
(٢) الموافقات (٣/٣١٣ ـ ٣١٤).

نظراً للخطر الكبير الذي يمثله من يتبع المتشابه ويطلب تأويله وأثره السيئ على الفهم السليم للقرآن الكريم، وما يتبع ذلك من انحراف بعض الناس عن الحق، ووقوعهم تحت تأثير تأويلاتهم الباطلة، والطرق التي سنذكرها عنهم ليس المستهدف فيها من يتبع المتشابه فحسب، وإنما يدخل في بعضها أهل الحق على سبيل وقايتهم وحمايتهم من تتبع المتشابه وطلب تأويله، ومن الطرق التي سلكها الصحابة والتابعون ما يأتي:

أولاً: التشنيع على متبعي المتشابه والإنكار عليهم، وبيان سوء سبيلهم ومسلكهم، وقد يصل الأمر إلى تأديبهم، ومن شواهده:

١ ـ تأديب عمر رضي الله عنه لصبيغ، وجاء في بعض الروايات أنه **كان يسأل عن متشابه القرآن**[١]، وسياق القصة يدل على أنه كان معروفاً بهذا الأمر، ففي بعض الروايات: أنه قيل لعمر: «يا أمير المؤمنين إنا لقينا رجلاً يسأل عن تأويل القرآن، فقال: اللهم أمكني منه، فبينما عمر رضي الله عنه ذات يوم يغدي الناس؛ إذ جاءه رجل عليه ثياب وعمامة يتغدى، حتى إذا فرغ قال: يا أمير المؤمنين: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ۝٢﴾ [الذاريات: ١، ٢]؟ فقال عمر رضي الله عنه: أنت هو!»[٢]، ثم ضربه وحبسه، وأمر المسلمين بهجره[٣].

وقد بيَّن ابن تيمية وجه كون الآيات التي سأل عنها صبيغ من المتشابه، فقال: «والذاريات، والحاملات، والجاريات، والمقسمات فيها اشتباه؛ لأن اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة، ويحتمل غير ذلك، إذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف، والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو أعيان السحاب وما تحمله من الأمطار ومتى ينزل المطر؟ وكذلك في الجاريات والمقسمات، فهذا لا يعلمه إلا الله»[٤].

---

(١) جاء ذلك في سنن الدارمي (١/٥٨)، والشريعة للآجري (ص٧٩).
(٢) أخرج هذه الرواية الآجري في الشريعة (ص٧٨)، وفي سنن الدارمي (١/٥٩) أن صبيغاً كان يسأل عن أشياء من القرآن في أجناد المسلمين، فبُعث به إلى عمر.
(٣) تقدم تخريج القصة (ص٦٠).
(٤) مجموع الفتاوى (١٣/٣١٢).

وقال ابن كثير: «وكأنه ـ والله أعلم ـ إنما ضربه لما ظهر من حاله أن سؤاله سؤال استشكال، لا سؤال استرشاد واستدلال، كما يفعله كثير من المتفلسفة الجهال والمبتدعة الضلال، فنسأل الله العافية في هذه الحياة الدنيا وفي المآل»[(١)].

٢ ـ وسأل ابن الكواء[(٢)] علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال: «يا أمير المؤمنين ما ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ۝٢ فَٱلۡجَٰرِيَٰتِ يُسۡرٗا ۝٣ فَٱلۡمُقَسِّمَٰتِ أَمۡرًا ۝٤﴾ [الذاريات: ١ ـ ٤]؟ فقال: ويلك سل تفقهاً، ولا تسأل تعنتاً»[(٣)].

وفي رواية أن علياً رضي الله عنه قال له: «ويلك! والله ما العلم تريد»[(٤)].

٣ ـ وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: «يقرأ القرآن رجلان، فرجل له فيه هوى ونية، يفليه فلي الرأس يلتمس أن يجد فيه أمراً يخرج به على الناس **أولئك شرار أمتهم، أولئك يعمي الله عليهم سبل الهدى**، ورجل يقرؤه ليس فيه هوى ولا نية، يفليه فلي الرأس فما تبين له منه عمل به، وما اشتبه عليه وكله

---

(١) مسند الفاروق (٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧)، وانظر: تعليق الآجري على هذه القصة في الشريعة (ص٧٩).

(٢) هو عبد الله بن عمرو اليشكري، اشتهر بصحبة علي رضي الله عنه، قال ابن حجر: «له أخبار كثيرة مع علي، وكان يلزمه ويعييه في الأسئلة، وقد رجع عن مذهب الخوارج، وعاود صحبة علي».
انظر: المعارف (ص٥٣٥)، ولسان الميزان (٣/ ٤٠٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ١٩٥)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ١١٤)، وهو في الجامع لابن وهب (٢/ ٦٥ ـ ٦٦) بلفظ: «ثكلتك أمك يا بن الكواء».
والقصة ـ دون قوله: «ويلك...» ـ أخرجها: ابن جرير في جامع البيان (٢١/ ٤٨١)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧)، وانظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٥/ ٤٧، ٧/ ٣٩١)، وفتح الباري (٨/ ٥٩٩).
وقد ذكر ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣١٢) الفرق بين فعل عمر مع صبيغ، وفعل علي مع ابن الكواء؛ فذكر أن علياً لم يؤدب ابن الكواء كما فعل عمر مع صبيغ؛ لأن رعيته كانت ملتوية عليه، ولم يكن مطاعاً فيهم طاعة عمر حتى يؤدبه، وانظر: تعليق محمد رشيد رضا على القصة في الاعتصام (١/ ٨١).

(٤) الجامع لابن وهب (٢/ ١١٤).

إلى الله، ليتفقهن فيه فقهاً ما فقهه قوم قط، حتى لو أن أحدهم مكث عشرين سنة، فليبعثن الله له من يبين له الآية التي أشكلت عليه، أو يفهمه إياها من قبل نفسه»[1].

٤ ـ وكان ابن عباس رضي الله عنهما إذا سأله رجل وعرف من حاله أنه يريد البحث عن المتشابه ذكَّره بصنيع عمر مع صبيغ، وأنه بحاجة إلى مثله، فعن القاسم بن محمد قال: «سمعت رجلاً سأل ابن عباس عن الأنفال، فقال ابن عباس: الفرس من النفل، والسلب من النفل، ثم عاد لمسألته، فقال ابن عباس ذلك أيضاً، ثم قال الرجل: الأنفال التي قال الله في كتابه ما هي؟ قال القاسم: فلم يزل يسأله حتى كاد يحرجه، فقال ابن عباس: أتدرون ما مثل هذا؟! مثل صبيغ الذي ضربه عمر بن الخطاب رضي الله عنه»[2].

وجاء في بعض الروايات أن الرجل من أهل العراق[3]، وظاهرٌ أنه لم يكن يسأل سؤال استرشاد، وإنما أراد الاستشكال والتعنت، فشبه ابن عباس حاله بحال صبيغ الذي كان يسأل عن المتشابه.

٥ ـ وعنه رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ قال: «يحملون المحكم على المتشابه، والمتشابه على المحكم، ويلبسون فلبس الله عليهم»[4].

ثانياً: بيان أن تتبع المتشابه وطلب تأويله من منهج المبتدعة وطريقتهم

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٩٤) وعزاه إلى إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني والطلمنكي وساق إسناده.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٥٨٦)، وعبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢٣١)، وأبو عبيد في الأموال (١/ ٤٢٦)، وابن جرير في جامع البيان (١١/ ٨) وهذا لفظه، وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ (٢/ ٣٧٣)، وابن بطة في الإبانة «الإيمان» (١/ ٤١٧) وفيه أن ابن عباس قال: «أما لو عاش عمر لما سأل أحد عما لا يعنيه»، وانظر: الدر المنثور (٣/ ١٦١)، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٣١١).

(٣) تفسير عبد الرزاق (١/ ٢٣١).

(٤) جامع البيان (٥/ ٢٠٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٥٩٥)، والإبانة لابن بطة «الإيمان» (٢/ ٦٠٦).

في فهم النصوص والاستدلال بها، وأنه من أسباب ضلالهم، وهذا وجه من أوجه نقد اتباع المتشابه وذمه؛ لما له من أثر في نفور الناس من سلوك هذا المسلك واتباعه، ومن شواهده:

١ ـ عن ابن عباس أنه ذكر له الخوارج وما يصيبهم عند قراءة القرآن، فقال: «يؤمنون عند محكمه ويهلكون عند متشابهه»[١].

٢ ـ وحين رأى أبو أُمامة رضي الله عنه رؤوس قتلى الخوارج قال: «كلاب النار، كلاب النار، كلاب النار، شر قتلى تحت ظل السماء، شر قتلى تحت ظل السماء، ثم بكى، فقال له أبو غالب[٢] ـ الراوي عنه ـ: يا أبا أُمامة ما شأني أراك تبكي؟! قال: أرحمهم أنهم كانوا مسلمين، قلت: بم؟ قال: يا أبا غالب أتقرأ سورة آل عمران؟ قلت: نعم، قال: اقرأ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾، فهم هؤلاء يا أبا غالب، قال: ثم قرأ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [آل عمران: ١٠٦]، هم هؤلاء يا أبا غالب، فقلت: يا أبا أُمامة أشيء سمعته من رسول الله ﷺ أو شيء بلغك عنه، قال: بل سمعته من رسول الله ﷺ لا مرة ولا اثنتين ولا ثلاثاً ولا أربعاً ولا خمساً ولا ستاً ولا سبعاً، إني إذاً لجريء، إني إذاً لجريء، إني إذاً لجريء»[٣].

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٥/ ٣١٣)، وجامع البيان (٥/ ٢١٤)، والشريعة للآجري (ص٣٠).

(٢) هو حزَوَّر البصري، روى عن أبي أمامة وأنس، وعنه ابن عيينة، اختلف في توثيقه، قال ابن حجر: «صدوق يخطئ».
انظر: التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٣٤)، والجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣١٥)، وتقريب التهذيب (ص٦٦٤).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ١٥٢)، وابن المنذر في تفسيره (١/ ١٢٦) واللفظ له، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٥٩٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٢٦٦ ـ ٢٧٥)، قال الهيثمي في المجمع (٦/ ٢٣٤): «رواه الطبراني ورجاله ثقات».
وقد أخرجه مختصراً: الترمذي في سننه، في كتاب التفسير، باب ومن سورة =

٣ ـ وعن سعيد بن جبير قال: «المتشابهات آيات في القرآن يتشابهن على الناس إذا قرؤوهن، ومن أجل ذلك يضل من ضل، فكل فرقة يقرؤون آية من القرآن يزعمون أنها لهم أصابوا بها الهدى، ومما يتبع الحرورية من المتشابه قول الله ﷻ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ثم يقرؤون معها: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فإذا رأوا الإمام يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر، فمن كفر عدل به، ومن عدل بربه فقد أشرك بربه، فهؤلاء الأئمة مشركون ومن أطاعهم، فيخرجون فيفعلون ما رأيت؛ لأنهم يتأولون هذه الآية، وفتحت لهم هذه الآية باباً كبيراً، وقولهم فيه لغير الحق»[١].

٤ ـ وعن سعيد[٢] قال: «كان قتادة يحيل هذه الآية: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ على الخوارج وأهل البدع»[٣].

٥ ـ وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينعى على المبتدعة اتباعهم المتشابه، فعند قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد: ٢٤] قال: «إذاً والله يجدون في القرآن زاجراً عن معصية الله لو تدبره القوم فعقلوه، ولكنهم أخذوا بالمتشابه فهلكوا عند ذلك»[٤].

= آل عمران (٨/ ١٨٣)، وابن ماجه في سننه، في المقدمة، باب في ذكر الخوارج (١/ ٦٢)، وأحمد في المسند (٥/ ٢٦٢)، قال الترمذي: «حديث حسن»، وكذا حكم عليه الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح (٢/ ١٠٥٥).

(١) تفسير القرآن لابن المنذر (١/ ١٢٠ ـ ١٢١)، والشريعة للآجري (ص٢٩)، وانظر: الدر المنثور (٢/ ٤).

(٢) هو ابن أبي عروبة العدوي، أبو النضر البصري، روى عن الحسن، وعنه الأعمش وشعبة، من المكثرين في الحديث، ومن أثبت الناس في قتادة، اختلط في آخر عمره، توفي عام (١٥٦هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٧٧).

(٣) الإبانة لابن بطة «الإيمان» (٢/ ٦٠٧).

(٤) جامع البيان (٢١/ ٢١٦).

٦ ـ وقال في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾: «طلب القوم التأويل فأخطئوا التأويل، وأصابوا الفتنة، فاتبعوا ما تشابه منه، فهلكوا من ذلك»[1].

٧ ـ وقال أيوب رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما أعلم أحداً من أهل الأهواء إلا يخاصم بالمتشابه»[2].

ثالثاً: حث الأتباع والتلاميذ على الإيمان بالمتشابه والتسليم به، والإمساك عن الكلام فيما يشتبه على المرء من نصوص الكتاب، وهذا الأسلوب كالذي قبله له أثر في كف الناس عن الانسياق خلف المبتدعة وما يلقونه من شبه حول القرآن وتفسيره، وهي تربية أرشد إليها القرآن عندما ذكر حال الراسخين في العلم مع الآيات المتشابهة، وأنهم يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، وإذا كان هذا هو حال الراسخين في العلم فمن دونهم من باب أولى.

ومما جاء عن الصحابة والتابعين في ذلك:

١ ـ قول معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أما القرآن فمنار كمنار الطريق، ولا يخفى على أحد، فما عرفتم منه فلا تسألوا عنه أحداً، وما شككتم فيه فكلوه إلى عالم»[3].

٢ ـ وعن أُبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كتاب الله ما استبان منه فاعمل به، وما اشتبه عليك، فآمن به وكله إلى عالمه»[4].

٣ ـ وقال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن للقرآن مناراً كمنار الطريق، فما عرفتم منه فتمسكوا به، وما شبه عليكم، أو قال: تشبه عليكم فكلوه إلى عالمه»[5].

---

(١) جامع البيان (٥/٢٠٨).

(٢) الإبانة «الإيمان» (٢/٥٠١، ٦٠٩).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/٤٨٩)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/١١١).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/٤٨٩).

(٥) فضائل القرآن لأبي عبيد (١/٢٧٨)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٠/٤٨٩).

٤ ـ وعن الحسن في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٢١] قال: «يعملون بمحكمه ويؤمنون بمتشابهه، ويكلون ما أشكل عليهم إلى عالمه»[١].

٥ ـ وسئل ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق»[٢].

رابعاً: الاستعانة بالسنة النبوية في بيان المتشابه والرد على مثيريه، وهذا سبيل مهم في إفحام متبعي المتشابه وإسكاتهم عندما يتعلقون ببعض الآيات، فتأتي السنة كاشفة لشبهاتهم، فلا يجد المرء إلا التسليم والإذعان، والسنة مبينة للقرآن ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، ولأهمية السنة في كشف متشابهات الكتاب العزيز أوصى بها الصحابة ﷺ في التصدي لأهل الضلال، ومن شواهده:

١ ـ قول عمر بن الخطاب ﷺ: «إنه سيأتيكم ناس يجادلونكم بشبهات القرآن، فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله»[٣].

---

(١) جامع البيان (٢/ ٤٩١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢١٨).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٣٩٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٥١).
وجاء نحو هذا الكلام عن الإمام مالك عند اللالكائي (٣/ ٣٩٨)، وأبي نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٥٠)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٥١)، وانظر: مختصر العلو للذهبي (ص١٤١)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٠٧).
ونحو كلام ربيعة ومالك جاء عن أم سلمة ﵂ عند اللالكائي (٣/ ٣٩٧)، قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٥) بعدما ذكر قول مالك: «ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة ﵂ مرفوعاً وموقوفاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه».

(٣) سنن الدارمي (١/ ٥٣)، والشريعة للآجري (ص٥٣، ٨٠)، والإبانة لابن بطة «الإيمان» (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١، ٣٥٢، ٢/ ٦١٠)، وأصول السنة لابن أبي زمنين =

٢ ـ وأوصى الزبير بن العوام رضي الله عنه ابنه فقال: «لا تجادل الناس بالقرآن، فإنك لا تستطيعهم، ولكن عليك بالسنة»[١].

٣ ـ وتقدم أن ابن عباس رضي الله عنهما خرج إلى الخوارج وناظرهم، فاحتجوا عليه بآيات من القرآن كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] وقالوا: إن علياً حكَّم الرجال، ولم يحكم بما أنزل الله، فرد عليهم ابن عباس واستدل بالسنة على ضعف استدلالهم بالآية[٢]، وجاء أن علياً رضي الله عنه أوصاه بذلك، وقال له: «إن خاصموك بالقرآن فخاصمهم بالسنة»[٣].

خامساً: القيام بتفسير المتشابه وبيانه، والجمع بينه وبين الآيات التي يظن معارضتها له، وقد نبه ابن تيمية إلى أن الصحابة والتابعين قاموا بتفسير المتشابه ولم يحجموا عنه، وقرر ذلك من وجهين:

الوجه الأول: ما جاء عنهم أنهم فسروا القرآن كله، يقول: «ما في القرآن آية إلا وقد تكلم الصحابة والتابعون لهم بإحسان في معناها، وبينوا ذلك»[٤]، وذكر بعض الشواهد على ذلك[٥].

الوجه الثاني: ما نقل عن بعضهم أنه فسر الآيات المتشابهة كأُبي بن

= (ص٥٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢٣)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٢٣)، والفقيه والمتفقه (١/ ٥٦٠)، والإحكام لابن حزم (٢/ ٣١٧)، وأخرج اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢٣) نحوه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
وقول عمر: «يجادلونكم بشبهات القرآن» هكذا جاء في أكثر الروايات والمراد متشابهه، فإن القرآن ليس فيه شبه، وفي إحدى روايات ابن بطة (١/ ٣٥٢): «يجادلونكم بمتشابه القرآن».

(١) الفقيه والمتفقه (١/ ٥٦١).
(٢) انظر ما تقدم (ص٢٣٣).
(٣) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص٥٣)، وانظر: الدر المنثور (١/ ١٥).
(٤) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٩٧).
(٥) انظر المصدر السابق (١٣/ ٣٠٧، ١٧/ ٣٩٥، ٤٠٢).

كعب وابن عباس[1].

وينبغي تنزيل كلام ابن تيمية على أنهم فسروا المتشابه النسبي الذي يمكن لبعض الناس معرفته.

وهناك دواع اقتضت قيام الصحابة والتابعين بتفسير المتشابه الذي ذموا طلب تأويله، ويمكن حصرها في أمرين:

الأمر الأول: الرد على مغرض يسعى لإحراجهم بإثارة المتشابه وطلب تأويله، أو يسعى لضرب القرآن بعضه ببعض، وقد يكون لكلامه تأثير في السامعين، ومثل هذا ينبغي الرد عليه لئلا يتسبب في ضلال أحد أو انحرافه، ومن شواهده:

١ ـ أن نفراً من أهل نجران ـ وفي بعض الروايات أنهم يهود ـ قالوا لعمر رضي الله عنه وعنده أصحابه: «أرأيت قوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣] فأين النار؟ فأحجم الناس، فقال عمر: أرأيتم إذا جاء الليل أين يكون النهار؟ وإذا جاء النهار أين يكون الليل؟ فقالوا: لقد نزعت مثلها من التوراة».

٢ ـ ووقع لابن عباس مثل ذلك، فقد سأله رجل من أهل الكتاب عن ذلك فأجاب بجواب عمر[2].

٣ ـ عن سعيد بن جبير قال: «قال رجل قال لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي؟ قال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الصافات: ٢٧]، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فقد كتموا في هذه الآية؟ وقال: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ إلى قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٢٧ ـ ٣٠]، فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ٩ ـ ١١]، فذكر في

(١) المصدر السابق (١٧/٤٠٧ ـ ٤٠٩).
(٢) تقدم هذا الأثر والذي قبله (ص٤٦ ـ ٤٧).

هذه خلق الأرض قبل السماء؟ وقال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، فكأنه كان ثم مضى؟ فقال ابن عباس: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ في النفخة الأولى، ثم ينفخ في الصور ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨]، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾، وأما قوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾، فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، وقال المشركون: تعالوا نقل: لم نكن مشركين، فختم على أفواههم فتنطق أيديهم، فعند ذلك عُرف أن الله لا يكتم حديثاً، وعنده ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الآية [النساء: ٤٢]، وخلق الأرض في يومين، ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء، فسواهن في يومين آخرين، ثم دحا الأرض ودحوها أن أخرج منها الماء والمرعى، وخلق الجبال والجمال والآكام وما بينهما في يومين آخرين، فذلك قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾، وقوله: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾، فجعلت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخلقت السمٰوات في يومين، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾، سمى نفسه بذلك، وذلك قوله؛ أي: لم يزل كذلك، فإن الله لم يرد شيئاً إلا أصاب به الذي أراد، فلا يختلف عليك القرآن، فإن كلاً من عند الله»[(١)].

قال ابن حجر: «وحاصل ما وقع السؤال أربعة مواضع: الأول: نفى المسائلة يوم القيامة وإثباتها، الثاني: كتمان المشركين حالهم وافشاؤه، الثالث: خلق السمٰوات والأرض أيهما تقدم؟ الرابع: الإتيان بحرف «كان» الدال على الماضي مع أن الصفة لازمة.

وحاصل جواب ابن عباس عن الأول أن نفى المسائلة فيما قبل النفخة الثانية وإثباتها فيما بعد ذلك، وعن الثاني أنهم يكتمون بألسنتهم فتنطق أيديهم

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب تفسير سورة حم السجدة (٦/ ٣٥)، وأخرجه مختصراً: الطبري في جامع البيان (٧/ ٤٢ ـ ٤٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢٧٤).

وجوارحهم، وعن الثالث أنه بدأ خلق الأرض في يومين غير مدحوة، ثم خلق السماء فسواها في يومين، ثم دحا الأرض بعد ذلك، وجعل فيها الرواسي وغيرها في يومين، فتلك أربعة أيام للأرض، وعن الرابع بأن كان وأن كانت للماضي، لكنها لا تستلزم الانقطاع، بل المراد أنه لم يزل كذلك»[1].

وهذا الرجل هو نافع بن الأزرق، قال ابن حجر: «كأن هذا الرجل هو نافع بن الأزرق الذي صار بعد ذلك رأس الأزارقة من الخوارج، وكان يجالس ابن عباس بمكة ويسأله ويعارضه»[2].

وقد جاء التصريح باسمه في بعض الروايات المختصرة، فقد أخرج الطبري أن نافع بن الأزرق سأل ابن عباس فقال: «يا بن عباس قولَ الله تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾﴾ [النساء: ٤٢]، وقوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؟ فقال له ابن عباس: **إني أحسبك قمت من عند أصحابك فقلت: ألقي على ابن عباس متشابه القرآن**، فإذا رجعت إليهم فأخبرهم أن الله جامع الناس يوم القيامة في بقيع واحد، فيقول المشركون: إن الله لا يقبل من أحد شيئاً إلا ممن وحده، فيقولون: تعالوا نقل، فيسألهم فيقولون: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، قال: فيختم الله على أفواههم ويستنطق جوارحهم، فتشهد عليهم جوارحهم أنهم كانوا مشركين، فعند ذلك تمنوا لو أن الأرض سويت بهم، ولا يكتمون الله حديثاً»[3].

وفي بعض الروايات: أن نافعاً سأل ابن عباس عن قوله ﷻ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المرسلات: ٣٥]، و﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]، ﴿وَأَقْبَلَ

(١) فتح الباري (٨/ ٥٥٨) باختصار، وفي تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١١٢) أن يهودياً قال لابن عباس: «إنكم تزعمون أن الله كان عزيزاً حكيماً فكيف هو اليوم، فقال ابن عباس: إنه كان من نفسه عزيزاً حكيماً»، وانظر (٨/ ٢٧١١) من الكتاب نفسه.

(٢) فتح الباري (٨/ ٥٥٧)، وانظر: عمدة القارئ (١٥/ ٤١٧).

(٣) جامع البيان (٧/ ٤٣ ـ ٤٤)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧) مختصراً.

﴿بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الصافات: ٢٧]، و﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩] فما هذا؟ فقال ابن عباس: ويحك هل سألت عن هذا أحداً قبلي؟! قال: لا، قال: أما إنك لو كنت سألت هلكت، أليس قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]؟ وإن لكل مقدار يوم من هذه الأيام لون من هذه الألوان[1].

الأمر الثاني: أن يسأل شخص عن المتشابه طالباً تأويله، فيجاب عن سؤاله؛ لما احتف به من القرائن الدالة على سلامة هدفه، وحسن قصده؛ كأن يظهر منه رغبة في التعلم ومعرفة مراد الله من كلامه، أو يكون مراده المحافظة على قدسية القرآن الكريم وسلامته من الاختلاف والتناقض، لكونه سمع شبهة حول بعض الآيات، فلجأ إلى العلماء لكشفها وبيانها[2]، وكان الصحابة والتابعون ﷺ يجيبون مثل هذا السائل برفق من غير تعنيف؛ لكونهم علموا هدفه ورغبته في معرفة الحق، وبيان المتشابه والحالة هذه من تمام التدبر لكتاب الله.

ومن شواهده:

١ ـ قال رجل لابن عباس: «إنه قد وقع في قلبي الشك من قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، وقوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾﴾ [القدر: ١]، وقد أنزل الله في شوال وذي القعدة وغيره! قال: إنما أنزل في رمضان في ليلة القدر وليلة مباركة جملة واحدة، ثم أنزل على مواقع النجوم رسلاً في الشهور والأيام»[3].

٢ ـ وجاء رجل إلى عكرمة فقال: «أرأيت قول الله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا

---

(١) المستدرك (٤/ ٥٧٣)، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، قال الذهبي عن يحيى بن راشد ـ أحد الرواة ـ: ضعفه النسائي.

(٢) انظر: تفسير الصحابة د. بدر (ص٥٠).

(٣) جامع البيان (٣/ ١٩٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣١٠، ٨/ ٢٦٨٩)، والأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٣٦٩)، وهو بنحوه في المعجم الكبير للطبراني (١١/ ٣٠٩).

يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المرسلات: ٣٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الزمر: ٣١]؟! فقال عكرمة: إنها مواقف؛ فأما موقف منها فتكلموا واختصموا، ثم ختم الله على أفواههم، فتكلمت أيديهم وأرجلهم، فحينئذٍ لا يتكلمون»[١].

٣ ـ وعن الربيع بن أنس[٢] قال: «قلت لأبي العالية قال الله: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ﴾ [ق: ٢٨]، وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٣١﴾﴾، فكيف هذا؟ قال: نعم، أما قوله: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾ فهؤلاء أهل الشرك، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٣١﴾﴾، فهؤلاء أهل القبلة يختصمون في مظالمهم»[٣].

وسؤال الربيع لأبي العالية يختلف عن السؤال الموجه لعكرمة، فحاصل الإشكال الذي سئل عنه عكرمة الجمع بين نفي الكلام المستفاد من آية المرسلات، وإثباته المستفاد من إثبات الاختصام في آية الزمر، أما ما أشكل على الربيع فهو الجمع بين نفي الاختصام يوم القيامة في سورة ق، وإثباته في سورة الزمر.

ومما سبق ندرك أن الصحابة والتابعين لم يتوقفوا عن الكلام في المتشابه بالجملة، وإنما تكلموا في المتشابه الذي يتفاوت الناس في معرفته وإدراكه على ما سبق بيانه.

---

(١) تأويل مشكل القرآن (ص٦٦).

(٢) هو الربيع بن أنس البكري البصري ثم الخراساني، سمع أنساً وأكثر عن أبي العالية، وعنه الأعمش وابن المبارك، سجنه أبو مسلم الخراساني تسع سنين، وحديثه في السنن الأربع، توفي عام (١٣٩هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١٠١)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٦٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٥٨٩).

(٣) الدر المنثور (٦/ ١٠٦) وعزاه لابن جرير وعبد بن حميد وابن المنذر، وهو في جامع البيان (٢٠/ ٢٠٢) مختصراً، وبنحو هذا الجواب أجاب ابن عطية في المحرر الوجيز (١٥/ ١٨٠).

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾: «أنا ممن يعلم تأويله»(١).

وجاء عن مجاهد في هذه الآية أنه قال: «الراسخون في العلم يعلمون تأويله، ويقولون: آمنا به»(٢).



(١) جامع البيان (٥/ ٢٢٠)، وتفسير القرآن لابن المنذر (١/ ١٣٢).
(٢) المصدران السابقان، وتأويل مشكل القرآن (ص١٠٠).

خامساً

نقد الجدال في القرآن

يلتقي انتقاد الصحابة والتابعين ﷺ للجدال في القرآن مع ما جاء في السنة من النهي عنه، وهناك ارتباط بين الجدال في القرآن وبين التفسير؛ ذلك أن المجادل في القرآن ينزع إلى فهم خاص يسعى جاهداً لتقريره، وقد يدفعه انتصاره للمعاني التي يفهمها من الآيات إلى مجادلة خصمه لإثبات صحتها، وصرف خصمه عن المعنى الصحيح، وإقناعه بما فهم هو من كتاب الله، وهذه حال من اعتقد رأياً واجتهد في تأييده من القرآن، فإنه إذا نوزع فيه جاء بالآيات التي توافق مذهبه، وأولها بما يتفق مع رأيه ومذهبه[1].

وقد جاء عن الصحابة والتابعين بيان خطر الجدال في القرآن وذمه، والتحذير من مجالسة من ينتحل هذا الأمر:

١ ـ فعن عمر بن الخطاب ﷺ أنه قال لزياد بن حُدَيْر[2]: «هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قال: لا، قال: يهدمه زلة العالم، **وجدال المنافق بالكتاب**، وحكم الأئمة المضلين»[3].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٥٥).

(٢) الأسدي الكوفي، كنيته أبو المغيرة، روى عن عمر وعلي وابن مسعود، وعنه الشعبي، وتولى إمارة الكوفة، قال ابن حجر: «ثقة عابد».
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٨٩)، والتاريخ الكبير (٢/ ١/ ٣٤٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٦٤٤)، وتقريب التهذيب (ص٢١٨).

(٣) أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص٣٩٣)، والدارمي في سننه (١/ ٧٦) واللفظ له، والفريابي في صفة النفاق (ص٧١)، وابن بطة في الإبانة «الإيمان» (٢/ ٥٢٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١١٠)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/ ٥٥٩).

٢ ـ وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: «إنما أخشى عليكم زلة عالم، **وجدال منافق في القرآن**، والقرآن حق، وعلى القرآن منار كمنار الطريق، ومن لم يكن غنياً من الدنيا فلا دين له»[١].

وجاء مثل هذا القول عن معاذ وسلمان الفارسي رضي الله عنهما[٢].

٣ ـ وعن معاوية رضي الله عنه قال: «إن أغرى الضلالة لرجل يقرأ القرآن فلا يفقه فيه، فيعلمه الصبي والعبد والمرأة والأمة، فيجادلون به أهل العلم»[٣].

٤ ـ وعن أبي العالية رحمه الله قال: «آيتان في كتاب الله **ما أشدهما على الذين يجادلون في القرآن**، ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤]، ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ﴾ [البقرة: ١٧٦]»[٤].

٥ ـ وعن أبي جعفر قال: «لا تجالسوا أصحاب الخصومات، فإنهم الذين يخوضون في آيات الله»[٥].

ومن معاني الخوض في آيات الله تعالى تحريفها ووضعها في غير موضعها، وردها والتكذيب بها إذا كان معناها يخالف هواه[٦]، وجاء في القرآن ذمه والأمر بالإعراض عن أصحابه وترك مجالستهم في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٦٨﴾ [الأنعام: ٦٨].

٦ ـ وقال عون بن عبد الله: «لا تجالسوا أهل القدر ولا تخاصموهم،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في الزهد (ص١٤٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٠).

(٢) قول معاذ في: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢٢)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١١)، والمستدرك (٤/ ٤٢٠)، وقول سلمان في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١١).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩٤).

(٤) الأثر أخرجه ابن بطة في الإبانة «الإيمان» (٢/ ٤٩٤).

(٥) تقدم تخريجه (ص٢٢١).

(٦) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٢٧٢).

فإنهم يضربون القرآن بعضه ببعض»[1].

ونهيُ الصحابة والتابعين عن الجدال في القرآن داخل في النهي عن مناظرة أهل البدع ومجادلتهم بعامة في القرآن وغيره، والتحذير من مجالسة أهل الأهواء ومحادثتهم والاستماع إليهم؛ حتى لو تعلق الأمر بسماع آية أو حديث، ومن أقوالهم في ذلك:

١ ـ قول أبي قلابة: «لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم، فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون»[2].

٢ ـ وقول الحسن وابن سيرين: «لا تجالسوا أصحاب الأهواء ولا تجادلوهم، ولا تسمعوا منهم»[3].

٣ ـ وقال رجل للحسن: «تعال أخاصمك في الدين، فقال الحسن: أما أنا فقد أبصرت ديني، فإن كنت أضللت دينك فالتمسه»[4].

وقد يبدو هذا متعارضاً مع ما جاء عن الصحابة والتابعين ـ وتقدم بعضه ـ أنهم جادلوا غيرهم في القرآن وغيره، فلا بد من معرفة الحد الفاصل بين ما انتقدوه وذموه وبين ما فعلوه، فهم حين ينتقدون الجدال في القرآن، أو يسوغونه ويفعلونه ينطلقون من مبررات وأهداف صحيحة، فينبغي حمل كل حالة على ما يليق بها:

---

(١) الإبانة لابن بطة «الإيمان» (٢/ ٤٦٦).

(٢) سنن الدارمي (١/ ١١٤)، والسنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٣٧)، وكتاب ما جاء في البدع لابن وضاح (ص١٠٦)، والقدر للفريابي (ص٢١٣)، والشريعة للآجري (ص٦٧)، والإبانة لابن بطة «الإيمان» (٢/ ٥١٨)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٣٤).

(٣) سنن الدارمي (١/ ١١٦)، والإبانة «الإيمان» (٢/ ٤٦٤).

(٤) القدر للفريابي (ص٢١٦)، والشريعة (ص٦٢)، والإبانة «الإيمان» (٢/ ٥٠٩). وانظر آثاراً أخرى في: الشريعة (ص٦٣)، والإبانة «الإيمان» (٢/ ٤٣٣ ـ ٥٤٣)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١١٤ ـ ١٥٠)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٣ ـ ٩٩).

الجدال المذموم:

جنس المناظرة والمجادلة من حيث الأصل فيها المحمود والمذموم، والحق والباطل، ولذا فهي تمدح وتذم بحسب مقاصدها وأهدافها[1].

وتنقسم الأهداف والمقاصد التي من أجلها انتقد الصحابة والتابعون الجدال في القرآن إلى قسمين:

القسم الأول: أهداف ومقاصد تعود إلى الموافقين؛ كالخشية من إفساد عامتهم، فإن الحق إذا كان ظاهراً يعرفه كل أحد، فأتى بعض من في قلبه مرض ليصرفهم عنه ويدعوهم إلى بدعته، فالواجب حينئذٍ منعه من تحقيق غرضه ورده وزجره عن ذلك، وعدم إفساح المجال له، وتمكينه من التأثير في الناس، وعرض شبهه في القرآن على عامتهم عن طريق المناظرة والمجادلة، وقد يكون فيهم من لم يكن سمع بها من قبل، وليس لديه من العلم والإيمان ما يدفع بها تلك الشبه، ويزداد الخطر على العامة إذا رأوا من المناظر ضعفاً في الحجة، أو انقطاعاً في المناظرة، وعلى هذا يحمل ما جاء من النهي عن المناظرة والمجالسة والمحادثة.

ولهذا السبب الأخير فقد يعود الضرر على المناظِر نفسه، فإنه إذا كان ضعيف العلم بالحجة لم يؤمن إفساد المبطل له، وتقدم قول أبي قلابة لما نهى عن مجالستهم ومناظرتهم: «فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون».

القسم الثاني: مقاصد تعود إلى المخالفين؛ كأن لا يكون هناك فائدة مرجوة من مجادلتهم، بأن يظهر منهم العناد والمكابرة، وعدم قبول الحق بسبب اتباع الهوى أو فساد الإدراك، ولذلك يقيد السلف النهي عن المناظرة بمناظرة أهل الأهواء وجدال المنافق كما سلف، وهذان الصنفان ليس دافعهما في المجادلة الرغبة في الوصول إلى الحق، والفهم الصحيح لكتاب الله، وإنما

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٤).

الهوى والرغبة في التأثير في الخصم[1].

وقد يقع بين أهل الحق في مناظراتهم شيء مما يقع من أهل الباطل، حين يخرج الجدل عن إطاره الشرعي، فيقع بعض المتجادلين تحت تأثير حب الظهور على خصومه ومغالبتهم، ومحبة انقطاعهم في المناظرة، وقد يدعوه انتصاره لنفسه إلى الإصرار على فهمه والمنافحة عن رأيه، وقد يقع فيما هو أعظم من ذلك، فيرد الحق الذي يأتي به مناظره، وحينئذٍ يصبح من المراء المنهي عنه في عموم قوله: «**مراء في القرآن كفر**»[2].

وقد أوجز ابن تيمية ما سبق بقوله: «والمقصود أنهم نهوا عن المناظرة من لا يقوم بواجبها، أو من لا يكون في مناظرته مصلحة راجحة، أو فيها مفسدة راجحة، فهذه أمور عارضة تختلف باختلاف الأحوال»[3].

ومن المقاصد التي تعود إلى المخالفين أن الحد من مناظرتهم والتقليل منها قدر الإمكان يؤدي إلى قلة من يستمع إليهم ويناقشهم، وهذا له أثر في غيظهم وقهرهم وكمدهم، ولذلك قال أيوب رَحِمَهُ اللَّهُ: «لست براد عليهم بشيء أشد من السكوت»[4].

الجدال المحمود:

وقد يحيط بالموقف ظروف وملابسات تجعل مناظرة المبطلين وجدالهم في القرآن أمراً محموداً؛ يصل في بعض المواقف إلى درجة الوجوب، ومن الأهداف والمقاصد المشروعة للجدال:

---

(١) انظر فيما سبق: الإبانة «الإيمان» (٢/ ٤٧٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧) وما بعدها، والفقيه والمتفقه (١/ ٥٥٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٢، ١٧٣).

(٢) انظر: الإبانة «الإيمان» (٢/ ٥٤٦ ـ ٥٤٨)، والشريعة (ص٧١)، والحديث سبق تخريجه (ص٣٦).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٤).

(٤) الشريعة (ص٦٧)، والإبانة «الإيمان» (٢/ ٤٧١)، وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩).

١ ـ أن يرى المناظر الحاجة ماسة إلى المناظرة، لعدم وجود من يقوم بها غيره، ويرى في نفسه الأهلية لكونه من أصحاب الحجة والبيان، ويرجو بمناظرته أن يهدي الله خصمه بمناظرته، وكان ابن سيرين ينهي عن الجدال إلا رجلاً إن كلمته طمعت في رجوعه[١]، وتقدم جدال ابن عباس للخوارج ورجوع كثير منهم بسبب ذلك[٢].

٢ ـ أن يكون المرء في مجلس فيتكلم أحد الناس بكلام فيه بلية وفتنة، وليس في المجلس من لديه حجة على مقابلته، وقد يخفى على الحاضرين ما يرمي إليه، فيخشى إن سكت أن يؤثر فيهم بما يلقيه من شبه حول الكتاب العزيز، فيرجو بمجادلة الخصم وإفحامه تثبيت من في المجلس، وكشف شبهاته لهم[٣].

٣ ـ أن يقصد بمناظرته إقامة الحجة على بعض الناس، وقد لا يتأتى ذلك إلا بالمجادلة والمناظرة ونقض الأدلة التي يستدل بها، كما فعل عمر بن عبد العزيز رحمه الله مع الخوارج والقدرية[٤]، وقد عقد ابن عبد البر باباً في «جامع بيان العلم وفضله» في إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجة، وساق نصوصاً كثيرة لإثباتها في إظهار الحق وإزهاق الباطل[٥].

وقد وقع بين الصحابة والتابعين جدال حول دلالة بعض الآيات، ولم يرد عنهم ذم من فعله، ومن شواهده أن زر بن حبيش[٦] قال: «قلت لحذيفة بن

---

(١) الإبانة «الإيمان» (٢/ ٥٤١).

(٢) وانظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٦)، والجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٠٩٤، ٧/ ٥٧٣٦).

(٣) انظر: الإبانة «الإيمان» (٢/ ٥٤٢).

(٤) تقدم نقل بعض مناظراته للقدرية، وانظر: في مناظرته الخوارج جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٥).

(٥) (٢/ ٩٩ ـ ١٠٨).

(٦) هو أبو مريم زر بن حبيش بن حباشة الأسدي الكوفي، أدرك الجاهلية، ولم ير النبي ﷺ، روى عن عمر وعثمان وعلي، وعنه إبراهيم النخعي وعاصم، عُمر فبلغ مائة وعشرين، وتوفي سنة (٨١ أو ٨٢هـ). =

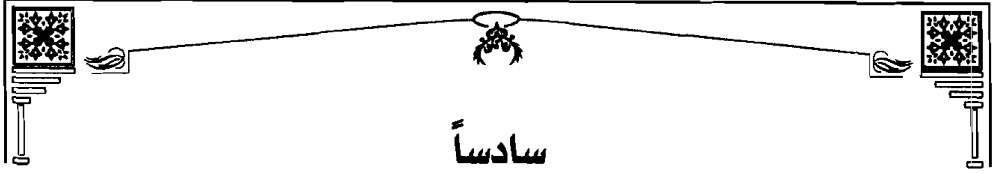
اليمان: أصلى رسول الله ﷺ في بيت المقدس؟ قال: لا، قلت: بلى، قال: أنت تقول ذاك يا أصلع! بم تقول ذلك؟ قلت: بالقرآن، بيني وبينك القرآن، فقال حذيفة: من احتج بالقرآن فقد أفلح، فقال زر: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ﴾ [الإسراء: ١]، قال: أفتراه صلى فيه؟ فقلت: لا، قال: لو صلى فيه لكتبت عليكم الصلاة فيه، كما كتبت الصلاة في المسجد الحرام. قال حذيفة: أتي رسول الله ﷺ بدابة طويلة الظهر ممدودة هكذا، خطوه مد بصره، فما زايلا ظهر البراق[1] حتى رأيا الجنة والنار، ووعد الآخرة أجمع، ثم رجعا عودهما على بدئهما»[2].

ومما سبق يتبين أن السلف وعلى رأسهم الصحابة والتابعون لم يكونوا منغلقين على أنفسهم؛ محجمين عن الجدال بالكلية، وبالمقابل لم يكونوا متسامحين إلى حد يؤدي إلى تمادي المبطلين، كما أن هذا المنهج المعتدل في الجدال لم يقلل من حرصهم على عامة المجتمع وحمايتهم من التأثيرات الخارجية والأفكار المنحرفة.

= انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٧١)، والتاريخ الكبير (٢/ ١/ ٤٤٧)، وتهذيب التهذيب (١/ ٦٢٧).

(١) يريد: ما فارق النبي وجبريل ظهره، تحفة الأحوذي (٨/ ٥٨٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، في أبواب التفسير، باب ومن سورة بني إسرائيل (٨/ ٢٩٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وهو في مسند الطيالسي (ص٥٥)، وتفسير عبد الرزاق (١/ ٣١٧)، ومسند أحمد (٥/ ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٤)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٤/ ٣٠٦)، وجامع البيان (١٤/ ٤٤٤)، والمستدرك (٢/ ٣٥٩)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٣)، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.
قال ابن كثير في تفسير القرآن العظيم (٥/ ٢٠): «وهذا الذي قاله حذيفة نفي، وما أثبته غيره عن رسول الله ﷺ من ربط الدابة بالحلقة، ومن الصلاة بالبيت المقدس مقدم على قوله، والله أعلم بالصواب» بتصرف يسير، وانظر: فتح الباري لابن حجر (٧/ ٢٠٨).



سادساً
نقد تفاسير القُصَّاص

يسبق إلى الذهن عند ذكر القُصَّاص أنهم من يسرد القصص والأخبار، بيد أنهم في العرف الاصطلاحي أعم، فيراد بهم المتصدرون لوعظ الناس وتذكيرهم وحثهم على الخير وترهيبهم من الشر، ويدل لذلك أن تميماً الداري[1] حين استأذن عمر بن الخطاب ﷺ في أن يقص، قال له: «ما تقول؟ قال: أقرأ عليهم القرآن، وآمرهم بالخير وأنهاهم عن الشر»[2].

ولعلهم سموا بالقُصَّاص لعنايتهم بأمر القصص والأخبار، وهذا متفق مع معنى القصّ لغة؛ إذ يعني الإخبار بالشيء، فيقال: قص عليه الرؤيا إذا أخبره بها، والقاص هو الذي يأتي بالقصة على وجهها[3].

وفي قصة تميم واستئذانه لعمر ما يدل على أن عمر توقف في الإذن له حتى ألحَّ عليه، فعن عمرو بن دينار[4]: «أن تميماً الداري استأذن عمر في

---

(١) هو أبو رقية تميم بن أوس بن حارثة الداري، كان نصرانياً فأسلم سنة تسع وقدم المدينة، وذكر للنبي ﷺ قصته مع الجساسة والدجال، ثم انتقل إلى الشام بعد مقتل عثمان، وسكن فلسطين وبها توفي.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٢٩)، والاستيعاب بذيل الإصابة (٢/ ٥٨)، والإصابة (١/ ٣٠٤).

(٢) تاريخ دمشق (١١/ ٨٠).

(٣) لسان العرب (٥/ ٣٦٥١) مادة «قصص»، وانظر في تعريف القصاص: أساس البلاغة (ص٥١٠)، والقُصَّاص والمذكرين لابن الجوزي (ص٦٦ ـ ٦٧)، وفتح الباري (٨/ ٤١٢)، ومقدمة تحذير الخواص من أكاذيب القُصَّاص د. الصباغ (ص٦).

(٤) هو أبو محمد الجمحي مولاهم المكي، سمع ابن عباس وابن عمر وجابراً، وروى عنه ابن عيينة والثوري وشعبة، وقال عنه: «ما رأيت أحدا أثبت في الحديث من عمرو»، توفي في أول سنة (١٢٦هـ). =

القصص، فأبى أن يأذن له، ثم استأذنه، فأبى أن يأذن له، ثم استأذنه، فقال: إن شئت، وأشار بيده يعني الذبح»[1].

وعن السائب بن يزيد[2] قال: «لم يكن يقص على عهد رسول الله ﷺ ولا أبي بكر، وكان أول من قص تميم الداري؛ استأذن عمر بن الخطاب أن يقص على الناس قائماً، فأذن له عمر»[3].

ويستفاد من ذلك أمران:

الأول: أن ظهور القُصَّاص كان مبكراً في خلافة عمر.

الثاني: أن القُصَّاص كانوا يمارسون وظيفتهم بشكل محدود، وتوقف عمر عن الإذن لتميم يدل على أن الأمر ليس معتاداً، أضف إلى ذلك أن النبي ﷺ لم يرخص في القصص لكل أحد في قوله: «**لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال**»[4]، ولذلك بقي القصص في نطاقه الضيق؛ من قبل الولاة أو

= انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٣٥٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١١٣).

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢/ ٤٩)، قال الحافظ العراقي في الباعث على الخلاص (ص٧٠): «رجال إسناده ثقات»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٩٠): «رجاله رجال الصحيح إلا أن عمرو بن دينار لم يسمع من عمر»، وانظر: تحذير الخواص (ص٢٢٣)، وفي تاريخ دمشق (١١/ ٨٠) أن تميماً استأذن عمر في القصص سنين فيأبى أن يأذن له.

(٢) الكناني المدني، يعرف بابن أخت نمر، حج مع النبي ﷺ وهو ابن سبع سنين، روى عن عمر وطلحة وسعد، وعنه الزهري ويحيى الأنصاري، ولاه عمر على سوق المدينة، توفي سنة (٨٦ أو ٩١هـ).
انظر: أسد الغابة (٢/ ٣٢١)، والجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٤١).

(٣) رواه أحمد في المسند (٣/ ٤٤٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ١٤٩)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٩٠): «فيه بقية بن الوليد وهو ثقة مدلس»، وقال الحافظ العراقي في الباعث على الخلاص (ص٧٠): «إسناده جيد، فيه بقية بن الوليد، وقد صرح بالتحديث في رواية أحمد، فزالت تهمة تدليسه»، وانظر: سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب القصص (٢/ ١٢٣٥)، ومصنف عبد الرزاق (٣/ ٢١٩)، ومصنف ابن أبي شيبة (٨/ ٧٤٦، ٧٤٩).

(٤) جاء هذا الحديث عن عدد من الصحابة؛ فأخرجه من حديث عوف بن مالك: أبو داود في سننه، في كتاب العلم، باب في القصص (٣/ ٣٢٣)، وأحمد في المسند =

من ينيبونهم، وبقي على هذه الحال حتى ظهرت الفتن بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، فتوسع الناس ـ خاصة المبتدعة ـ في القصص، ولعلهم صنعوا ذلك رغبة في التأثير على عامة الناس واستمالتهم إلى مذاهبهم، ولذا يرد عن بعض السلف أن الذي أحدث القصص أهل البدع، وجاء عن بعضهم أن الذي أحدثها الحرورية، ومرادهم ـ والله أعلم ـ اشتهار القصص وكثرتها وظهورها بصورة مخالفة لما عليه الصدر الأول بسبب دخول المبتدعة فيها، وارتكابهم بعض المخالفات والبدع(١)، ولذلك اشتد إنكار الصحابة والتابعين على القصاص، وتنوعت أساليبهم، ومن أبرزها:

١ ـ الإنكار القولي على القصاص، فعن عمرو بن زرارة(٢) قال: «وقف عليَّ عبد الله بن مسعود وأنا أقص في المسجد، فقال: يا عمرو لقد ابتدعتم بدعة ضلالة، أو أنكم لأهدى من محمد وأصحابه، فلقد رأيتهم تفرقوا عني،

= (٦/ ٢٣، ٢٧، ٢٩)، والطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ٥٥ ـ ٥٦، ٦٥ ـ ٦٦، ٧٦)، قال الحافظ العراقي في الباعث على الخلاص (ص٧٢): «سكت عليه أبو داود فهو عنده صالح»، وصححه الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح (١/ ٨٠).

وأخرجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: ابن ماجه في سننه، في كتاب الأدب، باب القصص (٢/ ١٢٣٥)، والدارمي في سننه (٢/ ٧٧٥)، وأحمد في المسند (٢/ ١٧٨، ١٨٣)، والطبراني في الأوسط (١/ ٥٢٤)، قال العراقي في الباعث على الخلاص (ص٧١): «إسناده صحيح، وصححه الأرنؤوط في تحقيقه للمسند (١١/ ٢٤١).

وأخرجه من حديث كعب بن عياض الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ١٨٠)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٩٠): «رواه الطبراني وفيه عبد الله بن يحيى الأسكندراني ولم أر من ترجمه»، وقال العراقي في الباعث على الخلاص (ص٧٣): «إسناده جيد».

(١) انظر: كتاب ما جاء في البدع لابن وضاح (ص٥٦ ـ ٦٠)، والقصاص والمذكرين (ص٧٨، ١٤٥) وما بعدها، وتحذير الخواص من أكاذيب القصاص (ص٢٤٥) وما بعدها.

(٢) هو ابن أغر، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، له ترجمة مختصرة في: التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٣١)، والجرح والتعديل (٣/ ٢٣٣)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٧٤).

حتى رأيت مكاني ما فيه أحد»[1].

وعن ميمون بن مهران رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «القاص ينتظر المقت من الله»[2].

٢ ـ منعهم من الكلام في المساجد وإخراجهم منها، فقد أمر علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بإخراج القصاص من المساجد[3].

واستعان ابن عمر بالشرطة في إخراج قاص من المسجد عندما رفض الخروج[4].

٣ ـ ترك الجلوس إليهم أو الاستماع إلى كلامهم، والاشتغال عنه بالأحاديث الجانبية، فعن سالم: «أن ابن عمر كان يخرج من المسجد فيلقاه الرجل، فيقول: ما شأنك يا أبا عبد الرحمٰن؟ فيقول: أخرجني القاص»[5].

وكان بعض التابعين يتحدث والقاص يقص؛ إشارة إلى عدم الاهتمام به[6].

دواعي نقد القصاص[7]:

ومن أهمها:

أولاً: اشتيمال مجالس القصاص على بعض البدع والحوادث، فقد مر ابن عمر بقاص، وقد رفعوا أيديهم، فقال: «اللهم اقطع هذه الأيدي»[8].

---

(١) المعجم الكبير (٩/ ١٢٧ ـ ١٢٨).

(٢) الزهد لابن المبارك (ص٣٢)، وكتاب ما جاء في البدع لابن وضاح (ص٥٩).

(٣) الناسخ والمنسوخ للنحاس (١/ ٤١٠)، وتحذير الخواص (ص٢٦٣).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٨/ ٧٤٧، ٧٤٨)، وكتاب ما جاء في البدع لابن وضاح (ص٥٦)، وتحذير الخواص (ص٢٦٣)، وانظر (ص٢٤٦) من الكتاب نفسه.

(٥) مصنف عبد الرزاق (٣/ ٢١٩)، وانظر: تحذير الخواص (ص٢٤٥).

(٦) الحوادث والبدع للطرطوشي (ص١٠٩).

(٧) انظر في هذه الدواعي كتاب القصاص لابن الجوزي (ص٦٦).

(٨) تحذير الخواص (ص٢٥٩) وعزاه لابن الإمام أحمد في زوائد الزهد، وانظر أثراً آخر عن ابن مسعود في مصنف عبد الرزاق (٣/ ٢٢١)، وعن الحسن البصري في تحذير الخواص (ص٢٧٥)، وعقد ابن الجوزي في كتاب القُصَّاص (ص١٤٥) باباً في «التحذير من أقوام تشبهوا بالمذكرين فأحدثوا وابتدعوا حتى أوجب فعلهم إطلاق الذم للقُصَّاص».

ثانياً: ما اتصف به كثير من القُصَّاص من عدم الوعي وقلة الفقه، والبعد الظاهر عن العلم وأهله، وترتب على ذلك ضعف التحصيل العلمي لمن يجلس إليهم، ومن شواهده:

١ ـ قول أبي إدريس الخولاني رَحِمَهُ اللَّهُ[١]: «لأن أرى في طائفة المسجد ناراً تتقد أحب إلي من أرى فيها رجلاً يقص ليس بفقيه»[٢].

٢ ـ وعن أبي قلابة رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «ما أمات العلم إلا القصاص، يجالس الرجل القاص سنة فلا يتعلق منه بشيء، ويجلس إلى العالم فلا يقوم حتى يتعلق منه بشيء»[٣].

ولقصور علم القصاص وقلة فقههم يقع منهم تحريف الأحاديث التي يروونها عمداً أو سهواً، فعن أيوب قال: «ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص»[٤].

ولهذا السبب امتنع بعض المحدثين عن تحديثهم، فقد سأل أحد الناس شعبة عن حديث فقال: أقاص أنت؟ قال: نعم، قال: اذهب، فإنا لا نحدث القصاص، فقال له رجل: لم يا أبا بسطام؟! فقال شعبة: يأخذون الحديث منا شبراً فيجعلونه ذراعاً[٥].

ثالثاً: مخالفة بعض القصاص لما يأمرون به أو ينهون عنه، ومن شواهده:

---

(١) هو عائذ بن عبد الله الدمشقي، عالم أهل الشام، ولد عام حنين، وسمع معاذاً وأبا الدرداء وأبا هريرة، وروى عنه الزهري ومكحول، عزله عبد الملك عن القصص وأقره على القضاء، توفي سنة (٨٠هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٥٧)، وتاريخ دمشق (٢٦/ ١٣٧)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٥٦).

(٢) حلية الأولياء (٥/ ١٢٤)، والقصاص والمذكرين (ص١٨١).

(٣) حلية الأولياء (٢/ ٢٨٧)، والقصاص والمذكرين (ص١٨٢)، وجاء نحو هذا الكلام عن أيوب السختياني في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٤).

(٤) حلية الأولياء (٣/ ١١)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٤)، والقصاص والمذكرين (ص١٥٣).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٤)، والقصاص والمذكرين (ص١٥٢).

١ ـ قيل لعلقمة: «ألا تقص؟ فقال: إني أكره أن آمركم بما لا أفعل»[١].

٢ ـ وعن إبراهيم النخعي قال: «إني لأكره القصص لثلاث آيات: قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝﴾ [الصف: ٢، ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨][٢]».

رابعاً: أن طريقة القصاص سبب للشهرة، وتدعو صاحبها إلى حب الظهور، ويحتمل أن بعض الصحابة شعر بذلك، فقد استأذن رجلٌ عمر رضي الله عنه في أن يقص، فكره ذلك له، وقال: «أخشى عليك أن تقص فترتفع عليهم في نفسك، ثم تقص فترتفع، حتى يخيل إليك أنك فوقهم بمنزلة الثريا، فيضعك الله تحت أقدامهم يوم القيامة بقدر ذلك»[٣].

ومر علي بن أبي طالب رضي الله عنه بقاص، فقال: «ما كنيتك؟ قال: أبو يحيى، فقال: بل أنت أبو اعرفوني»[٤].

ومر بآخر فقال: «ما هذا؟ فقالوا: رجل يذكر الناس، فقال: ليس برجل يذكر الناس، ولكنه يقول: أنا فلان بن فلان فاعرفوني»[٥].

هذه أبرز أسباب انتقاد الصحابة والتابعين رضي الله عنهم للقصاص، ولا يفهم منه ذم القصاص بعامة، وإنما ذم من اتصف بهذه الصفات ونحوها مما يقدح في

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٨/ ٧٤٧).
(٢) الأثر ذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١/ ٣١٣)، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم (١/ ٢٥٠) ط. دار طيبة.
(٣) مسند أحمد (١/ ١٨)، وتحذير الخواص (ص٢٣٣).
(٤) مصنف عبد الرزاق (٣/ ٢٢١).
(٥) الناسخ والمنسوخ للنحاس (١/ ٤١٠)، وانظر: الاعتبار للحازمي (ص٦)، وتحذير الخواص (ص٢٤١)، وجاء نحوه عن ابن عمر عند الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٢٠٥)، وانظر: مجمع الزوائد (١/ ١٨٩)، والباعث على الخلاص (ص٨٤)، وتحذير الخواص (ص٢٢٨).

القاص ويفقده مصداقيته، ويقلل من تأثيره في الناس، وأكثر النقد الوارد عن الصحابة والتابعين معلل بما تقدم، والنبي ﷺ عندما ذكر القصاص ذم نوعاً واحداً منهم، ولو كان صنيع القصاص مذموماً بإطلاق لما أذن عمر رضي الله عنه لتميم الداري وغيره.

إن القصص بمعناه العام الذي يشمل الوعظ والتذكير حين ينضبط بضوابطه ويبتعد عن المحاذير الشرعية فلا وجه للقول بمنعه، وقد فعله كبار الصحابة والتابعين، وأورد ابن الجوزي[1] عنهم آثاراً كثيرة، ومنهم من روي عنه ذم القصاص[2]، وأثنى مجاهد مرةً على أحد القصاص، وقال: «كان يوافق قوله فعله»[3].

ولما ذم بعض السلف القصاص، قيل له: «أليس كان ابن مسعود يذكر؟ فقال: إنما أراد بذلك التواضع ومنفعة المسلمين، ولم يكن يكذب على الله ورسوله»[4].

انتقاد القصاص في التفسير:

من وظائف القاص الرئيسة تلاوة القرآن على الناس، كما تقدم عن تميم الداري[5]، ويُعنىٰ القصاص ـ بشكل كبير ـ بنوعين من الآيات:

١ ـ آيات الوعد والوعيد والترغيب والترهيب.

---

(١) هو أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي القرشي التيمي البغدادي الحنبلي، فقيه واعظ مفسر، زادت تصانيفه على الألف في شتى العلوم، منها: زاد المسير، والمنتظم، والموضوعات، توفي سنة (٥٩٧هـ).
انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٦٥)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٣٩٩)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص٥٠).

(٢) القُصَّاص والمذكرين (ص٩٩ ـ ١٣٧).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٨/ ٧٤٥).

(٤) تحذير الخواص (ص٢٧٦).

(٥) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ١٦).

٢ ـ آيات القصص، وأخبار الأمم السابقة؛ لما لها من أثر في استمالة الحاضرين وجلب انتباههم.

والقاص يحتاج عند مروره بهذه الآيات إلى بيانها، فيخطئ في فهمها بسبب تفسيرها بالروايات الباطلة والقصص المختلقة، وقد يستشهد ببعض الآيات وينزلها ـ خطأً ـ على ما يعظ فيه، وقد اشتكى المفسرون منهم بسبب ذلك:

ـ يقول ابن الجوزي: «وفي القصاص من يسمع الأحاديث الموضوعة فيرويها، ولا يعلم أنها كذب، فيؤذي بها الناس، وصنف جماعة من الأعاجم كتباً في الوعظ ملأوها بالأحاديث المحالة والمعاني الفاسدة، وفي التفاسير من هذا كثير»[١].

ويقول الشوكاني[٢]: «ولسنا بملزومين بدفع الأكاذيب التي وضعها القصاص، ونفقت عند من لا يميز بين الصحيح والسقيم، فكم في بطون دفاتر التفاسير من أكاذيب وبلايا وأقاصيص كلها حديث خرافة، وما أحق من لا تمييز عنده لفن الرواية، **ولا معرفة به أن يدع التعرض لتفسير كتاب الله، ويضع هذه الحماقات والأضحوكات في المواضع المناسبة لها من كتب القصاص**»[٣].

ولسوء سمعتهم وضعف مقولاتهم ومنقولاتهم في التفسير يكتفي بعض المفسرين للحكم ببطلان بعض الأقوال والروايات التفسيرية بأنها مما أتى به القصاص:

١ ـ ففي قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤] ذكر ابن

(١) القصاص والمذكرين (ص١٥٣) باختصار.

(٢) هو محمد بن علي الشوكاني الصنعاني، ولد بصنعاء ونشأ بها على المذهب الزيدي، ثم ترك التقليد وصار مجتهداً، زادت تصانيفه على المائة، منها: نيل الأوطار، وفتح القدير، وإرشاد الفحول، توفي سنة (١٢٥٠هـ).
انظر: البدر الطالع لصاحب الترجمة (٢/ ٢١٤)، وفهرس الفهارس (٢/ ١٠٨٢)، والأعلام (٦/ ٢٩٨).

(٣) فتح القدير (٢/ ٢٧).

الجوزي ستة أقوال في معنى البرهان، ورجح آخرها، ثم قال: «وما تقدمه فليس بشيء، وإنما هي أحاديث من أعمال القصاص»[1].

٢ ـ ويقول الشوكاني عند قول تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣]: «وقد روي نحو هذا مما يتضمن المبالغة في وصف هؤلاء وعظم أجسامهم ولا فائدة في بسط ذلك، فغالبه من أكاذيب القصاص»[2].

وأما انتقاد الصحابة والتابعين ﷺ تفاسير القصاص، فمن وجوه:

الأول: انتقاد ضعف التأصيل العلمي لدى القصاص، وعدم أخذهم بالعلوم التي لا بد منها للمفسر كعلم الناسخ والمنسوخ مثلاً، فقد مر علي بن أبي طالب بقاص يقص فقال له: «أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ فقال: لا، قال: هلكت وأهلكت»، وجاء مثل ذلك عن ابن عباس[3].

الثاني: انتقاد القصاص على جرأتهم في تفسير القرآن وتعجلهم في تأويله دون استناد إلى دليل، فعن مسروق قال: «دخلنا المسجد فإذا رجل يقص على أصحابه، ويقول: ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠] أتدرون ما ذلك الدخان؟ ذلك دخان يأتي يوم القيامة، فيأخذ أسماع المنافقين وأبصارهم، ويأخذ المؤمنين منه شبه الزكام، قال: فأتينا ابن مسعود، فذكرنا ذلك له وكان مضطجعاً، ففزع فقعد، فقال: إن الله ﷻ قال لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ۝٨٦﴾ [ص: ٨٦]، إن من العلم أن يقول الرجل لما لا يعلم: الله أعلم، سأحدثكم عن ذلك إن قريشاً لما أبطأت عن الإسلام، واستعصت على رسول الله ﷺ دعا عليهم بسنين كسني يوسف، فأصابهم من الجهد والجوع حتى أكلوا العظام والميتة، وجعلوا يرفعون أبصارهم إلى السماء، فلا يرون إلا الدخان، قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي

---

(١) زاد المسير (٤/ ٢٠٩)

(٢) فتح القدير (٢/ ٢٩)، وانظر: روح المعاني (٧/ ٢٣٨)، والتحرير والتنوير (٨/ ٢٩٢، ١٦/ ١٧٤، ٢٠/ ١٠٥، ٢٩/ ٣٥٩، ٣٠/ ٢٨٢، ٤٨٣)

(٣) انظر ما تقدم (ص١٠٠).

﴿ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ يَغْشَى ٱلنَّاسَ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾، فقالوا: ﴿رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الدخان: ١٠ ـ ١٢]، قال الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ ﴿١٥﴾ يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الدخان: ١٥، ١٦]، قال: فعادوا يوم بدر فانتقم الله منهم»[1].

والمعنى الذي ذكره القاص وإن كان هو الراجح في تأويل الآية[2]، فإن إنكار ابن مسعود رضي الله عنه يكشف لنا موقف الصحابة من القصاص، فقد أنكر ابن مسعود تكلف القاص وتجشمه ما لا علم له به، وإخباره عن أمر لا بد فيه من نقل عن المعصوم ﷺ، وبين أنه لا حرج في الاعتراف بعدم العلم[3].

الثالث: يجتهد القصاص في إضفاء الصبغة الشرعية على مجالسهم ومواعظهم، وحشد أكبر عدد من الناس للاستماع إليه، وبسبب انتقاد الصحابة والتابعين لهم وانصراف الناس عنهم يقابل القصاص ذلك بترغيب الناس وحثهم على حضور مجالسهم، وينتزعون الأدلة من الكتاب والسنة، ويتأولونها بأن المعني بها هم ومن يجلس إليهم دون غيرهم، ويشيعون ذلك في الناس، ومن تلك الأدلة: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢]، وقوله: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾ [الكهف: ٢٨]، فجعلوا هذه الآيات وأمثالها فيمن يجلس إليهم ويحضر مواعظهم، وادعوا نزولها فيهم، وقد انتقد بعض التابعين هذا الفهم الضيق:

١ ـ فعن مجاهد قال: «صليت الصبح مع سعيد بن المسيب، فلما سلم

---

(١) جامع البيان (٢١/ ١٤)، وقد أخرجه البخاري في صحيحه بنحو هذا السياق، في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾﴾ (٦/ ٤٠).

(٢) وهو قول علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، وهو ما رجحه ابن القيم وابن كثير، وهو أن الدخان سيقع قبل يوم القيامة، ودليله ما رواه مسلم في صحيحه، في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٤/ ٢٢٢٥) برقم (٢٩٠١) عن حذيفة بن أسيد الغفاري عن النبي ﷺ قال: **«إن الساعة لا تكون حتى تكون عشر آيات، وذكر منها الدخان»**، وسياق الآيات يؤيده، انظر: جامع البيان (٢١/ ١٣ ـ ٢١)، وإعلام الموقعين (٤/ ١٥٤)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/ ٢٣٥).

(٣) انظر: تفسير الصحابة د. بدر (ص٤٣).

الإمام ابتدر الناسُ القاصَّ، فقال سعيد: ما أسرعهم إلى هذا المجلس! قال مجاهد: فقلت: يتأولون ما قال الله تعالى، قال: وما قال؟ قلت: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾، قال: وفي هذا ذا؟! إنما ذلك في الصلاة التي انصرفنا عنها الآن، إنما ذاك في الصلاة».

٢ ـ وعن إبراهيم النخعي قال في هذه الآية: «هي الصلوات الخمس الفرائض، ولو كان كما يقول القصاص هلك من لم يجلس إليهم».

٣ ـ وقيل للحسن البصري: «يا أبا سعيد أرأيت قول الله: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾ أهم هؤلاء القصاص؟ قال: لا، ولكنهم المحافظون على الصلوات في الجماعة».

٤ ـ وعن أبي جعفر أنه قال في هذه الآية: «كان يقرئهم القرآن، من الذي يقص على النبي ﷺ؟!»[1].

٥ ـ وعن طلحة بن عبيد الله بن كريز[2] قال: «رأيت عبيد بن عمير[3] وعطاء بن أبي رباح يتحدثان، والقاص يقص، فقلت: ألا تستمعان إلى الذكر وتستوجبان الموعود؟ [يريد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٤]] قال: فنظرا إلي، ثم أقبلا على حديثهما، قال: فأعدت، فنظرا إلي، ثم أقبلا على حديثهما، قال: فأعدت الثالثة، فنظرا إلي، فقالا: إنما ذلك في الصلاة: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾»[4].

---

(١) تنظر هذه الآثار في جامع البيان (٩/ ٢٦٤ ـ ٢٦٨).

(٢) الخزاعي الكوفي، أبو المطرف، روى عن ابن عمر وأبي الدرداء، وعنه حميد الطويل، قال ابن سعد: «كان قليل الحديث»، ووثقه أحمد والنسائي.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١/ ١٦٦)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١).

(٣) هو أبو عاصم الليثي المكي، قاص أهل مكة، من كبار التابعين روى عن عمر وعلي وأبي بن كعب، وكان ابن عمر يجلس إليه ويقول: «لله در ابن قتادة ماذا يأتي به»، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (٦٨هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٤٥٥)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٨).

(٤) جامع البيان (١٠/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠)، وانظر: سنن سعيد بن منصور (٥/ ١٨٢).

ومراده بالموعود الرحمة المذكورة في الآية، فإن الله تعالى وعد في الآية من أنصت واستمع للقرآن الكريم بالرحمة، وكان القصاص يروجون لمثل هذه التأويلات، فينزلون بعض النصوص على استماع قصصهم ومواعظهم.

ومن سمات القصاص أنهم يميلون إلى التشديد، والإكثار في المواعظ من ذكر آيات الوعيد والترهيب، فقد دخل ابن مسعود رضي الله عنه المسجد، فإذا قاص يذكر النار والأغلال، فجاء حتى قام على رأسه، فقال: «يا مذكر أتقنط الناس؟ ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية [الزمر: ٥٣]»(١).

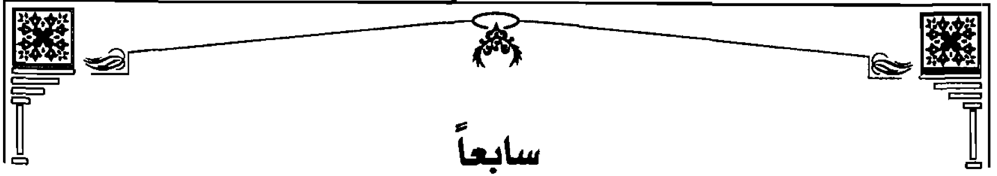
وقالت عائشة رضي الله عنها لقاص: «إياك وتقنيط الناس وإهلاكهم»(٢).



---

(١) الأثر في جامع البيان (٢٠/ ٢٢٨)، والمعجم الكبير للطبراني (٩/ ١٢٧).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٣/ ٢٢٠).



سابعاً

نقد التكلف في التفسير

يتمتع الصحابة والتابعون ﷺ بقدر كبير من الجد والاهتمام بالعلم والعمل، والحرص على ما فيه ثمرة وفائدة، وبسببه انصرفوا عما لا يعنيهم، وانتقد بعضهم من تعرض لتفسير بعض الآيات أو حاول فهمها، معتبراً ذلك من التكلف المذموم.

وفي «مفردات ألفاظ القرآن»: «التكلف اسم لما يفعل بمشقة أو تصنع أو تشبع، ولذلك صار التكلف على ضربين:

محمود: وهو ما يتحراه الإنسان ليتوصل به إلى أن يصير الفعل الذي يتعاطاه سهلاً عليه، ويصير كلفاً به ومحباً له، وبهذا النظر يستعمل التكليف في تكلف العبادات.

والثاني: مذموم وهو ما يتحراه الإنسان مراءاة، وإياه عنى بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [ص: ٨٦]»[1].

ولا بد حين الحكم على تفسير بأنه متكلف من مراعاة أمرين:

الأول: النظر في حال من يفسر القرآن، أو يطلب تفسيره، ومعرفة هدفه وقصده، كأن يقصد الرياء والتصنع، أو إعياء من يسأله عن التفسير.

الثاني: النظر في الآيات المراد تفسيرها.

وبين أيدينا بعض الشواهد عن الصحابة والتابعين في نقد التكلف في تفسير القرآن، وهي لا تخرج عن الصور الآتية:

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن (ص٧٢١ ـ ٧٢٢)، وانظر: معجم مقاييس اللغة (ص٨٧٦)، ولسان العرب (٣٩١٦/٥)، والقاموس المحيط (ص١٠٩٩) مادة «كلف».

أولاً: أن يكون المراد من الآية معلوماً، فيتكلف المرء تفسير بعض الألفاظ الخفية مما لا يتوقف عليها فهم المراد من الآية، ومن شواهده أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ على المنبر قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝﴾ [عبس: ٣١]، وقال: «هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر»، وفي رواية قال: «وما عليك ألا تدري ما الأب؟»[١].

وقد علق ابن كثير على ذلك بقوله: «وهذا محمول على أنه أراد أن يعرف شكله وجنسه وعينه، وإلا فهو وكل من قرأ هذه الآية يعلم أنه من نبات الأرض»[٢].

وبعبارة أوضح يقول الشاطبي: «إن علم التفسير مطلوب فيما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب، فإذا كان المراد معلوماً، فالزيادة على ذلك تكلف، ويتبين ذلك في مسألة عمر، وذلك أنه لما قرأ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝﴾ توقف في معنى الأب، وهو معنى إفرادي لا يقدح عدم العلم به في علم المعنى التركيبي في الآية؛ إذ هو مفهوم من حيث أخبر الله تعالى في شأن طعام الإنسان أنه أنزل من السماء ماءً، فأخرج به أصنافاً كثيرة مما هو من طعام الإنسان مباشرة، كالحب والعنب والزيتون والنخل، ومما هو من طعامه بواسطة، مما هو مرعى للأنعام على الجملة، فبقي التفصيل في كل فرد من تلك الأفراد

---

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢١١)، وسعيد بن منصور في سننه (١/ ١٨١)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٥١٢)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ١/ ٢٣٧)، وابن جرير في جامع البيان (٢٤/ ١٢٣)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥١٤) كلهم من رواية أنس بن مالك عن عمر، وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٢٨٣) من طريق الزهري عن عمر، وأخرجه ابن وهب في الجامع (٢/ ١٢٣) من رواية عبد الرحمٰن بن محمد الزهري عن عمر، وأخرجه البخاري في صحيحه من طريق أنس في كتاب الاعتصام، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه (٨/ ١٤٣) مقتصراً على قوله: «نهينا عن التكلف».

(٢) تفسير القرآن العظيم (٨/ ٣٤٨)، وانظر (١/ ١٦) من الكتاب نفسه، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٧٢).

فضلاً، فلا على الإنسان أن لا يعرفه، فمن هذا الوجه والله أعلم عد البحث عن معنى الأب من التكلف»[1].

ثانياً: ألا تعود معرفة تفسير الآية على المرء بفائدة في دينه وآخرته، بحيث يصبح الانشغال ببعض معاني الألفاظ القرآنية من قبيل الترف الفكري، ومن الشواهد:

١ ـ قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوماً: «سلوني، فقام ابن الكواء، فقال: ما السواد الذي في القمر؟ فقال له: قاتلك الله! سل تفقهاً ولا تسأل تعنتاً، ألا سألت عن شيء ينفعك في أمر دنياك أو أمر آخرتك؟! ثم قال: ذاك محو الليل»[2].

وقد علق عليه الآجري بقوله: «وقد كان العلماء قديماً وحديثاً يكرهون عضل المسائل ويردونها، ويأمرون بالسؤال عما يعني؛ خوفاً من المراء والجدال الذي نهوا عنه»[3].

٢ ـ وسئل القاسم بن محمد رحمه الله عن معنى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فقيل له: «أنزل أو لم ينزل؟ فقال: لا أبالي أيَّ ذلك كان إلا أني آمنت به»، وفي رواية أنه قيل له: «يعلمان الناس ما أنزل عليهما، أم يعلمان الناس ما لم ينزل عليهما؟ فقال: ما أبالي أيتهما كانت»[4].

ثالثاً: أن يتكلم المرء فيما لا يحسن أو يتجاسر على تفسير ما يجهله من آيات الكتاب العزيز، فيؤدي به إلى الإخلال بفهم القرآن الكريم، ولما ذُكر لابن مسعود رضي الله عنه تفسير أحد القُصَّاص لبعض الآيات؛ قال حين رأى عدم صحة تفسيره: «إن الله عز وجل قال لنبيه: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ

---

(١) الموافقات (١/٥٧ ـ ٥٨).

(٢) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (١٤/٥١٦)، والآجري في الشريعة (ص٨٠) واللفظ له، وفي أخلاق العلماء (ص١٠٧)، وابن بطة في الإبانة «الإيمان» (١/٤١٨).

(٣) الشريعة (ص٨٠).

(٤) جامع البيان (٢/٣٣٦ ـ ٣٣٧).

﴿الْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [ص: ٨٦] وإن من العلم أن يقول الرجل لما لا يعلم: الله أعلم».

ومما يندرج تحته أن يطلب المرء تفسير ما استأثر الله تعالى بعلمه[١]، فعن الربيع بن خثيم[٢] قال: «يا عبد الله ما علمك الله في كتابه من علم فاحمد الله، وما استأثر عليك به فكله إلى عالمه، ولا تتكلف، فإن الله يقول لنبيه: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾﴾»[٣].

واعتبار بعض التفسيرات من التكلف أو عدم اعتبارها مما تختلف أنظار العلماء حوله، فقد يرى البعض عدم الحاجة لتفسير ما لا يندرج تحته عمل، بينما يرى آخرون ضرورة العناية بكل ما ذكر في القرآن، حتى وإن لم يترتب عليه عمل أو يكون له ثمرة، فعمر عد تأويل الأب من التكلف المذموم، بينما جاء عن بعض الصحابة والتابعين تأويله[٤].

وليعلم أن التكلف الذي حدث بعد عصر الصحابة والتابعين خاصة بعد انتشار الفرق وتشعبها أخذ أبعاداً خطيرة في تأويل النصوص، ومن صوره ما ذكره ابن تيمية أن بعضهم يجعل ظاهر اللفظ القرآني شيئاً يستحيل فهمه على عامة الناس ثم يتأوله[٥]، ولذلك جعل العلماء البعد عن التكلف والتعسف في التفسير شرطاً لصحته وقبوله، فاشترطوا في التفسير الصحيح «أن يكون مطابقاً للفظ من حيث الاستعمال، سليماً من التكلف، عرياً من التعسف»[٦].

---

(١) وذكر ابن عاشور في التحرير والتنوير (٢٣/١٩٦) أن المتكلف هو: «الذي يتطلب ما ليس له، أو يدعي علم ما لا يعلمه».

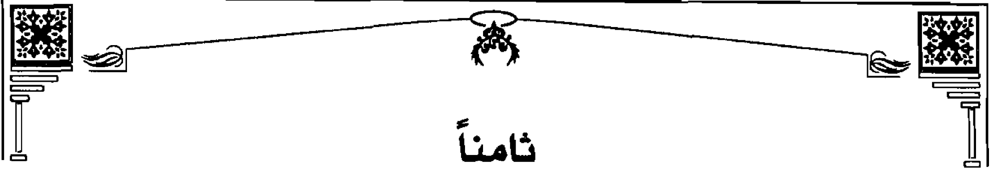
(٢) هو أبو يزيد الربيع بن خثيم بن عائذ الثوري الكوفي، الإمام العابد، قال عنه ابن مسعود: «لو أن رسول الله رآك لأحبك»، وكان من أصحابه، وله كلمات مأثورة في الزهد، توفي بالكوفة في إمرة عبيد الله بن زياد.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/١٢٧)، وحلية الأولياء (٢/١٠٥)، والمعارف (ص٤٩٧).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٣٦).

(٤) انظر: جامع البيان (٢٤/١٢١ ـ ١٢٣)، والدر المنثور (٦/٣١٦ ـ ٣١٧).

(٥) مجموع الفتاوى (٥/١٠٦).

(٦) التحرير والتنوير (١/٢٨)



ثامناً
نقد تدوين التفسير

يعد الكلام عن حكم تدوين العلوم ـ ومنها التفسير ـ جوازاً ومنعاً حديثاً تاريخياً، فالذي استقر عليه الناس وأجمع عليه العلماء جواز كتابة العلوم وتدوينها[1]، وقل أن تجد عالماً نُقل عنه نهي عن التدوين إلا ونقل عنه إباحة ذلك قولاً أو فعلاً، وتعود جذور النهي إلى عهد النبي ﷺ، فقد جاء عنه صراحة النهي عن كتابة شيء غير القرآن، وفي المقابل جاء عنه الإذن بذلك[2]، فحمل العلماء نهيه على محامل من أحسنها: الخشية من اختلاط شيء بالقرآن الكريم مما يؤدي إلى ضياعه، فلما حفظ القرآن واستقر بين الدفتين بإجماع الأمة وعلى رأسهم الصحابة ﷺ لم يكن بين العلماء خلاف في جواز كتابة العلوم وتدوينها[3].

وأما امتناع بعض الصحابة والتابعين ﷺ عن كتابة العلوم وكراهية تدوينها، فقد جاءت عنهم نصوص كثيرة في ذلك، وجاء أيضاً عنهم إباحتها[4]، ولذا حملت كراهيتهم على أوجه أوجزها ابن عبد البر بقوله: «من

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٣٦٧)، وشرح النووي على مسلم (١٨/ ١٣٠)، والباعث الحثيث (ص١١١).

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم (١/ ٣٦)، وصحيح مسلم، كتاب العلم (٤/ ٢٢٩٨)، وسنن الترمذي، أبواب العلم (٧/ ٣١١ ـ ٣١٣)، وسنن الدارمي (١/ ١٢٦، ١٣٢ ـ ١٣٣).

(٣) انظر: شرح النووي على مسلم (١٨/ ١٣٠)، والباعث الحثيث (ص١١١)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ٢٠٨).

(٤) انظر في ذلك: سنن الدارمي (١/ ١٢٦ ـ ١٣٧)، وجامع بيان العلم وفضله (١/ ٦٤ ـ ٧٧)، وتقييد العلم (ص٣٦ ـ ٦٣، ٨٧ ـ ١١٦).

كره كتابة العلم، إنما كرهه لوجهين: أحدهما: ألا يتخذ مع القرآن كتاب يضاهى به، ولئلا يتكل الكاتب على ما كتب، فلا يحفظ فيقل الحفظ»[1].

ومما جاء عن الصحابة والتابعين في انتقاد تدوين التفسير:

١ ـ كتب رجل في عهد عمر مصحفاً، وكتب عند كل آية تفسيرها، فدعا به عمر فقرضه بالمقراضين[2].

٢ ـ وسأل رجل سعيد بن جبير أن يكتب له تفسير القرآن، فغضب وقال: «لأن يسقط شقي أحب إلي من ذلك»[3].

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يكره كتابة الحديث[4].

فهذه الروايات محمولة على ما تقدم، والذي استقر عليه الصحابة والتابعون جواز كتابة التفسير، ومما ورد عنهم في جواز تدوين التفسير:

١ ـ طلب عبد الملك بن مروان من سعيد بن جبير أن يكتب له تفسير القرآن ففعل، فوضعه عبد الملك عنده في الديوان[5].

٢ ـ وعن سعيد بن جبير قال: «ربما أتيت ابن عباس فكتبت في صحيفتي حتى أملأها، وكتبت في نعلي حتى أملأها، وكتبت في كفي، وربما أتيته فلم أكتب حديثاً حتى أرجع، لا يسأله أحد عن شيء»[6].

٣ ـ وكان عزرة[7] يختلف إلى سعيد بن جبير معه التفسير في كتاب ومعه

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٦٨)، وانظر: تقييد العلم (ص٥٧، ٥٨، ٩٣)

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ٥١٣)، وأما ما جاء عن عمر أنه كتب كتاباً في تفسير الكلالة ثم استخار فيه، ثم محاه، فمحوه للكتاب ليس كراهية للكتابة، بل لأنه عدل عن رأيه في نشر الكتاب، ورأى أن بقاء الناس على ما هم عليه أولى؛ يقول رضي الله عنه: «إني كنت كتبت في الجد والكلالة كتاباً، وكنت أستخير الله فيه، فرأيت أن أترككم على ما كنتم عليه»، انظر ما تقدم (ص٦٨).

(٣) وفيات الأعيان (٢/ ٣٧١).

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ١٧٩).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٣٢).

(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ١٧٩).

(٧) هو عزرة بن عبد الرحمٰن الخزاعي الكوفي، روى عن أبي الشعثاء والشعبي، وعنه =

الدواة يغير[1].

فهذه الروايات الثلاث عن سعيد ترجح عدم صحة ما نقل عنه من الامتناع عن تدوين التفسير، أو أنه رجع عن رأيه في ذلك.

٤ ـ وعن ابن أبي مليكة قال: «رأيت مجاهداً يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن، ومعه ألواحه، فيقول له ابن عباس: اكتب، قال: حتى سأله عن التفسير كله»[2].

٥ ـ وكان تلاميذ مجاهد يكتبون التفسير عنده[3].

٦ ـ وجاء عن الحسن أنه أملى تفسير القرآن[4].

٧ ـ وكتب رجل إلى عروة بن الزبير رحمه الله يسأله عن قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]، فكتب إليه بتفسيرها[5].

٨ ـ وكان لزيد بن أسلم كتاب في تفسير القرآن[6].



= سليمان التيمي وقتادة، وثقه ابن معين وابن المديني، وخرج له مسلم.
انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٩٨).

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ١٨٦)، والعلل لأحمد بن حنبل (٢/ ٤٢٩).

(٢) جامع البيان (١/ ٨٥).

(٣) تاريخ ابن معين (٢/ ٥٥٠)، وسنن الدارمي (١/ ١٣٥)، وتقييد العلم (ص١٠٥).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٧٤).

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد (٨/ ٦)، وجامع البيان (٢٢/ ٥٧٩).

(٦) تاريخ دمشق (١٩/ ٢٨٢)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (١٢١ ـ ١٤٠هـ، ص٤٢٩).

الفصل الثاني

نقد رجال التفسير

وفيه:

أولاً: رجال التفسير المنتقدون.

ثانياً: أسباب نقد رجال التفسير.

ثالثاً: أثر نقد رجال التفسير على تفاسيرهم.

تلقي التفسير وأخذه عن العلماء المعروفين به من الركائز المهمة في علم التفسير، وهو أحد الطرق المختصرة التي تمكن طلبة العلم من فهم القرآن على الوجه الصحيح؛ ولذا اهتم العلماء ـ ومنهم الصحابة والتابعون ﷺ ـ برجال التفسير، وذلك من جهتين:

الأولى: الاهتمام برجال التفسير المعروفين به المتقنين لأصوله، والإشادة بالمبرزين منهم والحث على التلقي عنهم، وتقدم الكلام عن هذه الجهة في الباب الأول.

الثانية: انتقاد بعض مفسري القرآن، والكلام فيهم لأسباب ومبررات ظهرت لبعضهم، وكان هذا الأمر سائغاً في عصر الصحابة والتابعين، فقد عقد الطبري في مقدمة تفسيره باباً في «ذكر الأخبار عن بعض السلف فيمن كان من قدماء المفسرين محموداً علمه بالتفسير، ومن كان منهم مذموماً علمه به»[1]، ثم ذكر بعض الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في ذلك.

والحديث عن كلام الصحابة والتابعين في رجال التفسير حديث عن بدايات نقد الرجال بعامة قبل أن يتوسع العلماء فيه، وينبري له أساتذته ورجاله، فيفردوا فيه المصنفات، ويضعوا أصوله وقواعده، وعليه فالنصوص المنقولة عن الصحابة والتابعين في نقد المفسرين قليلة جداً مقارنةً بالمنقول عمن جاء بعدهم، ولذا لا يوجد في عصرهم انتقاد لأحد من الصحابة سوى ما أخبر به ابن عمر عن عدم رضاه عن جرأة ابن عباس ﷺ في التفسير، ورجوعه عن ذلك كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

والهدف من دراسة تلك النصوص إدراك واقع نقد المفسرين في عصر الصحابة والتابعين، وما هي المنطلقات التي انطلق منها النقاد؟ وما مدى تأثير

---

(١) جامع البيان (١/ ٨٤).

نقدهم على تفسير المرء ومروياته؟ وما موقف العلماء من نقدهم؟

والكلام في هذه القضية لا يخلو من فوائد أخرى كمعرفة منازل أولئك القوم ومراتبهم في تفسير القرآن الكريم.

وقد ينفر بعض القراء عندما يرى القدح في بعض التابعين، وذكر أقوال مهجورة في أشخاص ثبتت عدالتهم عند العلماء، ولعل القارئ يلتمس العذر، فنحن ندون لمرحلة تاريخية مر بها نقد التفسير في بعض مجالاته.



أولاً
الرجال المنتقدون في التفسير

وترتيبهم حسب تاريخ وفاتهم، وهم:

أولاً: مجاهد بن جبر المكي:

وجملة ما انتقد به رَحِمَهُ اللَّهُ أمران:

الأمر الأول: سؤال أهل الكتاب، فقد قيل للأعمش رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما بالهم يتقون تفسير مجاهد؟ فقال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب»(١).

والأعمش من أهل الكوفة، فقوله: كانوا يرون، يريد بهم ـ والله أعلم ـ أهل الكوفة، وأما مجاهد فمن أهل مكة، وقد عرفوا برواية الإسرائيليات وسؤال أهل الكتاب، اعتماداً على الأدلة المرخصة في التحديث عن بني إسرائيل، واعتقاداً منهم بأن تلاميذهم وطلاب العلم في وقتهم سوف يتعاملون مع تلك المرويات وفق الضوابط الشرعية؛ هذا بوجه عام موقف المكيين من رواية الإسرائيليات.

وأما مجاهد فإنه إذا قورن بغيره من مفسري أهل مكة وجد أنه من أكثرهم رواية عن بني إسرائيل(٢)، ولذا جاء عنه روايات إسرائيلية غريبة جداً، وكان رَحِمَهُ اللَّهُ شغوفاً بمعرفة الغرائب والعجائب، فلا يسمع بغريبة إلا ذهب إليها.

يقول الأعمش: «كان مجاهد لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب لينظر إليها،

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٣٤٤)، وتاريخ دمشق (٥٧/٢٩)، وتهذيب التهذيب (٤/٢٦).

(٢) انظر: تفسير التابعين (١/٥٥٨).

ذهب إلى حضرموت ليرى بئر برهوت. . .»[1].

وقد استتبع ذلك الشغف حبه للسفر، فكان كثير الأسفار والتنقل بين البلاد[2].

لأجل ما تقدم روى مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض الإسرائيليات الغريبة، ومنها:

١ ـ قوله: «مر نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بالأسد وهو في السفينة، فضربه برجله، فخمشه الأسد، فبات ساهراً، فبكى نوح من ذلك، فأوحي إليه: إنك ظلمته؛ وإني لا أحب الظلم»[3].

٢ ـ وقوله عن النملة التي كلمت سليمان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «إنها كانت مثل الذئب العظيم»[4].

٣ ـ وفي قول الله تعالى: ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢٤٨] قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أقبلت السكينة والصرد[5] وجبريل مع إبراهيم من الشام».

وفي رواية عنه: «السكينة لها رأس كرأس الهرة وجناحان».

وفي رواية ثالثة: «لها جناحان وذنب مثل ذنب الهرة»[6].

فهذه الروايات الإسرائيلية الغريبة ونحوها قدم بها الكوفة[7]، وكان

---

(١) حلية الأولياء (٣/ ٢٨٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٥٢).

(٣) حلية الأولياء (٣/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)، والدر المنثور (٣/ ٣٢٩)، وانظر: الكامل لابن عدي (٢/ ٤٠١).

(٤) حلية الأولياء (٣/ ٣٠٠).

(٥) الصرد بضم الصاد وفتح الراء: طائر أبقع ضخم الرأس يكون في الشجر ويصطاد العصافير، نصفه أبيض ونصفه أسود، انظر: لسان العرب (٤/ ٢٤٢٨)، وتاج العروس (٢/ ٣٩٦) مادة «صرد».

(٦) جامع البيان (٤/ ٤٦٩)، وانظر: آثاراً أخرى عنه في (٨/ ٢٩١، ٢٠/ ٧٣، ٨٩).

(٧) قال الذهبي في تاريخ الإسلام حوادث سنة (١٠١ ـ ١٢٠هـ، ص٢٣٧): «سكن الكوفة بأخرة».

يرويها ويفسر القرآن بها بناءً على منهجه في التعامل معها، غير أن هذا الصنيع لم يعجب بعض الكوفيين فتجنبوا تفسيره، وقد عرف أهل الكوفة بتوقي الإسرائيليات والبعد عنها، ولعلهم ورثوا ذلك عن إمامهم عبد الله بن مسعود ﷺ، فقد كان شديد الانتقاد لمن يسأل أهل الكتاب، وكان يقول: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، فتكذبوا بحق وتصدقوا الباطل»، وكان شديد الإنكار لما يأتي به كعب الأحبار.

وكان ﷺ يربي أتباعه على البعد عن كتب أهل الكتاب والاستغناء بالقرآن الكريم، ومن ذلك قصته مع علقمة والأسود[١].

فإذا جمعنا هذه الأمور إلى بعضها تبين السبب الذي من أجله احترز بعض الكوفيين من تفسير مجاهد رحمه الله.

الأمر الثاني: مما انتقد به مجاهد رحمه الله تفسير القرآن بالرأي، فقد روى ابنه أنه قيل له: «أنت الذي تفسر القرآن برأيك! فبكى، ثم قال: إني إذاً لجريء! لقد حملت التفسير عن بضعة عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ»[٢].

ويستفاد من هذا النص أن مجاهداً عرف بالأخذ بالرأي، وقد عده ابن قتيبة من أسهل أهل العراق أخذاً بالرأي والقياس[٣].

وورد عنه صراحةً ما يدل لذلك، فكان يقول: «إن أفضل العبادة الرأي الحسن»[٤].

ومما جاء في عنايته بالرأي قوله: «كان لي صديق من قريش، فقلت له: هل لك أن تجلو، فأواضعك الرأي[٥]، فأنظر أين يقع رأيي من رأيك، ورأيك

---

(١) انظر ما تقدم (ص٢٠٥).
(٢) رواه بسنده أبو الليث السمرقندي في تفسير القرآن (١/ ٧٣).
(٣) تأويل مختلف الحديث (ص٧٤).
(٤) الإيمان لابن أبي شيبة (ص٢٧)، وتأويل مختلف الحديث (ص٧٤)، والإبانة لابن بطة «الإيمان» (١/ ٣٤٨)، وحلية الأولياء (٣/ ٢٩٣).
(٥) في القاموس المحيط (ص٩٩٧) مادة «وضع»: «هلم أواضعك الرأي أطلعك على رأيي، وتطلعني على رأيك».

من رأيي؟ قال القرشي: مه! دعِ الود على حاله، فغلبني القرشي»[1].

ويبدو أن من انتقد مجاهداً وأشاع عنه الأخذ بالرأي في تفسير القرآن ممن يتورع عن تفسير القرآن بالرأي مطلقاً، وهذا حال كثير من أهل زمانه، وقد مضى ذكر شيء من حالهم.

والمطالع لتفسير مجاهد يجد فيه أقوالاً غريبة مصدرها الرأي، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾ [البقرة: ٦٥] قال رحمه الله: «مسخت قلوبهم، ولم يمسخوا قردة، وإنما هو مثل ضربه الله لهم؛ ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]»[2].

تعقبه ابن جرير بقوله: «وهذا القول الذي قاله مجاهد، قول لظاهر ما دل عليه كتاب الله مخالف»، ثم أخذ يبين وجه بطلانه[3].

وقال ابن كثير: «وهذا سند جيد عن مجاهد، وقول غريب خلاف الظاهر من السياق في هذا المقام وفي غيره»[4].

٢ ـ وفي قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] روى عنه منصور[5] أنه قال رحمه الله: «تنتظر الثواب من ربها، لا يراه

---

(١) تاريخ دمشق (٥٧/ ٣٨).

(٢) الأثر في جامع البيان (٢/ ٦٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ١٣٣)، وعزاه في الدر المنثور (١/ ٧٥) إلى ابن المنذر.

(٣) جامع البيان (٢/ ٦٥).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١/ ١٥١).

(٥) هو ابن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة السلمي الكوفي، روى عن أبي وائل والحسن البصري وابن جبير، وعنه أيوب والأعمش، ثقة من أثبت أهل الكوفة، أكره على القضاء، وتوفي عام (١٣٢هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٤٧)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٤٢)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٥٩).

من خلقه شيء»[1].

قال ابن عبد البر: «قول مجاهد هذا مردود بالسنة الثابتة عن النبي ﷺ وأقاويل الصحابة وجمهور السلف، وهو قول عند أهل السنة مهجور، والذي عليه جماعتهم ما ثبت في ذلك عن نبيهم ﷺ، وليس من العلماء أحد إلا وهو يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ»، ثم بين أن مجاهداً وإن كان أحد المقدمين في العلم بتأويل القرآن، فإن قوله هذا مهجور عند العلماء مرغوب عنه[2].

وقال ابن كثير: «أبعد هذا القائل النجعة، وأبطل فيما ذهب إليه، وأين هو من قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: ١٥]؟ قال الشافعي رحمه الله: ما حجب الفجار إلا وقد علم أن الأبرار يرونه عز وجل، ثم قد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ بما دل عليه سياق الآية الكريمة»[3].

وهذا القول مع ثبوته عن مجاهد، فقد ثبت عنه أنه فسر الآية بالنظر إلى وجه الله تعالى، فروى عنه منصور أنه قال في الآية: «نظرت إلى ربها ناظرة».

وعنه قال: «﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾ حسنة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ تنظر إلى ربها تبارك وتعالى»[4]، فلعل مجاهداً لم تبلغه الأخبار في الرؤية، فقال بالقول الأول، فلما بلغته رجع عنه[5].

٣ ـ ومما توسع فيه مجاهد بالرأي ما ورد عنه في تفسير قوله تعالى:

---

(١) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (٢٣/٥٠٨ ـ ٥٠٩) عن سفيان عن منصور عن مجاهد، وقال ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٤٢٥): «وأخرج يعني: عبد بن حميد بسند صحيح عن مجاهد ناظرة تنظر الثواب، وعن أبي صالح نحوه»، ورواية أبي صالح أخرجها الطبري في جامع البيان (٢٣/٥٠٩)، وقال الشوكاني في فتح القدير (٥/٣٣٨): «وروي نحوه عن عكرمة، وقيل لا يصح هذا إلا عن مجاهد وحده».

(٢) التمهيد (٧/ ١٥٧).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٨/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٦٨٩٩ ـ ٦٩٠٠)، وفتح القدير (٥/٣٣٨).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٦٥).

(٥) انظر: الفصل لابن حزم (٣/ ٢).

﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: ١١٤] حيث أنكر أن تكون المائدة أنزلت عليهم، وقال: «مثل ضُرب؛ لم ينزل عليهم شيء»[١].

وقوله خلاف ما عليه جمهور المفسرين من أنها أنزلت حقيقة[٢].

يقول الذهبي عن مجاهد: «ولمجاهد أقوال وغرائب في العلم والتفسير تستنكر»[٣].

ويرى مجاهد أن هذه الآراء ونحوها داخلة ضمن القدر المسموح به من الرأي، وهو عندما جعل الرأي أفضل العبادة ـ كما تقدم ـ قيده بالرأي الحسن، ومفهومه لديه أن من الرأي ما هو سيء مذموم، وهو الرأي الصادر عن الهوى والابتداع، وكان رحمه الله شديد النفور منه، ويقول فيه: «ما أدري أي النعمتين أعظم علي؟! أن هداني إلى الإسلام، أو جنبني الأهواء»[٤].

وعن حميد الأعرج[٥] قال: «صليت إلى جنب رجل يتهم بالقدرية، فلقيت مجاهداً فأعرض عني، فقلت له، فقال: ألم أرك صليت إلى جنب فلان؟! قلت: إنما ضمتني وإياه الصلاة»[٦].

وكان ينهى عن مجالسة أهل الأهواء[٧]، ومما يؤكد ذلك أنه لما قيل له: إنك تفسر القرآن برأيك، استبشع ذلك ونفر منه.

---

(١) جامع البيان (٩/ ١٣٠).

(٢) انظر: زاد المسير (٢/ ٤٥٩)، والجامع لأحكام القرآن (٣/ ٢٣٦٦)، وفتح القدير (٢/ ٩٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٥٥).

(٤) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص٣٠٤)، وحلية الأولياء (٣/ ٢٩٣)، وتاريخ دمشق (٥٧/ ٣٩).

(٥) هو أبو صفوان حميد بن قيس المكي القارئ، عرض على مجاهد القرآن ثلاث مرات، روى عن الزهري وابن المنكدر، وعنه السفيانان ومالك، ووثقه غير واحد وحديثه في الكتب الستة، توفي عام (١٣٠هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٣٥٧)، وغاية النهاية (١/ ٢٦٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٩٧).

(٦) الإبانة لابن بطة «القدر» (٢/ ٢٠٧).

(٧) الإبانة لابن بطة «الإيمان» (٢/ ٤٤٣)، وكتاب ما جاء في البدع لابن وضاح (ص١١١).

ومع وضوح منهج مجاهد رحمه الله من الأهواء والبدع، ونفرته من الآراء المذمومة إلا أن بعض المستشرقين استغل ما انتقد به وأشيع عنه، وحمله فوق ما يحتمل، فنسب مجاهداً إلى البدعة والهوى، مثل جولد تسيهر[1] الذي زعم بأن الآراء التي أشرنا إليها كانت نواة مذهب المعتزلة[2].

وبالجملة فالنقد لمجاهد سواء في تفسير القرآن بالإسرائيليات أو بالرأي لم يصل إلى درجة الطعن في صدقه، أو القدح في عدالته، وإنما في شيء يرى أن فيه سعة، وما أخطأ فيه من المسائل قليل مغمور في كثير صوابه رحمه الله[3].

إمامة مجاهد في التفسير:

وإمامة مجاهد في التفسير، وعدالته وتثبته في رواية الأحاديث، وأخذه التفسير عن شيخه حبر الأمة وملازمته له، وحكايته عن نفسه أن القرآن استفرغ علمه[4] من الأمور المشهورة عنه، وهي ترفع من قدره ومكانته في هذا العلم، وتجعله في مصاف كبار مفسري التابعين، وهذا الذي استقر عليه رأي العلماء وأجمعت عليه كلمتهم:

---

(١) هو إجناس جولد تسيهر، مستشرق يهودي مجري، تعلم في بودا بست وبرلين، وسافر إلى مصر وسوريا، وله عدة مؤلفات عن الإسلام بعدة لغات ترجم بعضها إلى العربية، توفي سنة (١٩٢١م).
انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٨٤).

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي (ص١٢٩ ـ ١٣٣)، وانظر: آراء المستشرقين حول القرآن وتفسيره، د.رضوان (٢/ ٧٤٠ ـ ٧٤٣). والمعتزلة يسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد، ومذهبهم قائم على نفي الصفات عن الله تعالى، وأن العبد يخلق فعله: خيره وشره، والفاسق عندهم بمنزلة بين المنزلتين، فلا هو مؤمن ولا هو كافر، كما قالوا باستحالة رؤية الله بالأبصار، وهم فرق، منها: الواصلية، والهذيلية، والنظامية، والبشرية، والمعمرية.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص١٥٥)، والفرق بين الفرق (ص٢٤، ١١٤)، والملل والنحل (١/ ٤٣).

(٣) انظر: التفسير والمفسرون (١/ ١٠٥).

(٤) المعرفة والتاريخ (١/ ٧١٢).

فتقدم قول قتادة رحمه الله: «أعلم من بقي بالتفسير مجاهد»[1].

وقول خصيف: إن مجاهداً أعلم أصحاب ابن عباس بالتفسير[2].

ويقول سفيان الثوري: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»[3].

وقيل لشريك[4]: «أي الرجلين كان أعلم بالتفسير مجاهد أو سعيد بن جبير؟ قال: كان مجاهد»[5].

ووصفه ابن تيمية بأنه كان آية في التفسير[6].

كما حكى الذهبي إجماع الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به[7]، وقال ابن كثير: «كان أعلم أهل زمانه بالتفسير»[8].

والدفاع عن مجاهد وإثبات مكانته في التفسير وعلو شأوه فيه ينبغي ألا يصرف القارئ عما كان عليه بعض تابعي الكوفة من التوقي والحذر في نقل التفسير؛ خوفاً من الوقوع في الرواية عن بني إسرائيل، وكيف أن بعضهم كان على وعي تام، وفطنة كبيرة في الرواية عن الآخرين، والانتقاء من أحاديث العالم ومروياته.

ثانياً: عكرمة مولى ابن عباس:

انتقد تفسيره للقرآن سعيد بن المسيب، فعن عمرو بن مرة قال: «سأل

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٩٢).

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١٢)، وانظر: الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣١٩).

(٣) جامع البيان (١/ ٨٥).

(٤) هو القاضي أبو عبد الله شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، روى عن الأعمش وهشام بن عروة، وتغير حفظه في آخر أمره، قال الذهبي: «حديثه من أقسام الحسن»، توفي عام (١٧٧هـ) وله (٨٢) سنة.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٦٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٣٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٦٤).

(٥) فضائل الصحابة لأحمد (٢/ ٩٥٨).

(٦) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٨).

(٧) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٦٠).

(٨) البداية والنهاية (١٣/ ٦).

رجل سعيد بن المسيب عن آية من القرآن، فقال: لا تسألني عن القرآن، وسل عنه من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء؛ يعني عكرمة»[1].

ولانتقاد ابن المسيب احتمالان:

الاحتمال الأول: أن سعيداً قال ذلك لمّا رأى توسع عكرمة في تفسير القرآن وجرأته على القول فيه، فإن عكرمة عرف بالإكثار من التفسير، وكان يقول: «لقد فسرت ما بين اللوحين»[2].

وأما سعيد فعرف عنه الورع الشديد عن القول في القرآن، فكان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن[3]، وإذا سئل عن تفسير آية من القرآن، قال: «إنا لا نقول في القرآن شيئاً»[4]، ومن كانت هذه حاله إذا رأى غيره يقدم على التفسير يستنكر ذلك ولا بد.

ويؤيد هذا الاحتمال ما جاء في بعض الروايات عن عمرو بن مرة قال: «سألت سعيد بن المسيب عن تفسير آية من كتاب الله، فقال: ما أنا بجريء عليه، ولكن دونك من يزعم أنه لا يخفى عليه منه حرف؛ يُعَرِّض بعكرمة»[5].

الاحتمال الثاني: أن ابن المسيب يشكك في مصداقية عكرمة كما يشعر به قوله: «سل من **يزعم** أنه لا يخفى عليه منه شيء»، وقد ورد عنه صراحة تكذيب عكرمة، فكان يقول لغلامه برد[6]: «لا تكذب علي، كما يكذب عكرمة على ابن عباس»[7].

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ٢١٣)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ٥١١)، وجامع البيان (١/ ٨١)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٣٧٤).

(٢) حلية الأولياء (٣/ ٣٢٧).

(٣) جامع البيان (١/ ٨٠).

(٤) الجامع لابن وهب (٢/ ٦٣)، وفضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ٢١٢)، وجامع البيان (١/ ٧٩)، وانظر: التفسير والمفسرون (١/ ١٠٧).

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٣٧٤).

(٦) له ترجمة مختصرة في التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٣٤)، والثقات لابن حبان (٦/ ١١٤)، ولسان الميزان (٢/ ١٠).

(٧) العلل لأحمد (٢/ ٧١)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٥)، وجامع بيان العلم وفضله =

وعن عطاء الخراساني[1] قال: «قلت لابن المسيب: إن عكرمة يزعم أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، فقال: كذب مَخْبَثَانُ، اذهب إليه فسبه، سأحدثك، قدم رسول الله ﷺ وهو محرم، فلما حل تزوجها»[2].

وقد جاء تكذيب عكرمة عن غير سعيد بن المسيب:

١ ـ فعن عبد الله بن عثمان بن خثيم[3] قال: «سألت عكرمة عن ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ [ق: ١٠] فقلت: ما بسوقها؟ قال: بسوقها طلعها، ألم تر أنه يقال للشاة إذا حان ولادها بسقت؟ قال: فرجعت إلى سعيد بن جبير، فقلت له: فقال: **كذب**، بسوقها طولها في كلام العرب»[4].

٢ ـ وذكر لسعيد بن جبير أن عكرمة كره إجارة الأرض، فقال: «كذب

= (١٥٦/٢)، وجاء عن ابن عمر أنه قاله لنافع، ولم يصححه الذهبي في ميزان الاعتدال (١٧/٤)، ولا ابن حجر في هدي الساري (ص٤٢٧)، وفي العلل لأحمد (٧٠/٢ ـ ٧١) عن إسحاق بن الطباع قال: «سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذبن علي كما كذب عكرمة على ابن عباس، قال: لا، ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه».

(١) هو عطاء بن أبي مسلم الخرساني البلخي، مولى المهلب بن أبي صفرة، يكنى أبا عثمان، ولد سنة (٥٠هـ)، حديثه عن ابن عباس مرسل، وسمع ابن المسيب وابن جبير، وروى عنه شعبة ومالك، وخرج له مسلم وأصحاب السنن، توفي سنة (١٣٥هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٤٧٤/٢/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤٠/٦)، وتهذيب التهذيب (١٠٨/٣).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٩٦/٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٣٧٤/٣)، ووافق ابنُ عباس عكرمةَ في أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، وقد اعتذر سعيد بن المسيب لابن عباس، وقال: «وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم».
انظر: سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب المحرم يتزوج (١٦٩/٢).

(٣) القاريّ المكي، يكنى أبا عثمان، روى عن أبي الطفيل ومجاهد، وعنه السفيانان وابن جريج، توفي قبل سنة (١٤٤هـ).
انظر: التاريخ الكبير (١٤٦/١/٣)، والثقات لابن حبان (٣٥/٥)، وتهذيب التهذيب (٣٨٣/٢).

(٤) الدر المنثور (١٠٢/٦)، وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر، وهو في تاريخ دمشق (١١٢/٤١ ـ ١١٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٤/٥).

عكرمة، سمعت ابن عباس يقول: إن أمثل ما أنتم صانعون استئجار الأرض البيضاء؛ سنةٌ، سنة»[1].

٣ ـ وكذبه مجاهد بن جبر[2]، وقال للقاسم بن أبي بزة: «سل عنها عكرمة: ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩]، فسأله فقال: الإخصاء، قال مجاهد: ما له، لعنه الله! فوالله لقد علم أنه غير الإخصاء، ثم قال: سله، قال القاسم: فسألته، فقال: ألم تسمع إلى قول الله تبارك وتعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]؟ قال: لدين الله، فحدثت به مجاهداً، فقال: ما له أخزاه الله؟!»[3].

وفي رواية أنه لما قيل له تفسير عكرمة بأنه الإخصاء قال: «كذب العبد»[4].

٤ ـ وسئل محمد بن سيرين عن عكرمة، فقال: «ما يسوءني أن يكون من أهل الجنة، ولكنه كذاب»[5].

٥ ـ وعن عطاء بن أبي رباح أنه قيل له: «إن عكرمة يقول: قال ابن عباس: سبق الكتاب الخفين، فقال: كذب عكرمة، سمعت ابن عباس يقول: لا بأس بمسح الخفين، وإن دخلت الغائط»[6].

وتهمة الكذب هي إحدى تهم ثلاث اتهم بها عكرمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ يطول الكلام بذكرها والجواب عنها[7].

والذي يعنينا هنا اتهام ابن المسيب لعكرمة في التفسير، فإنه كان قاسي الرأي في عكرمة، وكان يقع بينهما بعض المشادات الكلامية، فعن أيوب

(١) الكامل لابن عدي (١/١٢٨)، وتاريخ دمشق (٤١/١١٣).
(٢) المغني في الضعفاء (٢/٦٧).
(٣) جامع البيان (٧/ ٤٩٥)، وانظر: تفسير عبد الرزاق (١/١٦٧ ـ ١٦٨).
(٤) جامع البيان (٧/٤٩٨).
(٥) الكامل لابن عدي (١/ ١٣٢، ٦/ ٤٧٠).
(٦) المصدر السابق (١/١٢٩، ٦/٤٦٩).
(٧) وفصل فيها القول ابن حجر في هدي الساري (ص٤٢٥) وما بعدها.

قال: «سأل رجل ابن المسيب عن رجل نذر نذراً لا ينبغي له ـ ذكر أنه معصية ـ فأمره أن يوفيه، قال: ثم سأل الرجل عكرمة، فأمره أن يكفر يمينه ولا يوفي نذره، قال: فرجع الرجل إلى ابن المسيب، فأخبره بقول عكرمة، فقال ابن المسيب: لينتهين عكرمة أو ليوجعن ظهره، فرجع الرجل إلى عكرمة فأخبره، فقال له عكرمة: أما إذا بلغتني فبلغه؛ أما هو فقد ضربت الأمراء ظهره، أوقفوه في تُبَّان من شعر، وسله عن نذرك: أطاعة هو لله أم معصية؟ فإن قال: هو معصية، فقد أمرك بمعصية الله، وإن قال: هو طاعة لله، فقد كذب على الله حين زعم أن معصية الله طاعة»[1].

وعن محمد بن عبد الله بن أبي مريم[2] قال: «بعت تمراً من التمارين سبعة آصع بدرهم، فصار لي على رجل منهم، فوجدت عند بعضهم تمراً يبيعه أربعة آصع بدرهم، فسألت عكرمة، فقال: لا باس عليك، تأخذ أقل مما بعت، فلقيت سعيد بن المسيب، فأخبرته بقول عكرمة، فقال: **كذب** عبد ابن عباس، ما بعت مما يكال فلا تأخذ مما يكال إلا التمر، فقلت: فإن فضل لي عنده الكسر؟ قال: فأعطه أنت الكسر، وخذ منه الدرهم، قال: فرجعت، فإذا عكرمة يطلبني، فقال: إن الذي قلت لك: هو حلال؛ هو حرام»[3].

الجواب عن تكذيب عكرمة:

وأجيب عن تكذيب ابن المسيب وغيره لعكرمة بأجوبة منها:

---

(١) مصنف عبد الرزاق (٨/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩)، وفي الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٢١٤) أن ابن المسيب قال: «لا ينتهي عبد ابن عباس حتى يلقى في عنقه حبل ويطاف به، فجاء الرجل إلى عكرمة، فأخبره، فقال له عكرمة: أنت رجل سوء».
وانظر: المعرفة والتاريخ (٢/ ١١)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٥٦).

(٢) الخزاعي مولاهم المدني، روى عنه يحيى القطان ومالك، وذكره الذهبي في الطبقة الخامسة عشرة ما بين عامي (١٤١ ـ ١٥٠).
انظر: التاريخ الكبير (١/ ١/ ١٣٩)، والثقات لابن حبان (٧/ ٤١٩)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (١٤١ ـ ١٦٠هـ، ص٢٧٥).

(٣) الكامل لابن عدي (١/ ١٢٧)، وانظر كلاماً بشأن هذا الأثر في المغني (٦/ ٢٦٣).

١ ـ عدم صحة قول سعيد لمولاه: «لا تكذب علي، كما يكذب عكرمة على ابن عباس»، وقد نص على ذلك ابن حجر وغيره.

٢ ـ ما ورد في الروايات الأخرى التي كذب فيها ابن المسيب عكرمة محمولة على التكذيب في وقائع خاصة تكلم فيها عكرمة فكذبه فيها، ولا يراد به العموم، وهذا الاحتمال ظاهر في تكذيب ابن جبير ومجاهد وعطاء[(١)].

ولذا يرد عن بعض من كذبه تصوبيه في مواطن أخرى، ومن ذلك أن مجاهداً بعث رجلاً إلى عكرمة يسأله عن قول الله لأيوب: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٤]، فقال: قيل له: إن أهلك لك في الآخرة، فإن شئت عجلناهم لك في الدنيا، وإن شئت كانوا لك في الآخرة، وآتيناك مثلهم في الدنيا، فقال: يكونون لي في الآخرة، وأوتىٰ مثلهم في الدنيا، فرجع إلى مجاهد، فقال: أصاب[(٢)].

بل إن سعيد بن جبير ـ وهو أحد من كذبه ـ لما قيل له: «تعلم أحداً أعلم منك؟ قال: نعم عكرمة»[(٣)].

٣ ـ أن قوله وقول غيره في الروايات السابقة كذب هو بمعنى: أخطأ، وليس المراد أنه يتعمد الإخبار بخلاف الواقع.

٤ ـ أن تكذيب عكرمة لو صح عن ابن المسيب فهو مدفوع ومقابل بتوثيق الأئمة لعكرمة، وفيهم من هو أرفع منزلةً وأجل قدراً من ابن المسيب رحمه الله، فقد ثبت توثيق ابن عباس لتلميذه عكرمة وهو أدرى به من ابن المسيب، فعن عكرمة أنه قال لأبي أُمامة رضي الله عنه: «يا أبا أُمامة أذكرك الله، هل سمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم عني عكرمة فصدقوه، فإنه لم يكذب

---

(١) انظر: هدي الساري (ص٤٢٧).

(٢) جامع البيان (١٦/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦)، وانظر: شواهد أخرى في (٢/ ٥٠٢، ١٨/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢٣٠، ٢٣١).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٣٧٤)، وتاريخ دمشق (٤١/ ٨٧)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٦٥).

علي؟ فقال أبو أُمامة: نعم»[1].

وقد ذكر بعض العلماء أنه «عدله أمة من التابعين، منهم زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد لكبير أحد من التابعين؛ على أن من جرحه من الأئمة لم يمسك عن الرواية عنه، ولم يستغن عن حديثه، وكان حديثه متلقى بالقبول قرناً بعد قرن إلى زمن الأئمة الذين اخرجوا الصحيح، على أن مسلماً كان أسوأهم رأياً فيه، وقد أخرج له مع ذلك مقروناً»[2].

وابن سيرين مع قدحه في عكرمة ـ كما تقدم ـ يروي عنه وإن لم يسمه، فكان يقول: نبئت عن ابن عباس[3].

وقد أخرج له البخاري في صحيحه، ولكثرة من عدله حكى بعض العلماء الإجماع على ذلك[4].

إمامة عكرمة في التفسير:

أما مقامه في تفسير القرآن فقد أثنى كثير من العلماء على تقدمه فيه:

فالشعبي مع ورعه الشديد عن التفسير يقول عنه: «ما بقي أحد أعلم بكتاب الله تعالى من عكرمة»[5].

والحسن مع إمامته ترك كثيراً من تفسير القرآن حين قدم عكرمة البصرة كما حكاه أيوب وابن عيينة[6].

---

(١) تاريخ دمشق (٤١/ ٨٢)، وتاريخ ابن معين (٣/ ٢٥٩)، والتمهيد (٢/ ٣١)، وهدي الساري (ص٤٢٨).

(٢) هدي الساري (ص٤٢٩ ـ ٤٣٠)، ونقله عن ابن منده.

(٣) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٢١٥).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ١٣٨).

(٥) حلية الأولياء (٣/ ٣٢٦).

(٦) العلل لأحمد (١/ ١٦٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٤٧)، والكامل لابن عدي (٦/ ٤٧٣)، وتاريخ دمشق (٤١/ ٩١).

ويقول قتادة: «أعلم الناس بالتفسير عكرمة»[1].

وقال فيه: «لا تسألوا العبد إلا عن القرآن»[2].

ويقول سفيان الثوري[3]: «خذوا التفسير من أربعة: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك بن مزاحم»[4].

وحين سئل أبو حاتم[5] عن عكرمة وسعيد بن جبير: أيهما أعلم بالتفسير؟ قال: «أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة»[6].

وتصديق كلام أبي حاتم قول حبيب بن أبي ثابت[7]: «اجتمع عندي خمسة لا يجتمع عندي مثلهم أبداً؛ عطاء وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة، فأقبل مجاهد وسعيد بن جبير يلقيان على عكرمة التفسير، فلم يسألاه عن آية إلا فسرها لهما، فلما نفد ما عندهما جعل يقول: أنزلت آية كذا في كذا، وأنزلت آية كذا في كذا»[8].

---

(١) الكامل لابن عدي (٦/ ٤٧١)، وحلية الأولياء (٣/ ٣٢٦).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٢).

(٣) هو الإمام أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري الكوفي، أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة (٩٧هـ)، قال عنه ابن المبارك: «كتبت عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان»، اختفى في آخر عمره من المهدي العباسي فتوفي بالبصرة عام (١٦١هـ).

انظر: التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٩٢)، وتاريخ بغداد (٩/ ١٥١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٣)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٥٦).

(٤) الكامل لابن عدي (٥/ ١٥٠)، وحلية الأولياء (٣/ ٣٢٩)، وتاريخ دمشق (٤١/ ٩٢).

(٥) هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي، ولد عام (١٩٥هـ)، وهو من كبار الحفاظ، روى عنه أبو داود والنسائي وأبو زرعة، توفي عام (٢٧٧هـ) عن (٨٢) سنة.
انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢٠٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٦٧).

(٦) الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٩).

(٧) هو حبيب بن قيس بن دينار أبو يحيى الأسدي الكوفي، روى عن ابن عباس وابن عمر، وعنه الأعمش والثوري، وهو من أصحاب الفتيا في الكوفة، حديثه في الكتب الستة، توفي في رمضان سنة (١١٩هـ). انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٢٣)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٢٠٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٤٧).

(٨) حلية الأولياء (٣/ ٣٢٦)، وتاريخ دمشق (٤١/ ٩١).

وقال ابن حبان: «كان عكرمة من علماء الناس في زمانه بالقرآن»[1].

ثالثاً: الضحاك بن مزاحم الهلالي:

أُنتقد رَحِمَهُ اللهُ بأنه يروي عن ابن عباس ولم يسمع منه:

فعن عبد الملك بن ميسرة قال: «الضحاك لم يلق ابن عباس، إنما لقي سعيد بن جبير بالري، فأخذ عنه التفسير»[2].

وعنه قال: «قلت للضحاك: سمعت من ابن عباس؟ قال: لا، قلت: فهذا الذي تروي عمن أخذته؟ قال: عنك وعن ذا وعن ذا»[3].

وعبد الملك بن ميسرة الهلالي تابعي سمع ابن عمر رضي الله عنهما[4]، وأخرج له أصحاب الكتب الستة، واتفقت كلمة النقاد على توثيقه، وقال فيه وكيع[5]: «كان ثقة كثير الحديث»[6].

أما الضحاك فقد عده ابن حجر في الطبقة الخامسة، وهي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، ولم يثبت

---

(١) الثقات (٥/ ٢٢٩)، وانظر ثناء ابن عبد البر على عكرمة في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٥٥).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢١٠)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ١٠٩، ٣/ ٢٠٩)، وجامع البيان (١/ ٨٦)، والجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٦٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢١٨)، والكامل لابن عدي (٥/ ١٥٠).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٩٨)، والجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٥٨)، والثقات لابن حبان (٦/ ٤٨١)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٢٦)، وانظر: جامع البيان (١/ ٨٦).

(٤) التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٤٣٠).

(٥) هو أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي، الإمام المحدث، روى عن هشام بن عروة والأعمش، وعنه أحمد وابن المديني، قال أحمد: «ما رأت عيني مثل وكيع قط»، توفي راجعاً من الحج سنة (١٩٧هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٧٥)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٠٦).

(٦) وتوفي ابن ميسرة في ولاية خالد بن عبد الله القسري بالكوفة.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٢٣)، والجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٦٥)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (١٠١ ـ ١٢٠هـ، ص٤١٦)

لبعضهم سماع من الصحابة، وخرج له أصحاب السنن، واختلف في توثيقه، فوثقه أحمد وابن معين[1]، وضعفه شعبة ويحيى القطان[2]، وتوسط ابن حجر فقال: صدوق[3].

وكونه لم يسمع من ابن عباس قال به بعض الحفاظ:

فكان شعبة ينكر أن يكون الضحاك لقي ابن عباس قط، وسأل مشاشاً[4]: سمع الضحاك من ابن عباس؟ فقال: ما رآه قط، أو قال: لا ولا كلمة[5].

وقال ابن حبان: «من زعم أنه لقي ابن عباس فقد وهم»[6].

وقال ابن عدي[7]: «والضحاك بن مزاحم عرف بالتفسير، فأما رواياته

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن معين المري البغدادي، الإمام الحافظ، ولد سنة (١٥٨هـ)، وروى عنه أحمد والبخاري ومسلم، خلّف أبوه له مالاً جزيلاً فأنفقه على الحديث، توفي بالمدينة سنة (٢٣٣هـ).
انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٩٢)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٧٧)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٩).

(٢) هو أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي البصري، ولد سنة (١٢٠هـ) وروى عن الأعمش وهشام بن عروة، وعنه ابن مهدي وأحمد، قال ابن المديني: «ما رأيت أحداً أعلم بالرجال منه»، توفي عام (١٩٨هـ).
انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٥٠)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٣٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٨).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٢٦)، والعجاب (ص٦٠)، وتقريب التهذيب (ص٧٥، ٢٨٠).

(٤) هو أبو ساسان السليمي البصري، روى عن عطاء وطاوس، وحدث عنه شعبة وهشيم، أخرج له النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات.
انظر: الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٢٤)، والثقات لابن حبان (٧/ ٥٢٥)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨١).

(٥) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٤٣)، والجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٥٩)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢١٨)، والكامل لابن عدي (٥/ ١٥٠)، وفي الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢١٠) أن مشاشاً سأل الضحاك: لقيت ابن عباس؟ فقال: لا.

(٦) الثقات (٦/ ٤٨٠).

(٧) هو أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، يعرف بابن القطان، ولد سنة (٢٧٧هـ)، =

عن ابن عباس وأبي هريرة وجميع من روى عنه، ففي ذلك كله نظر، وإنما اشتهر بالتفسير»[1].

وأما ما ذكره ابن ميسرة من أن الضحاك أخذ تفسير ابن عباس من ابن جبير، فلو أمكن القطع بأن جميع ما رواه الضحاك عن ابن عباس أخذه من ابن جبير لأمكن تصحيح رواياته لعدالة الواسطة بينه وبين ابن عباس، ولذلك لما قيل: إن علي بن أبي طلحة[2] لم يسمع التفسير من ابن عباس، وإنما أخذه من مجاهد أو سعيد بن جبير، قال ابن حجر: «بعد أن عرفت الواسطة، وهو ثقة فلا ضير في ذلك»[3].

إلا أن ذلك متعذر هنا، سيما وقد قال الضحاك حين سئل عمن أخذ تفسير ابن عباس: عن ذا وعن ذا.

= برز في علم الجرح والتعديل، من مصنفاته غير الكامل: الانتصار على مختصر المزني، والمعجم، توفي سنة (٣٦٥هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٠)، وطبقات الحفاظ (ص٣٨٠).

(١) الكامل (٥/ ١٥٢)، وانظر سوى ما تقدم: التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٥٣)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٢٩٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٩)، والعجاب لابن حجر (ص٦٠)، وإرواء الغليل (٢/ ١٤٣).
وذهب أحمد شاكر في تحقيق مسند أحمد (٤/ ٦٧) [ط. دار المعارف] إلى تخطئة من نفى سماع الضحاك من ابن عباس، واستدل بتقدم وفاة الضحاك، وبما رواه أبو جناب الكلبي عنه أنه قال: جاورت ابن عباس سبع سنين، وفيما استدل به أحمد شاكر نظر، فإن أبا جناب ضعيف، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤/ ٦٠٠): «أبو جناب ليس بقوي، والأول أصح»؛ يعني عدم سماع الضحاك من ابن عباس، ثم هو معارض بإخبار الضحاك عن نفسه أنه لم يسمع من ابن عباس، وقد رواه عنه من هو أوثق من أبي جناب، والله أعلم.

(٢) هو أبو الحسن علي بن سالم بن المخارق الهاشمي، من أهل الجزيرة، ثم انتقل إلى حمص، قال الذهبي: «روى معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس تفسيراً كبيراً ممتعاً»، وقد أخرج البخاري كثيراً منه في الصحيح، توفي سنة (١٤٣هـ).
انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٥٤)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٧١).

(٣) الإتقان (٢/ ٢٤١)، ولم أقف على كلام ابن حجر، وإنما قال في العجاب (ص٥٨): «وعلي صدوق لم يلق ابن عباس، لكنه حمل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة».

ومع تأثر تفسير الضحاك بعدم سماعه من ابن عباس، فقد تأثر أيضاً بأن أشهر نقلة مروياته وتفسيره لم يكونوا ثقات، ومن أشهرهم:

١ ـ بشر بن عمارة عن أبي روق عنه، وبشر ليس له رواية في الكتب الستة، وقد ضعفه غير واحد من العلماء، قال البخاري: «تعرف وتنكر»[١].

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي في الحديث»[٢]، وضعفه أيضاً النسائي[٣]، وابن حجر وغيرهما[٤].

وأما أبو روق عطية بن الحارث الهمداني فهو صدوق[٥].

وهذه الطريق يخرج منها الطبري وابن أبي حاتم[٦] في تفسيرهما كثيراً[٧].

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٨٠).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٦٢).

(٣) هو أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني صاحب السنن، ولد سنة (٢١٥هـ) وسمع قتيبة بن سعيد، له كتاب الخصائص، وفضائل الصحابة، وامتحن في آخر عمره بدمشق، وتوفي بفلسطين عام (٣٠٣هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٦).

(٤) وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام في الطبقة الثامنة عشرة ما بين عامي (١٧١ ـ ١٨٠هـ، ص٥١)، وانظر: المجروحين (١/ ٢١٤)، وميزان الاعتدال (١/ ٣٢١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٣٠)، وتقريب التهذيب (ص١٢٣).

(٥) وخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه، وذكره الذهبي في الطبقة الخامسة عشرة ما بين عامي (١٤١ ـ ١٥٠).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٥٦)، والجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٨٢)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (١٤١ ـ ١٦٠هـ، ص٢٢٢)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١١٢)، وتقريبه (ص٣٩٣).

(٦) هو أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم بن إدريس الحنظلي الرازي، ولد سنة (٢٤٠هـ)، وأخذ عن أبيه وأبي زرعة، من مصنفاته: التفسير، والرد على الجهمية، والزهد، توفي في أول سنة (٢٢٧هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٩)، وطبقات الحفاظ (ص٣٤٦)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص٥٢).

(٧) انظر: الإتقان (٢/ ٢٤٢).

ويخرجان عن أبي روق من طرق أخرى غير طريق بشر لكنها قليلة[1].

٢ ـ جويبر بن سعيد عنه[2]، وقد ضعفه بعض العلماء:

قال الخليلي[3] «وهذه التفاسير لكتاب الله الطوال التي أسندوها إلى ابن عباس غير مرضية، ورواتها مجاهيل؛ كتفسير جويبر عن الضحاك عن ابن عباس»[4].

وعن ابن معين قال: «ليس بشيء»، وعن الإمام أحمد قال: «ما كان عن الضحاك فهو أيسر، وما كان يسند عن النبي ﷺ فهو منكر»[5].

وقد ذكر السيوطي[6] في «الإتقان» أن ابن جرير وابن أبي حاتم لم يخرجا من هذه الطريق شيئاً[7]، ومراده إلى ابن عباس، والذي وقفت عليه في

---

(١) كرواية ابنه يحيى وهو ضعيف كما في ميزان الاعتدال (٦/ ٤٨)، ولسانه (٦/ ٣١١).
وجابر بن نوح الحماني وهو ضعيف أيضاً، انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٣٧٩)، وتقريب التهذيب (ص١٣٦).
والمسيب بن شريك وهو متروك، انظر: التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤٠٨)، وميزان الاعتدال (٥/ ٢٣٩)، ولسانه (٦/ ٤٥).

(٢) هو أبو القاسم الأزدي البلخي روى عنه حماد بن زيد وابن المبارك.
انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٢٠٥)، المجروحين (١/ ٢٥٧) وميزان الاعتدال (١/ ٤٢٧).

(٣) هو أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، أخذ عن الحاكم وابن شاهين، كتابه الإرشاد في معرفة المحدثين دالٌ على جلالته وسعة علمه، توفي في آخر سنة (٤٤٦هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٣)، وطبقات الحفاظ (ص٤٣٠).

(٤) الإرشاد (١/ ٣٩١).

(٥) الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٤٠)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٢٠)، وضعفه ابن كثير في تفسيره (٢/ ٤٢٧).

(٦) هو أبو الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر الخضيري السيوطي الشافعي، ولد سنة (٨٤٩هـ)، مؤلف مكثر، له ستمائة مصنف في شتى الفنون، منها: الدر المنثور، والجامع الصغير وتدريب الراوي، توفي سنة (٩١١هـ).
انظر: الضوء اللامع (٤/ ٦٥)، والبدر الطالع (١/ ٣٢٨).

(٧) انظر: الإتقان (٢/ ٢٤٢).

تفسيرهما قليل[1]، أما جويبر عن الضحاك من قوله فكثير.

وما تقدم يتعلق بحال الضحاك والرواة عنه في نقلهم ورواياتهم.

أما حال الضحاك في التفسير ومعرفته بتأويل القرآن فقد أثنى عليه بعض العلماء:

فعده سفيان الثوري أحد الأربعة الذين يؤخذ عنهم تفسير القرآن كما تقدم.

وقال الذهبي: «له يد طولى في التفسير»[2].

رابعاً: أبو صالح مولى أم هانئ «باذام»[3]:

عده ابن حجر في الطبقة الوسطى من التابعين، وهو يروي عن علي وأبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم[4]، ولم يخرج له البخاري ومسلم، وخرج له أصحاب السنن أحاديث قليلة، منها حديث واحد عن ابن عباس رضي الله عنهما[5]، ولأبي صالح عناية بالتفسير خاصة، فله نسخة تفسيرية كبيرة يرويها عن ابن

---

(١) وقفت على عدة موضع في تفسير الطبري: (٩/ ٥٠، ١٠/ ٢١٧، ١٤/ ١٣٠، ١٩/ ١٩٧، ٢٢/ ٤١، ٢٤/ ١٦٩)، وفي تفسير ابن أبي حاتم: (١/ ١٥٦، ٣/ ٨٦٣، ٥/ ١٤٨٦، ٦/ ١٩٦٨، ٧/ ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣٣).

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث١٠١ ـ ١٢٠هـ، ص١١٣)، وقال في المغني في الضعفاء (١/ ٤٩٤): «هو قوي في التفسير».

(٣) ويقال: باذان، ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام في الطبقة الثانية عشرة؛ بين عامي (١١١ ـ ١٢٠هـ، ص٣٢٥)، وأشار في سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٨) إلى أنه من طبقة أبي صالح ذكوان السمان المتوفى سنة (١٠١هـ)، لكنه عاش بعده نحواً من عشرين سنة.
وأما أم هانئ فهي فاختة، وقيل: هند بنت أبي طالب بن عبد المطلب القرشية الهاشمية، شقيقة علي رضي الله عنه، كانت تحت هبيرة المخزومي، فأسلمت عام الفتح، وخطبها النبي ﷺ، وروت عنه، وعاشت بعد علي.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٨/ ٣٢)، وأسد الغابة (٧/ ٤٠٤)، والإصابة (١٣/ ٣٠٠).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٢١١)، وتقريبه (ص١٢٠).

(٥) انظر: تحفة الأشراف (٤/ ٣٦٨).

عباس أخرج كثيراً منها ابن جرير الطبري، قال ابن عدي: «**عامة ما يرويه تفاسير**، وما أقل ما له من المسند، وهو يروي عن علي وابن عباس، وروى عنه ابن أبي خالد عن أبي صالح هذا **تفسيراً كبيراً قدر جزء**»[1].

وجملة ما انتقد به أمران:

الأمر الأول: عدم التمكن في علم التفسير، فقد كان الشعبي رَحِمَهُ اللَّهُ يمر به، فيأخذ أذنه فيعركها، ويقول: «تفسر القرآن وأنت لا تقرأ القرآن؟!».

وفي بعض الروايات: «ويلك تفسر القرآن وأنت لا تحفظه!»، وفي بعضها: «وأنت لا تحسن تقرأه نظراً!»[2].

ونقد الشعبي غير كاف للحكم على أبي صالح بأنه غير مؤهل لتفسير القرآن، فالشعبي عرف عنه الورع الشديد عن القول في تفسير القرآن مطلقاً، وكان يقول: «ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت: القرآن والروح والرأي»[3]، ويقول: «والله ما من آية إلا قد سألت عنها، ولكنها الرواية عن الله عَزَّوَجَلَّ»[4]، فهو لا يرى التصدر لتفسير القرآن مطلقاً.

ثم إن قوله لأبي صالح: وأنت لا تقرأ القرآن، أو: وأنت لا تحسن تقرأه نظراً! يتعارض مع ما ذكر في ترجمة أبي صالح أنه كان معلماً للقرآن الكريم كما سيأتي، وقد تكون قراءة أبي صالح مخالفة لقراءة الشعبي فأنكرها.

ومعاتبته لأبي صالح على تفسير القرآن مع عدم حفظه يفيد أنه يرى ضرورة أن يكون المفسر حافظاً لكتاب الله، وهذا ما لم يذكره أحد شرطاً للمفسر[5].

---

(١) الكامل (٢/ ٢٥٨)، وانظر: الكاشف للذهبي (١/ ٢٦٣).

(٢) المعارف (ص٤٧٩)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٦٨٥)، وجامع البيان (١/ ٨٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٦٥، ١٦٦)، والمجروحين (١/ ٢١٠)، والكامل لابن عدي (٢/ ٢٥٧).

(٣) جامع البيان (١/ ٨١).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٠٣)، وجامع البيان (١/ ٨١).

(٥) انظر: الإتقان (٢/ ٢٢٥)، والقول المحرر لترجمة أبي صالح باذام المفسر د. العوني (ص٢٢).

الأمر الثاني: الطعن في مروياته والقدح في عدالته، وأثير ضده أمران:

١ ـ ما يتعلق بسماعه من ابن عباس رضي الله عنهما والذي يروي عنه نسخة كبيرة في التفسير، فعن عمرو بن قيس الملائي[١] قال: «كان مجاهد ينهى عن تفسير أبي صالح»[٢].

وفي رواية عنه قال: «كان مجاهد ينهاني عن أبي صالح صاحب الكلبي»[٣].

ولم يذكر عمرو سبب نهي مجاهد عن أبي صالح وتفسيره، ويبدو أنه قال ذلك بالكوفة، فقد قدم إليها هو وأبو صالح واستقرا بها[٤]، وعمرو بن قيس الذي نهاه مجاهد كوفي أيضاً، فلعل مجاهداً لما قدم الكوفة ورأى تصدر أبي صالح للتفسير كما تشير إليه الرواية السابقة عن الشعبي[٥]، ورأى إكثاره من الرواية عن ابن عباس أنكر ذلك لعدم شهرته بالرواية عنه والتتلمذ على

---

(١) هو أبو عبد الله الكوفي، روى عن عكرمة وأبي إسحاق السبيعي، وعنه الثوري وغيره، أخرج له مسلم وأصحاب السنن، من ثقات الكوفة وعبادهم، توفي سنة (١٤٦هـ) بسجستان.

انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٦٣)، والثقات لابن حبان (٧/ ٢٢١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٩٩).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٤٤)، والكامل لابن عدي (٢/ ٢٥٦).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٦٥)، والجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٣٢)، والكلبي هو أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي، روى عن الشعبي وجماعة، برز في علم النسب والتفسير، واتهم بالكذب ورمي بالرفض، ألف في تفسير القرآن، وتوفي عام (١٤٦هـ).

انظر في ترجمته: ميزان الاعتدال (٢/ ٥)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٥٦٩)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ١٤٩).

(٤) تقدم أن مجاهداً سكن الكوفة في آخر حياته، وأما أبو صالح فقد ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٢٠٧) ضمن الطبقة الثانية من الكوفيين، ونسبه للكوفة: البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٤٤) وفي الضعفاء (ص٤١٤)، والنسائي في الضعفاء (ص٦٣).

(٥) وفي الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٦٥) عن الأعمش ـ وهو كوفي ـ قال: «كنا نأتي مجاهداً فنمر على أبي صالح، وعنده بضعة عشر غلاماً ما نرى أن عنده شيئاً».

يديه، وهذا هو الظاهر فمجاهد من أخص تلاميذ ابن عباس وأقربهم إليه، وأكثرهم تلقياً لتفسيره، ولذا نص بعض الحفاظ على عدم سماع أبي صالح من ابن عباس؛ كقول الإمام مسلم: «وأبو صالح باذام قد اتقى الناس حديثه، ولا يثبت له سماع من ابن عباس»[1].

وقول ابن حبان: «يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه»[2].

وقد أنكر بعض حفاظ أهل مكة ومحدثيها ممن يروي عن ابن عباس معرفته بأبي صالح، فعن سفيان قال: «سمعت إسماعيل بن أبي خالد أو مالك بن مغول[3] يقول: سمعت أبا صالح يقول: ما بمكة أحد إلا علمته القرآن أو علمته إياه، قال سفيان: فسألت عمرو بن دينار عن أبي صالح، فقال: لا أعرفه»[4].

ومن هنا يرى بعض العلماء أن روايته عن ابن عباس إنما كانت عن طريق كتب وجدها وليست سماعاً مباشراً، فعن مغيرة بن مقسم قال: «إنما كان أبو صالح صاحب الكلبي يعلم الصبيان، وكان يضعف تفسيره، ويقول: كتب أصابها، وتعجب ممن يروى عنه»[5].

وعلى التسليم بسماعه من ابن عباس فإنه يعد قليلاً جداً بالنسبة إلى ما لم يسمعه، وهو ما أشار إليه الإمام أحمد رحمه الله، فعن مهنا[6] قال: «قال

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٣/ ٢٠١)، وعزاه إلى كتاب التفصيل لمسلم.

(٢) المجروحين (١/ ٢١٠).

(٣) هو أبو عبد الله البجلي الكوفي، روى عن الشعبي وعطاء ونافع، وعنه شعبة والثوري، كان ثقة ثبتاً كثير الحديث، خرج له أصحاب الكتب الستة، وتوفي بالكوفة سنة (١٥٨ أو ١٥٩هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٥٤)، والتاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣١٤)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٥).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٨٥)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٦٦).

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٦٦).

(٦) هو أبو عبد الله مهنا بن يحيى الشامي، من كبار أصحاب الإمام أحمد؛ لازمه أكثر =

أحمد بن حنبل: لم يكن عند أبي صالح من الحديث المسند[1]، يعني: إلا شيءٌ يسير، قال مهنا: قلت: أي شيء؟ قال: عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، قال: النفقة في سبيل الله»[2].

وبتأمل كلام الإمام أحمد وقبله كلام ابن مقسم يتبين أن سماع أبي صالح من ابن عباس قليل، والنسخة التفسيرية الكبيرة التي يرويها عنه لم يسمع منها إلا القليل مما لا يمكن تمييزه، وأغلبها أخذها من الكتب، ولا تعلم واسطته فيها، وعليه نستطيع الحكم على أبي صالح بالتدليس[3].

= من أربعين سنة، ورحل معه إلى عبد الرزاق في اليمن، وروى عنه مسائل كثيرة جداً، وكان أحمد يجله ويكرمه.

انظر: طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ٣٤٥)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢٦٦)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (٢٥١ ـ ٢٦٠هـ، ص٣٥٤).

(١) ومراده بالمسند هنا المتصل، انظر في تعريفه: الكفاية للخطيب (ص٥٨)، ومقدمة ابن الصلاح (ص١٩٠).

(٢) المنتخب من العلل للخلال (ص١٢٧)، وأثر أبي صالح في: جامع البيان (٣/ ٣١٣، ٣١٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٣٠).

(٣) انظر: تقريب التهذيب (ص١٦٣) ط. دار العاصمة، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ٢٥٩)، ويشبه أبا صالح في تدليسه ما ذكره ابن حجر في تعريف أهل التقديس (ص٧١ ـ ٧٢) عن عمرو بن شعيب، مع الاختلاف بين الرجلين، فإن عمراً أوثق من أبي صالح وأكثر حديثاً مرفوعاً منه، قال ابن حجر عن عمرو: «تابعي صغير مشهور مختلف فيه، والأكثر على أنه صدوق في نفسه، وحديثه عن غير أبيه عن جده قوي، قال ابن معين إذا حدث عن أبيه عن جده فهو كتاب، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعروة فهو ثقة، وقال أبو زرعة: روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وعامة المناكير في حديثه من رواية الضعفاء عنه، وهو ثقة في نفسه، إنما تكلم فيه بسبب كتاب كان عنده، وقال ابن أبي خيثمة سمعت هارون بن معروف يقول: لم يسمع عمرو من أبيه شيئاً، إنما وجده في كتاب أبيه، وقال ابن عدي: روى عنه أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء إلا أن أحاديثه عن أبيه عن جده مع احتمالهم إياه لم يدخلوها في صحاح ما خرجوا، وقالوا هي صحيفة، قلت [أي: ابن حجر]: فعلى مقتضى قول هؤلاء يكون تدليسا؛ لأنه ثبت =

٢ ـ ما يتعلق بتوثيقه وتعديله، فعن حبيب بن أبي ثابت قال: «كنا نسمي أبا صالح باذام دروغزن»(١).

ومعناها: كذاب(٢).

وعن إسماعيل بن أبي خالد قال: «ما سألت أبا صالح عن شيء من القرآن إلا أخبرني به»(٣).

وإسماعيل بن أبي خالد أحد أشهر الرواة لنسخة أبي صالح التفسيرية، وقد أنكر مسارعته إلى الجواب عن كل سؤال في التفسير، وذكر بعض العلماء أن إسماعيل كذب أبا صالح(٤).

وهذا أشد ما قيل فيه من التجريح، ولم يوافق أكثر الحفاظ على هذا الجرح الشديد، فجمهورهم على تضعيفه(٥)، ومنهم من ذكره في مراتب الجرح الدنيا؛ كقول بعضهم: ليس بالقوي، أو ليس بذاك(٦).

وأما من عدله فلم يذكره في المراتب العليا بل في المراتب الدنيا؛ مثل قول بعضهم: صالح الحديث(٧)، أو أن حديثه من قبيل الحسن(٨)، أو أنه

= سماعه من أبيه، وقد حدث عنه بشيء كثير مما لم يسمعه منه مما أخذه عن الصحيفة بصيغة عن، وهذا أحد صور التدليس، والله أعلم».

(١) التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٤٤)، والضعفاء له (ص٤١٤)، والسنن الكبرى للنسائي (٢/ ٢٥٢)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٦٥)، والكامل لابن عدي (٢/ ٢٥٥) وعندهما: دروزن.

(٢) كذا فسرها في السنن الكبرى، وانظر الواعد (معجم فارسي ـ عربي) (ص١٨٨)، وكذبه الأزدي كما في تهذيب التهذيب (١/ ٢١١)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٤٥).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٨٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٦٥).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٩٦)، وإرواء الغليل (٣/ ٢١٢).

(٥) إرواء الغليل (٣/ ٢١٢)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (١/ ٢٥٩)، وضعفه ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٥٨)، والمزي في تحفة الأشراف (١٢/ ٤٥٠).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٢١١).

(٧) الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٣٢).

(٨) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٤/ ٣٥١).

مقبول الحديث[1]، أو ليس به بأس إذا روى عنه غير الكلبي، أو أن فلاناً من الحفاظ لم يترك حديثه ونحو ذلك[2]، أما التوثيق فلم يوثقه أحد سوى العجلي[3] كما ذكر ابن حجر[4].

ومما أَثَّر في مرويات أبي صالح وزاد من ضعفها أن أشهر الرواة عنه هو محمد بن السائب الكلبي، وقد قال أبو صالح له: «كل شيء حدثتك فهو كذب»[5].

وقال له: «انظر كل شيء رويته عني عن ابن عباس فلا تروه»[6].

وحلف مرة أنه لم يقرأ عليه من التفسير شيئاً[7].

ولذلك تعتبر رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس من أوهى الطرق عن ابن عباس[8]؛ لأن الكلبي متهم بالكذب وأبا صالح ضعيف، وسيأتي الكلام عن الكلبي مستقلاً.

وهذه الطريق خرج منها الطبري قليلاً وانتقدها في بعض المواطن[9].

وإذا انضم إليهما في الإسناد محمد بن مروان السدي[10] فهي

---

(١) القول المحرر (ص٣٢).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٢١١).

(٣) هو أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي كوفي الأصل، ولد سنة (١٨٢هـ)، ونشأ ببغداد وبها تلقى العلم، ثم انتقل إلى المغرب زمن محنة الإمام أحمد، وتوفي بطرابلس عام (٢٦١هـ).
انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢١٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٦٠).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٢١١)، وانظر: معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٤٢)، ورجح توثيقه أحمد شاكر في تحقيق مسند أحمد (٣/ ٣٢٣) ط. دار المعارف.

(٥) التاريخ الكبير (١/ ١/ ١٠١)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٦٦)، والكامل لابن عدي (٢/ ٢٥٥).

(٦) الكامل لابن عدي (٢/ ٢٥٦).

(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢٧١).

(٨) الإتقان (٢/ ٢٤٢).

(٩) انظر: جامع البيان (١/ ٦١، ٧٠، ٢/ ٣٤).

(١٠) الكوفي المعروف بالسدي الصغير، روى عن الأعمش، متروك الحديث متهم =

سلسلة الكذب[1].

خامساً: إسماعيل السدي:

وهو المعروف بالسدي الكبير.

وقد انتقده الشعبي في التفسير والعلم بالقرآن، ولما قيل له: «إن إسماعيل السدي قد أعطي حظاً من علم بالقرآن، قال: إن إسماعيل قد أعطي حظاً من جهل بالقرآن»[2].

وكان يمر بالسدي وحوله شباب يفسر لهم القرآن، فيقول له: «لأن يضرب على استك بالطبل خير من مجلسك هذا»[3].

وهناك أسباب دعت الشعبي لإطلاق هذه العبارات الشديدة في السدي، وهي تشبه إلى حد كبير الأسباب التي دعته لانتقاد أبي صالح، ومن هذه الأسباب ما يختص بالشعبي، ومنها ما يتعلق بالسدي.

الجواب عن نقد الشعبي:

عرف الشعبي رحمه الله بالورع الشديد عن التفسير والقول في القرآن، وأما السدي فكان لا يرى بأساً في ذلك، ويكثر من التفسير ويطنب في ذكر الروايات عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم[4]، ومما زاد في نفور الشعبي من

= بالكذب؛ قال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه البتة»، وقال ابن حبان: «لا تحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار، ولا الاحتجاج به بحال من الأحوال».
انظر: التاريخ الكبير (١/ ١/ ٢٣٢)، والجرح والتعديل (٤/ ١/ ٨٦)، والمجروحين (٢/ ٢٩٨)، والكامل لابن عدي (٧/ ٥١٢)، وميزان الاعتدال (١/ ٢٣٧، ٥/ ١٥٧).

(١) الإتقان (٢/ ٢٤٢).

(٢) العلل لأحمد (٢/ ٣٣٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٨٨)، والكامل لابن عدي (١/ ٤٤٧)، قال أحمد شاكر في تعليقه على تفسير الطبري (١/ ١٥٧) ط. دار المعارف: «وعندي أن هذه الكلمة من الشعبي قد تكون أساساً لقول كل من تكلم في السدي بغير حق».

(٣) جامع البيان (١/ ٨٧)، والكامل لابن عدي (١/ ٤٤٦).

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٦٦).

السدي أن الأخير يعقد المجالس لتفسير القرآن، ويجتمع الطلاب والناس حوله كما تشير إليه الروايات السابقة، وهذا الاختلاف في المنهج دعا الشعبي للقدح فيه.

ومما ينبغي تأمله عند النظر في نقد الشعبي أن السدي الكوفي رحمه الله كان له اهتمام ظاهر بالروايات الإسرائيلية وتفسير القرآن بها، وكان يسهب في ذكرها إلى درجة تكون أقرب إلى السرد التاريخي منها إلى فهم النص القرآني[١]، والشعبي من أهل الكوفة المعروفين بالبعد عن الإسرائيليات والتحذير منها كما تقدم تقريره عنهم، ومن الممكن اطلاع الشعبي على الإسرائيليات التي يذكرها السدي، فأطلق فيه هذه العبارات الشديدة.

وكأن السدي شعر ببعض النقد الموجه إليه بسبب تفسير القرآن، فرد على من أنكر عليه، وقال: «هذا التفسير أخذته من ابن عباس، فإن كان صواباً فهو قاله، وإن كان خطأً فهو قاله»[٢].

ولشهرة السدي في التفسير لم يرتض بعض العلماء كلام الشعبي فيه، فالبخاري حين ترجم للسدي أعرض عن مقولة الشعبي وأورد ما يناقضها، فذكر قول إسماعيل بن أبي خالد: «كان السدي أعلم بالقرآن من الشعبي»[٣].

وعلق الذهبي على قول الشعبي فقال: «قلت: ما أحد إلا وما جهل من علم القرآن أكثر مما علم، وقد قال إسماعيل بن أبي خالد: كان السدي أعلم بالقرآن من الشعبي رحمهما الله»[٤].

ومن ثناء العلماء عليه أن إبراهيم النخعي كان يمر به وهو يفسر، فيقول: «أما إنه يفسر تفسير القوم»[٥].

---

(١) انظر على سبيل المثال: جامع البيان (١/ ٦٨٠، ٦٩٥، ٧٠٧، ٢/ ٦٣، ٧٨، ٣٤٤، ٥/ ٤٣٧، ١٣/ ٨٠، ٢٠/ ٦٦، ٩١).

(٢) تاريخ أصبهان لأبي نعيم (١/ ٢٤٧)، ومعجم الأدباء (٢/ ٧٢٥).

(٣) التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٦١).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٦٥).

(٥) جامع البيان (١/ ٨٧)، والجرح والتعديل (١/ ١/ ١٦٤)، والكامل لابن عدي =

ويصفه العجلي بأنه ثقة عالم بالتفسير راوية له[١].

سادساً: زيد بن أسلم العدوي:

تكلم فيه عبيد الله بن عمر بن حفص لأجل تفسيره القرآن بالرأي، فعن حماد بن زيد[٢] قال: «قدمت المدينة، وزيد بن أسلم حي، فسألت عبيد الله بن عمر، فقلت: إن الناس يتكلمون فيه، فقال: لا أعلم به بأساً، إلا أنه يفسر القرآن برأيه»[٣].

ويتضح من كلامه أن زيد بن أسلم كان يفسر القرآن بالرأي، وتكلم فيه بعض أهل المدينة بسبب ذلك، وقد اشتهر بعضهم بالورع عن تفسير القرآن والإحجام عن تأويله ومنهم عبيد الله هذا، وهو القائل: «لقد أدركت فقهاء المدينة وإنهم ليعظمون القول في التفسير؛ منهم: سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب ونافع»[٤].

ولم يُنقل عن ابن أسلم آراء منكرة، غاية ما في الأمر أنه ممن يرى جواز التفسير بالرأي، وليس بدعاً في ذلك، فهو رأي غيره من الصحابة والتابعين، وعبيد الله حين تكلم فيه لم يقدح في عدالته وثقته، بل أكد أنه لا يرى فيه بأساً سوى أخذه بالرأي[٥].

ولأجل نقد عبيد الله أورد ابن عدي زيد بن أسلم في كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال»، ولم يورد في ترجمته سوى مقالة عبيد الله هذه، ولم يوافقه

= (١/ ٤٤٦)، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم (١/ ٢٤٨).

(١) معرفة الثقات (١/ ٢٢٧).

(٢) هو أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم الأزدي البصري الضرير الحافظ، ولد سنة (٩٨هـ)، وسمع ثابت البناني وعمرو بن دينار، حديثه في الكتب الستة، توفي سنة (١٧٩هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ٤٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٨).

(٣) الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٥٥)، والكامل في الضعفاء (٤/ ١٦٤).

(٤) جامع البيان (١/ ٧٩).

(٥) التفسير والمفسرون (١/ ١١٧).

عليها، فقال بعد إيرادها: «وزيد بن أسلم هو من الثقات، ولم يمتنع أحد من الرواية عنه، حدث عنه الأئمة»[1].

ولعدالته المتفق عليها لام الذهبيُ ابنَ عدي لإيراده زيد بن أسلم في كتابه «الكامل»، فقال: «وتبارد ابن عدي بإيراده في كامله»[2].

الثناء على زيد بن أسلم في التفسير:

وقد أثنى العلماء على ابن أسلم في علمه بتفسير القرآن، فقال سفيان بن عيينة: «سألت زيد بن أسلم، ولم يكن بالمدينة أحد يفسر القرآن بعد محمد بن كعب مثله»[3].

وقال يعقوب بن شيبة[4]: «وزيد بن أسلم ثقة، من أهل الفقه والعلم، وكان عالماً بتفسير القرآن، له كتاب فيه تفسير القرآن»[5].

ومما أخذه بعض المدنيين على زيد ما رواه يعقوب بن عبد الرحمٰن الزهري[6] قال: «سألت زيد بن أسلم عن قول الله: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ الآية إلى قوله: ﴿سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ١٩ ـ ٢٠]، فقلت له: من يراد بهذا؟ فقال: رسول الله ﷺ، فقلت له: رسول الله ﷺ؟! فقال: ما تنكر؟! قال الله ﷻ: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۞﴾ [الضحى: ٦، ٧]، قال: ثم

---

(١) الكامل لابن عدي (٤/ ١٦٤).

(٢) تاريخ الإسلام حوادث سنة (١٢١ ـ ١٤٠هـ، ص٤٣١)، وانظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٢٨٨).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ١١١).

(٤) هو أبو يوسف يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي البصري، من كبار علماء الحديث، سمع يزيد بن هارون وعفان بن مسلم، وألف المسند الكبير المعلل ولم يتمه، توفي سنة (٢٦٢هـ).
انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨١)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٧).

(٥) تاريخ دمشق (١٩/ ٢٨٢)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (١٢١ ـ ١٤٠هـ، ص٤٢٩).

(٦) المدني، روى عن موسى بن عقبة وأبي حازم بن دينار، وخرج له البخاري في صحيحه، توفي بالإسكندرية عام (١٨١هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٩٨)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٤٤).

سألت صالح بن كيسان[1] عنها، فقال لي: هل سألت أحداً؟ فقلت: نعم، قد سألت عنها زيد بن أسلم، فقال: ما قال لك؟ فقلت: بل تخبرني ما تقول، فقال: لأخبرنك برأيي الذي عليه رأيي، فأخبرني ما قال لك؟ قلت: قال: يراد بهذا رسول الله ﷺ، فقال: **وما علم زيد؟! والله ما سن عالية، ولا لسان فصيح، ولا معرفة بكلام العرب**، إنما يراد بهذا الكافر، ثم قال: اقرأ ما بعدها يدلك على ذلك»[2].

وشهرة صالح بن كيسان في التفسير ليست كشهرة ابن أسلم؛ وتفسيره للآية أقرب من تأويل زيد بن أسلم، ويساعده سياقها كما أشار هو إلى ذلك، وقال بقوله: ابن عباس ومجاهد والضحاك[3].

وأما زيد ففسر الآيات بأن المراد النبي ﷺ، ولما أنكر السائل هذا التأويل لوجود ما يعارضه في الآيات، وهو قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴿٢٢﴾﴾ [ق: ٢٢]، إذ لا يجوز وصف النبي ﷺ بالغفلة، فرد زيد هذا الاعتراض، واستدل على صحة تأويله بما ذكره الله تعالى عن نبيه ﷺ في سورة الضحى بأنه كان ضالاً فهداه الله، ويكون معنى الآية على قوله: «لقد كنت في غفلة من هذا الشأن قبل أن يوحى إليك، فكشفنا عنك غطاءك بإنزاله إليك، فبصرك اليوم حديد»[4].

---

(١) هو أبو محمد صالح بن كيسان المدني، سمع ابن عمر وابن الزبير، وروى عنه سالم بن عبد الله بن عمر وعروة، وكان مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز، وحديثه في الكتب الستة، وتوفي بعد سنة (١٤٠هـ).
انظر: الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤١١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٤٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٩٨).

(٢) الجامع لابن وهب (٢/ ١٢٦)، وجامع البيان (٢١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).

(٣) انظر: جامع البيان (٢١/ ٤٣٤)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/ ٣٧٩).

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/ ٣٧٩)، قال ابن عطية في المحرر الوجيز (١٥/ ١٧٦): «وهذا التأويل يضعف من وجوه أحدها: أن الغفلة إنما تنسب أبداً إلى مقصر، ومحمد لا تقصير له قبل بعثه ولا بعده، وثان: أن قوله بعد هذا: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ﴾ يقتضي أن الضمير إنما يعود على أقرب مذكور، وهو الذي يقال له: ﴿فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾، وإن جعلناه عائداً على ذي النفس في الآية المتقدمة جاء هذا الاعتراض =

والأظهر ـ والله أعلم ـ أن الآية أعم من قول زيد وابن كيسان؛ إذ تشمل المؤمن والكافر، والبر والفاجر، وسياق الآيات يدل على ذلك، فما قبلها جاء بصيغة العموم: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾، ثم ذكر بعدها مصير المؤمن والكافر، وهذا ترجيح الطبري وابن عطية وابن كثير[1].

سابعاً: محمد بن السائب الكلبي:

طعن في عدالته الأعمش، فقد أورد ابن جرير في الباب الذي عقده في مقدمة تفسيره عمن كان من قدماء المفسرين محموداً علمه بالتفسير، ومن كان منهم مذموماً علمه به أثراً عن الحسين بن واقد[2] قال: «حدثنا الأعمش قال: حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ قال: قادر على أن يجزي بالحسنة الحسنة، وبالسيئة السيئة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٢٠]، قال الحسين بن واقد: فقلت للأعمش: حدثني به الكلبي إلا أنه قال: إن الله قادر أن يجزي بالسيئة السيئة، وبالحسنة عشراً، فقال الأعمش: لو أن الذي عند الكلبي عندي ما خرج مني إلا بخفير»[3].

وكلام الكلبي من حيث المعنى صحيح دل عليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ

= لمحمد بين الكلامين غير متمكن فتأمله، وثالث: أن معنى توقيف الكافر وتوبيخه على حاله في الدنيا يسقط، وهو أحرى بالآية وأولى بالرصف»، وانظر أيضاً تضعيف ابن كثير لهذا القول في تفسيره (٧/ ٣٧٩).

(١) انظر: جامع البيان (٢١/ ٤٣٣)، والمحرر الوجيز (١٥/ ١٧٧)، وتفسير القرآن العظيم (٧/ ٣٧٩).

(٢) هو أبو عبد الله الحسين بن واقد المروزي قاضي مرو، يروي عن ثابت البناني وعمرو بن دينار، وعنه ابن المبارك، خرَّج له مسلم وأهل السنن، ووثقه ابن معين وغيره، توفي عام (١٥٩ أو ١٥٧هـ).
انظر: التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٨٩)، والجرح والتعديل (١/ ٢/ ٦٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٣٨).

(٣) جامع البيان (١/ ٨٦ ـ ٨٧، ٢٠/ ٣٠٣)، والأثر في الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٧٦)، وحلية الأولياء (١/ ٣٢٣) مختصراً.

﴿لَا يُظْلَمُونَ ١٦٠﴾ [الأنعام: ١٦٠]، قال ابن عطية: «﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ أي: يجازي الحسنة بعشر، والسيئة بمثل»[١]، لكنَّ انتقاد الأعمش للكلبي من حيث صحة روايته عن ابن عباس، وهو يروي تفسيره من طريق أبي صالح عنه.

وتقدم قول أبي صالح للكلبي: «كل شيء حدثتك فهو كذب».

وأقر الكلبي على نفسه بذلك، فقال لسفيان الثوري: «ما سمعت عني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب، فلا ترووه عني»[٢].

واتفقت كلمة الحفاظ على القدح في عدالة الكلبي:

فقدْ سئل الإمام أحمد عن تفسير الكلبي، فقال: «كذب، فقيل: أيحل النظر فيه؟ قال: لا»[٣].

وقال أبو حاتم: «الناس مجمعون على ترك حديثه، لا يشتغل به، هو ذاهب الحديث»[٤].

وقال ابن حبان: «وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس، ولا سمع منه شيئاً، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف، فجعل لما احتيج إليه تخرج له الأرض أفلاذ كبدها، لا يحل ذكره في الكتب، فكيف الاحتجاج به؟!»[٥].

وانتقد ابن كثير الكلبي وضعفه في بعض المواطن من تفسيره[٦].

---

(١) المحرر الوجيز (١٤/١٢٧).

(٢) المجروحين (٢/ ٢٦٣)، وانظر: الكامل لابن عدي (٧/ ٢٧٤).

(٣) المجروحين (٢/ ٢٦٣)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٣)، وميزان الاعتدال (٥/ ٤).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢٧١).

(٥) المجروحين (٢/ ٢٦٤).

(٦) انظر (١/ ١٨، ٦٠، ٣/ ١٣٠، ٢١٤).

وأما أقوال الكلبي في التفسير فقد أثنى عليه بعض العلماء؛ كقول قتادة: «ما بقي أحد يجري مع الكلبي في التفسير في عنان»[١].

وقال وكيع: «كان سفيان الثوري لا يعجبه هؤلاء الذين يفسرون السورة من أولها إلى آخرها مثل الكلبي»[٢].

وقال ابن قتيبة: «كان نساباً عالماً بالتفسير»[٣].

وقال ابن عدي في ترجمته بعدما ساق بعض مروياته عن أبي صالح في التفسير: «وللكلبي غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو رجل معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسير أطول ولا أشبع منه.... ورضوه في التفسير»[٤].

علق الذهبي على قول ابن عدي بأنه ليس لأحد تفسير أطول منه بقوله: «قلت: يعني من الذين فسروا القرآن في المائة الثانية، ومن الذين ليس في تفسيرهم سوى قولهم»[٥].

وقد جاء عن الأعمش أنه كان يختبر معرفة الكلبي بتفسير القرآن، ووافقه في بعض تفسيراته، فعن أبي بكر بن عياش[٦] قال: «سألني الأعمش عن

---

(١) جامع البيان (١/ ٨٧).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٧٩)، وانظر أيضاً (٣/ ٢/ ٢٧٠) من الكتاب نفسه.

(٣) المعارف (ص٥٣٦).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٨٢) باختصار، وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٢٥٠): «وكان محمد بن السائب **عالماً بالتفسير**»، ونعته ابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ٣٠٩) بأنه إمام في التفسير والأنساب، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام حوادث سنة (١٤١ ـ ١٦٠هـ، ص٢٦٧): «هو آية في التفسير واسع العلم على ضعفه».

(٥) تاريخ الإسلام حوادث سنة (١٤١ ـ ١٦٠هـ، ص٢٦٧).

(٦) ابن سالم الأسدي الكوفي المقرئ، اختلف في اسمه على أكثر من عشرة أقوال؛ أشهرها قولان: شعبة، والآخر أن كنيته اسمه، ولد سنة (٩٥هـ)، وهو قرين حفص في الرواية عن عاصم؛ قرأ عليه القرآن ثلاث مرات، توفي سنة (١٩٣هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٦٩)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٣٤)، وغاية النهاية (١/ ٣٢٥).

«المتقين»، فأجبته، فقال لي: سل عنها الكلبي، فسألته، فقال: الذين يجتنبون كبائر الإثم، قال: فرجعت إلى الأعمش، فقال: نرى أنه كذلك، ولم ينكره»[1].



(١) جامع البيان (١/٢٣٨).



ثانياً
أسباب نقد رجال التفسير

جاء في بعض الأقوال النقدية السابقة التنصيص على سبب الجرح؛ كانتقاد الكوفيين مجاهداً لسؤاله أهل الكتاب، بينما خلت أقوال أخرى من ذكر السبب؛ كنهي الإمام مجاهد عن تفسير أبي صالح.

وهي بنوعيها المنصوص والمستنبط قسمان:

القسم الأول: أسباب متعلقة برواية التفسير؛ كالطعن في عدالة المفسر، أو اتصاله بشيوخه ـ الذين يروي عنهم تفسيره ـ وسماعه منهم، ومن أمثلته:

انتقاد الضحاك وأبي صالح في عدم سماعهما من ابن عباس، وانتقاد أبي صالح والكلبي في عدالتهما فيما يرويان.

القسم الثاني: أسباب متعلقة بعلم التفسير كالإخلال بالمنهج الصحيح لتفسير القرآن في نظر الناقد، ومن أمثلته:

انتقاد مجاهد لأخذه عن بني إسرائيل، وانتقاده هو وزيد بن أسلم لتفسيرهما القرآن بالرأي.

وانتقاد ابن المسيب عكرمة لجرأته على الكلام في معاني القرآن الكريم على أحد توجيهات نقده.

ومنها انتقاد ضعف التحصيل العلمي عند المفسر؛ كانتقاد الشعبي أبا صالح بأنه لم يتأهل علمياً، وأنه يفسر القرآن وهو لا يحسن قراءته، وكذلك وصمه السدي بالجهل بمعاني القرآن الكريم، وكتصريح ابن كيسان بأن ابن أسلم ليس ملماً بكلام العرب.

* ومن الأسباب المهمة التي يجب عدم إغفالها عند النظر في نقد

المفسرين أنه قد يكون بسبب اختلاف بعض التابعين حول معنى آية قرآنية، فيؤدي إلى كلام بعضهم في بعض، ولما عقد ابن عبد البر باباً في «حكم قول العلماء بعضهم في بعض»، وساق بعض ما حصل بين ابن المسيب وعكرمة مما تقدم ذكره حكى عن بعض العلماء أنه لهذا السبب «كان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة ما كان، حتى قال فيه ما حكي عنه أنه قال لغلامه برد: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس»[1]، ومن الشواهد الأخرى:

١ ـ ما جاء عن شريح رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يقرأ هذه الآية: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ۝١٢﴾ [الصافات: ١٢] بالنصب، وكان ينكر قراءة الرفع، ويقول: إن الله لا يعجب من الشيء، إنما يعجب من لا يعلم، قال الأعمش: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فقال: **إن شريحاً كان معجباً برأيه**، وعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان أعلم منه، كان يقرؤها: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾[2].

فشريح أنكر المعنى الذي دلت عليه قراءة الرفع وهو نسبة العَجَب إلى الله، ثم رتب عليه إنكار القراءة بها؛ مما أغضب النخعي فتكلم فيه، وفي بعض الروايات أن إبراهيم قال: «إن شريحاً شاعر يعجبه علمه»[3]، وقراءة ضم التاء ثابتة أيضاً[4]، لكنها لم تثبت عند شريح، فأنكر المعنى الذي تدل عليه، ظاناً أن إثباته يدل على نقص في الباري جل وعلا، فالعجب ـ كما قرره شريح ـ يستلزم الجهل بالأمر المتعجب منه، والله منزه عن الجهل، ولذلك قال: إنما يعجب من لا يعلم، والعقيدة المتقررة نفي كل نقص في حق الله تعالى.

وقد اتفق أهل السنة والجماعة على إثبات صفة العَجَب لله تعالى من هذه

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٥٦).

(٢) تفسير عبد الرزاق (٢/ ١٢٠)، والدر المنثور (٥/ ٢٧٢) واللفظ له، وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٨٤)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٢٢٦).

(٤) قرأ بها حمزة والكسائي وخلف، وقرأ باقي العشرة بفتح التاء، انظر: السبعة (ص٥٤٧)، والنشر (٢/ ٣٥٦).

القراءة وغيرها، ولا يلزم من إثباتها نسبة النقص لله تعالى، فليس سبب العجب الوحيد الجهل بالأمر المتعجب منه، فهناك أسباب أخرى، فالعجب «قد يكون مقروناً بجهل بسبب التعجب، وقد يكون لما خرج عن نظائره، والله تعالى بكل شيء عليم، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجب منه، بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيماً له، والله تعالى يعظم ما هو عظيم؛ إما لعظمة سببه أو لعظمته»[1].

وإنكار شريح لهذه القراءة الثابتة التي دل على معناها الكتاب والسنة[2] لا ينقص من منزلته ولا يحط من قدره، فقد اتفقت الأمة على أنه إمام من الأئمة[3].

ومن الاختلاف الذي وقع بين شريح والنخعي في التفسير أن شريحاً قال في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] هو الزوج، فقال إبراهيم: **وما يدري شريحاً**؟![4]، وكان إبراهيم يقول: إنه الولي، وينقل ذلك عن علقمة وأصحاب عبد الله[5].

٢ ـ كلام ابن كيسان في زيد بن أسلم بسبب الاختلاف في المقصود بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾، وتقدم قريباً.

٣ ـ ما وقع بين أبي العالية والحسن، فقد ورد عن أبي العالية ما يوحي بعدم الرضا عن الحسن، ومن ذلك قوله عن الحسن: «رجل مسلم يأمر

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ١٢٣)، وانظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٣٠٠)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٣٦٥)، وكتاب براءة السلف مما نسب إليهم من انحراف في الاعتقاد (ص٨) وما بعدها.

(٢) ومن السنة حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: **«عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل»**، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الأسارى في السلاسل (٤/ ٢٠).

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢/ ٤٩٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٣).

(٤) جامع البيان (٤/ ٣٢٦).

(٥) المصدر السابق (٤/ ٣١٨ ـ ٣٢٣).

بالمعروف وينهى عن المنكر، وأدركنا الخير وتعلمنا قبل أن يولد الحسن»[1].

وكان يقع بينهما بعض الاختلاف في التفسير، وواجه الحسن البصري أبا العالية ببعض النقد، فعن مالك بن دينار[2]، قال: «كنا نعرض المصاحف أنا والحسن، وأبو العالية الرياحي، ونصر بن عاصم الليثي[3]، وعاصم الجحدري[4]، قال: فسأل رجل أبا العالية عن قول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥﴾ [الماعون: ٥] ما هو؟ فقال أبو العالية: هو الذي لا يدري عن كم انصرف: عن شفع أو عن وتر؟ فقال الحسن: مه! ليس كذلك ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥﴾ الذي يسهو عن ميقاتها حتى يفوت»[5].

وقد وقع الاتفاق بينهما في التفسير، فقد روى عاصم الأحول[6] عن أبي

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٢).

(٢) هو أبو يحيى السامي الناجي البصري، من زهاد التابعين وخيارهم، سمع أنس بن مالك، وكان يكتب المصاحف بالأجرة ويتقوت من ذلك، وخرَّج له أهل السنن، وتوفي سنة (١٢٧ وقيل ١٢٣هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٠٩)، والثقات لابن حبان (٥/ ٣٨٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١١).

(٣) البصري، روى عن مالك بن الحويرث وأبي بكرة، وروى عنه قتادة والزهري، وهو من قراء البصرة؛ قرأ على أبي الأسود، وقرأ عليه أبو عمرو، تبع الخوارج ثم رجع عن مذهبهم، وتوفي بعد سنة (٨٠هـ).
انظر: الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٦٤)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٧١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢١٧).

(٤) هو عاصم بن العجاج أبو مجشر البصري، قرأ على الحسن ونصر بن عاصم وابن يعمر، وله قراءة لا تثبت، توفي سنة (١٢٨هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٤٨٦)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (١٢١ ـ ١٤٠هـ، ص١٤٠)، وغاية النهاية (١/ ٣٤٩).

(٥) تفسير عبد الرزاق (٢/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧)، وبيان إعجاز القرآن للخطابي (ص٣٢)، وعزاه في الدر المنثور (٦/ ٤٠٠) لابن المنذر.

(٦) هو أبو عبد الرحمٰن عاصم بن سليمان البصري سمع أنساً، وروى عنه قتادة وشعبة، تولى القضاء لأبي جعفر على المدائن، وكان مكثراً من الحديث، وخرَّج له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة (١٤٢هـ). =

العالية في قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٦]، قال: هو رسول الله ﷺ وصاحباه أبو بكر وعمر، قال عاصم: فذكرت ذلك للحسن، فقال: صدق أبو العالية ونصح[1].



= انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢/ ٢٠)، والتاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٤٨٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٤٩).

(١) السنة للمروزي (ص١٣)، وجامع البيان (١/ ١٧٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٠، ٣/ ٧٢١)، وجاء هذا الأثر عن أبي العالية عن ابن عباس عند الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٥٩).

ثالثاً

أثر نقد رجال التفسير على تفاسيرهم

ينقسم نقد المفسرين من حيث أثره على المنتقَد [بفتح القاف] وتفسيره إلى قسمين:

القسم الأول: نقد مؤثر؛ كانتقاد أبي صالح والكلبي، وبسبب جرحهما نزلت رتبة تفسيرهما عن غيرهما.

القسم الثاني: نقد غير مؤثر، أو أثره ضعيف، وثمة أمور وملابسات تقلل من أهمية النقد، وتضعف قيمته وأثره، ومنها ما يلي:

أولاً: جرح المفسر بأمور غير قادحة أو غير صحيحة، فإن المرء قد يجرح بما لا يجرح عند غيره، ومن أمثلة هذه الصورة انتقاد مجاهد وزيد بن أسلم بأنهما يفسران القرآن بالرأي، فمثل هذا النقد غير مؤثر؛ وبخاصة إذا علمنا أن رأيهما في معاني الآيات ليس مصدره الهوى والابتداع، وإنما يريان هما وغيرهما من أهل العلم أنه في حدود الرأي المسموح به.

ثانياً: تراجع الناقد عن نقده، كتراجع ابن عمر في انتقاده ابن عباس على جرأته في التفسير، فقد جاءه رجل يسأله عن تفسير قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، فقال له: «اذهب إلى ذلك الشيخ فاسأله، ثم تعال فأخبرني ما قال، فذهب الرجل إلى ابن عباس فسأله، فقال ابن عباس: كانت السمٰوات رتقاً لا تمطر، وكانت الأرض رتقاً لا تنبت، ففتق هذه بالمطر، وفتق هذه بالنبات، فرجع الرجل إلى ابن عمر فأخبره، فقال: إن ابن عباس قد أوتي علماً، صدق، هكذا كانتا، ثم قال ابن عمر: قد كنت أقول ما يعجبني جرأة ابن عباس على تفسير القرآن،

فالآن قد علمت أنه قد أوتي علماً»[1].

فابن عمر رجع عن انتقاد ابن عباس لمّا رأى جرأته في محلها، إذ لم تكن سوى جرأة العالم المدرك لما يقول، ولذا جاء عن ابن عمر روايات تشيد بابن عباس وعلو شأنه في هذا العلم[2].

ثالثاً: اعتبار نقد بعض المفسرين من كلام الأقران بعضهم في بعض، وبخاصة عندما يقع نتيجة اختلاف حول معنى آية، ولذا ينبغي التأمل فيه، والتروي في قبوله، وقد تنبه العلماء لهذا الأمر ونبهوا عليه:

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خذوا العلم حيث وجدتم، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض»[3].

وأفرد ابن عبد البر لهذا الأمر باباً خاصاً سماه «حكم قول العلماء بعضهم في بعض» واعتبر كلام ابن المسيب في عكرمة من هذا القبيل، وتقدمت الإشارة إليه قبل قليل.

والذهبي في عدة مواطن من كتبه ينقل جرح بعض العلماء، وينبه إلى أنه من قبيل كلام العلماء وقدحهم في أقرانهم، فعندما نقل ما وقع بين ابن أبي ذئب[4] والإمام مالك قال: «وبكل حال فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعول على كثير منه، فلا نقصت جلالة مالك بقول ابن أبي ذئب فيه، ولا ضعف العلماء ابن أبي ذئب بمقالته هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما رضي الله عنهما»[5].

---

(١) حلية الأولياء (١/ ٣٢٠)، وعزاه ابن كثير في تفسير القرآن العظيم (٥/ ٣٣٢) إلى ابن أبي حاتم.

(٢) انظر (ص٨٧).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٥١)، ونقل عن مالك بن دينار نحوه.

(٤) هو محمد بن عبد الرحمٰن بن المغيرة القرشي المدني، ولد سنة ثمانين، وروى عن عكرمة ونافع، وروى عنه الثوري، قال أحمد: «كان يشبه بسعيد بن المسيب»، قدم بغداد بأمر المهدي وحدث بها، ثم رجع فمات بالكوفة سنة (١٥٩هـ).
انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٢٩٦)، والمعارف (ص٤٨٥)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٨٣).

(٥) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٤٣).

ويقول في موضع آخر: «وما زال العلماء الأقران يتكلم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ»[1].

رابعاً: مقابلة نقد بعض المفسرين بثناء من أثنى عليهم من العلماء، وقد يكون فيهم من هو أجل قدراً، وأرفع منزلة من الناقد، وقد يكون أعرف بالمنتقَد وأدرى به، ومن أمثلته:

ثناء ابن عباس على تلميذه عكرمة وتزكيته له في مقابل نقد ابن المسيب.

وثناء إسماعيل ابن أبي خالد على السدي في مقابل نقد الشعبي، وهذا يعود بنا إلى المسألة المشهورة في علم الجرح والتعديل، وهي تعارض الجرح والتعديل وأيهما يقدم؟[2].

* ومن المهم قبل أن نختم هذا الفصل التنبيه على مسألة مهمة، وهي أن بعض العلماء تسامحوا في نقل التفسير عن رجال تكلم في عدالتهم وسماعهم من شيوخهم مع ترك الاحتجاج بهم في نقل حديث النبي ﷺ، وممن أشار إلى ذلك يحيى بن سعيد القطان؛ أحد الأئمة في معرفة الرجال ونقدهم، يقول رحمه الله: «تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سليم[3]، وجويبر بن سعيد، والضحاك، ومحمد بن السائب، وقال: هؤلاء لا يحمد أمرهم، ويكتب التفسير عنهم»[4].

---

(١) ميزان الاعتدال (٥/ ٤٢٩)، وانظر أيضاً: (١/ ١١١، ٤/ ٤١٩)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧٢)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٥٥٨، ٥/ ٢٧٥، ٧/ ٤٠، ١١/ ٤٣٢، ١٢/ ٦١، ١٤/ ٤٢).

(٢) انظر الكلام عنها في: الكفاية (ص١٧٥)، والمستصفى (١/ ١٦٣)، والإحكام للآمدي (٢/ ٨٧)، والباعث الحثيث (ص٨٠)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ٣٠)، وتدريب الراوي (١/ ٣٦٤).

(٣) هو أبو بكر القرشي الكوفي، روى عن طاوس ومجاهد وعطاء، وعنه الثوري وشعبة، كان معلماً عابداً صالحاً، لكن حديثه اضطرب بسبب اختلاطه في آخر عمره، فتركه يحيى بن سعيد وابن مهدي وابن معين وأحمد، توفي سنة (١٣٨ وقيل ١٤٣هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٤٣)، والمجروحين (٢/ ٢٣٧)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٠).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٤).

وذكر الخطيب البغدادي[1]: «أن العلماء قد احتجوا في التفسير بقوم لم يحتجوا بهم في مسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام، وذلك لسوء حفظهم الحديث وشغلهم بالتفسير»، ثم ذكر كلام يحيى بن سعيد[2].

وجاء في كلام الإمام أحمد ما يتفق مع كلام الخطيب، فإنه قال في جويبر بن سعيد: «ما كان عن الضحاك فهو أيسر، وما كان يسند عن النبي ﷺ فهو منكر»[3].

وهذا المنهج سلكه بعض المفسرين الذين اعتنوا بنقل الآثار كابن جرير وابن أبي حاتم، سيما من لم يكن الطعن فيه شديداً؛ كرواية الضحاك عن ابن عباس، ورواية أبي صالح عنه من غير طريق الكلبي.

وهذا الكلام يفيد أمرين:

الأول: أن بعض العلماء قد يجرح في جزئية من الجزئيات، ولا يعني بالضرورة جرحه من كل جهة، واطراحه من كل وجه، فيكون حجة في بعض العلوم التي صرف عنايته إليها، والجرح والتعديل الجزئي من منهج المحدثين، فينتقدون بعض الرواة أو يوثقونهم بالنسبة إلى شيخ أو بلد أو وقت[4]، ومن الأمثلة التوضيحية في غير التفسير:

١ ـ عاصم بن أبي النجود رحمه الله[5]، قال عنه الخطيب البغدادي: «احتج

(١) هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ولد سنة (٣٩٢هـ)، واشتغل منذ الصغر بعلم الحديث حتى برع فيه، وعامة مصنفاته فيه، منها: الكفاية، وشرف أصحاب الحديث، توفي في آخر سنة (٤٦٣هـ).
انظر: وفيات الأعيان (١/ ٩٢)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٣٥).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٤).

(٣) الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٤٠)، ونقل ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٣٢١) عن أحمد بن سيار المروزي أنه قال في جويبر: «له رواية ومعرفة بأيام الناس، وحاله حسن في التفسير، وهو لين في الرواية».

(٤) ونبه المعلمي في التنكيل (١/ ٦٥ ـ ٦٦) إلى أنه قد يُحكى التضعيف مطلقاً، فيتوهم البعض أن الراوي ضعيف في كل شيء، وكذلك الأمر في التوثيق.

(٥) هو أبو بكر عاصم بن بهدلة الأسدي الكوفي الإمام المقرئ، وأبو النجود كنية أبيه، =

به في القراءات دون الأحاديث المسندات؛ لغلبة علم القرآن عليه فصرف عنايته إليه»[1].

٢ ـ محمد بن إسحاق رحمه الله، قال الذهبي بعد ذكر ما كان بينه وبين الإمام مالك: «وهذان الرجلان كل منهما قد نال من صاحبه، لكن أثَّر كلام مالك في محمد بعض اللين، ولم يؤثر كلام محمد فيه ولا ذرة، وارتفع مالك وصار كالنجم، والآخر فله ارتفاع بحسبه، ولا سيما في السير، وأما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن، إلا فيما شذ فيه، فإنه يعد منكراً، هذا الذي عندي في حاله، والله أعلم»[2].

الثاني: أن نقد المفسر في روايته ونقله لا يعني بالضرورة أن تطرح آراؤه وأقواله في التفسير، فينبغي التفريق بين روايته ورأيه[3]، ولذا ذكرنا في آخر ترجمة المنتقدين ثناء العلماء عليهم في التفسير وعنايتهم به للإشارة إلى مكانتهم في هذا الفن ومنزلتهم فيه.



= قرأ عاصم على أبي عبد الرحمٰن السلمي وزر بن حبيش، وتصدى للإقراء فانتهت إليه الإمامة في القراءة بالكوفة، قرأ عليه الأعمش وشعبة وحفص، توفي سنة (١٢٧هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٢٤)، ومعرفة القراء (١/ ٨٨)، وغاية النهاية (١/ ٣٤٦).

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٤)، وذكره ابن حجر في التقريب (ص٢٨٥) وقال: «صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون».

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤١).

(٣) انظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير د. مساعد الطيار (ص٣٠٥).

الفصل الثالث

نقد الأقوال

وفيه:

أولاً: طريقة الصحابة والتابعين مع القول الواحد في تفسير الآية.

ثانياً: طريقة الصحابة والتابعين عند تعدد الأقوال في تفسير الآية.

ثالثاً: الرجوع عن القول.

نقد الأقوال والمرويات في معاني الآيات من أوسع مجالات نقد التفسير وأرحبها، فلم يكن الصحابة والتابعون ﷺ يقبلون كل رأي في معنى الآية، ولا يعني ذلك أن ينتقدوا كل قول، فقد تكون بعض الأقوال ضعيفة لديهم ولا ينتقدونها؛ إما لأنها لم تبلغهم، أو أنهم يرونها من الخلاف اليسير المحتمل، ويحتمل أنهم انتقدوها لكن لم يبلغنا ذلك.





أولاً

طريقة الصحابة والتابعين مع القول الواحد في تفسير الآية

عند نظر الصحابة والتابعين ﵃ فيما قيل في تفسير الآية، فلا يخلو الأمر من أربع حالات:

الحالة الأولى: تصويب القول:

ومن أمثلتها:

١ ـ عن عمرو بن شرحبيل(١) قال: «قال ابن مسعود: يا عمرو ما ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ۝١٦﴾ [التكوير: ١٦]، أو ما تراها؟ قال عمرو: أراها البقر، قال عبد الله: وأنا أراها البقر»(٢).

٢ ـ وعن ابن أبي نجيح(٣) في قول الله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا

---

(١) هو أبو ميسرة الهمداني الوادعي الكوفي، روى عن عمر وعلي ﵄، وروى عنه أبو وائل، وكان من العباد الزهاد، كثير الصلاة، وقد خرج له البخاري ومسلم، توفي في الطاعون سنة (٦٣هـ).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٧١)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ١٣٥)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٧٧).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٧٢)، وجامع البيان (٢٤/ ١٥٥).

(٣) هو عبد الله بن يسار الثقفي المكي، يكنى أبا يسار، سمع عطاء وطاوساً ومجاهداً، وروى عنه شعبة، من أشهر رواة تفسير مجاهد، أخذ أكثره عن القاسم بن أبي بزة، توفي سنة (١٣١ أو ١٣٢هـ).

انظر: التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢٣٣)، والثقات لابن حبان (٧/ ٥)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٥٨).

﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦] قال: «سمعت عكرمة قال: قال الله: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ أيضاً فإني أرزقه من الدنيا حين استرزق إبراهيم لمن آمن، قال ابن أبي نجيح: سمعت هذا من عكرمة، ثم عرضته على مجاهد فلم ينكره».

وعنه قال في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ «ثم مصير الكافر إلى النار، قال ابن أبي نجيح: سمعته من عكرمة، فعرضته على مجاهد فلم ينكره»[١].

٣ ـ وعن مطرف[٢] قال: «كنا عند الحكم[٣]، فحدثه رجل من البصرة عن الحسن أنه كان يقول في الصابئين: إنهم كالمجوس، قال الحكم: ألم أخبركم بذلك؟»[٤].

الحالة الثانية: تصويب القول مع تقييده:

ومن أمثلة هذه الحالة:

١ ـ عن سعيد بن جبير قال: «سألت ابن عباس عن قوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣] قال: إن الرجل إذا عرف الإسلام وشرائع الإسلام، ثم قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ولا توبة له،

---

(١) جامع البيان (٢/ ٥٠٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١) واللفظ له، وانظر (١/ ٢٢١) من المرجع الأخير.

(٢) هو مطرف بن طريف الحارثي أبو بكر الكوفي، روى عن الشعبي وحبيب بن أبي ثابت، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (١٤٢ أو ١٤١هـ).
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٩٧)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٩٠).

(٣) هو أبو عمر ويقال: أبو عبد الله الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي، من أبرز فقهاء الكوفة في وقته، روى عن أبي جحيفة وشريح القاضي وإبراهيم النخعي، توفي سنة (١١٤ أو ١١٥هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٣١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١١٧).

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ١٢٨)، وانظر آثاراً أخرى في: جامع البيان (١/ ١٧٥، ١٨/ ٣٨٧، ٤١٢، ٤٩٤، ١٩/ ٢٠٢، ٢٤/ ٦٨٢).

فذكرت ذلك لمجاهد فقال: **إلا من ندم**»[1].

٢ ـ وعن حكيم بن جبير[2] قال: «سألت سعيد بن جبير عن هذه الآيات في المائدة: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧]، فقلت: زعم قوم أنها نزلت على بني إسرائيل ولم تنزل علينا، قال: اقرأ ما قبلها وما بعدها فقرأت عليه، فقال: لا؛ بل نزلت علينا، ثم لقيت مقسماً مولى ابن عباس[3]، فسألته عن هذه الآيات التي في المائدة، وقلت: زعم قوم أنها نزلت على بني إسرائيل ولم تنزل علينا، قال: إنه نزل على بني إسرائيل ونزل علينا، وما نزل علينا وعليهم فهو لنا ولهم، ثم دخلت على علي بن الحسين، فسألته عن هذه الآيات التي في المائدة، وحدثته أني سألت عنها سعيد بن جبير ومقسماً، قال: فما قال مقسم؟ فأخبرته بما قال، قال: **صدق، ولكنه كفر ليس ككفر الشرك، وفسق ليس كفسق الشرك وظلم ليس كظلم الشرك**، فلقيت سعيد بن جبير فأخبرته بما قال، فقال سعيد بن جبير لابنه: كيف رأيته لقد وجدت له فضلاً عليك وعلى مقسم؟!»[4].

---

(١) جامع البيان (٧/ ٣٤٢، ١٧/ ٥٠٨).

(٢) هو حكيم بن جبير الأسدي الكوفي، روى عن أبي جحيفة وأبي الطفيل، وعنه الأعمش، له أحاديث يسيرة، وخرَّج له أهل السنن.
انظر: الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٠١)، وميزان الاعتدال (٢/ ١٠٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٧٢).

(٣) مقسم بكسر الميم هو ابن بجرة، يكنى أبا القاسم، مولى عبد الله بن الحارث ويقال: مولى ابن عباس لملازمته له، روى عن ابن عباس وعائشة وأم سلمة، وعنه الحكم بن عتيبة.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٢١٧)، والتاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٣)، والجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤١٤).

(٤) الدر المنثور (٢/ ٢٨٧) وعزاه لعبد بن حميد.

الحالة الثالثة: تضعيف القول:

وهو على قسمين:

القسم الأول: الاكتفاء بتضعيف القول فقط.

ومن أمثلته:

١ ـ عن أبي البختري[1] قال: «سأل رجل حذيفة عن هؤلاء الآيات: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، فقيل: ذلك في بني إسرائيل؟ قال: نعم الإخوة لكم بنو إسرائيل، إن كانت لهم كل مرة، ولكم كل حلوة! كلا والله، لتسلكن طريقهم قدى الشراك»[2].

٢ ـ وأورد الطبري في قول الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] عن سعيد بن المسيب أنه قال لرجل: «ممن أنت؟ فقال: من أهل العراق، فقال سعيد: لعلك ممن يقول: إذا مضت أربعة أشهر فقد بانت، لا، ولو مضت أربع سنين»[3].

٣ ـ وقيل لسعيد بن جبير: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] «أهو عبد الله بن سلام؟ قال: هذه السورة مكية، فكيف يكون عبد الله بن سلام؟!»[4].

القسم الثاني: تضعيف القول، وذكر القول الراجح.

---

(١) هو سعيد بن فيروز الطائي الكوفي، سمع ابن عباس وابن عمر، وروى عنه عمرو بن مرة وعطاء بن السائب، وحديثه في الكتب الستة، ومات في وقعة الجماجم سنة (٨٣هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٠٤)، والتاريخ الكبير (٢/ ١/ ٥٠٦)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٨).

(٢) تفسير عبد الرزاق (١/ ١٨٦)، وجامع البيان (٨/ ٤٥٩)، والمستدرك (٢/ ٣١٢).

(٣) جامع البيان (٤/ ٧٥).

(٤) سنن سعيد بن منصور (٥/ ٤٤٣)، وجامع البيان (١٣/ ٥٨٦)، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ٤٧٩)، والدر المنثور (٤/ ٦٩).

ومن أمثلته:

١ ـ في قوله تعالى: ﴿وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤] ورد عن غير واحد من السلف أن الهجر يشمل هجر الجماع[١]، وأنكر ابن عباس ذلك، فقال: «يهجرها بلسانه، ويُغْلظ لها بالقول، ولا يدع جماعها».

وفي رواية قال: «يعظها فإن هي قبلت، وإلا هجرها في المضجع، ولا يكلمها من غير أن يذر نكاحها، وذلك عليها شديد»[٢].

٢ ـ وعن عكرمة قال: «إنما الهجران بالمنطق أن يغلظ لها، وليس بالجماع»[٣].

٣ ـ وفي قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الأنفال: ١٠] قال مجاهد: «ما مُدّ النبي ﷺ مما ذكر الله غير ألف من الملائكة مردفين، وذكر الثلاثة والخمسة بشرى، ما مُدُّوا بأكثر من هذه الألف الذي ذكر الله ﷻ في «الأنفال»، وأما الثلاثة الخمسة فكانت بشرى»[٤].

والقول بأنهم أمدوا قول قتادة، فإنه قال في قوله: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]: «أمدوا بألف، ثم صاروا ثلاثة آلاف، ثم صاروا خمسة آلاف ﴿بَلَىٰٓ ۚ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٢٥﴾﴾ [آل عمران: ١٢٥]»[٥].

٤ ـ وعن عكرمة أنه ذكر له قول الحسن أن اللمم هي الخطرة من الزنا، فقال: «لا، ولكنها الضمة والقبلة والشمة»[٦].

---

(١) انظر: جامع البيان (٦/ ٧٠٠).
(٢) المصدر السابق (٦/ ٧٠٢، ٧٠٤)، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٣٠٣).
(٣) جامع البيان (٦/ ٧٠٤).
(٤) المصدر السابق (١١/ ٥٩).
(٥) الأثر في: جامع البيان (٦/ ٢٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٧٥٤)، والدر المنثور (٢/ ٦٩)، وقال بقول قتادة الربيع بن أنس كما في تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٧٥٢).
(٦) الدر المنثور (٦/ ١١٨) وعزاه لابن المنذر.

٥ ـ وعن الضحاك قال: «يقول ناس من الناس: إن الله قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ١٠١﴾ [الأنبياء: ١٠١] يعني من الناس أجمعين، وليس كذلك؛ إنما يعني من يعبد الله تعالى وهو لله مطيع؛ مثل: عيسى وأمه وعزير والملائكة، واستثنى الله هؤلاء من الآلهة المعبودة التي هي ومن يعبدها في النار»[١].

الحالة الرابعة:

التوقف في معنى الآية، وعدم الجزم بصحة رأي معين:

ومن أمثلته:

ـ عن مغيرة قال: «سئل مجاهد ونحن عند إبراهيم، عن قوله: ﴿ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ١٦﴾ [التكوير: ١٦]، قال: لا أدري، فانتهره إبراهيم، وقال: لم لا تدري؟ فقال: إنهم يروون عن علي رضي الله عنه وكنا نسمع أنها البقر، فقال إبراهيم: هي البقر الجواري، الكنس: حُجرة بقر الوحش التي تأوي إليها، والخنس الجواري: البقر»[٢].

فمجاهد توقف في معنى الآية مع أنه سمع في معناها شيئاً، لكن لعدم جزمه بصحته توقف، وقال: لا أدري، وفي رواية قال: «لا أدري يزعمون أنها البقر»[٣].

ويرد أحياناً أن الصحابة والتابعين يسألون عن تفسير آية، فيتوقفون في معناها، ومن أمثلته:

١ ـ في قول الله تعالى: ﴿وَحَنَانٗا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةٗۖ وَكَانَ تَقِيّٗا ١٣﴾ [مريم: ١٣] قال ابن عباس: «لا والله ما أدري ما حناناً».

---

(١) جامع البيان (١٦/٤١٨)، وانظر شواهد أخرى في: جامع البيان (١/٦٩٩، ٤/٩٦، ١٠/٢١٢، ١٢/٣٥٤، ١٤/٧٣، ٢٠/٤٢٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩/٣٠٦٧)، والدر المنثور (٥/٢٠٣، ٢٨٩، ٦/٤٦).

(٢) جامع البيان (٢٤/١٥٦).

(٣) المصدر السابق (٢٤/١٥٧).

وعن منصور قال: «سألت سعيد بن جبير عن قوله: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ فقال: سألت عنها ابن عباس فلم يحر فيه شيئاً»[1].

وفي بعض الروايات لم يجزم ابن عباس بمعناها، فقال: «لا أدري ما هو، إلا أني أظنه تعطف الله على خلقه بالرحمة»[2].

وجاء عن ابن عباس روايات أخرى أنه فسرها، فعن عكرمة أن ابن عباس قال فيها: «التعطف بالرحمة»[3].

فيحتمل أن ابن عباس كان لا يعرف تفسيرها فتوقف، ثم لما عرف ذلك قال به، والله أعلم.

٢ ـ وعن الشعبي قال: «أعياني أن أعلم ما المحروم»[4].

٣ ـ وسأل رجل عكرمة عن معنى قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤] فقال: لا أدري[5].

٤ ـ وسأل ابن جريج عطاء عن قول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] فيمن نزلت؟ فقال: لا أدري[6].



(١) هذا الأثر والذي قبله في جامع البيان (١٥/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨)

(٢) الدر المنثور (٤/ ٢٦١).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٧٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ١٤٨).

(٤) جامع البيان (٢١/ ٥١٨).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٦٨)، وفي جامع البيان (٦/ ٥٧٤) أن رجلاً قال لسعيد بن جبير: «أما رأيت ابن عباس حين سئل عن هذه الآية ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ فلم يقل فيها شيئا، فقال سعيد كان لا يعلمها».

(٦) جامع البيان (٣/ ٦٥٩) ولمزيد شواهد انظر: جامع البيان (٧/ ٦١، ١٥/ ١٦٠).

ثانياً
طريقة الصحابة والتابعين عند تعدد الأقوال في تفسير الآية

يرد كثيراً عن الصحابة التابعين ذكر الخلاف في تفسير الآية؛ إما أن يذكروه هم أو يُذكر لهم، ولا يخلو الأمر حينئذٍ من ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: ذكر الأقوال دون ترجيح:

ومن أمثلتها:

١ ـ عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ۝٧﴾ [الماعون: ٧] قال: «اختلف الناس في ذلك؛ فمنهم من قال: يمنعون الزكاة، ومنهم من قال: يمنعون الطاعة، ومنهم من قال: يمنعون العارية»[١].

٢ ـ وعنه في قوله: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤] قال: «كانت تحمل الشوك فتطرحه على طريق النبي ﷺ ليعقره وأصحابه، ويقال: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾: نقَّالة الحديث»[٢].

٣ ـ وعن قتادة في هذه الآية قال: «كانت تحطب الكلام وتمشي بالنميمة، وقال بعضهم: كانت تعَيِّر رسول الله ﷺ بالفقر وكانت تحطب، فعُيِّرت بأنها كانت تحطب»[٣].

٤ ـ وعن عطاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾

(١) جامع البيان (٢٤/٦٧٦)، والدر المنثور (٦/٤٠١).
(٢) المصدر السابق (٢٤/٧١٩).
(٣) المصدر السابق (٢٤/٧٢١).

[الإسراء: ١١٠] قال: «يقول ناس: إنها في الصلاة، ويقول آخرون: إنها في الدعاء»[١].

٥ ـ وعن الضحاك في قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١﴾ [البروج: ١] قال: «يزعمون أنها قصور في السماء، ويقال: هي الكواكب»[٢].

الحالة الثانية: ترجيح أحد الأقوال:

ومن أمثلتها:

١ ـ أن عمر رضي الله عنه قال لجلسائه: «ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ [النصر: ١]؟ فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً، فقال لابن عباس: أكذاك تقول يا بن عباس؟ فقال: لا، قال: فما تقول؟ قال: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له، قال ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾، وذلك علامة أجلك ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ۝٣﴾ [النصر: ٣]، فقال عمر: **ما أعلم منها إلا ما تقول**»[٣].

٢ ـ وعن سعيد بن جبير قال: «ذكروا اللمس، فقال ناس من الموالي: ليس بالجماع، وقال ناس من العرب: اللمس الجماع، قال: فأتيت ابن عباس فقلت: إن ناساً من الموالي والعرب اختلفوا في «اللمس»، فقالت الموالي: ليس بالجماع، وقالت العرب: الجماع، قال: من أي الفريقين كنت؟ قلت: كنت من الموالي، قال: غُلب فريق الموالي، إن المس واللمس، والمباشرة: الجماع، ولكن الله يكني ما شاء بما شاء»[٤].

---

(١) جامع البيان (١٥/ ١٣٢ ـ ١٣٣).

(٢) المصدر السابق (٢٤/ ٢٦٠)، وانظر مزيداً من الأمثلة في جامع البيان (١٨/ ٤١٦)، والدر المنثور (٣/ ٣٢٩).

(٣) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ۝٣﴾ (٦/ ٩٤).

(٤) انظر (ص٤١٦).

الحالة الثالثة: الجمع بين الأقوال:

ومن أمثلتها:

١ ـ في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١] روى أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «أنه قال في الكوثر: هو الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه، قال أبو بشر: فقلت لسعيد: فإن ناساً يزعمون أنه نهر في الجنة، فقال سعيد: النهر الذي في الجنة من الخير الذي أعطاه الله إياه»(١).

٢ ـ وروى الزهري عن ابن المسيب قال: «لما طعن عمر قال كعب: لو أن عمر دعا الله لأخَّر في أجله، فقال الناس: سبحان الله! أليس قد قال الله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾؟ [الأعراف: ٣٤]، فقال كعب: أوليس قد قال الله: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١]، قال الزهري: فنرى أن ذلك ما لم يحضر الأجل فإذا حضر لم يؤخر، وليس أحد إلا وله أجل مكتوب»(٢).

٣ ـ وقيل له: «إن سعيد بن جبير وعكرمة اختلفا في رجل من المستهزئين، فقال سعيد: هو الحارث بن غيطلة، وقال عكرمة: هو الحارث بن قيس، فقال: صدقا؛ كانت أمه تسمى غيطلة وأبوه قيس»(٣).

وإذا انتقد الصحابة والتابعون قولاً في تفسير آية فإما أن يبينوا وجه نقده وسببه، والأسباب متعددة، وشواهدها كثيرة جداً، وقد أفردت في فصل خاص، وإما أن يكتفوا بنقده وتضعيفه دون بيان السبب، وشواهده كثيرة جداً وقد مر بعضها.



---

(١) جامع البيان (٢٤/٦٨٢).

(٢) تفسير عبد الرزاق (٢/١١١)، ومصنفه (١١/٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٣) جامع البيان (١٤/١٤٨).



ثالثاً
الرجوع عن القول

رجوع المفسر عن رأيه يعتبر نقداً له؛ إذ لو كان صحيحاً عنده لم يرجع عنه، وقد ذكر الأصوليون أن المجتهد إذا كان له في مسالة قولان، وعلم المتأخر منهما، فالمتأخر هو المعتمد، ويعتبر ناسخاً للقول الأول؛ لما فيه من الرجوع عنه، وهذا قول أكثرهم، ومن قال: إن المعتمد الأول ـ على ضعف هذا القول ـ اشترط بأن لا يصرح برجوعه عن قوله الأول، والشواهد الآتية جاء التصريح في أغلبها برجوع قائليها عن أقوالهم، وقد جاء عن الشافعي أنه قال: «ليس في حل من روى عني القديم»[(١)]، ومن أمثلته:

١ ـ رجوع ابن عباس عن رأيه في عدة الحامل المتوفى عنها، وكان يرى أنها تعتد بأبعد الأجلين؛ مستدلاً بقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وقوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، فلما بلغته السنة رجع عن قوله[(٢)].

٢ ـ وعن إبراهيم قال: «مر بي عكرمة، فسألته عن البطشة الكبرى، فقال: يوم القيامة، فقلت: إن عبد الله بن مسعود كان يقول: يوم بدر، وأخبرني من سأله بعدُ، فقال: يوم بدر»[(٣)].

---

(١) البحر المحيط للزركشي (٦/ ٣٠٤)، وانظر في هذه المسألة: المسودة (ص٥٢٦)، وروضة الناظر (٣/ ١٠١٣)، والإحكام للآمدي (٤/ ٢٠١)، وشرح مختصر الروضة (٣/ ٦٢٥)، وشرح الكوكب المنير (٤/ ٤٩٤)، وإرشاد الفحول (ص٢٦٣).
(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٤١٩).
(٣) جامع البيان (٢١/ ٢٧).

قال ابن حجر: «هذا يوجب الثناء على عكرمة؛ إذ كان يظن شيئاً فبلغه عمن هو أولى منه خلافه، فترك قوله لأجل قوله»[1].

٣ ـ وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

اختلف سعيد بن جبير مع مجاهد وطاوس، فعن أبي بشر عن سعيد قال: «﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾: هو الزوج، وقال مجاهد وطاوس: هو الولي، قال: قلت لسعيد: فإن مجاهداً وطاوساً يقولان: هو الولي؟ قال سعيد: فما تأمرني إذاً؟ ثم قال: أرأيت لو أن الولي عفا وأبت المرأة، أكان يجوز ذلك؟ فرجعت إليهما فحدثتهما، فرجعا عن قولهما وتابعا سعيداً»[2].

وفي رواية: «فكلماه في ذلك، فما برحا حتى تابعا سعيداً»[3].

٤ ـ وعن الشعبي: «أن رجلاً تزوج امرأة فوجدها دميمة فطلقها قبل أن يدخل بها، فعفا وليها عن نصف الصداق، قال: فخاصمته إلى شريح، فقال لها شريح: قد عفا وليك، ثم إنه رجع بعد ذلك، فجعل الذي بيده عقدة النكاح الزوج»[4].

٥ ـ وعن السدي قال: «قلت لإبراهيم: أرأيت قول الله: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١١٠]؟ قال: الشك، قلت: لا، قال: فما تقول أنت؟ قلت: القوم بنوا مسجداً ضراراً، وهم كفار حين بنوا، فلما دخلوا في الإسلام جعلوا لا يزالون يذكرون، فيقع في قلوبهم مشقة من ذلك فتراجعوا له، فقالوا: يا ليتنا لم نكن فعلنا، وكلما ذكروه وقع من ذلك في

---

(١) هدي الساري (ص٤٢٨) باختصار.
(٢) سنن سعيد بن منصور (٣/ ٨٨٧)، وجامع البيان (٤/ ٣٢٩) واللفظ له، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٥١).
(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٨١).
(٤) جامع البيان (٤/ ٣٢٠).

قلوبهم مشقة وندموا، فقال إبراهيم: استغفر الله»[1].

ولم ينته الحديث عن نقد الأقوال، فالفصل الآتي تتمة لهذا الفصل، وهو في الأسس التي يعتمد عليها الصحابة والتابعون ﷺ في نقد الأقوال، وبالله التوفيق.



(١) الدر المنثور (/٢٧٩ ـ ٢٨٠)، وينظر الطبري (١١/ ٧٠٠ ـ ٧٠١)، ولمزيد أمثلة انظر: الدر المنثور (٢/ ٨١).

الباب الرابع

أسس نقد التفسير عند الصحابة والتابعين وأثره

وفيه فصلان:

الفصل الأول: أسس نقد التفسير عند الصحابة والتابعين.

الفصل الثاني: أثر نقد الصحابة والتابعين للتفسير.

الفصل الأول

أسس نقد التفسير عند الصحابة والتابعين

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأسس المتعلقة بالرواية.

المبحث الثاني: الأسس المتعلقة بالدراية.

المبحث الأول

الأسس المتعلقة بالرواية

وفيه:

أولاً: مخالفة القرآن الكريم.

ثانياً: مخالفة السنة النبوية.

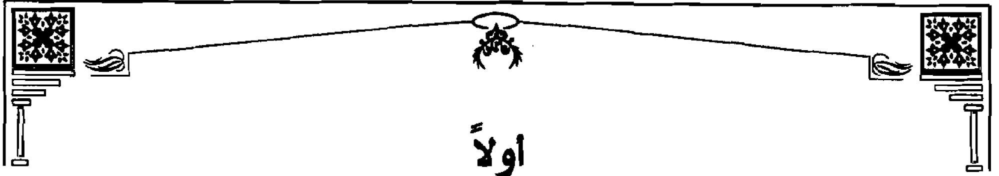
ثالثاً: مخالفة سبب النزول.

رابعاً: مخالفة التاريخ.

خامساً: الطعن في صحة نقل التفسير.

والمراد بالأسس المتعلقة بالرواية الأسس التي يعتمد فيها الناقد بشكل أساس على المنقول، وليس المراد بالرواية الاصطلاح الشائع بين المفسرين والذي تدخل فيه أقوال الصحابة والتابعين ﷺ التي هي محل بحثنا.





أولاً
مخالفة القرآن الكريم

من القواعد المقررة عند الصحابة والتابعين ﷺ تقديم القرآن الكريم على قول كل أحد، فكل تفسير أو فهم خالف القرآن فهو مردود على صاحبه.

ومن أقوالهم في ذلك:

١ ـ قول عمر ﷺ: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله ﷻ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١]»[(١)].

فعمر أخذ بظاهر الآية في أن المطلقة لها النفقة والسكنى، ومنها المطلقة البائن ولم يقبل قول المرأة، وهي فاطمة بنت قيس ﷺ[(٢)]، فقد كانت تقول: لا نفقة لها ولا سكنى، وتتأول الآية التي استدل بها عمر على أنها في الرجعية، وتقول: بيني وبينكم القرآن، قال الله ﷻ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ﴾ الآية، وتقول: هذا لمن كانت له مراجعة، فأي أمر يحدث بعد الثلاث؟![(٣)].

وتستدل أيضاً بأن النبي ﷺ لم يجعل لها نفقة ولا سكنى حين بت زوجها طلاقها[(٤)]، لكنَّ عمر تمسك بعموم الآية، وقال ما قال.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الطلاق (٢/ ١١١٩) برقم (١٤٨٠/ ٤٦).

(٢) هي فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية، أخت الضحاك بن قيس، من المهاجرات الأول، كانت ذات عقل، اجتمع في بيتها أصحاب الشورى لما قتل عمر، روى عنها ابن المسيب وعروة.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٨/ ٢٠٠)، وأسد الغابة (٧/ ٢٣٠)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٦٨٥).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الطلاق (٢/ ١١١٧) برقم (١٤٨٠/ ٤١).

(٤) المصدر السابق.

وأياً ما كان الصواب معه في قول عمر أو مخالفيه، فإن المراد بيان مدى تعظيم الصحابة ﷺ للقرآن، وأنهم لا يقبلون عليه قول أحد، ولا يخرجون عنه إلا بيقين، ولا يظن بعمر ﷺ أنه يرد حديث النبي ﷺ، وإنما لأنه لم يتحقق من ثبوته عنه، ولذا أضاف القول إلى من هو دونه، وأشار في كلامه إلى عدم طمأنينته من نقل الرواي، فقال: «لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت»[1]، ولما كانت المرأة عنده بهذه الحال لم يقبل قولها على كتاب الله الذي تحقق من ثبوته ودلالته.

٢ ـ وفسر زيد بن علي رحمه الله[2] الدخان الوارد في قوله تعالى: ﴿فَٱرۡتَقِبۡ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ١٠﴾ [الدخان: ١٠] بأنه يجيء قبل يوم القيامة فيأخذ بأنف المؤمن الزكام، ويأخذ بمسامع الكافر، فعارضه بعض الحاضرين بأن الدخان قد مضى، وأنه أصاب الناس جهد حتى جعل الرجل يرى ما بينه وبين السماء دخاناً، ونقل ذلك عن ابن مسعود، فقال زيد رحمه الله: أما إن رسول الله ﷺ قد قال: «**إنكم سيجيئكم رواة فما وافق القرآن فخذوا به، وما كان غير ذلك فدعوه**»[3].

---

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (٩/ ٤٨١) معلقاً على قول عمر ﷺ: «ولقد كان الحق ينطق على لسان عمر، فإن قوله لا ندري حفظت أو نسيت، قد ظهر مصداقه في أنها أطلقت في موضع التقييد، أو عممت في موضع التخصيص».

(٢) هو أبو الحسين زيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب الهاشمي القرشي المدني، ولد سنة (٨٠هـ)، وخرج في خلافة هشام بن عبد الملك، فقُتل وصُلب بالكوفة سنة (١٢٢هـ)، وإليه تُنسب فرقة الزيدية.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٢٣٩)، والمعارف (ص٢١٦)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة (١٢١ ـ ١٤٠هـ، ص١٠٥).

(٣) جامع البيان (٢١/ ١٦)، ورجال إسناده إلى زيد بن علي ثقات سوى عاصم بن أبي النجود، فإنه صدوق له أوهام كما في تقريب التهذيب (ص٢٨٥)، والحديث مرسل، وقد جاء الحديث في سنن الدارقطني (٤/ ٢٠٩) موصولاً عن علي بن أبي طالب ﷺ، قال الدارقطني: «هذا وهم، والصواب عن عاصم عن زيد عن علي بن الحسين مرسلاً عن النبي ﷺ»، وذكر ابن حجر أنه جاء من طرق لا تخلو من مقال، نقله عنه أبو الطيب آبادي في تعليقه على سنن الدارقطني (٤/ ٢٠٩). =

صور نقد التفسير بالقرآن الكريم:

واستدلال الصحابة والتابعين بالقرآن الكريم على ضعف بعض التفاسير له صور:

الصورة الأولى: مخالفة سياق الآية:

وإهمال سياق الآية، واقتطاع النص القرآني، وعزله عما قبله وما بعده سبب لوقوع الخلل في فهم القرآن والخطأ في تفسيره، ويؤكد ابن جرير أنه «غير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره، إلا بحجة يجب التسليم لها من دلالة ظاهر التنزيل، أو خبر عن الرسول ﷺ تقوم به حجة، فأما الدعاوى فلا تتعذر على أحد»[(١)].

وفي خطورة إهماله يقول ابن القيم: «السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، **فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته**، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ۝٤٩﴾ [الدخان: ٤٩] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير؟»[(٢)].

وانتقاد التفسير بالسياق القرآني من القواعد التي يحتكم إليها المفسرون، فيردون به أقوالاً في معاني الآيات:

يقول ابن عطية رداً على قول في تفسير آية: «وهذا القول وإن كانت ألفاظ هذه الآية تقتضيه، فما قبلها وما بعدها يرده ويتبرأ منه، ويختل أسلوب القول به»[(٣)].

= والحديث وإن كان رفعه إلى النبي ﷺ غير ثابت إلا أن المراد بيانه هنا أن الأمر المتقرر لدى الصحابة والتابعين رد كل قول يخالف كتاب الله تعالى.

(١) جامع البيان (٧/ ٦٧٥).

(٢) بدائع الفوائد (٤/ ١١).

(٣) المحرر الوجيز (٨/ ١٣٩)، وانظر (١٠/ ١٢٣) من الكتاب نفسه.

ويرد ابن القيم على من قال: إن قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤١﴾﴾ [الحجر: ٤١] يراد به التهديد والوعيد، فيقول: «والسياق يأبى هذا ويمنعه ولا يناسبه لمن تأمله»(١).

والرد بالسياق القرآني ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الاستدلال على ضعف التفسير بما قبل الآية، ويعرف هذا بالسباق.

ومن أمثلته:

١ ـ قال رجل لعلي رضي الله عنه: «يا أمير المؤمنين أرأيت قول الله: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، وهم يقاتلوننا فيظهرون ويقتلون؟! فقال له: ادنه، ادنه! ثم قال: ﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾، يوم القيامة».

وفي رواية أن علياً قال: «ادنه ﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ﴾ يوم القيامة ﴿لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾»(٢).

فبين علي رضي الله عنه أن قوله: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ يمنع أن يكون المراد ما فهمه الرجل من ظهور الكفار على المؤمنين في الدنيا وقتلهم.

٢ ـ وقال عروة لعائشة: «ما أبالي أن لا أطوف بين الصفا والمروة! قال الله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، قالت: يا بن أختي ألا ترى أنه يقول: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾؟! قال الزهري: فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام(٣) فقال: هذا العلم»(٤).

---

(١) التفسير القيم (ص١٦)، وانظر: البرهان للزركشي (٢/ ٣٣٥).

(٢) جامع البيان (٧/ ٦٠٩ ـ ٦١٠)، والمستدرك (٢/ ٣٠٩).

(٣) المخزومي القرشي، كنيته اسمه، ولد في خلافة عمر، وروى عن عائشة وأم سلمة وأبي هريرة، وهو أحد الفقهاء السبعة، وكان يقال له: راهب قريش لكثرة صلاته، وكان مكفوفاً، توفي سنة (٩٤هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١٥٣)، والمعارف (ص٢٨٢)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤١٦).

(٤) جامع البيان (٢/ ٧١٩)، وأصله في الصحيحين كما سيأتي.

فعروة رحمه الله فهم من قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ رفع الحرج والإثم عمن لم يطف بين الصفا والمروة، فبينت له عائشة أن سياق الآية يرد هذا الفهم، فالآية نصت على أن الصفا والمروة من شعائر الله، وهذا يقتضي تعظيمهما والطواف بهما، وهذا فهم دقيق من عائشة رضي الله عنها، ولذا أثنى أبو بكر بن عبد الرحمٰن ـ وهو من كبار التابعين ـ عليها.

٣ ـ وتقدم أن نافع بن الأزرق قال لابن عباس رضي الله عنهما: «يا أعمى البصر أعمى القلب تزعم أن قوماً يخرجون من النار، وقد قال الله جل وعز: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]؟ فقال ابن عباس: ويحك اقرأ ما فوقها! هذه للكفار»[١].

والذي فوقها هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ [المائدة: ٣٦]، فالآيات تتحدث عن الكفار.

٤ ـ ووقع لجابر رضي الله عنه نفس الشيء مع بعض الخوارج، فعن يزيد الفقير قال: «جلست إلى جابر بن عبد الله، وهو يحدث، فحدث أن أناساً يخرجون من النار، قال: وأنا يومئذٍ أنكر ذلك، فغضبت، وقلت: ما أعجب من الناس، ولكن أعجب منكم يا أصحاب محمد! تزعمون أن الله يخرج ناساً من النار، والله يقول: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾﴾، فانتهرني أصحابه، وكان أحلمهم، فقال: دعوا الرجل، إنما ذلك للكفار: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ﴾ حتى بلغ: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾».

وفي رواية أن جابراً قال له: «**اتل أول الآية**»[٢].

---

(١) جامع البيان (٨/ ٤٠٧).

(٢) الشريعة للآجري (ص٣٤٩)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٩٩) واللفظ منه، وعزاه لابن مردويه وابن أبي حاتم، وعزاه في الدر المنثور (٢/ ٢٨٠) إلى ابن المنذر أيضاً، وحديث يزيد الفقير مع جابر أخرجه مسلم في صحيحه، وتقدم (ص٢٣٧)، =

القسم الثاني: الاستدلال على ضعف التفسير بما بعد الآية، ويعرف هذا بلحاق الآية.

ومن أمثلة هذا القسم:

١ ـ لما قدم خراج العراق خرج عمر رضي الله عنه مع مولاه، فجعل عمر يعد الإبل فإذا هي أكثر من ذلك، فجعل يقول: «الحمد لله تعالى، ويقول مولاه: هذا والله من فضل الله ورحمته، يشير إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس: ٥٨]، فقال عمر: كذبت! ليس هذا هو، يقول الله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ۝٥٨﴾ وهذا مما تجمعون»[١].

فاستدل عمر بآخر الآية: ﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ على خطأ فهم مولاه، فالأموال التي قال فيها المولى: هذا والله من فضل الله ورحمته مما يجمع الناس، والآية تدل على أن المشار إليه، والذي أمرنا بالفرح به خير مما يجمعون، والمشار إليه هو قوله تعالى في الآية التي قبلها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٥٧﴾ [يونس: ٥٧].

٢ ـ وعن مصعب بن سعد[٢] قال: «كنت أقرأ على أبي حتى إذا بلغت هذه الآية: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣﴾ [الكهف: ١٠٣] قلت: يا أبتاه أهم الخوارج؟ قال: لا يا بني اقرأ الآية التي بعدها: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ۝١٠٥﴾ [الكهف: ١٠٥]، قال: هم المجتهدون من النصارى كان كفرهم بآيات ربهم بمحمد ولقائه، وقالوا: ليس

= ولمزيد أمثلة على نقد التفسير بسباق الآية انظر: الدر المنثور (٤/ ١٩٤).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٦٠)، ومسند الشاميين للطبراني (٢/ ١٢٥)، والدر المنثور (٣/ ٣٠٩).

(٢) ابن أبي وقاص الزهري القرشي المدني، يكنى أبا زرارة، روى عن علي وطلحة، وعنه مجاهد والحكم، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (١٠٣هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١٢٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨٤).

في الجنة طعام ولا شراب، ولكن الخوارج هم الفاسقون الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه، ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل، ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون»[1].

وفي رواية أن مصعباً لما سأل أباه عن هذه الآية، وقال له: «هم الحرورية؟ قال: لا هم اليهود والنصارى، أما اليهود فكذبوا محمداً ﷺ، وأما النصارى فكفروا بالجنة، وقالوا: لا طعام فيها ولا شراب، والحرورية ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [الرعد: ٢٥]، وكان سعد يسميهم الفاسقين»[2].

والقول بأن الخوارج هم الأخسرون أعمالاً قال به علي رضي الله عنه، فقد سأله ابن الكواء، فقال: من ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾؟ قال: ويلك، منهم أهل حروراء[3].

قال ابن حجر: «ولعل هذا هو السبب في سؤال مصعب أباه عن ذلك»[4].

وقد أنكر سعد رضي الله عنه أن يكون المراد بهم الخوارج مستدلاً بالآية التي بعدها، والتي بينت أن الأخسرين أعمالاً كافرون بآيات الله ولقائه، وبَيَّنَ رضي الله عنه وجه كفر المعنيين بها، فاليهود كذبوا محمداً ﷺ، والنصارى كفروا بالجنة، فنظر إلى الآيات متكاملة، ويبدو أنه كان لا يكفر الخوارج، ولذا جاء في رواية البخاري أن سعداً كان يسميهم الفاسقين.

وفي رواية أنه لما سئل هذا السؤال قال: «لا، ولكنهم أصحاب الصوامع، والحرورية قوم زاغوا فأزاغ الله قلوبهم»[5].

---

(١) المستدرك للحاكم (٢/ ٣٧٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾﴾ (٥/ ٢٣٥).

(٣) تفسير عبد الرزاق (١/ ٣٤٨)، وجامع البيان (١٥/ ٤٢٦)، وفي الدر المنثور (٤/ ٢٥٣) أن علياً لما سئل قال: «لا أظن إلا أن الخوارج منهم».

(٤) فتح الباري (٨/ ٤٢٥).

(٥) جامع البيان (١٥/ ٤٢٤)، والمستدرك (٢/ ٣٧٠)، والدر المنثور (٤/ ٢٥٣).

أما علي ﷺ فنظر إلى عموم اللفظ من جهة أن «فيهم من معنى الآية بقدر ما فعلوا؛ لأنهم يرتكبون أموراً شنيعة من الضلال، ويعتقدون أنها هي معنى الكتاب والسنة، فقد ضل سعيهم وهو يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، وإن كانوا في ذلك أقل من الكفار المجاهرين؛ لأن العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب»[1].

٣ ـ وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] قال: «الحصر حصر العدو، فأما من أصابه مرض أو ضلال أو كسر فلا شيء عليه، إنما قال الله: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾، فلا يكون الأمن إلا من الخوف»[2].

فذكر الأمن يفسر المقصود بالحصر في أول الآية، فلا يشمل المرض ونحوه، قال الشنقيطي[3]: «وقال قوم: المراد به ما يشمل الجميع من عدو ومرض ونحو ذلك، **ولكن قوله تعالى بعد هذا:** ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ يشير إلى أن المراد بالإحصار هنا صد العدو للمحرم؛ لأن الأمن إذا أطلق في لغة العرب انصرف إلى الأمن من الخوف **لا إلى الشفاء من المرض ونحو ذلك**، ويؤيده أنه لم يذكر الشيء الذي منه الأمن، فدل على أن المراد به ما تقدم من الإحصار، فثبت أنه الخوف من العدو»، ثم قال: «الذي يظهر لنا رجحانه بالدليل من الأقوال المذكورة هو ما ذهب إليه مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايتين عنه أن المراد بالإحصار في الآية: إحصار العدو، وأن من أصابه مرض ونحوه لا يحل إلا بعمرة؛ لأن هذا هو الذي نزلت فيه الآية،

---

(١) أضواء البيان (٤/ ١٩٢)، وقال ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٤٢٥): «وليس الذي قاله علي ببعيد؛ لأن اللفظ يتناوله وإن كان السبب مخصوصاً».

(٢) جامع البيان (٣/ ٣٤٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٣٦).

(٣) هو محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، ولد في شنقيط من مدن موريتانيا، ثم استقر بالمدينة بعد حجه عام (١٣٦٧هـ)، من كتبه: منع جواز المجاز، ومذكرة في أصول الفقه، توفي سنة (١٣٩٣هـ).
انظر: ترجمته بقلم تلميذه عطية سالم في مقدمة أضواء البيان، والأعلام للزركلي (٦/ ٤٥)، ومعجم المفسرين (٢/ ٤٩٦).

ودل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمۡ﴾ الآية»[(١)].

ويرى غير ابن عباس أن الحصر في الآية يشمل حصر العدو وغيره كالمرض[(٢)].

٤ ـ قد يحتج من يرتكب المعاصي بقوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٢٢﴾ [الحديد: ٢٢] وأن ما يفعله من الذنوب داخل في مدلول هذه الآية، فنبه ابن عباس رضي الله عنهما إلى أن الآية لا تشمل المعاصي، وقال: «يريد مصائب المعاش، ولا يريد مصائب الدين؛ إنه قال: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ﴾ [الحديد: ٢٣]، وليس على مصائب الدين، أمرهم أن يأسوا على السيئة ويفرحوا بالحسنة»[(٣)].

ومن شروط التوبة التي ذكرها العلماء الندم على اقتراف المعاصي، فالمؤمن مأمور بالحزن على المعاصي والفرح بالحسنات، وفي الحديث: «**من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن**»[(٤)]، وهذا يتعارض مع التعليل المذكور في الآية، مما يؤكد عدم دخول السيئات في الآية، ومن القواعد المقررة في العقيدة أنه يجوز الاحتجاج بالقدر على المصائب دون المعائب[(٥)].

---

(١) أضواء البيان (١/ ١٨٤، ١٩٠)، وانظر مزيد تقرير لذلك في: التفسير الكبير للرازي (٢/ ٣٠٣)، والتحرير والتنوير (٢/ ٢٢٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ٣٤٢)، والجامع لأحكام القرآن (١/ ٧٤٥).

(٣) الدر المنثور (٦/ ١٧٦) وعزاه لابن المنذر.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، في أبواب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة (٦/ ٣٣٣)، وأحمد في المسند (١/ ١٨)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٧/ ٤٤٢، ٨/ ٢٥٧)، والحاكم في المستدرك (١/ ١١٤) كلهم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، وقال الحاكم: «هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٦/ ٢١٥).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤)، وشفاء العليل لابن القيم (ص٣٥)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ١٣٦). =

القسم الثالث: الاستدلال على ضعف التفسير بما قبل الآية وما بعدها.

ومن أمثلة هذا القسم:

١ ـ قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ذهب كثير من العلماء إلى أن مخالعة المرأة زوجها تعد طلاقاً محسوباً من التطليقات الثلاث[1].

وذهب ابن عباس وغيره إلى أنها فسخ وليست طلاقاً، وانتقد ابن عباس من عدها طلاقاً، فعن طاوس قال: «لولا أنه علم لا يحل لي كتمانه ما حدثته أحداً، كان ابن عباس لا يرى الفداء طلاقاً حتى يطلق، ثم يقول: ألا ترى أنه ذكر الطلاق من قبله، ثم ذكر الفداء فلم يجعله طلاقاً، ثم قال في الثانية: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ولم يجعل الفداء بينهما طلاقاً، وكان يقول: ذكر الله الطلاق قبل الفداء وبعده، وذكر الله الفداء بين ذلك، فلا أسمعه ذكر في الفداء طلاقاً، قال: وكان لا يراه تطليقة»[2].

ومراده أن الآيات ذكرت ثلاث تطليقات؛ طلقتين في قوله تعالى: ﴿الطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾، والثالثة في قوله: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ والخلع مذكور بينها؛ مما يدل على أنه ليس طلاقاً.

= ومن الشواهد انتقاد الحسن البصري أن يكون المراد بابن نوح في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُۥ﴾ ابنه لصلبه، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾، جامع البيان (١٢/ ٤٢٧).

وللمزيد أيضاً انظر: جامع البيان (١٧/ ٦٧٨، ٢١/ ٤٣٢، ٣٤٧)، والدر المنثور (٦/ ١٠٢).

(١) انظر: معالم التنزيل (١/ ٢٧٢)، والجامع لأحكام القرآن (٢/ ٩٥١)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٤٠٥)، والمغني لابن قدامة (١٠/ ٢٧٤).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٦/ ٤٨٥)، قال ابن تيمية: «وأما النقل عن ابن عباس أنه فرقة وليس بطلاق، فمن أصح النقل الثابت باتفاق أهل العلم بالآثار»، وأشاد باستدلاله بالآية، وأطنب في الانتصار لقوله في مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٨٩ ـ ٣١٥)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٩٥٢)، وأضواء البيان (١/ ٢٧٠).

٢ ـ وعن حكيم بن جبير قال: «سألت سعيد بن جبير عن هذه الآيات في المائدة: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧]، فقلت: زعم قوم أنها نزلت على بني إسرائيل ولم تنزل علينا، قال: **اقرأ ما قبلها وما بعدها فقرأت عليه**، فقال: لا؛ بل نزلت علينا»[١].

الصورة الثانية: مخالفة ظاهر الآية:

ومن أمثلة هذه الصورة:

ـ أن بعض السلف قال: إن كفارة قتل الصيد في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ الآية [المائدة: ٩٥] لا فرق فيها بين العمد والخطأ:

فعن ابن عباس قال: «إن قتله متعمداً أو ناسياً، حكم عليه، وإن عاد متعمداً عجلت له العقوبة، إلا أن يعفو الله»[٢].

وعن سعيد بن جبير قال: «إنما جعلت الكفارة في العمد، ولكن غلظ عليهم في الخطأ كي يتقوا»[٣].

وعن عطاء قال: «يحكم عليه في العمد والخطأ والنسيان»[٤].

وأنكر طاوس ذلك متمسكاً بظاهر الآية، وقال: «والله ما قال الله إلا: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا﴾».

---

(١) الدر المنثور (٢/ ٢٨٧) وعزاه لعبد بن حميد، ومن الشواهد ما روي عن ابن عباس أنه أنكر أن تكون مدة أصحاب الكهف في كهفهم المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾﴾ [الكهف: ٢٥] من إخبار الله تعالى، واستدل بسياق الآيات، انظر: الدر المنثور (٤/ ٢١٨).

(٢) جامع البيان (٨/ ٦٧٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٠٥).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٥)، وجامع البيان (٨/ ٦٧٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٠٥).

(٤) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٣٩٠)، ومصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٤)، وجامع البيان (٨/ ٦٧٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٠٦).

ويقول: «لا يحكم على من أصاب صيداً خطأ، إنما يحكم على من أصابه متعمداً»[1].

قال ابن كثير: «وهذا مذهب غريب عن طاوس، وهو متمسك بظاهر الآية»[2].

وأيد الشنقيطي قول طاوس وقال: «هذا القول قوي جداً من جهة النظر والدليل»[3]، وبيَّن أن قوله تعالى: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ﴾ يدل على أنه متعمد أمراً لا يجوز، أما الناسي فهو غير آثم إجماعاً، فلا يناسب أن يقال فيه: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ﴾[4].

والآية وإن كانت صريحة في أن الجزاء إنما يجب على المتعمد، فقد دلت السنة على وجوبه على المخطئ كذلك، فعن الزهري قال: «نزل القرآن بالعمد، وجرت السنة في الخطأ»[5]، فـ «القرآن دل على وجوب الجزاء على المتعمد وعلى تأثيمه بقوله: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، وجاءت السنة من أحكام النبي ﷺ وأحكام أصحابه بوجوب الجزاء في الخطأ، كما دل الكتاب عليه في العَمْد، وأيضاً فإن قتل الصيد إتلاف، والإتلاف مضمون في العمد وفي النسيان، لكن المتعمّد مأثوم، والمخطئ غير مَلُوم»[6].

الصورة الثالثة: نقد التفسير بآية أخرى:

ومن أمثلة هذه الصورة:

---

(١) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٣٩٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٥)، وجامع البيان (٨/ ٦٧٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٠٥)، وجاء هذا القول عن بعض السلف كما في الجامع لأحكام القرآن (٣/ ٢٣٠٤).

(٢) تفسيره (٣/ ١٨٣).

(٣) أضواء البيان (٢/ ١٢٩).

(٤) المصدر السابق (٢/ ١١٧).

(٥) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٣٩١)، وجامع البيان (٨/ ٦٧٨) واللفظ له.

(٦) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ١٨٣ ـ ١٨٤).

١ ـ ردَّ ابن عباس على من زعم أنه لا يجوز للمجاهد أن يقاتل الأعداء إذا كانوا أكثر من اثنين في مقابل الواحد، وأن من أقدم على القتال فهو آثم، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦]، يقول ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ الآية [الأنفال: ٦٥]: «إن الله كان جعل على كل رجل من المسلمين عشرة من العدو يغريهم بذلك، ليوطنوا أنفسهم على الغزو، وأن الله ناصرهم على العدو، ولم يكن أمراً عزمه الله عليهم ولا أوجبه، ولكن كان تحريضاً ووصية أمر الله بها نبيه، ثم خفف عنهم فقال: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦]، فجعل على كل رجل رجلين بعد ذلك تخفيفاً، ليعلم المؤمنون أن الله بهم رحيم، فتوكلوا على الله وصبروا وصدقوا، ولو كان عليهم واجباً كفروا إذن؛ كل رجل من المسلمين نكل عمن لقي من الكفار إذا كانوا أكثر منهم فلم يقاتلوهم، فلا يغرنك قول رجال، فإني قد سمعت رجالاً يقولون: إنه لا يصلح لرجل من المسلمين أن يقاتل حتى يكون على كل رجل رجلان، وحتى يكون على كل رجلين أربعة، ثم بحساب ذلك، وزعموا أنهم يعصون الله إن قاتلوا حتى يبلغوا عدة ذلك، وإنه لا حرج عليهم أن لا يقاتلوا حتى يبلغوا عدة أن يكون على كل رجل رجلان، وعلى كل رجلين أربعة، وقد قال الله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾﴾ [البقرة: ٢٠٧]، وقال الله: ﴿فَقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٨٤]، فهو التحريض الذي أنزل الله عليهم في «الأنفال»، فلا تعجزن، قاتل قد سقطت بين ظهري أناس كما شاء الله أن يكونوا»[١].

٢ ـ وقيل لأبي العالية: «إن أناساً يزعمون أنهم يتمنون أن يستكثروا من الذنوب قال: ولم ذاك؟ قالوا: يتأولون هذه الآية: ﴿يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَـٰتٍ ۗ﴾ [الفرقان: ٧٠]، فقال أبو العالية: وكان إذا أخبر بما لا يعلم قال:

---

(١) جامع البيان (١١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥).

آمنت بما أنزل الله من كتاب، ثم تلا هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]»[١].

فهذه الآية تخبر بمدى إشفاق المرء يوم القيامة من ذنوبه، وتمنيه أن يكون بينه وبينها أمداً بعيداً، وهذا يمنع محبة المسلم الاستكثار من السيئات، فالاستدلال بآية الفرقان على الاستكثار من الذنوب غير صحيح، فتبديل السيئات حسنات مشروط بالتوبة منها قبل الموافاة، كما دل عليه سياق الآية: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾.

٣ ـ وعن محمد بن كعب القرظي قال: «إن الذي أمر الله إبراهيم بذبحه من ابنيه إسماعيل، وإنا لنجد ذلك في كتاب الله، في قصة الخبر عن إبراهيم وما أمر به من ذبح ابنه أنه إسماعيل، وذلك أن الله يقول حين فرغ من قصة المذبوح من ابني إبراهيم: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [الصافات: ١١٢]، ثم يقول: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١] يقول: بابن وابن ابن، فلم يكن يأمر بذبح إسحاق وله فيه من الله موعود بما وعده، وما الذي أمر بذبحه إلا إسماعيل»[٢].

قال الرازي[٣] في الحجج على أن الذبيح إسماعيل عليه السلام: «الحجة

---

(١) الأثر في: تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٣٣)، والدر المنثور (٥/ ٨٠) وعزاه إلى عبد بن حميد.

(٢) جامع البيان (١٩/ ٥٩٦)، والمستدرك (٢/ ٥٥٥) واللفظ له، والدر المنثور (٥/ ٢٨١) وعزاه لعبد بن حميد.

(٣) هو محمد بن عمر بن الحسين التيمي الرازي الشافعي، يلقب بفخر الدين، ويعرف بابن الخطيب، ولد سنة (٥٤٤هـ)، من مصنفاته: المحصول، وشرح المفصل، ومناقب الشافعي، وتوفي بهراة عام (٦٠٦هـ).
انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٤٨)، وطبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٨١)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص١٠٠).

الرابعة: قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾، فنقول: لو كان الذبيح إسحاق لكان الأمر بذبحه إما أن يقع قبل ظهور يعقوب منه أو بعد ذلك، فالأول: باطل لأنه تعالى لما بشرها بإسحاق، وبشرها معه بأنه يحصل منه يعقوب، فقَبْل ظهور يعقوب منه لم يجز الأمر بذبحه، وإلا حصل الخُلْف في قوله: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾، والثاني: باطل... **فثبت أنه لا يجوز أن يكون الذبيح هو إسحاق**»[1].

وقال ابن كثير: «ومن ها هنا استدل من استدل بهذه الآية على أن الذبيح إنما هو إسماعيل، **وأنه يمتنع أن يكون هو إسحاق؛ لأنه وقعت البشارة به، وأنه سيولد له يعقوب، فكيف يؤمر إبراهيم بذبحه وهو طفل صغير، ولم يولد له بعد يعقوب الموعود بوجوده؟! ووعد الله حق لا خُلْفَ فيه، فيمتنع أن يؤمر بذبح هذا والحالة هذه**، فتعين أن يكون هو إسماعيل، وهذا من أحسن الاستدلال وأصحه وأبينه، ولله الحمد»[2].



(١) التفسير الكبير (٩/ ٣٤٧) باختصار.

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٢٦٦)، وقال في (٧/ ٣٠): «والذي استدل به محمد بن كعب القرظي على أنه إسماعيل أثبت وأصح وأقوى، والله أعلم»، وانظر: فتح القدير (٤/ ٤٠٤)، وأضواء البيان (٦/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣).

ثانياً
مخالفة السنة النبوية

حظيت السنة النبوية من قبل الصحابة والتابعين ﷺ بتعظيم مشابه لما حظي به القرآن الكريم، فقد وقفوا عند أحاديث النبي ﷺ وأقواله، فلم يعارضوها برد أو تأويل، ومن جملتها أقواله في تفسير القرآن، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] روى ابن جرير الطبري من حديث حماد بن سلمة[1] عن ثابت[2] عن أنس رضي الله عنه قال: «قرأ رسول الله ﷺ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ قال: وضع الإبهام قريباً من طرف خنصره. قال: «**فساخ الجبل**»، فقال حميد[3] لثابت: تقول هذا؟!

---

(١) هو أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار البصري البزاز الحافظ، روى عن حميد وقتادة، وعنه الثوري وشعبة، وكان مع علمه بالحديث بارعاً في النحو، توفي في آخر سنة (١٦٧هـ) وقد قارب الثمانين.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ٣٩)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ١٩٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٢)

(٢) هو أبو محمد ثابت بن أسلم البناني البصري، روى عن ابن عمر وابن الزبير، وصحب أنساً مدة طويلة، وكان من العباد الزهاد، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (١٢٣ أو ١٢٧هـ) وقد جاوز الثمانين.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٢٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٦٢).

(٣) هو أبو عبيدة حميد بن أبي حميد البصري الطويل، لقب بالطويل لطول يديه، سمع أنس بن مالك، قال عنه حماد بن سلمة: «لم يدع حميد لثابت علماً إلا وعاه»، توفي وهو قائم يصلي في آخر سنة (١٤٢هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٧)، والتاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٤٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٥٢).

فرفع ثابت يده فضرب صدر حميد، وقال: يقوله رسول الله ﷺ ويقوله أنس، وأنا أكتمه!!»[1].

وفي رواية: أن حميداً قال له: «ما تريد إلى هذا يا أبا محمد؟! فضرب ثابت صدره ضربة شديدة، وقال: من أنت يا حميد، وما أنت يا حميد؟! يحدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ فتقول أنت: ما تريد إليه؟»[2].

ومن القناعات التامة لديهم أنه لا يمكن وجود تعارض البتة بين القرآن الكريم والسنة النبوية، ومما جاء عنهم:

١ ـ أورد ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [النساء: ١٧] عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه قال: «من تاب قبل موته بعام تيب عليه، حتى ذكر شهراً، حتى ذكر ساعة، حتى ذكر فواقاً[3]، فقال رجل: كيف يكون هذا، والله تعالى يقول: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾؟ فقال عبد الله: إنما أحدثك ما سمعت من رسول الله ﷺ»[4].

---

(١) جامع البيان (١٠/ ٤٢٩)، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢١٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٢٦٩)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في تعليقه على السنة لابن أبي عاصم.
والحديث أخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأعراف (٨/ ٢٣٣)، وأحمد في المسند (٣/ ٢٠٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٥٦٠) دون قول حميد لثابت، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

(٢) مسند أحمد (٣/ ١٢٥).

(٣) الفواق: ما بين الحلبتين، تحلب الناقة ثم تراح حتى تدر ثم تحلب، النهاية في غريب الحديث (٣/ ٤٧٩) مادة «فوق».

(٤) جامع البيان (٦/ ٥١٧)، وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص٣٠١)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠)، ورواه أحمد في المسند (٢/ ٢٠٦) دون ذكر الآية، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٩٧): «رواه أحمد وفيه راو لم يسم، وبقية رجاله ثقات»، وحسنه الأرنؤوط في تعليقه على المسند (١١/ ٥١٧).

فالرجل فهم من خبر عبد الله دخول الساعة والفواق في مدلول آية النساء: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾، وهي تنفي قبول التوبة عمن وصل هذه الحال، فاعترض بها على عبد الله، فبين له أن ما ذكره هو قول النبي ﷺ الذي لا يمكن بحال أن يتعارض مع القرآن.

فالحديث أخبر بقبول التوبة قبل الموت **«من تاب قبل موته»**، والآية نفت قبولها عند حضور الموت، وبينهما فرق، فالمراد بحضور الموت حضور علاماته كمعاينة الملائكة، وبلوغ المريض إلى حالة السياق ويأسه من الحياة وبلوغ روحه الحلقوم وضيق صدره بها، وفي هذه الحال لا تقبل التوبة، أما قبل ذلك فالتوبة مقبولة، وإن كان الزمن يسيراً، وهذا ما يفيده خبر عبد الله[1].

٢ ـ وحدث سعيد بن جبير يوماً بحديث عن النبي ﷺ، فقال رجل: «في كتاب الله ما يخالف هذا، فقال سعيد: لا أراني أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعرض فيه بكتاب الله، كان رسول الله ﷺ أعلم بكتاب الله منك»[2].

وما قرره الصحابة والتابعون من عدم قبول ما خالف السنة أصبح قاعدة عند المفسرين عامة، فكل تفسير خالف السنة فهو مردود، وعلى ذلك اتفقت أقوالهم:

فالطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ۝١﴾ [الحج: ١] ذكر قول علقمة والشعبي في أن الزلزلة في الآية تقع في الدنيا قبيل يوم القيامة، وتعقبه بقوله: «وهذا القول الذي ذكرناه عن علقمة والشعبي، ومن ذكرنا ذلك عنه قولٌ **لولا مجيء الصحاح من الأخبار عن رسول الله ﷺ بخلافه**، ورسول الله ﷺ أعلم بمعاني وحي الله وتنزيله»[3].

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٢٠٨)، وفتح القدير (١/ ٤٣٩).

(٢) سنن الدارمي (١/ ١٥٢)، والشريعة (ص٥٧)، والإبانة لابن بطة «الإيمان» (١/ ٢٤٩)، ولمزيد شواهد انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٤٠٦).

(٣) جامع البيان (١٦/ ٤٤٩).

ويقول معلقاً القول بتفسير آية على صحة الحديث الذي ورد فيه: «وإن كان صحيحاً فرسول الله ﷺ أعلم بما أنزل الله عليه، **وليس لأحد مع قوله الذي يصح عنه قول**»[1].

ويقول ابن العربي[2]: «والنص قاطع بالمراد، قاطع بمن أراد التكلف والعناد، وبعد **تفسير النبي ﷺ فلا تفسير، وليس للمتعرض إلى غيره إلا النكير**، وقد كان يمكن لولا تفسير النبي ﷺ أن أحرر في ذلك مقالاً وجيزاً، وأسبك من سنام المعارف إبريزاً، إلا أن الجوهر الأغلى من عند النبي ﷺ أولى وأعلى»[3].

ويقول ابن عطية حين ذكر تفسيراً نبوياً: «**وهذا التأويل الذي لا نظر لأحد معه**؛ لأنه مستوف للصلاح صادر عن النبي عليه السلام»[4].

ويقول الآلوسي[5] حين ذكر تفسيراً يخالف ما جاء عن النبي ﷺ في تفسير «المغضوب عليهم والضالين»: «وهل بعد قول رسول الله ﷺ الصادق الأمين قول لقائل أو قياس لقائس؟ هيهات هيهات، دون ذلك أهوال!»[6].

---

(١) المصدر السابق (٢١/ ٢٠).

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي المالكي، انفرد في الأندلس بعلو الإسناد، وتولى القضاء فنفع الله به أهل بلده، ألف: القبس، وعارضة الأحوذي، وقانون التأويل، توفي سنة (٥٤٣هـ).
انظر: بغية الملتمس (ص٨٠)، والديباج المذهب (ص٣٧٦)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص٩٠).

(٣) أحكام القرآن (٣/ ١١٢٤).

(٤) المحرر الوجيز (٥/ ٢١٤)، وانظر (٩/ ٣٦٦، ١١/ ٢٣٩) من الكتاب نفسه.

(٥) هو أبو الثناء محمود بن عبد الله الحسينى الآلوسى البغدادي، ولد ببغداد سنة (١٢١٧هـ)، وتقلد الإفتاء فيها، تغرب عن بلده مدة، من مصنفاته: روح المعاني، ودقائق التفسير، توفي ببغداد عام (١٢٧٠هـ).
انظر: هدية العارفين (٢/ ٤١٨)، والأعلام (٧/ ١٧٦)، ومعجم المفسرين (٢/ ٦٦٥).

(٦) روح المعاني (١/ ٩٩). وانظر: البحر المحيط (٥/ ٤٦٥)، وفتح القدير (٢/ ١٣٥)، وأضواء البيان (٣/ ١٧٦).

وقد استعمل الصحابة والتابعون هذه القاعدة، فردوا بها بعض التفسيرات، ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قام في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ إلى آخر الآية [المائدة: ١٠٥] وإنكم تضعونها على غير موضعها، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الناس إذا رأوا الظالم، فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب**»[١].

وفي رواية قال: «أيها الناس، إنكم لتتلون آية من كتاب الله وتعدونها رخصة، والله ما أنزل الله في كتابه أشد منها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾»[٢].

وقد وقع لابن عمر نحو ذلك، فقد قيل له: «لو جلست في هذه الأيام فلم تأمر ولم تنه؛ فإن الله تعالى ذكره يقول: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، فقال ابن عمر: إنها ليست لي ولا لأصحابي؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «**ألا فليبلغ الشاهد الغائب**»، فكنا نحن الشهود وأنتم الغيب، ولكن هذه الآية لأقوام يجيئون من بعدنا إن قالوا لم يقبل منهم»[٣].

وقد ذكر غير واحد من الصحابة نحو كلام ابن عمر في أنه لم يأت تأويل هذه الآية، فعن ابن مسعود أن رجلاً سأله عن قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، فقال رضي الله عنه: «إن هذا ليس بزمانها، إنها اليوم مقبولة، ولكنه قد أوشك أن يأتي زمانها؛ تأمرون بالمعروف فيصنع بكم كذا وكذا ـ أو قال: فلا يقبل منكم ـ فحينئذ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ﴾»[٤].

---

(١) سبق تخريجه (ص١٥٢).
(٢) جامع البيان (٩/ ٥٢).
(٣) المصدر السابق (٩/ ٤٤)، والحديث الذي رواه ابن عمر أخرجه البخاري أيضاً من حديث ابن عباس في كتاب الحج، باب الخطبة بمنى (٢/ ١٩١).
(٤) جامع البيان (٩/ ٤٥).

وعن أبي مازن[1] قال: «انطلقت على عهد عثمان إلى المدينة، فإذا قوم من المسلمين جلوس، وفي رواية: من أصحاب رسول الله ﷺ، فقرأ أحدهم هذه الآية: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾، فقال أكثرهم: لم يجئ تأويل هذه الآية اليوم»[2].

وقد ورد عن النبي ﷺ ما يدل على ذلك، فعن أبي ثعلبة الخشني[3]، وجاءه رجل فقال له: «كيف تصنع في هذه الآية؟ قال: أية آية؟ قال: قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾، قال: أما والله لقد سألت عنها خبيراً، سألت عنها رسول الله ﷺ، فقال: «**بل ائتمروا بالمعروف، وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليك بخاصة نفسك، ودع عنك العوام، فإن من ورائكم أيام الصبر؛ الصبر فيهنَّ مثل قبض على الجمر، للعامل فيهنَّ مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عمله**»[4].

٢ ـ وعن علي رضي الله عنه قال: «إنكم تقرؤون هذه الآية: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١] وإن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية»[5].

---

(١) الأزدي الحداني، انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٤٤٤).

(٢) جامع البيان (٩/ ٤٤، ٤٦).

(٣) مشهور بكنيته، واختلف في اسمه، فقيل: جرهم وقيل: جرثوم، بايع النبي ﷺ تحت الشجرة، وأسلم قومه على يديه، روى عنه أبو إدريس الخولاني وابن المسيب، سكن الشام وتوفي بها في أول خلافة معاوية.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٣٤)، والاستيعاب (١١/ ١٦٦)، وأسد الغابة (٦/ ٤٤).

(٤) سنن أبي داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي (٤/ ١٢٣)، وسنن الترمذي، أبواب التفسير، باب ومن سورة المائدة (٨/ ٢٢٢)، وسنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ (٢/ ١٣٣٠)، وصحيح ابن حبان (١/ ٣٠١)، والمستدرك (٤/ ٣٢٢)، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٥) سنن الترمذي، أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الإخوة (٦/ ٢٧٦)، =

وقضاء النبي ﷺ بالدين قبل الوصية يدل على أن الترتيب الذي فهمه بعض الناس من الآية غير مراد.

٣ ـ وعن مسروق أن عائشة رضي الله عنها قالت له: «يا أبا عائشة من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم الفرية على الله، والله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] قال: وكنت متكئاً فجلست، وقلت: يا أم المؤمنين انتظري ولا تعجليني ألم يقل الله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣﴾ [النجم: ١٣]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ۝٢٣﴾ [التكوير: ٢٣]؟ فقالت: أنا أول هذه الأمة سألتُ رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: **«لم أر جبريل على صورته إلا هاتين المرتين، رأيته منهبطاً من السماء ساداً عِظَمُ خلقه ما بين السماء والأرض»**[(١)].

فهم مسروق أن الضمير «الهاء» في الآيتين يعود إلى الله تعالى، فردته عائشة بما روت عن النبي ﷺ.

٤ ـ وعن سعيد بن جبير قال: «قلت لابن عباس: إن نوفاً يزعم أن الخضر ليس بصاحب موسى[(٢)]، فقال: كذب عدو الله، حدثنا أُبيُّ بن كعب، عن النبي ﷺ قال: **«إن موسى قام في بني إسرائيل خطيباً، فقيل: أي الناس أعلم؟ فقال: أنا، فعتب الله عليه حين لم يرد العلم إليه، فقال: بلى عبدٌ لي عند مجمع البحرين، فقال: يا رب كيف به؟ فقيل: تأخذ حوتاً، فتجعله في**

= وسنن ابن ماجه، كتاب الوصايا، باب الدين قبل الوصية (٢/ ٩٠٦)، ومصنف عبد الرزاق (١٠/ ٢٤٩)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ١٦٠، ١١/ ٤٠٢)، ومسند أحمد (١/ ١٣١)، وجامع البيان (٦/ ٤٦٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٨٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٢٣٢، ٢٣٩)، وقد حسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/ ٢١٢).

(١) جامع البيان (٢٢/ ٢٩)، وهو في صحيح مسلم، في كتاب الإيمان (١/ ١٥٩) برقم (٢٨٧/ ١٧٧).

(٢) انظر علة من قال ذلك في الكشاف (٢/ ٤٩٢)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ٢١٩).

مكتل[1]، فحيث تفقده فهو هناك، فأخذ حوتاً فجعله في مكتل، ثم قال لفتاه: إذا فقدتَ هذا الحوت فأخبرني» الحديث[2].



(١) كمِنْبَر، وهو زنبيل يسع خمسة عشر صاعاً، انظر: القاموس المحيط (ص١٣٥٩) مادة «الكتلة».

(٢) جامع البيان (١٥/ ٣٢٤). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم (١/ ٣٨)، وفي كتاب التفسير باب: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا ۝٦١﴾ (٥/ ٢٣٠).
ومن الشواهد إنكار كعب الأحبار تفسير الوفاة في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ بأنها موت حقيقي، ورد ذلك بحديث: «كيف تهلك أمة أنا في أولها، وعيسى في آخرها»، انظر: جامع البيان (٥/ ٤٤٩)، وتقدم ذكر بعض الشواهد على نقد التفسير بالسنة (ص٢٥٨).

ثالثاً
مخالفة سبب النزول

الجهل بأسباب نزول الآيات يؤدي إلى الخطأ في تأويلها، يقول الشاطبي: «إذا فات نقل بعض القرائن الدالة؛ فات فهم الكلام جملة أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط، فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد، **والجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع**»(١).

ويقول: «وهكذا شأن أسباب النزول في التعريف بمعاني المنزَّل، **بحيث لو فقد ذكر السبب لم يعرف من المنزَّل معناه على الخصوص، دون تطرق الاحتمالات وتوجه الإشكالات**»(٢).

ومثَّلَ السيوطي لخطورة الجهل بأسباب النزول بقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال: «فإنا لو تركنا ومدلول اللفظ لاقتضى أن المصلي لا يجب عليه استقبال القبلة سفراً ولا حضراً، وهو خلاف الإجماع، فلما عرف سبب نزولها علم أنها في نافلة السفر، أو فيمن صلى بالاجتهاد وبان له الخطأ على اختلاف الروايات في ذلك»(٣).

وقد أكد الصحابة ﷺ على أن الإعراض عن سبب النزول وعدم معرفته يوقع في الانحراف عن فهم القرآن والاختلاف فيه، فقد سأل عمر ابن عباس:

---

(١) الموافقات (٤/١٤٦) باختصار.
(٢) المصدر السابق (٤/١٥٢).
(٣) الإتقان (١/٣٩).

«كيف تختلف هذه الأمة، وكتابها واحد، ونبيها واحد، وقبلتها واحدة؟! فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين إنا أنزل علينا القرآن، **فقرأناه وعلمنا فيم نزل؟**، وإنه سيكون بعدنا أقوام **يقرؤون القرآن لا يدرون فيم نزل؟**، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان لهم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا»[(١)].

وما ذكره ابن عباس وقع من أهل البدع، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال في الخوارج: «انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين»[(٢)].

قال الشاطبي معلقاً على قول ابن عمر: «فهذا معنى الرأي الذي نبه ابن عباس عليه، وهو الناشئ عن الجهل بالمعنى الذي نزل فيه القرآن»[(٣)].

والمتقرر عند علماء الحديث أن سبب النزول له حكم الرفع إلى النبي ﷺ، ونقل ابن حجر الاتفاق على ذلك[(٤)]، وهذا يؤكد أهميته، ويقوي الاعتماد عليه كأساس من أسس النقد، ولذا فمخالفته مخالفة للسنة، إلا أنه ينبغي التحقق من كون الخبر سبب نزول، فقد يرد عن بعض الرواة حكاية ما يحتمل السببية، وما يحتمل التفسير، وبيان ما تضمنته الآية من أحكام؛ مثل قول الرواي: نزلت هذه الآية في كذا، وقد وقع الخلاف في رفعه إلى النبي ﷺ وإجرائه مجرى الحديث المسند، فأدخله بعض العلماء في المسند، وحكاه ابن تيمية عن البخاري[(٥)].

ومن الشواهد عن الصحابة والتابعين على النقد بأسباب النزول ما يلي:

١ ـ عندما التقى المسلمون مع الروم في إحدى المعارك حمل رجل من

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد (١/ ٢٨١)، والجامع لشعب الإيمان للبيهقي (٥/ ٢٣٠)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٤).

(٢) انظر (ص٢١٧).

(٣) الموافقات (٤/ ١٤٩).

(٤) فتح الباري (٥/ ٤١٢)، وانظر في الحكم برفعه: معرفة علوم الحديث (ص٢٦)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٣٩)، والبرهان (١/ ١٢٦)، والإتقان (١/ ٤١)، وتدريب الراوي (١/ ٢١٦)، ومناهل العرفان (١/ ١٠٧).

(٥) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٠).

المسلمين على صف الروم حتى دخل عليهم، فصاح الناس وقالوا: سبحان الله! يلقي بيديه إلى التهلكة![1] فقام أبو أيوب الأنصاري ﷺ، فقال: «أيها الناس إنكم تتأولون هذه الآية هذا التأويل، وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار، لما أعز الله الإسلام وكثر ناصروه، فقال بعضنا لبعض سراً دون رسول الله ﷺ: إن أموالنا قد ضاعت، وإن الله قد أعز الإسلام وكثر ناصروه، فلو أقمنا في أموالنا فأصلحنا ما ضاع منها، فأنزل الله تبارك وتعالى على نبيه ﷺ يرد علينا ما قلنا: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، فكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها وتركنا الغزو»[2].

وهذا التأويل الذي أنكره أبو أيوب أنكره غيره من الصحابة:

فعن مدرك بن عوف[3] أن الناس ذكروا عند عمر ﷺ بعض من قتل في سبيل الله، وقالوا: قتل فلان وفلان، وآخرون لا نعرفهم، فقال عمر: لكن الله

---

(١) وجاء هذا التأويل عن عمرو بن العاص ﷺ، ففي تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٣٢)، والعجاب لابن حجر (ص٢٩٣) أن المسلمين حاصروا دمشق، فانطلق رجل من أزد شنوءة، فأسرع في العدو وحده ليستقتل، فعاب ذلك عليه المسلمون، ورفعوا حديثه إلى عمرو بن العاص، فأرسل إليه عمرو فرده، وقال له: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (٣/ ١٢)، والترمذي في سننه، في أبواب التفسير، باب ومن سورة البقرة (٨/ ١٦٤) وهذا لفظه، وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح»، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (٦/ ٢٩٩)، والطيالسي في مسنده (ص٨١ ـ ٨٢)، والطبري في جامع البيان (٣/ ٣٢٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٠)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٧/ ١٠٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٧٥) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وانظر: العجاب لابن حجر (ص٢٩٠).

(٣) البجلي الأحمسي الكوفي، اختلف في صحبته، يروي عن كبار الصحابة، وروى عنه قيس بن أبي حازم.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ١٠٨)، والاستيعاب (١٠/ ٥٦).

يعرفهم، فقالوا: ورجل اشترى نفسه، فقال مدرك بن عوف: ذاك والله خالي يا أمير المؤمنين، يزعم الناس أنه ألقى بيديه إلى التهلكة، فقال عمر: كذب أولئك، ولكنه من الذين اشتروا الآخرة بالدنيا[1].

وعن ابن عباس قال: «ليس التهلكة أن يقتل الرجل في سبيل الله، ولكن الإمساك عن النفقة في سبيل الله»[2].

وعنه قال: «ليس في القتال، ولكن حبسك النفقة في سبيل الله لأنه عرضةُ تهلكةٍ»[3].

وسأل رجل البراء بن عازب رضي الله عنه فقال: «أحمل على المشركين وحدي فيقتلوني أكنت ألقيت بيدي إلى التهلكة؟ فقال: لا، إنما التهلكة في النفقة، بعث الله رسوله فقال: ﴿فَقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤]»[4].

٢ ـ وعن عروة قال: «قلت لعائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ وأنا يومئذ حديث السن: أرأيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، فلا أرى على أحد شيئاً ألا يطوف بهما؟ فقالت عائشة: كلا لو كانت كما تقول؛ كانت: فلا جناح عليه ألا يطوف بهما، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار، كانوا يهلون لمناة، وكانت مناة حذو قديد[5]، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٣٠٣، ١٣/ ٦)، والسنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٤٦)، وعزاه ابن حجر في العجاب (ص٢٩٠) لعبد بن حميد وابن المنذر، وانظر: فتح الباري (٨/ ١٨٥).

(٢) جامع البيان (٣/ ٣١٤)، والعجاب (ص٢٨٨).

(٣) جامع البيان (٣/ ٣١٨).

(٤) جامع البيان (٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، والمستدرك (٢/ ٢٧٥)، وانظر في حكم إقحام الرجل نفسه في العدو وضوابطه في: الجامع لأحكام القرآن (١/ ٧٣٧).

(٥) بضم القاف وفتح الدال المهملة؛ وادٍ كبير بين مكة والمدينة وهو أقرب إلى مكة، يبلغ طوله (١٥٠) كيلاً، انظر: معجم البلدان (٤/ ٣١٣)، ومعجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري (ص٣٥٩).

والمروة، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾»[1].

وتقدم أن عائشة رضي الله عنها ردت عليه فهمه لهذه الآية بسياقها، فاجتمع في نقدها الاستدلال بالسياق وسبب النزول.

٣ ـ وعن ابن عباس قال: «أتي برجل من المهاجرين الأولين وقد شرب، فأمر به عمر أن يجلد، فقال: لم تجلدني؟! بيني وبينك كتاب الله، فقال عمر: وأي كتاب الله تجد ألا أجلدك؟ قال له: إن الله يقول في كتابه: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ الآية [المائدة: ٩٣]، فأنا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا، شهدت مع رسول الله ﷺ بدراً وأُحداً والخندق والمشاهد، فقال عمر: ألا تردون عليه ما يقول، فقال ابن عباس: إن هؤلاء الآيات أنزلن عذراً للماضين وحجة على الباقين، فعذر الماضين بأنهم لقوا الله قبل أن تحرم عليهم الخمر، وحجة على الباقين لأن الله يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾ الآية [المائدة: ٩٠]، ثم قرأ حتى أنفذ الآية الأخرى، فإن كان من ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ الآية، فإن الله قد نهاه أن يشرب الخمر، فقال عمر: صدقت»، القصة[2].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العمرة، باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج (٢/ ٢٠٢)، ومسلم في كتاب الحج (٢/٩٢٨) برقم (١٢٧٧).

(٢) هذه إحدى روايات القصة أخرجها: النسائي في السنن الكبرى (٣/٢٥٣)، والدارقطني في سننه (٣/١٦٦) واللفظ له، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٣٢٠)، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وللقصة روايات أخرى انظرها في: مصنف عبد الرزاق (٩/ ٢٤٠)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٤٠٨)، وأخبار المدينة لابن شبة (٣/ ٥٩ ـ ٦٦)، والاستيعاب لابن عبد البر (٩/١٤٧)، واختصرها البخاري في صحيحه، في كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً (٥/١٨). =

قال الشاطبي: «في الحديث بيان أن الغفلة عن أسباب النزول تؤدي إلى الخروج عن المقصود بالآيات»[(١)].

وقال الزركشي: «حُكي عن قدامة بن مظعون، وعمرو بن معد يكرب[(٢)] أنهما كانا يقولان: الخمرُ مباحة، ويحتجان بهذه الآية، وخفي عليهما سبب **نزولها فإنه يمنع من ذلك**، وهو ما قاله الحسن وغيره: لما نزل تحريم الخمر قالوا: كيف بإخواننا الذين ماتوا وهي في بطونهم، وقد أخبر الله أنها رجس، فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ﴾»[(٣)].

وما نقله الزركشي عن الحسن وغيره أشار إليه ابن عباس في رده على قدامة، وجاء عنه صراحة في روايات أخرى، فعنه قال في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾: «يعني بذلك رجالاً من أصحاب النبي ﷺ ماتوا وهم يشربون الخمر قبل أن تحرم الخمر، فلم يكن عليهم فيها جناح قبل أن تحرم، فلما حرمت قالوا: كيف تكون علينا حراماً، وقد مات إخواننا وهم يشربونها؟ فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، يقول:

= وقصة قدامة رضي الله عنه هذه وقعت في البحرين، ووقعت قصة أخرى في زمن عمر بالشام، فقد شرب نفر من أهل الشام الخمر، وعليهم يزيد بن أبي سفيان، فقالوا: هي لنا حلال، وتأولوا هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ الآية، فكتب فيهم إلى عمر، فكتب عمر إليه أن ابعث بهم إلي قبل أن يفسدوا من قبلك، فلما أن قدموا على عمر استشار فيهم الناس، فقالوا: يا أمير المؤمنين نرى أنهم قد كذبوا على الله وشرعوا في دينه ما لم يأذن به. الموافقات (٤/ ١٥١) وعزاها لإسماعيل القاضي، وانظر: مصنف عبد الرزاق (٩/ ٢٤٤).

(١) الموافقات (٤/ ١٥١).

(٢) هو أبو ثور عمرو بن معد يكرب بن عبد الله الزبيدي المذحجي، قدم على النبي ﷺ مع وفد قومه، وارتد بعد وفاته مع الأسود العنسي، ثم عاد إلى الإسلام، وكان له بلاء حسن في فتوح العراق، قيل مات يوم القادسية، وقيل بعد نهاوند سنة (٢١هـ). انظر: الاستيعاب (٩/ ٧)، والإصابة (٧/ ١٤٤).

(٣) البرهان (١/ ١٢٢).

ليس عليهم حرج فيما كانوا يشربون قبل أن أحرمها إذا كانوا محسنين متقين ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾»[1].

٤ ـ وقال مروان لبوابه رافع[2]: «اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل: لئن كان كل امرئ منا فرح بما أتى، وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً، لنعذبن أجمعون، فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه الآية؟ إنما أنزلت هذه الآية في أهل الكتاب، ثم تلا ابن عباس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ هذه الآية، وتلا ابن عباس: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٨٧، ١٨٨]، وقال: سألهم النبي ﷺ عن شيء، فكتموه إياه وأخبروه بغيره، فخرجوا قد أروه أن قد أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم إياه ما سألهم عنه»[3].

---

(١) جامع البيان (٨/ ٦٦٩)، والمستدرك (٤/ ١٤٣) قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وجاء عن أنس ﷺ ما يوافق كلام ابن عباس في سبب نزول الآية، فعنه قال: «كنت ساقي القوم في منزل أبي طلحة، وكان خمرهم يومئذ الفضيخ، فأمر رسول الله ﷺ منادياً ينادي ألا إن الخمر قد حرمت، قال فقال لي أبو طلحة اخرج فأهرقها، فخرجت فهرقتها، فجرت في سكك المدينة، فقال بعض القوم قد قتل قوم وهي في بطونهم، فأنزل الله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ الآية». صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب صب الخمر في الطريق (٣/ ١٠٢)، وصحيح مسلم كتاب الأشربة (٣/ ١٥٧٠) برقم (١٩٨٠).

(٢) له ترجمة مختصرة جداً في تهذيب التهذيب (١/ ٥٨٦).

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟﴾ (٥/ ١٧٤)، ومسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٤/ ٢١٤٣) برقم (٢٧٧٨) واللفظ له، وكان مروان سأل أبا سعيد الخدري عن هذه الآية، فأجابه بأنها نزلت في قوم من المنافقين تخلفوا عن رسول الله ﷺ، وسأل أيضاً رافع بن خديج، فأجابه بنحو جواب أبي سعيد، قال ابن حجر: «فكأن مروان أراد زيادة الاستظهار، فأرسل بوابه رافعا إلى ابن عباس يسأله عن ذلك»، انظر: فتح الباري (٨/ ٢٣٤)، والدر المنثور (١/ ١٠٨).

قال الشاطبي: «فهذا السبب بين أن المقصود من الآية غير ما ظهر لمروان»[1].

٥ ـ وسئل الشعبي عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فقيل له: «تزعم الخوارج أنها في الأمراء؟ قال: كذبوا إنما أنزلت هذه الآية في المشركين كانوا يخاصمون أصحاب رسول الله ﷺ، فيقولون: أما ما قتل الله فلا تأكلوا منه ـ يعني: الميتة ـ وأما ما قتلتم أنتم فتأكلون منه، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، قال: لئن أكلتم الميتة وأطعتموهم إنكم لمشركون»[2].

* ومما يدخل في أسباب النزول أن ينتقد شخص في قوله: إن آية كذا نزلت في فلان، وهذا مصدره النقل[3]، ومن شواهده:

---

(١) الموافقات (٤/ ١٥٠).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٣٨٠)، والسبب الذي ذكره الشعبي مرسل، وقد جاء موصولاً عن ابن عباس رضي الله عنهما فإنه قال: «جادل المشركون المسلمين، فقالوا ما بال ما قتل الله لا تأكلونه، وما قتلتم أنتم أكلتموه، وأنتم تتبعون أمر الله، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ إلى آخر الآية». سنن أبي داود، كتاب الأضاحي، باب في ذبائح أهل الكتاب (٣/ ١٠١)، وسنن الترمذي، أبواب التفسير، باب ومن سورة الأنعام (٨/ ٢٣٠)، وسنن ابن ماجه، كتاب الذبائح، باب التسمية عند الذبح (٢/ ١٠٥٩)، وجامع البيان (٩/ ٥٢٣) واللفظ له.
ومن الشواهد على النقد بأسباب النزول:
انتقاد ابن مسعود لمن فسر الدخان في قوله تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴿١٠﴾﴾ [الدخان: ١٠] بأنه يأتي يوم القيامة، وتقدم (ص٢٨١).
وانتقاد ابن عباس لمن فهم من قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣]، عدم جواز زواج الرجل من المرأة التي زنى بها، انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٢١)، والدر المنثور (٥/ ٢٠).
وانتقاد عبد الله بن مغفل رضي الله عنه لمن فهم وجوب الإنصات لكل من سمع القرآن يُقرأ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٤٦).
وانظر شواهد أخرى في: جامع البيان (٨/ ٤٦١، ١١/ ٣٠٢، ٢١/ ١٥)، والدر المنثور (٣/ ٢٠٧، ٢٩٢).

(٣) أشار إليه الزركشي في البرهان (١/ ١٢٨) في نهاية كلامه عن أسباب النزول، وأفرده =

١ ـ عن يوسف بن ماهك[1] قال: «كان مروان على الحجاز، استعمله معاوية، فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية؛ لكي يبايع له بعد أبيه، فقال له عبد الرحمٰن بن أبي بكر ﵄ شيئاً، فقال: خذوه، فدخل بيت عائشة ﵂ فلم يقدروا عليه، فقال مروان: إن هذا الذي أنزل الله فيه: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٧]، فقالت عائشة ﵂ من وراء الحجاب: ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن إلا أن الله أنزل عذري»[2].

وفي رواية عنها قالت: «يا مروان، أنت القائل لعبد الرحمٰن كذا وكذا؟ كذبت، ما فيه نزلت، ولكن نزلت في فلان بن فلان، ثم انتحب مروان[3]، ثم نزل عن المنبر حتى أتى باب حجرتها، فجعل يكلمها حتى انصرف»[4].

ونُقل قول مروان عن السدي[5].

قال ابن كثير: «ومن زعم أنها نزلت في عبد الرحمٰن بن أبي بكر فقوله

= السيوطي في الإتقان (٢/ ١٩٢) بنوع خاص سماه: «أسماء من نزل فيهم القرآن»، وذكر أن كتب أسباب النزول تغني عنه، وذكر الزرقاني في مناهل العرفان (١/ ١٠٦) أن من فوائد أسباب النزول معرفة من نزلت فيه الآية على التعيين.

(١) ابن بُهزاد الفارسي المكي، يروي عن أبي هريرة وحكيم بن حزام، وعنه عطاء وأيوب وحميد الطويل، وحديثه في الكتب الستة، توفي بمكة سنة (١٠٣هـ) وقيل غير ذلك.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٣٤٦)، والثقات لابن حبان (٥/ ٥٤٩)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٥٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ﴾ (٦/ ٤٢).

(٣) انتحب أي: بكى بصوت، القاموس المحيط (ص١٧٤) مادة «نحب».

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٠/ ٣٢٩٥) وعزاه إلى ابن أبي حاتم، وفي السنن الكبرى للنسائي، في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ (٦/ ٤٥٩) أن عائشة لما بلغها كلام مروان قالت: «كذب مروان! والله ما هو به، ولو شئت أن أسمي الذي أنزلت فيه لسميته».

(٥) الدر المنثور (٦/ ٤٢) وعزاه إلى ابن أبي حاتم، وروى الطبري في جامع البيان (٢١/ ١٤٤) عن ابن عباس أنها نزلت في ابنٍ لأبي بكر ﵁، قال ابن كثير في تفسيره (٧/ ٢٦٦): «وفي صحة هذا نظر».

ضعيف؛ لأن عبد الرحمٰن بن أبي بكر أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه، وكان من خيار أهل زمانه»[1].

٢ ـ وكتب عبد الملك بن مروان إلى عروة بن الزبير يسأله عن خويلة ابنة أوس بن الصامت التي ظاهر منها زوجها، فكتب إليه: «كتبت إلي تسألني عن خويلة ابنة أوس بن الصامت، وإنها ليست بابنة أوس بن الصامت، ولكنها امرأة أوس، وكان أوس[2] امرأً به لمم، وكان إذا اشتد به لممه تظاهر منها، وإذا ذهب عنه لممه لم يقل من ذلك شيئاً، فجاءت رسول الله ﷺ تستفتيه وتشتكي إلى الله، فأنزل الله ما سمعت، وذلك شأنهما»[3].

ولم يصرح عروة باسمها، واكتفى بأنها امرأة أوس، ووقع في بعض الروايات عنه عن عائشة أنها خولة بنت ثعلبة[4]، وحكى ابن حجر أن

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٧/٢٦٦).

(٢) هو أوس بن الصامت بن قيس الخزرجي الأنصاري، أخو عبادة بن الصامت، شهد بدراً والمشاهد، وهو أول من ظاهر في الإسلام، وكان به لمم، توفي في خلافة عثمان؛ قيل سنة (٣٤هـ)، وله (٧٢) سنة.
انظر: الاستيعاب (١/ ٢٢٠)، والإصابة (١/ ١٣٧).

(٣) جامع البيان (٢٢/ ٤٥٣)، وهذا السبب مرسل، وقد وصله عروة عن عائشة في: مسند أحمد (٦/ ٤٦)، وسنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب الظهار (٢/ ٢٦٧)، وسنن النسائي، كتاب الطلاق، باب الظهار (٦/ ١٦٨)، وسنن النسائي الكبرى، كتاب التفسير، سورة المجادلة (٦/ ٤٨٢)، وسنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب الظهار (١/ ٦٦٦)، وجامع البيان (٢٢/ ٤٥٤)، والمستدرك (٢/ ٤٨١)، ورواه البخاري مختصراً معلقاً بصيغة الجزم في كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (٨/ ١٦٧).

(٤) كرواية النسائي وابن ماجه، وابن أبي حاتم، وحدثت خولة بنت ثعلبة بذلك كما في مسند الإمام أحمد (٦/ ٤١٠)، وسنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب الظهار (٢/ ٢٦٦).
وخولة هي بنت مالك بن ثعلبة بن أصرم بن فهر بن ثعلبة بن غنم بن عوف بن عمرو بن عوف الأنصارية، ويقال: خولة بنت حكيم، أدركت زمن عمر. انظر: أسد الغابة (٧/ ٩١)، والإصابة (١٢/ ٢٣١).

الروايات تظاهرت بذلك، وقد تصغر، فيقال: خويلة[1].

٣ ـ وعن الزهري قال: «كنت عند الوليد بن عبد الملك ليلة من الليالي، وهو يقرأ سورة النور مستلقياً، فلما بلغ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ حتى بلغ: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١] جلس، ثم قال: يا أبا بكر، من تولى كبره؟ أليس علي بن أبي طالب؟ قلت في نفسي: ماذا أقول؟ لئن قلت: لا، لقد خشيت أن ألقى منه شراً، ولئن قلت: نعم، لقد جئت بأمر عظيم؛ قلت لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ ما لم يقل، ثم قلت في نفسي: لقد عودني الله على الصدق خيراً، لا يا أمير المؤمنين، قال: فضرب بقضيبه السرير مرتين أو ثلاثاً، ثم قال: فمن؟ حتى ردد ذلك مراراً، قلت: يا أمير المؤمنين؛ عبد الله بن أُبي بن سلول»[2].



---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ٣٧٤)، والتلخيص الحبير (٣/ ٢٢١)، وقيل في اسم المجادلة: جميلة، انظر الخلاف في: جامع البيان (٢٢/ ٤٤٦)، المحرر الوجيز (١٥/ ٤٣٥)، والجامع لأحكام القرآن (٧/ ٦٤٣٩).

(٢) المعجم الكبير للطبراني (٢٣/ ٩٧)، والقصة في: المعرفة والتاريخ (١/ ٣٩٣)، وحلية الأولياء (٣/ ٣٦٩)، وذكرها البخاري مختصرة في صحيحه، في كتاب المغازي، باب حديث الإفك (٥/ ٦٠)، وجاء عن الزهري أن هشام بن عبد الملك سأله هذا السؤال، وأجابه بنحو جوابه الوليد، انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ١٢١ ـ ١٤٠هـ، ص٢٤٥)، وفتح الباري (٧/ ٤٣٧)، والدر المنثور (٥/ ٣٢ ـ ٣٣).
وقد روى الزهري عن سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود كلهم عن عائشة رضي الله عنها أن الذي تولى كبره عبد الله بن أُبي بن سلول، انظر: صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حديث الإفك (٥/ ٥٦)، وصحيح مسلم، كتاب التوبة (٤/ ٢١٣١) برقم (٢٧٧٠).

رابعاً
مخالفة التاريخ

يعتبر التاريخ من العلوم النقلية، ولا يخفى على من له أدنى اطلاع أهميته وفائدته في الوصول إلى الحقائق العلمية[1]؛ لأجل ذلك اهتم به العلماء، فالمحدثون ـ على سبيل المثال ـ رجعوا إلى التاريخ في قضايا كثيرة، كرجوعهم إليه عند تعارض الأحاديث، وعدم إمكان الجمع بينها، ثم الحكم على المتقدم بالنسخ، فالتاريخ أحد الطرق التي يعرف بها الناسخ من المنسوخ[2].

ويصل الأمر بالمحدثين إلى رد بعض الأحاديث، والحكم بوهم أحد رواتها وغلطه حين لا تتفق مع الحقائق التاريخية الثابتة، فمخالفة التاريخ إحدى الأمارات التي يستدل بها على وضع الحديث[3].

واستخدم المحدثون التاريخ للكشف عن حال الرواة وإمكان روايتهم عن شيوخهم، فيعرفون صحة رواية الطالب عن شيخه بالنظر في تاريخ ولادة التلميذ ووفاة شيخه الذي يروي عنه، وبذا يسهل اكتشاف من يكذب في الرواية عن غيره، يقول سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[4].

---

(١) أفاض السخاوي في الكلام حول فوائد التاريخ في كتابه الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص١٧ ـ ٨٦).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٤٦٨)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٤٦).

(٣) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٣/ ٣٢)، والمنار المنيف (ص١٠٢)، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص١٠٠)، ومقاييس نقد متون السنة (ص١٨٣ ـ ١٩١).

(٤) الكفاية للخطيب (ص١٩٣)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٦٤٣)

ولا تقل عناية المفسرين بالتاريخ عن غيرهم، وينقسم انتقاد الصحابة والتابعين التفسير بالتاريخ إلى قسمين:

القسم الأول: الاستدلال بتاريخ نزول الآية، فتفسير الآية بأمر لم يقع إلا بعد نزولها قرينة تدل على أن ذلك الأمر الذي فسرت به ضعيف، وهذا أهم القسمين، وسبيل الوصول إليه معرفة المكي والمدني، ومن ثم اعتنى العلماء به وأفردوه بالتصنيف.

والمراد بالمكي: ما نزل قبل هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، والمدني ما نزل بعدها[1].

وانتقاد تفسير بعض الآيات وتضعيفها بالنظر في تاريخ نزولها من القواعد المقررة لدى المفسرين:

ـ ففي قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾ [الفتح: ١٥]، أورد ابن جرير قول عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم[2] أنه قال في تفسيرها: «قال الله ﷻ حين رجع من غزوه: ﴿فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣] أرادوا أن يغيروا كلام الله الذي قال لنبيه ويخرجوا معه، وأبى الله ذلك عليهم ونبيه ﷺ».

فابن زيد فسر آية الفتح بآية التوبة، وأن المراد بتبديلهم كلام الله ما جاء في سورة التوبة، فرد ابن جرير ذلك بقوله: «وهذا الذي قاله ابن زيد قول لا وجه له؛ لأن قول الله ﷻ: ﴿فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ إنما نزل على رسول الله ﷺ منصرفه من تبوك، وعُني به الذين تخلفوا عنه حين توجه إلى تبوك لغزو الروم، ولا اختلاف بين أهل العلم

---

(١) هذا أحسن التعريفات، وهناك تعريفات أخرى، انظرها في: البرهان للزركشي (١/ ٢٧٣)، ومناهل العرفان (١/ ١٨٦).

(٢) العدوي مولاهم المدني، روى عن أبيه وابن المنكدر، وهو ضعيف الحديث، وله اهتمام بالتفسير، وصنف فيه، وله أيضاً الناسخ والمنسوخ، توفي سنة (١٨٢هـ).
انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٥٠٧)، طبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٧١).

بمغازي رسول الله ﷺ أن تبوك كانت بعد فتح خيبر وبعد فتح مكة أيضاً، فكيف يجوز أن يكون الأمر على ما وصفنا معنياً بقول الله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾؟! وهو خبر عن المتخلفين عن المسير مع رسول الله ﷺ، إذ شخص معتمراً يريد البيت، فصده المشركون عن البيت، الذين تخلفوا عنه في غزوة تبوك، وغزوة تبوك لم تكن كانت يوم نزلت هذه الآية، ولا كان أوحي إلى رسول الله ﷺ قوله: ﴿فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾»[1].

- ورد ابن عطية على من قال: إنه يراد بالحق في قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ۝١٩﴾ [الذاريات: ١٩] الزكاة المفروضة، وقال: «**وهذا ضعيف؛ لأن السورة مكية**، وفرض الزكاة بالمدينة»[2].

- وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] أورد القرطبي قولاً في أن المراد بالرؤيا: رؤيا النبي ﷺ أنه يدخل مكة عام الحديبية، وتعقبه بقوله: «**وفي هذا التأويل ضعف؛ لأن السورة مكية** وتلك الرؤيا كانت بالمدينة»[3].

- ويقول ابن كثير في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٧٦﴾ [الإسراء: ٧٦]: «قيل: نزلت في اليهود، إذ أشاروا على رسول الله ﷺ بسكنى الشام بلاد الأنبياء، وترك سكنى المدينة، **وهذا القول ضعيف؛ لأن هذه الآية مكية**، وسكنى المدينة بعد ذلك»[4].

ومما جاء عن الصحابة والتابعين في ذلك:

---

(١) جامع البيان (٢١/ ٢٦٣).

(٢) المحرر الوجيز (١٥/ ٢٠٧)، وانظر (٧/ ٤٩) من الكتاب نفسه.

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٣٨٩٨)، وانظر: نقد القرطبي لتفاسير أخرى بتاريخ النزول في هذا الكتاب: (٣/ ٢٥٠٩، ٥/ ٣٩٠٣، ٦/ ٤٧٧٤).

(٤) تفسير القرآن العظيم (٥/ ٩٧)، وانظر مواطن أخرى في: (٥/ ١١٥، ٤٦٣، ٦/ ١٨٦، ٥٨٠، ٨/ ٤٦٣) من الكتاب نفسه.

١ ـ في قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣].

جاء عن بعض الصحابة والتابعين أن المقصود بمن عنده علم الكتاب عبد الله بن سلام رضي الله عنه.

فعن عبد الله بن سلام نفسه قال: «نزلت فيَّ: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾»[(١)].

وقال بهذا القول مجاهد وقتادة[(٢)].

وأنكر بعض التابعين ذلك: فقد قيل لسعيد بن جبير: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ «أهو عبد الله بن سلام؟ قال: هذه السورة مكية، فكيف يكون عبد الله بن سلام؟!»[(٣)].

قال ابن كثير منتقداً كونه ابن سلام: «وهذا القول غريب؛ لأن هذه الآية مكية، وعبد الله بن سلام إنما أسلم في أول مقدم رسول الله ﷺ المدينة»[(٤)].

٢ ـ وفي قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: ١٠].

جاء عن بعض الصحابة والتابعين أن المقصود بالشاهد عبد الله بن سلام رضي الله عنه:

فعنه قال: «نزلت فيَّ: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾»[(٥)].

وعن سعد بن أبي وقاص قال: «ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحد يمشي

---

(١) سنن الترمذي، أبواب التفسير، باب ومن سورة الأحقاف (٩/ ١٠)، وجامع البيان (١٣/ ٥٨٢)، والشريعة (ص٦٨٨).
(٢) جامع البيان (١٣/ ٥٨٢، ٥٨٣).
(٣) المصدر السابق (١٣/ ٥٨٦)، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ٤٧٩)، والدر المنثور (٤/ ٦٩).
(٤) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٣٩٤)، وانظر نحواً من هذا الكلام للقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٣٥٦٥)، ولابن عاشور في التحرير والتنوير (١٢/ ٢١٢).
(٥) سنن الترمذي، أبواب التفسير، باب ومن سورة الأحقاف (٩/ ١٠)، وجامع البيان (٢١/ ١٢٧).

على الأرض: إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام، قال: وفيه نزلت: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾»[1].

وقال بهذا القول مجاهد وعكرمة والضحاك وقتادة[2].

وأنكر بعض التابعين ذلك:

فعن مسروق قال: «كان إسلام ابن سلام بالمدينة، ونزلت هذه السورة بمكة، إنما كانت خصومة بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين قومه، فقال: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾، قال: التوراة مثل الفرقان، وموسى مثل محمد، فآمن به واستكبرتم، ثم قال: آمن هذا الذي من بني إسرائيل بنبيه وكتابه، واستكبرتم أنتم، فكذبتم أنتم نبيكم وكتابكم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى﴾... إلى قوله: ﴿هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]».

وعن الشعبي قال: «إن ناساً يزعمون أن الشاهد على مثله: عبد الله بن سلام، وأنا أعلم بذلك، وإنما أسلم عبد الله بالمدينة، وقد أخبرني مسروق أن آل حم إنما نزلت بمكة، وإنما كانت محاجة رسول الله ﷺ لقومه، فقال: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يعني الفرقان ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ فمثل التوراة الفرقان، التوراة شهد عليها موسى، ومحمد على الفرقان صلى الله عليهما وسلم»[3].

وعن عكرمة قال: «ليس بعبد الله بن سلام؛ هذه الآية مكية»[4].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله بن سلام رضي الله عنه (٤/ ٢٢٩)، وهو في صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة (٤/ ١٩٣٠) برقم (٢٤٨٣)، لكن دون قوله: وفيه نزلت..

(٢) انظر: جامع البيان (٢١/ ١٢٨ ـ ١٢٩)، والدر المنثور (٦/ ٣٩)، ونَسَبَ هذا القول لجمهور المفسرين الآلوسي في روح المعاني (١٣/ ١٧٠)، والشنقيطي في أضواء البيان (٧/ ٣٨١).

(٣) هذا الأثر والذي قبله في جامع البيان (٢١/ ١٢٥ ـ ١٢٦).

(٤) الدر المنثور (٦/ ٣٩) وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر.

وقد حكى بعض العلماء الإجماع على أن سورة الأحقاف مكية[1].

وأما من يرى أن الآية نزلت في ابن سلام ﷺ فيمكن توجيه قوله بأمرين:

أ ـ أن السورة مكية والآية مدنية، وجاء هذا عن ابن سيرين[2].

ب ـ أن قوله: نزلت فيه، يراد به أن الآية تشمله ويدخل في معناها، لا أنها وقت نزولها أرادت ابن سلام، قال ابن تيمية: «وقولهم: نزلت هذه الآية في كذا يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية، وإن لم يكن السبب كما تقول: عنى بهذه الآية كذا»[3].

وهذا الجوابان يمكن الإجابة بهما عن آية الرعد السابقة.

٣ ـ قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحجر: ٨٧].

جاء عن جمع من الصحابة والتابعين أن المراد بالسبع المثاني السبع الطوال، منهم: ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد[4].

وأنكر ذلك أبو العالية، فقال في السبع المثاني: فاتحة الكتاب، فلما قيل له: إن الضحاك بن مزاحم يقول: هي السبع الطول، قال: «لقد نزلت هذه السورة سبعاً من المثاني وما أنزل شيء من الطول»[5].

وعن أبي جعفر الرازي[6]، عن الربيع، عن أبي العالية، في قول الله

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٥٩٩٨)، وفتح القدير (٥/ ١٦).

(٢) الدر المنثور (٦/ ٣٩)، واختاره الشوكاني في فتح القدير (٥/ ١٦، ١٩)، والشنقيطي في أضواء البيان (٧/ ٣٨١).

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٣٩)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (٧/ ١٣٠).

(٤) انظر: جامع البيان (١٤/ ١٠٧)، والدر المنثور (٤/ ١٠٥).

(٥) جامع البيان (١٤/ ١١٦).

(٦) هو عيسى بن أبي عيسى ماهان الرازي التميمي، أصله من البصرة، ولد في حدود سنة (٩٠هـ)، روى عن عطاء وقتادة، وعنه شعبة وغيره، وكان عالماً بتفسير القرآن، توفي في حدود سنة (١٦٠هـ). =

تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾ قال: «فاتحة الكتاب سبع آيات، فقال أبو جعفر للربيع: إنهم يقولون: السبع الطول، فقال: لقد أنزلت هذه، وما أنزل من الطول شيء»(١).

قال الشنقيطي: «وبه تعلم أن قول من قال: إنها السبع الطوال غير صحيح، إذ لا كلام لأحد معه ﷺ، ومما يدل **على عدم صحة ذلك القول**: أن آية الحجر هذه مكية، وأن السبع الطوال ما أنزلت إلا بالمدينة، والعلم عند الله تعالى»(٢).

٤ ـ وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [الحجر: ٢٤].

جاء أن المراد بالآية الجهاد في سبيل الله، فأنكر ذلك بعض الصحابة والتابعين، فعن مقاتل بن سليمان(٣) أنه قال في هذه الآية: بلغنا أنه في القتال، قال معتمر بن سليمان(٤): فحدثت أبي، فقال: لقد نزلت هذه الآية

= انظر: تاريخ بغداد (١١/ ١٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٣٤٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٥٠٣).

(١) جامع البيان (١٤/ ١١٦)، والجامع لشعب الإيمان للبيهقي (٥/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨)، والدر المنثور (٤/ ١٠٥)، وعزاه إلى ابن أبي حاتم.

(٢) أضواء البيان (٣/ ١٧٦)، والقول بأن السبع المثاني هي فاتحة الكتاب رجحه كثير من المفسرين، انظر: جامع البيان (١٤/ ١٢١)، والتفسير الكبير للرازي (٧/ ١٥٩)، والجامع لأحكام القرآن (٤/ ٣٦٧١)، والبحر المحيط (٥/ ٤٦٥)، والتحرير والتنوير (١٣/ ٦٤).

(٣) هو أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن كثير الأزدي الخراساني البلخي، روى عن مجاهد وعطاء، وأثنى عليه الشافعي في التفسير، لكنه متروك الحديث، صنف التفسير والوجوه والنظائر، توفي عام (١٥٠هـ).
انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ١٦٠)، ووفيات الأعيان (٥/ ٢٥٥)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣٣٠).

(٤) هو أبو محمد معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي البصري الحافظ، ولد سنة (١٠٦هـ)، حدث عنه أحمد وابن معين، وكان موصوفاً بالإتقان والعبادة والورع، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (١٨٧هـ). =

قبل أن يفرض القتال[1].

والراجح وهو الذي عليه جمهور المفسرين أن الآية عامة، فالمستقدمون عموم من يهلك من لدن آدم عليه السلام، والمستأخرون عموم من سيأتي إلى يوم القيامة، وهذا اختيار ابن جرير وغيره[2].

٥ ـ وفي قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١].

جاء عن بعض الصحابة والتابعين أن المراد بالآية الزكاة المفروضة:

فعن ابن عباس قال: «العشر ونصف العشر».

وعن أنس قال: «هي الزكاة المفروضة».

وعن الحسن وجابر بن زيد وطاوس وقتادة قالوا: هو الزكاة[3].

وأنكر ذلك بعض التابعين:

فعن عطاء قال: «ليس بالزكاة، ولكن يطعم من حضره ساعتئذٍ حصيده»[4].

وعن إبراهيم النخعي قال: «هذه السورة مكية، نسختها العشر ونصف العشر، فقيل له: عمن؟ قال: عن العلماء»[5].

= انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ٤٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١١٧).

(١) الدر المنثور (٤/ ٩٧)، وعزاه إلى ابن أبي حاتم، وجاء إنكار أن تكون الآية نازلة في القتال في سبيل الله عن سهل بن حنيف الأنصاري رضي الله عنه، فقد قال: «أتدرون فيم أنزلت ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾؟ فقيل له في سبيل الله، قال لا، ولكنها في صفوف الصلاة»، الدر المنثور (٤/ ٩٧).

(٢) انظر: جامع البيان (١٤/ ٥٤)، والمحرر الوجيز (١٠/ ١٢٣)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٤٤٩).

(٣) انظر هذه الأقوال في: مصنف عبد الرزاق (٤/ ١٤٥)، وجامع البيان (٩/ ٥٩٥) وما بعدها، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٣٩٨)، والناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/ ٣٢٤ ـ ٤٢٥).

(٤) جامع البيان (٩/ ٦٠١).

(٥) المصدر السابق (٩/ ٦١٠).

وقوله: هذه السورة مكية، يريد به الرد على من قال: إنها في الزكاة، والزكاة إنما فرضت بالمدينة، وهذه السورة مكية، وهذا الأمر ظاهر جداً، فإن الآية لا يمكن أن توجب شيئاً لم يفرض إلا في المدينة.

قال ابن عطية رداً على من قال إنها الزكاة المفروضة: «وهذا قول معترض بأن السورة مكية، وهذه الآية على قول الجمهور غير مستثناة»[1].

وجاء عن بعض التابعين التصريح بأن الآية نزلت قبل فرض الزكاة، فعن سعيد بن جبير أنه قال في هذه الآية: «كان هذا قبل الزكاة، للمساكين القبضة، والضغث لعلف دابته»[2].

وعن السدي قال: «أما ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾، فكانوا إذا مر بهم أحد يوم الحصاد أو الجداد أطعموه منه، فنسخها الله عنهم بالزكاة، وكان فيما أنبتت الأرض العشر ونصف العشر»[3].

القسم الثاني: أن تفسر الآية بشيء يدل التاريخ على خلافه، ومن شواهده:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾﴾ [مريم: ٢٨].

---

(١) المحرر الوجيز (٦/ ١٦٤).

(٢) جامع البيان (٩/ ٦٠٧)، والناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/ ٣٢٢)

(٣) جامع البيان (٩/ ٦١٠)، واختار القول بالنسخ ابن جرير في تفسيره (٩/ ٦١١)، والشوكاني في فتح القدير (٢/ ١٦٩) واستدل بدليل إبراهيم النخعي، وعزا القول بالنسخ إلى جمهور العلماء من السلف والخلف، وكذا اختار الشنقيطي في أضواء البيان (٢/ ١٩٠) القول بنسخ الآية، وأن الأمر فيها على سبيل الندب.
ومن الشواهد على نقد التفسير بتاريخ النزول:
إنكار علي بن أبي طالب ﷺ على ابن عباس تفسيره للعاديات بأنها الخيل حين تغير للجهاد؛ مستدلاً بأنه لم يكن لدى المسلمين خيل وقت نزول الآية، انظر: جامع البيان (٢٤/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤)، والمستدرك (٢/ ١٠٥)، والدر المنثور (٦/ ٣٨٣).
وإنكار السدي أن يكون المراد بالإنفاق في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥] الزكاة المفروضة؛ معللاً ذلك بأنها لم تفرض وقت نزول الآية. انظر: جامع البيان (٣/ ٦٤٢).

جاء عن محمد بن كعب القرظي أنه قال: «هي أخت هارون لأبيه وأمه، وهي أخت موسى أخي هارون التي قصت أثر موسى: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [القصص: ١١]»[1].

وأنكر ذلك كعب الأحبار مستدلاً بالتاريخ بين موسى عليه السلام ومريم، فعن ابن سيرين قال: «نبئت أن كعباً قال: إن قوله: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ ليس بهارون أخي موسى، فقالت له عائشة: كذبت، فقال: يا أم المؤمنين، إن كان النبي ﷺ قاله فهو أعلم وأخبر، وإلا فإني أجد بينهما ستمائة سنة، فسكتت»[2].

ولا يُظن بعائشة رضي الله عنها أنها تجهل عدم إمكانية أن يكون هارون المذكور أخا موسى حقيقة، وإنما أرادت أنها كانت من نسله، كما يقال: يا أخا تميم أي: من نسله، وقد أورد ابن عطية قول عائشة تحت هذا القول[3]، وكان كعب ينكر أن يكون هارون أخو موسى مطلقاً، ويستدل بالتاريخ، ويرى أن هارون المذكور في الآية رجل صالح من بني إسرائيل ينسب إليه من يعرف بالصلاح[4].

وقد سبق في التمهيد أن النبي ﷺ حين عرض عليه هذا الإشكال بيَّن أن بني إسرائيل كانوا يسمون على أسماء أنبيائهم وصالحيهم وهذا يرجح أن هارون المذكور في الآية سُمي باسم هارون النبي[5].

وأما قول محمد بن كعب فقد قال عنه ابن كثير بأنه خطأ محض[6].

٢ ـ وفي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝٢٠٠﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

جاء عن بعض التابعين أن المراد بالآية: الصبر والمصابرة والمرابطة في الجهاد.

---

(١) الأثر عزاه ابن كثير في تفسير القرآن العظيم (٥/ ٢٢١) إلى ابن أبي حاتم.
(٢) جامع البيان (١٥/ ٥٢٣)، ونقل إنكار أن يكون أخو موسى عن قتادة أيضاً.
(٣) المحرر الوجيز (١١/ ٢٧).
(٤) النكت والعيون (٣/ ٣٦٨).
(٥) انظر (ص٤٨).
(٦) تفسير القرآن العظيم (٥/ ٢٢١).

فعن زيد بن أسلم قال: «اصبروا على الجهاد، وصابروا عدوكم، ورابطوا على عدوكم»، وهذا قول جمهورالمفسرين[1].

ويرى آخرون أن المراد المرابطة في الصلاة، وينتقدون من يرى أنها في الجهاد، فعن داود بن صالح[2] قال: «قال لي أبو سلمة بن عبد الرحمٰن[3]: يابن أخي، هل تدري في أي شيء أنزلت هذه الآية: ﴿ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟﴾؟ قلت: لا، قال: إنه لم يكن يا بن أخي على عهد رسول الله ﷺ غزو يُرَابَطُ فيه، ولكنه انتظار الصلاة خلف الصلاة»[4].

ويشهد لهذا التأويل حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **«ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟»**، قالوا: بلى يا رسول الله ﷺ، قال: **«إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط»**[5].

ومراد أبي سلمة رحمه الله أن الآية حين نزلت لم تأمر المسلمين بالرباط في سبيل الله؛ لأنه لا يمكن أن يؤمروا بشيء لم يفرض عليهم بعد، وإنما أمروا وقت نزولها بالرباط الذي هو انتظار الصلاة بعد الصلاة، وهو الواجب عليهم حينئذ، وكلام أبي سلمة سليم من هذه الجهة.

---

(١) المحرر الوجيز (٣/٣٢٨)، وفتح القدير (١/ ٤١٥).

(٢) ابن دينار التمار المدني، روى عن أبي أمامة بن سهل والقاسم.
انظر: الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤١٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ٥٦٤).

(٣) هو أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري المدني، اسمه كنيته، وقيل اسمه: عبد الله، من كبار التابعين، روى عن أبيه وعثمان، وروى عنه الزهري وقال: أربعة وجدتهم بحوراً، وعده منهم، توفي عام (٩٤هـ).
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١١٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٦٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٥٣١).

(٤) الزهد لابن المبارك (ص١١٥)، وجامع البيان (٦/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥)، وأسباب النزول للواحدي (ص١٠٤)، والتمهيد (٢٠/ ٢٢٤)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٠١) عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الطهارة (١/ ٢١٩) برقم (٢٥١).

أما من جهة كون الجهاد داخل في عموم الرباط المأمور به فلا ريب في ذلك، سيما وأن الآية لم تحدد الشيء المأمور بالمرابطة فيه، وإنما أطلقت الأمر بالمرابطة، وبهذا الجواب يجاب عما سبق في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ ونفي أن تكون في الجهاد في سبيل الله[1].



(١) ومن شواهد نقد التفسير بالتاريخ: إنكار الحسن أن يكون المراد بابني آدم في قول الله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧] ابني آدم لصلبه، وكان يقول: إنهما من بني إسرائيل، معللاً ذلك بأن القُربان لم يوجد إلا في بني إسرائيل، انظر: جامع البيان (٨/ ٣٢٤)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٨٥).

خامساً

الطعن في صحة نقل التفسير

مما اشتهر به الصحابة والتابعون التحري والتثبت في النقل والرواية، وتقدم كلام الأعمش في الكلبي حين روى معنى قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] عن ابن عباس، فقال الأعمش: «لو أن الذي عند الكلبي عندي ما خرج مني إلا بخفير»[(١)].

ومما جاء في تحريهم في نقل التفسير ما ذكره أيوب قال: «اجتمع حفاظ ابن عباس على عكرمة، منهم سعيد بن جبير وعطاء وطاوس، فكان كلما حدث بحديث قال سعيد بن جبير هكذا، يعني: أصاب، حتى أتى على حديث الحوت، فقال عكرمة: كان يسايرهم في ضحضاح من ماء، فقال سعيد بن جبير: أشهد على ابن عباس أنه قال: كان يسايرهما في مكتل، قال أيوب: وأراه كان يقول القولين جميعاً؛ يعني ابن عباس»[(٢)].

والخلاف كما يبدو يسير، وكله مروي عن ابن عباس كما أشار إليه أيوب، إلا أنه يكشف مدى الدقة والتحري التي كان عليها التابعون.

ومن تحريهم مطالبتهم المفسر بالدليل على صحة تفسيره، فقد أورد ابن جرير عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴿٤٦﴾﴾ [الكهف: ٤٦] أن سالم بن عبد الله قال لمحمد بن كعب القرظي: «ما تعد الباقيات الصالحات؟ فقال: لا إله إلا الله، والحمد لله، وسبحان الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فقال له

---

(١) جامع البيان (١/٨٦ ـ ٨٧)، والكامل في ضعفاء الرجال (٧/٢٧٦).
(٢) العلل لأحمد (٣/٣٦٩، ٣٧٩).

سالم: متى جعلت فيها لا حول ولا قوة إلا بالله؟ فقال: ما زلت أجعلها، فراجعه مرتين أو ثلاثاً فلم ينزع، فقال سالم: **فأثبت**، فإن أبا أيوب الأنصاري حدثني أنه سمع رسول الله ﷺ وهو يقول: «**عرج بي إلى السماء فأريت إبراهيم، فقال: يا جبريل من هذا معك؟ فقال: محمد، فرحب بي وسهّل، ثم قال: مر أمتك فلتكثر من غراس الجنة، فإن تربتها طيبة، وأرضها واسعة، فقلت: وما غراس الجنة؟ قال: لا حول ولا قوة إلا بالله**»[1].

ومما جاء عنهم في نقد التفسير لعدم صحة النقل ما جاء عن مجاهد أنه سئل عن ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝١٦﴾، فقال: «لا أدري يزعمون أنها البقر، فقال إبراهيم: ما لا تدري هي البقر؟ قال مجاهد: يذكرون عن علي رضي الله عنه أنها النجوم، فقال إبراهيم: يكذبون على علي».

وفي رواية أن إبراهيم ومجاهداً تذاكرا هذه الآية ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝١٦﴾ [التكوير: ١٥، ١٦]، فقال إبراهيم لمجاهد: «قل فيها ما سمعت، فقال مجاهد: كنا نسمع فيها شيئاً، وناس يقولون: إنها النجوم، فقال إبراهيم: إنهم يكذبون على علي رضي الله عنه»[2].



---

(١) جامع البيان (١٥/ ٢٧٨)، وجاء هذا الحديث من رواية سالم عن أبي أيوب دون القصة في أوله في: مسند أحمد (٥/ ٤١٨)، وصحيح ابن حبان (٢/ ٩٤)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٩٧): «ورجال أحمد رجال الصحيح غير عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهو ثقة لم يتكلم فيه أحد، ووثقه ابن حبان».

(٢) جامع البيان (٢٤/ ١٥٦ ـ ١٥٧)، وعزاه ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٦٩٤) إلى سعيد بن منصور، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٦/ ٣٢٠) إلى عبد بن حميد.
ومن الشواهد توهيم ابن عباس لابن عمر رضي الله عنهم في سبب نزول قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، انظر: سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في جامع النكاح (٢/ ٢٤٩)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ١٩١).

المبحث الثاني

الأسس المتعلقة بالدراية

وفيه:

أولاً: مخالفة اللغة العربية.

ثانياً: اشتمال التفسير على ما يخل بمقام الأنبياء والملائكة وعصمتهم.

ثالثاً: مخالفة الواقع.

رابعاً: معارضة التفسير بالقياس.

خامساً: أن يكون التفسير غير مفيد.

سادساً: نقد التفسير بذكر ما يترتب عليه.





أولاً
مخالفة اللغة العربية

من الأمور الضرورية للمفسر الإلمام باللغة العربية؛ لأن النتيجة الحتمية للجهل بها وإهمال تعلمها وقوع الخلل في فهم القرآن، وهذا الأمر أشبه بقاعدة مقررة في التفسير:

يقول الشاطبي: «كل معنى مستنبط من القرآن غير جار على اللسان العربي، فليس من علوم القرآن في شيء، لا مما يستفاد منه، ولا مما يستفاد به، ومن ادعى فيه ذلك فهو في دعواه مبطل»(١).

ويقول الزركشي عن أهمية اللغة: «وهذا الباب عظيم الخطر، ومن هنا تهيب كثير من السلف تفسير القرآن، وتركوا القول فيه حذراً أن يزلوا فيذهبوا عن المراد، وإن كانوا علماء باللسان فقهاء في الدين»(٢).

ويقول ابن عاشور(٣): «إن القرآن كلام عربي، فكانت قواعد العربية طريقاً لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم لمن ليس بعربي بالسليقة»(٤).

---

(١) الموافقات (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).
(٢) البرهان (١/ ٣٩٨).
(٣) هو محمد الطاهر بن عاشور المالكي، ولد بتونس عام (١٢٩٦هـ) وتعلم بها، ودرَّس في جامع الزيتونة وتولى مشيخته، وتولى رئاسة الإفتاء بتونس، من آثاره التحرير والتنوير، توفي بتونس عام (١٣٩٣هـ).
انظر: الأعلام (٦/ ١٧٤)، ومعجم المفسرين (٢/ ٥٤١).
(٤) التحرير والتنوير (١/ ١٦)، وانظر في خطورة جهل المفسر باللغة العربية: التفسير اللغوي (ص٤١) وما بعدها، وأسباب الخطأ في التفسير (٢/ ٩٨٨) وما بعدها.

وما قرره العلماء من خطورة الجهل باللسان العربي على المفسر لم يغب عن الصحابة والتابعين ﷺ، فقد تقدم بيان اهتمامهم باللغة العربية للوصول إلى فهم صحيح للقرآن، وجاء عن بعض التابعين التحذير من خطورة الجهل بالعربية لمن أراد فهم القرآن:

فقد سأل رجل الحسن البصري رحمه الله فقال: «يا أبا سعيد، الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق، ويقيم بها قراءته؟ قال: حسن يا بن أخي فتعلمها، فإن الرجل يقرأ الآية، فيعيى بوجهها فيهلك»[1].

ولما ذكر عنده الاختلاف في التفسير قال: «إنما أتي القوم من قبل العجمة»[2].

وعنه قال: «أهلكتهم العجمة يتأولون القرآن على غير تأويله»[3].

وجاء عمرو بن عبيد إلى أبي عمرو بن العلاء رحمه الله فقال: «يا أبا عمرو يخلف الله وعده؟ قال: لا، قال: أفرأيت إن وعده على عمل عقاباً يخلف وعده؟ فقال أبو عمرو: **من العجمة أتيت يا أبا عثمان!** إن الوعد غير الوعيد، إن العرب لا تَعُدُّ خلفاً ولا عاراً أن تَعِدَ شراً ثم لا تفعله؛ ترى أن ذاك كرماً وفضلاً، إنما الخلف أن تَعِدَ خيراً ثم لا تفعله، قال: فأوجدني هذا في كلام العرب؟ قال: أما سمعت إلى قول الأول:

لا يرهب ابن العم ما عشت صولتي ... ولا أختشي من خشية المتهدد
وإنـي وإن أوعـدتـه أو وعـدتـه ... لمخلف إيعادي ومنجز موعدي»[4]

---

(١) الجامع لابن وهب (٣/ ٤٣)، وفضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ١٧٩)، وسنن سعيد بن منصور (١/ ١٦٧)، والفقيه والمتفقه (١/ ١٩٨).

(٢) السنة للمروزي (ص٨).

(٣) الجامع لابن وهب (٣/ ٤٤)، وهو في التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٩٣)، وخلق أفعال العباد للبخاري (ص١٠١) مختصراً.

(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦)، والإبانة لابن بطة «كتاب القدر» (٢/ ٣٠١)، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (١/ ٥٤)، والجامع لشعب الإيمان للبيهقي (٢/ ١٠٤)، ومعالم التنزيل (٢/ ٢٦٧)، والبيتان نسبهما ابن منظور في لسان العرب (٢/ ١٠٩٩)، والزبيدي في تاج العروس (١/ ٦٠) لعامرِ بن الطُّفَيل، وانظر ديوانه (ص١٩١).

والجهل باللغة العربية يشمل علوم اللسان العربي كالصرف والنحو والمعاني والبيان وأساليب العرب في كلامهم ونحو ذلك[1].

والأمثلة النقدية عن الصحابة والتابعين التي سأذكرها كلها عن ابن عباس رضي الله عنهما عدا المثال الأخير:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١].

ذهب جمهور الصحابة ومن بعدهم إلى أن لفظ الإخوة في الآية يشمل الاثنين فصاعداً[2]، وأنكر ابن عباس ذلك، ودخل على أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، وقال له: «لم صار الأخوان يردان الأم إلى السدس؟ وإنما قال الله: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾، والأخوان في لسان قومك وكلام قومك ليسا بإخوة، فقال عثمان رضي الله عنه: هل أستطيع نقض أمر كان قبلي، وتوارثه الناس ومضى في الأمصار؟»[3].

فابن عباس ضعف القول بأن لفظ الآية يشمل الاثنين لأن لفظه لفظ الجمع، وعلل ابن عباس تضعيفه لهذا القول بأنه ليس معروفاً في لغة قريش، وقد ذكر ابن القيم أن رأيه أقرب إلى ظاهر اللفظ، ورأي جمهور الصحابة أقرب إلى المعنى وأولى به، ثم أفاض القول في ترجيح رأي الجمهور[4].

ويفهم من كلام عثمان موافقة ابن عباس في قوله: إن الأخوين ليسا بجمع، ولذا لم ينكر عليه، وإنما تمسك بما أجمع عليه الناس ومضى في الأمصار.

قال الرازي: «واعلم أن في هذه الحكاية دلالة على أن أقل الجمع

(١) التحرير والتنوير (١/ ١٦).
(٢) جامع البيان (٦/ ٤٦٤)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ١٩٨).
(٣) جامع البيان (٦/ ٤٦٥)، والمستدرك (٤/ ٣٣٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٢٢٧)، والمحلى لابن حزم (٩/ ٣١٥). قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.
(٤) إعلام الموقعين (١/ ٣٥٩).

ثلاثة؛ لأن ابن عباس ذكر ذلك مع عثمان، وعثمان ما أنكره، وهما كانا من صميم العرب، ومن علماء اللسان، فكان اتفاقهما حجة في ذلك»[1].

وهذا يؤكد ما ذكره ابن القيم من أن مذهب ابن عباس أقرب إلى اللفظ، لكنَّ الأمر استقر وأجمعت الأمة على معاملة الاثنين معاملة الثلاثة فأكثر في المواريث؛ كميراث الأختين والبنتين، «وهذا هو القياس الصحيح والميزان الموافق لدلالة الكتاب وفهم أكابر الصحابة»[2].

وجاء عن زيد بن ثابت ﷺ ما يفيد بأن الإخوة في كلام العرب يشمل الأخوين أيضاً، فعنه قال: «الإخوة في كلام العرب أخوان فصاعداً»[3].

وهذا الكلام كله إذا أخذنا بتصحيح أثر ابن عباس كما فعل الحاكم، فإن بعض العلماء ذكر أن فيه نظراً[4].

٢ ـ وعن سعيد بن جبير قال: «بينا أنا ومجاهد جالسان عند ابن عباس: أتاه رجلٌ فوقف على رأسه فقال: يا أبا العباس ـ أو يا أبا الفضل ـ ألا تشفيني عن آية المحيض؟ قال: بلى، فقرأ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] حتى بلغ آخر الآية، فقال ابن عباس: من حيث جاء الدم، من ثَمَّ أُمرت أن تأتي، فقال له الرجل: يا أبا الفضل، كيف بالآية التي تتبعها: ﴿نِسَآؤُكُمْ

---

(١) التفسير الكبير (٣/ ٥١٧)، ونحو هذا الكلام لابن حزم في المحلى (٩/ ٣١٥).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٣٦٠)، وانظر: التفسير الكبير (٣/ ٥١٧)، وهذه المسألة مرتبطة بمسألة أصولية، وهي أقل الجمع.
انظر فيها: المستصفى (٢/ ٩١)، والإحكام للآمدي (٢/ ٢٢٢)، وروضة الناظر (٢/ ٦٨٨)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٤٤).

(٣) المستدرك للحاكم (٤/ ٣٣٥)، وانظر نحواً من هذا الكلام لزيد في السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٢٢٧).

(٤) قال ابن كثير في تفسيره (٢/ ١٩٩): «وفي صحة هذا الأثر نظر، فإن شعبة هذا الراوي عن ابن عباس تكلم فيه مالك بن أنس، ولو كان هذا صحيحاً عن ابن عباس لذهب إليه أصحابه الأخصاء به، والمنقول عنهم خلافه»، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٨٥) عن تصحيح الحاكم: «وفيه نظر، فإن فيه شعبة مولى ابن عباس، وقد ضعفه النسائي».

﴿حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢٢٣]؟ فقال: **إي ويحك! وفي الدُّبر من حرث؟!**، لو كان ما تقول حقّاً، لكان المحيض منسوخاً، إذا اشتغل من ههنا، جئتَ من ههنا، ولكن: ﴿أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ﴾ من الليل والنهار»[١].

وفي قوله: وفي الدبر من حرث؛ إشارة إلى بطلان ما فهمه الرجل من الآية، وهو جواز إتيان المرأة في الدبر؛ لأن الآية نصت على أن النساء حرث للرجال، والدبر ليس محلاً للحرث في لغة العرب.

وجاء عنه ما يوضح ذلك، فإنه قال في هذه الآية: «إنما المحترث من القبل الذي يكون منه النسل والحيض، وكان ينهى عن إتيان المرأة في دبرها، ويقول: إنما نزلت هذه الآية: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ﴾ يقول: من أي وجه شئتم»[٢].

قال الشوكاني: «لفظ الحرث يفيد أن الإباحة لم تقع إلا في الفرج الذي هو القبل خاصة؛ إذ هو مزدرع الذرية، كما أن الحرث مزدرع النبات، فقد شبه ما يُلقى في أرحامهن من النطف التي منها النسل بما يلقى في الأرض من البذور التي منها النبات بجامع أن كل واحد منهما مادة لما يحصل منه»[٣].

٣ ـ وعن سعيد بن جبير قال: «ذكروا اللمس، فقال ناس من الموالي: ليس بالجماع، وقال ناس من العرب: اللمس الجماع، قال: فأتيت ابن عباس فقلت: إن ناساً من الموالي والعرب اختلفوا في اللمس، فقالت الموالي: ليس بالجماع، وقالت العرب: الجماع، قال: من أي الفريقين كنت؟ قلت: كنت من الموالي، قال: غُلب فريق الموالي، إن المس واللمس والمباشرة: الجماع، ولكنَّ الله يكني ما شاء بما شاء».

وفي رواية قال: «غُلب فريق الموالي، وأصابت العرب، هو الجماع، ولكنَّ الله يعف ويكني».

---

(١) جامع البيان (٣/ ٧٥٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٤٠٢).
(٢) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (٣/ ٧٤٨)، وروى عن عطاء إنكار هذا الفهم أيضاً.
(٣) فتح القدير (١/ ٢٢٦).

وفي ثالثة: «أخطأ الموليان وأصاب العربي، الملامسة النكاح، ولكنَّ الله يكني ويعف»[1].

ووصف ابن عباس أحد الفريقين بالموالي، والآخر بالعرب، يشير - والله أعلم - إلى أن سبب خطأ الموالي وإصابة العرب المعرفة باللغة العربية.

٤ - وسئل ابن عباس عن هذه الآية: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩] فقال: «إن أول ما خلق الله ﷻ القلم، ثم النون وهي الدواة، ثم خلق الألواح، فكتب الدنيا وما يكون فيها حتى تفنى من كل خلق مخلوق أو عمل معمول من بر أو فجور، وما كان من رزق حلال أو حرام، ومن كل رطب ويابس، ثم ألزم كل شيء من ذلك شأنه، دخوله في الدنيا وبقاؤه فيها، ثم وكل بذلك الكتاب ملكاً، ووكل بالخلق ملائكة، فتأتي ملائكة الخلق إلى ملائكة الكتاب، فينسخون ما يكون في يوم وليلة مقسوماً على ما وكلوا به، وتأتي ملائكة الخلق فيحفظون الناس بأمر الله، ويسوقونهم إلى ما في أيديهم من تلك النسخ، فإذا انتفت النسخ عن شيء لم يكن ها هنا بقاء ولا مقام، فقال رجل لابن عباس: **ما كنا نرى هذا إلا تكتبه الملائكة في كل يوم وليلة، فقال: ألستم قوماً عرباً؟! ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ هل يستنسخ الشيء إلا من كتاب؟ وفي رواية: وهل يكون الاستنساخ إلا من أصل**»[2].

والرجل - كما يبدو من كلامه - فهم من الآية أن الملائكة تكتب عمل كل يوم وليلة في وقتها، فبين ابن عباس أن لفظ ﴿نَسْتَنسِخُ﴾ يبطل هذا الفهم، إذ المعلوم من لغة العرب أن الاستنساخ معناه النقل من أصل.

ففي لسان العرب: «النسخ اكتتابك كتاباً عن كتاب حرفاً بحرف، والأصل نسخة، والمكتوب عنه نسخة؛ لأنه قام مقامه والكاتب ناسخ ومنتسخ، والاستنساخ: كتب كتاب من كتاب، وفي التنزيل: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ

---

(١) الأثر برواياته في جامع البيان (٧/ ٦٣ - ٦٥)، وانظر: مصنف عبد الرزاق (١/ ١٣٤)، وسنن سعيد بن منصور (٤/ ١٢٦٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ١٢٥)، وهو في مصنف ابن أبي شيبة (١/ ١٦٧) مختصراً.

(٢) الإبانة لابن بطة «القدر» (١/ ٣٤٠)، وجامع البيان (٢١/ ١٠٤).

﴿مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي: نستنسخ ما تكتب الحفظة فيثبت عند الله»[1].

«وأكثر المفسرين على أن هذا الاستنساخ من اللوح المحفوظ، فإن الملائكة تكتب منه كل عام ما يكون من أعمال بني آدم، فيجدون ذلك موافقاً لما يعملونه»[2].

٥ ـ وسأل رجل أبا العالية عن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥﴾ [الماعون: ٥] ما هو؟ فقال أبو العالية: هو الذي لا يدري عن كم ينصرف: عن شفع أو عن وتر؟ فقال الحسن: مه يا أبا العالية! ليس هكذا، بل الذين سهوا عن ميقاتها حتى تفوتهم، قال الحسن: ألا ترى قوله ﷻ: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ﴾[3].

قال الخطابي: «وإنما أتي أبو العالية في هذا حيث لم يفرق بين حرف «عن» و«في»، فتنبه له الحسن، فقال: ألا ترى قوله: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ﴾ يؤيد أن السهو الذي هو الغلط في العدد إنما يعرض في الصلاة بعد ملابستها، فلو كان هو المراد لقيل: في صلاتهم ساهون، فلما قال: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ﴾ دل على أن المراد به الذهاب عن الوقت»[4].



---

(١) (٦/ ٤٤٠٧) مادة «نسخ»، وأوله منقول من تهذيب اللغة (٧/ ١٨٢)، وهذا أحد معنيين مشهورين للنسخ، والمعنى الآخر: الإزالة، انظر تفصيل ذلك في: تهذيب اللغة (٧/ ١٨١)، والصحاح (١/ ٤٣٣)، ومفردات ألفاظ القرآن (ص٨٠١)، والقاموس المحيط (ص٣٣٤) مادة «نسخ»، والناسخ والمنسوخ للنحاس (١/ ٤٢٤)، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكي (ص٤٧)، والمستصفى (١/ ١٠٧)، والإحكام للآمدي (٣/ ١٠٢).

(٢) فتح القدير (٥/ ١١).

(٣) بيان إعجاز القرآن للخطابي (ص٣٢)، وانظر: تفسير عبد الرزاق (٢/ ١٠٨)، والدر المنثور (٦/ ٤٠٠).

(٤) بيان إعجاز القرآن (ص٣٣)، وانظر: البرهان (١/ ٣٩٨).

ثانياً
اشتمال التفسير على ما يخل بمقام الأنبياء والملائكة وعصمتهم[1]

اشتمال التفسير على الإخلال بمقام الأنبياء وعصمتهم:

للأنبياء منزلة رفيعة ومقام عظيم عند الله تعالى، فهم المبلغون لوحيه ورسالاته، وقد اختصهم الله من بين البشر بخصائص وميزهم بمزايا، من أهمها العصمة، فقد أجمعت الأمة على أنهم معصومون فيما يبلغون به عن الله، فلا يجوز عليهم الكذب أو الخطأ والنسيان.

وأما وقوع الكبائر منهم فقد حكى بعض العلماء اتفاق أهل السنة على عصمتهم من تعمد فعلها، ويُلحق بها ما يزري بمنصب النبوة، أو يوجب الحكم على فاعله بالخسة ودناءة الهمة وسقوط المروءة[2]، وفي وقوعها منهم

---

(١) وأما نقد التفسير لاشتماله على ما ينزه الله تعالى عنه فلم أقف على شيء من الشواهد النقدية عن الصحابة والتابعين ﷺ سوى ما جاء عن ابن عباس ﷺ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فقد أنكر أن يكون المراد بقوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ نور الله ﷻ معللاً ذلك بأن الله تعالى أعظم من أن يكون نوره كنور المشكاة، ورتب على ذلك نقد القراءة، وقال ﷺ: هي خطأ من الكاتب، هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، وقال: مثل نور المؤمن كمشكاة، انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٩٥).

وكذلك ما تقدمت حكايته عن شريح القاضي ﷺ في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الصافات: ١٢] وإنكاره دلالة الآية على صفة العَجَب لله تعالى، وهذا الشاهد والذي قبله أقرب إلى نقد القراءات، انظر ما يأتي (ص٤٥١).

(٢) انظر: الإحكام للآمدي (١/ ١٧٠)، وشرح الكوكب المنير (٢/ ١٧٢)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٠٤).

سهواً خلاف بين العلماء، وكذا اختلفوا في وقوع الصغائر منهم.

وبكل حال فلا يمكن إقرار الأنبياء ﷺ على الذنوب، قال ابن تيمية: «والقول الذي عليه جمهور الناس، وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً»[1].

وقد أفاض القرآن الكريم في ذكر قصص الأنبياء السابقين، وهي بحاجة إلى تفسير وبيان، فلجأ بعض المفسرين إلى الروايات الإسرائيلية لبيانها وذكر تفاصيلها، لكنها ـ وللأسف ـ حوت في ثناياها انتقاصاً ظاهراً للأنبياء، فتسرب كثير منها إلى كتب التفسير[2].

وبناءً على الأصل الاعتقادي في تنزيه الأنبياء عما لا يليق بمناصبهم أو يزري بمراتبهم تنبه كثير من المفسرين إلى الروايات التي تحط من مقام الأنبياء أو تنتقصهم، فإنهم إما أن يردوها، وإما أن يحملوها على أحسن الوجوه بما لا ينتقص من مقامهم، وهذا الأمر مقرر في كتبهم في مواطن كثيرة:

ففي قوله تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] ذهب بعض المفسرين إلى أن معنى: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾ أي: ظن أنه يعجز ربه فلا يقدر عليه، فانتقد الطبري ذلك تعظيماً لمقام أيوب ﷺ، وقال: «لا يجوز أن ينسب إلى الكفر، وقد اختاره لنبوته. ووصْفُهُ بأن ظنَّ أن ربه يعجز عما أراد به ولا يقدر عليه وصْفٌ له بأنه جهل قدرة الله، وذلك وصْفٌ له بالكفر، وغير جائز لأحد وصفه بذلك»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٩٣)، وانظر في تفصيل هذه القضية: الشفا للقاضي عياض (٢/ ٦٩٤ ـ ٨٦١)، والإحكام للآمدي (١/ ١٦٩)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٣١٩، ١٠/ ٢٨٩، ٣٥/ ١٠٠)، والموافقات (٤/ ١٣)، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/ ٣٠٣)، والرسل والرسالات د. الأشقر (ص٩٧).

(٢) انظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لأبي شهبة (ص١٧٨)، والرسل والرسالات (ص١٠٤ ـ ١٠٦).

(٣) جامع البيان (١٦/ ٣٨١)، وانظر: التفسير الكبير للرازي (٨/ ١٨٠)، والجامع لأحكام القرآن (٥/ ٤٣٧١)، وفتح القدير (٣/ ٤٢١)، وأضواء البيان (٤/ ٦٨٣).

وفي قوله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ﴾ [الأعراف: ١٥٠] ذهب بعض المفسرين إلى أن سبب إلقاء موسى للألواح أنه رأى فيها فضيلة أمة محمد ﷺ، فانتقد القرطبي ذلك، وقال: «ولا التفات لما روي عن قتادة إن صح عنه، ولا يصح أن إلقاءه الألواح إنما كان لما رأى فيها من فضيلة أمة محمد ﷺ، ولم يكن ذلك لأمته، وهذا قول رديء ينبغي ألا يضاف إلى موسى ﷺ»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿۞ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾﴾ الآيات [ص: ٢١ ـ ٢٤] يورد بعض المفسرين قصة داود مع أحد قواده، وأنه أرسله إلى الجهاد ليُقْتَل فيخلفه على أهله، وقد ردها كثير من المفسرين لكونها لا تليق بمقام النبوة:

يقول ابن عاشور: «ولو حكي ذلك بخبر آحاد في المسلمين لوجب ردُّه، والجزم بوضعه لمعارضته المقطوع به من عصمة الأنبياء من الكبائر عند جميع أهل السنة، ومن الصغائر عند المحققين منهم، وهو المختار»[2].

ويقول الشنقيطي: «واعلم أن ما يذكره كثير من المفسرين في تفسير هذه الآية الكريمة، مما لا يليق بمنصب داود ـ عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ـ كله راجع إلى الإسرائيليات، فلا ثقة به، ولا معوّل عليه، وما جاء منه مرفوعاً إلى النبي ﷺ لا يصح منه شيء»[3].

ومما جاء عن الصحابة والتابعين في نقد التفسير بهذا الأصل:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾﴾ [يوسف: ١١٠].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٣/ ٢٧٢٤).

(٢) التحرير والتنوير (٢٣/ ١٣٨).

(٣) أضواء البيان (٧/ ٢٤)، وانظر: زاد المسير (٧/ ١١٦)، والتفسير الكبير (٩/ ٣٧٩)، ولباب التأويل (٦/ ٤٩)، ومدارك التنزيل (٤/ ٢٩).

قرئ قوله: ﴿كُذِبُوا۟﴾ بضم الكاف وتخفيف الذال وكسرها، وقرئ بضم الكاف وتشديد الذال وكسرها[1].

وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقرؤها بالتخفيف ويرى في رواية عنه أن المعنى استيئاس الرسل من إيمان قومهم، وظنهم أنهم كذبوا فيما وعدوا به من النصر، وكان رضي الله عنه يقول: كانوا بشراً ضعفوا.

فعن ابن أبي مليكة: أن ابن عباس قرأ: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟﴾ خفيفة، ثم قال: كانوا بشراً، وتلا: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، قال ابن جريج: قال ابن أبي مليكة: ذهب بها إلى أنهم ضعفوا، فظنوا أنهم أخلفوا[2].

وجاء هذا المعنى عن ابن مسعود، فقد سأله رجل عن هذه الآية فقال: هو الذي تكره، وكان يقرؤها مخففة[3].

وسئل سعيد بن جبير هل تقرأ الآية بالتخفيف؟ فقال: «نعم، ألم يكونوا بشراً؟»[4].

وأنكر هذا التأويل بعض الصحابة والتابعين رضي الله عنهم:

فعن ابن أبي مليكة قال: «أخبرني عروة عن عائشة أنها خالفت ذلك وأبته، وقالت: ما وعد الله محمداً من شيء إلا وقد علم أنه سيكون حتى مات، ولكنه لم يزل البلاء بالرسل حتى ظنوا أن من معهم من المؤمنين قد كذبوهم، وكانت عائشة تقرؤها: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا۟﴾ مثقلة للتكذيب»[5].

---

(١) قرأ بالتخفيف عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر المدني وخلف، وقرأ بالتشديد ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو ونافع ويعقوب الحضرمي، انظر: السبعة (ص٣٥١ ـ ٣٥٢)، والنشر (٢/ ٢٩٦).

(٢) جامع البيان (١٣/ ٣٩٣)، والمعجم الكبير للطبراني (١١/ ١٠١).

(٣) جامع البيان (١٣/ ٣٩٣)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٦٩).

(٤) جامع البيان (١٣/ ٣٩٤).

(٥) المصدر السابق (١٣/ ٣٩٥).

وعن الزهري قال: «أخبرني عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت له، وهو يسألها عن قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾؟ أكُذِبُوا أم كُذِّبُوا، فقالت: كُذِّبُوا، فقلت: فقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم فما هو بالظن، قالت: أجل لعمري لقد استيقنوا بذلك، فقلت: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾؟ قالت: معاذ الله لم تكن الرسل تظن ذلك بربها، قلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا بربهم وصدقوهم، فطال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاءهم نصر الله عند ذلك»[1].

قال الرازي معلقاً على قول عائشة ﵂: «وهذا الرد والتأويل في غاية الحسن من عائشة»[2].

وعن مسلم بن يسار أنه سأل سعيد بن جبير فقال: «يا أبا عبد الله آية بلغت مني كل مبلغ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ فهذا الموت أن تظن الرسل أنهم قد كذبوا، أو نظن أنهم قد كذبوا ـ مخففة ـ فقال سعيد بن جبير: يا أبا عبد الرحمٰن حتى إذا استيأس الرسل من قومهم أن يستجيبوا لهم، وظن قومهم أن الرسل كذبتهم ﴿جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾، فقام مسلم إلى سعيد فاعتنقه، وقال: فرج الله عنك كما فرجت عني»[3].

وقد ذهب كثير من المفسرين مذهب عائشة في نقد التأويل المنقول عن ابن عباس لمخالفته ما ثبت من عصمة الرسل عليهم الصلاة والسلام، فقال ابن جرير عنه: «وهذا تأويلٌ وقولٌ غيره من التأويل أولى عندي بالصواب، وخلافه من القول أشبه بصفات الأنبياء، والرسل إن جاز أن يرتابوا بوعد الله

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ (٥/ ٢١٨).
(٢) التفسير الكبير (٦/ ٥٢٢).
(٣) جامع البيان (١٣/ ٣٨٨).

إياهم ويشكوا في حقيقة خبره، مع معاينتهم من حجج الله وأدلته ما لا يعاينه المرسل إليهم فيعذروا في ذلك، فإن المرسل إليهم لأولى في ذلك منهم بالعذر، وذلك قول إن قاله قائل لا يخفى أمره، وقد ذكر هذا التأويل الذي ذكرناه أخيراً عن ابن عباس لعائشة، فأنكرته أشد النكرة فيما ذكر لنا»(١).

وجاء عن ابن عباس وابن مسعود وابن جبير روايات أخرى أنهم فسروا الآية بما يتفق مع تنزيه الأنبياء:

فعن ابن عباس أنه قال: «استيأس الرسل من إيمان قومهم، وظن قومهم أن الرسل قد كذبوهم»(٢).

وعن ابن مسعود قال: «استيأس الرسل من إيمان قومهم أن يؤمنوا بهم، وظن قومهم حين أبطأ الأمر أنهم قد كذبوا»(٣).

وتقدم عن ابن جبير أنه قال نحو ذلك.

ولعلهم قالوا بالقول الأول ثم لما بدا لهم ما فيه رجعوا عنه، وحملوا الآية على تنزيه الأنبياء، وقد رجح ابن حجر رواية ابن عباس الأخرى المتفقة مع تنزيه الأنبياء(٤).

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾﴾ [ص: ٣٤].

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ٣٩٤)، ومنهم ابن عطية في المحرر الوجيز (٩/ ٣٩٤)، فإنه قال: «وردت هذا التأويل عائشة، أم المؤمنين، وجماعة من أهل العلم، وأعظموا أن توصف الرسل بهذا، وقال أبو علي الفارسي هذا غير جائز على الرسل، قال القاضي أبو محمد وهذا هو الصواب، وأين العصمة والعلم»، ومنهم: القاضي عياض في الشفا (٢/ ٧٠٢)، والزمخشري في الكشاف (٢/ ٣٤٧)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٣٥٠٤)، والخازن في لباب التأويل (٣/ ٣٢٢)، وأبو السعود في إرشاد العقل السليم (٣/ ١٩٣).

(٢) السنن الكبرى للنسائي، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ (٦/ ٣٧٠)، وسنن سعيد بن منصور (٥/ ٤١٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٢١٢).

(٣) جامع البيان (١٣/ ٣٩١)، وانظر: الدر المنثور (٤/ ٤١).

(٤) فتح الباري (٨/ ٣٦٩).

جاء في بعض الآثار أن الشيطان سُلط على نساء سليمان عليه السلام:

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لما أراد الله أن يرد على سليمان سلطانه ألقى في قلوب الناس إنكار ذلك الشيطان، فأرسلوا إلى نساء سليمان عليه السلام، فقالوا لهن: أيكون من سليمان شيء؟ قلن: نعم؛ إنه يأتينا ونحن حيض، وما كان يأتينا قبل ذلك»، القصة[1].

وعن سعيد بن المسيب رحمه الله قال: «كان أول من أنكره نساؤه، فقال بعضهم لبعض: أتنكرون منه شيئاً؟ قلن: نعم، وكان يأتيهن وهن حيض»[2].

وقد أنكر بعض التابعين ذلك:

فلما ذكر للحسن البصري قول ابن المسيب المتقدم قال: «ما كان الله يسلطه على نسائه»[3].

وعن مجاهد أنه قال في قول الله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا﴾: «شيطاناً يقال له آصف، فقال له سليمان: كيف تفتنون الناس؟ قال: أرني خاتمك أخبرك، فلما أعطاه إياه نبذه آصف في البحر، فساح سليمان وذهب ملكه، وقعد آصف على كرسيه، **ومنعه الله نساء سليمان، فلم يقربهن وأنكرنه**».

وعن قتادة قال: «فجاء فقعد على كرسيه وسريره، وسُلِّط على ملك سليمان كله غير نسائه»[4].

وقد قال ابن كثير تعليقاً على قول ابن عباس المتقدم: «إسناده إلى ابن عباس قوي، ولكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس ـ إن صح عنه ـ من أهل الكتاب، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه السلام، فالظاهر أنهم يكذبون عليه، ولهذا كان في السياق منكرات من أشدها ذكر النساء، فإن المشهور أن

---

(١) السنن الكبرى للنسائي، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾ [البقرة: ١٠٢] (٦/ ٢٨٧)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/ ٦٠) واللفظ له، وعزاه إلى ابن أبي حاتم.

(٢) الدر المنثور (٥/ ٣١٢) وعزاه لعبد بن حميد.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الأثران في جامع البيان (٢٠/ ٨٩ ـ ٩٠).

ذلك الجني لم يسلط على نساء سليمان، بل عصمهن الله منه تشريفاً وتكريماً لنبيه، وقد رويت هذه القصة مطولة عن جماعة من السلف؛ كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وجماعة آخرين، وكلها متلقاة من قصص أهل الكتاب، والله أعلم بالصواب»[1].

٣ ـ وفي قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ [الأعراف: ١٩٠].

أنكر الحسن البصري رحمه الله أن يكون المراد بالآية آدم عليه السلام كما هو قول جماعة من المفسرين[2]، وكان يقول: «كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم».

ويقول: «عني بهذا ذرية آدم من أشرك منهم بعده، يعني بقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾».

وفي رواية ثالثة عنه قال: «هم اليهود والنصارى، رزقهم الله أولاداً فهَوَّدُوا ونَصَّرُوا»[3].

ولعل الذي دعا الحسن إلى هذا الإنكار أن الفعل المذكور في الآية من جعل الشركاء لله لا يليق بمقام النبوة، وقد انتقد الحسن عدة تفسيرات لأنها تخل بمقام الأنبياء والملائكة وتقدم بعضها، وسيأتي عنه أقوال أخرى، وهذا

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٦٠)، وقال القاضي عياض في الشفا (٢/ ٨٣٦): «ولا يصح ما نقله الأخباريون من تشبه الشيطان به، وتسلطه على ملكه، وتصرفه في أمته بالجور في حكمه لأن الشياطين لا يسلطون على مثل هذا، وقد عصم الأنبياء من مثله»، وأنكر هذا التفسير لهذه العلة جماعة من المفسرين، منهم: الرازي في التفسير الكبير (٩/ ٣٩٣)، وأبو حيان في البحر المحيط (٧/ ٣٩٧)، والخازن في لباب التأويل (٦/ ٥٩)، والشنقيطي في أضواء البيان (٧/ ٣٥).

(٢) انظر: جامع البيان (١٠/ ٦٢٩)، ومعالم التنزيل (٣/ ٣١٤).

(٣) أخرج هذه الروايات الثلاث ابن جرير في جامع البيان (١٠/ ٦٢٩)، وانظر: تفسير عبد الرزاق (١/ ٢٢٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٣٤)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٥٢٩)، والدر (٣/ ١٥٢).

يدل على اهتمامه بهذه القضية(١).

* ومما يؤكد حرص الصحابة والتابعين ﷺ على حفظ مقام الأنبياء من القدح فيه، أنهم يدفعون ما يفهمه بعض الناس من الآيات التي تتحدث عن الأنبياء، فقد يفهمون منها ما لا ينبغي في حق الأنبياء؛ يعزز هذا الفهم ـ أحياناً ـ ما يوجد في الأخبار الإسرائيلية الباطلة من الانتقاص الظاهر للأنبياء، والحط من مقامهم، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ عن ابن عباس قال في قول الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]: «هو ابنه ما بغت امرأة نبي قط».

وفسر قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ أي: الذين وعدتك أن أنجيهم معك(٢).

وعن ابن جبير قال: «كان ابن نوح، إن الله لا يكذب، قال: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢]، قال: وقال بعض العلماء: ما فجرت امرأة نبي قط»(٣).

٢ ـ وفي قول الله تعالى على لسان لوط عليه السلام: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨].

قال ابن عباس: «ما عرض لوط عليه السلام بناته على قومه لا سفاحاً ولا نكاحاً، إنما قال: هؤلاء بناتي نساؤكم؛ لأن النبي ﷺ إذا كان بين ظهري قوم فهو أبوهم»(٤).

وعن مجاهد قال: «أمرهم أن يتزوجوا النساء، لم يعرض عليهم سفاحاً»(٥).

٣ ـ وفي قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠].

---

(١) انظر: تفسير التابعين (٢/ ٧٢٩ ـ ٧٣٠).
(٢) جامع البيان (١٢/ ٤٢٩، ٤٣٠)، وانظر: الدر المنثور (٦/ ٢٤٥).
(٣) جامع البيان (١٢/ ٤٣٠).
(٤) الدر المنثور (٣/ ٣٤٢)، وعزاه لأبي الشيخ.
(٥) جامع البيان (١٢/ ٥٠٣).

جاء عن ابن عباس ﷺ أنه قال في معنى: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ «أما إنه ليس بالزنا، ولكن كانت هذه تخبر الناس أنه مجنون، وكانت هذه تدل على الأضياف، ثم قرأ: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]»[١].

اشتمال التفسير على الإخلال بمقام الملائكة:

شرف الله تعالى الملائكة وقربهم لديه فأسكنهم سمٰواته العلى، واصطفاهم لعبادته وطاعته، قال الله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، وقال: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنبياء: ٢٧].

وقد استدل العلماء بهذه الآيات ونحوها على عصمة الملائكة، ونقل القاضي عياض[٢] إجماع الأئمة على أن المرسلين من الملائكة معصومون كالأنبياء سواء بسواء، ثم نقل الخلاف في غير المرسلين منهم، واحتجاج من قال بعصمتهم بالآية السابقة وغيرها، وأن طائفة من العلماء قالوا: العصمة خاصة بالمرسلين منهم والمقربين، ورجح القول بعصمة الجميع[٣]، وهو الأظهر فإن الله تعالى اصطفى الملائكة لعبادته وجبلهم على طاعته وأخبر أنهم لا يعصونه، فلا يجوز أن ينسب إليهم ما يزري بمناصبهم، ولو سلم بوقوع بعضهم في الذنوب، فمن غير اللائق جعل حادثة أو حادثتين سلماً للطعن بهم وانتقاصهم بذكر قصص يتعذر الوقوف على حقيقتها، ولما نقل الآلوسي عند قوله تعالى: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣] عن بعض القُصَّاص أن الملائكة كانت تمر على موسى عليه السلام فيلكزونه بأرجلهم، ويقولون: يابن النساء

---

(١) الأثر في تفسير عبد الرزاق (١/ ٢٧١)، وجامع البيان (١٢/ ٤٣٠)، والمستدرك (٢/ ٤٩٦)، والدر المنثور (٦/ ٢٤٥).

(٢) هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المالكي، أندلسي الأصل، وولد في سبتة سنة (٤٧٦هـ)، له عناية بعلم الحديث واللغة، من كتبه: الشفا، وإكمال المعلم، ومشارق الأنوار، توفي سنة (٥٤٤هـ).
انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٨٣)، والديباج المذهب (ص٢٧٠).

(٣) الشفا (٢/ ٨٥١)، وانظر في عصمة الملائكة: البحر المحيط للزركشي (٤/ ١٧٤).

الحيض أطمعت في رؤية رب العزة، قال: «وهو كلام ساقط لا يعول عليه بوجه، فإن الملائكة مما يجب تبرئتهم من إهانة الكليم بالوكز بالرجل والغضّ في الخطاب»[1].

ومما جاء عن الصحابة والتابعين في نقد التفسير بهذا الأصل:

١ ـ في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤].

أنكر الحسن البصري رحمه الله أن يكون إبليس من الملائكة فقال: «ما كان إبليس من الملائكة طرفة عين قط، وإنه لأصل الجن، كما أن آدم أصل الإنس»[2].

وفي رواية قال: «قاتل الله أقواماً يزعمون أن إبليس كان من الملائكة، والله تعالى يقول: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الكهف: ٥٠]»[3].

وقد عرف عن الحسن موقفه من التأويلات التي تنتقص الأنبياء والملائكة، فيبدو أنه نفى كون إبليس من الملائكة، لمخالفته ما ثبت من عصمة الملائكة من الذنوب، ومن أعظمها كفر إبليس واستكباره عن السجود لله، وقد ذكر الله قصة السجود في سورة الكهف واستكبار إبليس ونعته بالفسوق، فقال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠].

وهذه إحدى الحجج التي احتج بها من قال: إن إبليس ليس من الملائكة، وهو قول كثير من العلماء[4]، والقول بأن إبليس من الملائكة قول

---

(١) روح المعاني (٥/ ٤٥).

(٢) جامع البيان (١/ ٥٣٩، ١٥/ ٢٨٩).

(٣) الأثر في الدر المنثور (٤/ ٢٢٧) وعزاه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٤) روح المعاني (٨/ ٢٧٧)، وأشار إلى هذه الحجة من المفسرين: ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ١٧٨)، وابن الجوزي في زاد المسير (٥/ ١٥٣)، والماوردي في النكت والعيون (٣/ ٣١٣)، والزمخشري في الكشاف (٢/ ٤٨٨)، والرازي في التفسير الكبير (١/ ٤٢٩)، وأبو حيان في البحر المحيط (٦/ ١٣٦)، والنسفي في مدارك التنزيل (١/ ٣٤)، والشنقيطي في أضواء البيان (٣/ ٥٢٩).

جمهور العلماء[1]، وهم لا ينازعون في أصل عصمة الملائكة الذي استند إليه القائلون بأن إبليس من الجن، وإنما يعارضونه بأدلة أخرى؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤]، ويجيبون عما ثبت من عموم عصمة الملائكة بأنه مخصوص بما وقع لإبليس[2].

وتوسط ابن تيمية فقال: «والتحقيق أنه كان منهم باعتبار صورته، وليس منهم باعتبار أصله، ولا باعتبار مثاله، ولم يخرج من السجود لآدم أحد من الملائكة؛ لا جبرائيل ولا ميكائيل ولا غيرهما»[3].

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ﴾ [البقرة: ١٠٢].

للمفسرين من قصة هاروت وماروت وحقيقتهما أقوال:

فذهب كثير من السلف إلى أن هاروت وماروت ملكان، وأنهما كانا يعلمان السحر[4].

ومن التابعين من أنكر أنهما ملكان، فقال الحسن: «علجان؛ لأن الملائكة لا يعلمون السحر»[5].

وعن الضحاك قال: «هما علجان من أهل بابل»، وكانا يقرأان: الملِكين؛ بكسر اللام[6].

---

(١) المحرر الوجيز (١/١٧٨)، والجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٥١).

(٢) انظر: فتح القدير (١/٦٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٣٤٦).

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/١٩٨).

(٥) معالم التنزيل (١/١٢٩)، وجاء عنه في رواية أخرى في تفسير ابن أبي حاتم (١/ ١٩٢) قال: «أنزل الملكين بالسحر ليعلموا الناس البلاء الذي أراد الله أن يبتلي به الناس».

(٦) تفسير ابن أبي حاتم (١/١٨٩)، وانظر: معالم التنزيل (١/ ١٢٩)، وزاد المسير (١/ ١٢٢).

ومنهم من أنكر تعليمهما السحر، فعن أبي العالية: «لم ينزل عليهما السحر، يقول: علما بالإيمان والكفر، فالسحر من الكفر، فهما ينهيان عنه أشد النهي»[1].

وأرجح الأقوال أنهما ملكان، وأنهما نزلا لتعليم السحر ابتلاء من الله للناس، وتحذيراً منه وتمييزاً بينه وبين المعجزة، والمنكر قصتهما مع الزهرة وما وقع منهما من شرب الخمر والزنا، فقد تسربت إليها من الأخبار الإسرائيلية، قال ابن كثير: «قصها خلق من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل، إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب فيها، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أراده الله تعالى، والله أعلم بحقيقة الحال»[2].



---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ١٨٨).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١/ ٢٠٣)، وانظر: التفسير الكبير (١/ ٦٣١، ٧/ ٢١٨)، وأنوار التنزيل للبيضاوي (ص٤٥)، والإسرائيليات والموضوعات لأبي شهبة (ص١٦٣).



ثالثاً
مخالفة الواقع

من الأمارات التي يستدل بها المفسر على ضعف التفسير مخالفته الواقع، وهذه الأمارة استخدمها المحدثون في نقد بعض الأحاديث، وقد يعبرون عنها بمخالفة الحديث للحس والمشاهدة، مثل الحديث الموضوع: **«إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه»**، فإن «الحس يشهد بوضعه لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله! ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق»(١).

ومما جاء عن الصحابة والتابعين في ذلك:

١ ـ جاء عن بعض التابعين في قوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩] تفسير السيما بالتراب الذي يبقى في جبهة المرء بعد السجود:

فعن أبي العالية رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «لأنهم يسجدون على التراب لا على الأثواب»(٢).

وعن سعيد بن جبير رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «ثرى الأرض وندى الطهور»(٣).

وقد يظن بعض الناس أن المراد بالسيما ما يرى في جباه بعض الناس من كثرة السجود، ونسب القول به إلى بعض السلف(٤).

(١) المنار المنيف (ص٥١)، وانظر: تنزيه الشريعة المرفوعة للكناني (١/ ٦).
(٢) معالم التنزيل (٧/ ٣٢٤)، وزاد المسير (٧/٤٤٦).
(٣) جامع البيان (٢١/ ٣٢٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٨٧).
(٤) فتح القدير (٥/٥٦).

وقد أنكر بعض الصحابة والتابعين هذا المعنى الأخير:

فعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾ قال: «أما إنه ليس بالذين ترون، ولكنه سيما الإسلام وسحنته وسمته وخشوعه»[(١)].

وفي رواية عنه قال: «ليس بندب التراب في الوجه، ولكنه الخشوع والوقار والتواضع»[(٢)].

وسأل منصور مجاهداً عن هذه الآية، فقال: «هو الخشوع، فقال له منصور: هو أثر السجود، فقال: إنه يكون بين عينيه مثل ركبة العنز، وهو كما شاء الله»[(٣)].

وفي رواية أخرى أن منصوراً قال له: «ما كنت أراه إلا هذا الأثر في الوجه، فقال: ربما كان بين عيني من هو أقسى قلباً من فرعون»[(٤)].

وربما تكلف بعض الناس ظهور هذا الأثر في وجهه رجاء الدخول في فضل هذه الآية، فأنكر ذلك بعض السلف مخافة الرياء عليه، فقد جاء رجل إلى السائب بن يزيد وفي وجهه أثر السجود، فقال: «لقد أفسد هذا وجهه، أما والله ما هي السيما التي سمّاها الله، ولقد صليت على وجهي ثمانين سنة ما أثَّر السجود بين عينيّ»[(٥)].

علق عليه الآلوسي بقوله: «وربما يحمل على أنه استشعر من الرجل تعمداً لذلك، فنفى أن يكون ما حصل به هو السيما التي سمى الله تعالى»[(٦)].

---

(١) جامع البيان (٢١/ ٣٢٣).

(٢) زاد المسير (٧/ ٤٤٦)، وهو في: تفسير سفيان الثوري (ص٢٧٨)، وتفسير عبد الرزاق (٢/ ١٨٥)، وجامع البيان (٢١/ ٣٢٣) مختصراً.

(٣) جامع البيان (٢١/ ٣٢٤)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٨٧).

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/ ٣٤٢) وعزاه لابن أبي حاتم.

(٥) المعجم الكبير للطبراني (٧/ ١٥٨)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٨٧)، والدر المنثور (٦/ ٨٢).

(٦) روح المعاني (١٣/ ٢٧٧)، وقال البقاعي في نظم الدرر (١٨/ ٣٤٠): «ولا يظن أن من السيما ما يصنعه بعض المرائين من هيئة أثر سجود في جبهته، فإن ذلك من سيما الخوارج»، وفي السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٨٦) أن أبا الدرداء رأى امرأة بوجهها =

٢ ـ وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾ [الواقعة: ٧٧ ـ ٧٩].

اختلف أهل التفسير في المراد بالمطهرين على قولين:

أ ـ أن المراد بهم المتطهرون من الأحداث، وجاء ذلك عن سلمان الفارسي وقتادة[١].

ب ـ أن المراد بهم الملائكة خاصة، وهذا قول جمهور المفسرين[٢]، وأنكر بعض التابعين أن يراد به عموم الناس:

فعن أبي العالية رحمه الله قال: «الملائكة عليهم السلام ليس أنتم يا أصحاب الذنوب»[٣].

وعن قتادة قال: «لا يمسه عند الله إلا المطهرون، فأما في الدنيا فإنه يمسه المجوسي النجس، والمنافق الرجس، وقال: في حرف ابن مسعود: (مَا يَمَسُّهُ إِلَّا المُطَهَّرُوْن)»[٤].

والآية عند هؤلاء على ظاهرها في الخبر، أما من رأى أن المراد بنو آدم فهي عنده نفي بمعنى النهي[٥].

= أثر مثل ثفنة العنز، فقال لها: «لو لم يكن هذا بوجهك كان خيراً لك»، ونقل عن ابن عمر إنكار ذلك أيضاً.

(١) المستدرك (٢/ ٤٧٧)، والنكت والعيون (٥/ ٤٦٤)، والجامع لأحكام القرآن (٧/ ٦٣٩٦).

(٢) التحرير والتنوير (٢٧/ ٣٠٥).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١٣/ ٥٤٨)، والدر المنثور (٦/ ١٦٢) واللفظ منه، وعزاه لابن المنذر.

(٤) تفسير عبد الرزاق (٢/ ٢٢١)، وجامع البيان (٢٢/ ٣٦٦) واللفظ له.

(٥) قال ابن عطية في المحرر الوجيز (١٥/ ٣٨٨): «والقول بأن ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ﴾ نهي قول فيه ضعف، وذلك أنه إذا كان خبراً فهو في موضع الصفة، وقوله بعد ذلك: ﴿تَنزِيلٌ﴾ صفة أيضاً، فإذا جعلناه نهياً جاء معنى أجنبياً معترضاً بين الصفات، وذلك لا يحسن في رصف الكلام فتدبره، وفي حرف ابن مسعود (مَا يَمَسُّهُ)، وهذا يقوي ما رجحته من الخبر الذي معناه حقه وقدره أن لا يمسه إلا طاهر».

والراجح ـ والله أعلم ـ أن المراد بالمطهرين الملائكة، وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [عبس: ١٣ ـ ١٦].

وهي وإن لم يكن المراد بها المتطهرين من الأحداث إلا أن فيها تنبيهاً للمسلم بأن لا يمسَّ القرآن إلا وهو طاهر اقتداءً بالملائكة الكرام[١].

والأمر بالطهارة لمسِّ المصحف يستفاد من أدلة أخرى[٢].

٣ ـ وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ ﴿٧﴾﴾ [السجدة: ٧].

أورد ابن جرير في معنى الآية أقوالاً، منها أن المراد بالحسن حسن الخلقة وجمالها، ونقل عن قتادة قوله: «حسَّنَ على نحو ما خلق»[٣].

وقد أشار ابن عباس إلى ضعف هذا التأويل، ورجح أن المراد إحكام الخلق وإتقانه، فقال: «أما رأيت القردة ليست بحسنة، ولكن أحكم خلقها».

وفي رواية عنه قال: «أما إن است القرد ليست بحسنة، ولكنه أحكم خلقها»[٤].

ورجح ابن جرير قول ابن عباس، فقال: «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب على قراءة من قرأه: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ بفتح اللام[٥] قول من قال: معناه أحكم وأتقن؛ لأنه لا معنى لذلك إذ قرئ كذلك إلا أحد وجهين: إما هذا الذي قلنا من معنى الإحكام والإتقان، أو معنى التحسين الذي هو في معنى الجمال والحُسن، **فلما كان في خلقه ما لا يشكّ في قُبحه**

---

(١) انظر: تيسير الكريم الرحمٰن (٨/ ٧٣)، والتحرير والتنوير (٢٧/ ٣٠٥).

(٢) انظر: المغني لابن قدامة (١/ ٢٠٢)، والجامع لأحكام القرآن (٧/ ٦٣٩٥)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/ ٢٢).

(٣) جامع البيان (١٨/ ٥٩٨)، وانظر: تفسير عبد الرزاق (٢/ ٨٩).

(٤) جامع البيان (١٨/ ٥٩٧)، والدر المنثور (٥/ ١٧٢).

(٥) وهي قراءة نافع وعاصم وحمزة والكسائي وخلف، وقرأ بقية العشرة بسكون اللام، انظر: السبعة (ص٥١٦)، والتيسير (ص١٧٧)، والنشر (٢/ ٣٧٤).

وسماجته، علم أنه لم يُعن به أنه أحسن كلّ ما خلق، ولكن معناه أنه أحكمه وأتقن صنعته»[1].



(١) جامع البيان (١٨/ ٥٩٩).
ومن شواهد نقد التفسير بمخالفة الواقع:
إنكار سعد بن أبي وقاص ﷺ أن يكون المراد بالسهو في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝﴾ [الماعون: ٥] حديث النفس والوسوسة؛ معللاً ذلك بأنه يقع لكل أحد، وقال: كلنا يحدث نفسه، انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٣٣٦).
وإنكار الحسن البصري ﷺ أن يكون المراد بقول الله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝﴾ [المزمل: ٥] الثقل الحسي، وقال: إن الرجل لَيَهُذّ السورة، ولكنّ العمل به ثقيل. انظر: جامع البيان (٢٣/ ٣٦٥).

رابعاً
معارضة التفسير بالقياس

والقياس حجة في الجملة، والتعبد به جائز عقلاً وشرعاً، وهذا مذهب جمهور العلماء وهو المنقول عن الصحابة والتابعين ﷺ، ونقل بعض العلماء إجماع الصحابة على العمل بالقياس[1].

وقد اعتبر الصحابة والتابعون القياس في التفسير، فأدخلوا بعض الأشياء في معنى الآية ودلالتها بطريق القياس، ففي قول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، قال ابن عباس في معنى ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾: إنه النعاس، وقال الضحاك: سكر النوم[2].

علق على ذلك ابن تيمية بقوله: «وهذا إذا قيل: إن الآية دلت عليه بطريق الاعتبار أو شمول معنى اللفظ العام، وإلا فلا ريب أن سبب نزول الآية كان السكر من الخمر، واللفظ صريح في ذلك، والمعنى الآخر صحيح أيضاً»[3].

ومن الأمثلة ما ذكره ابن القيم في «إعلام الموقعين»[4] أن الصحابة ﷺ جعلوا العبد على النصف من الحر في النكاح والطلاق والعدة؛ قياساً على ما نصَّ الله عليه في قوله: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَـٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَـٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

---

(١) انظر في حجية القياس: المستصفى (٢/ ٢٣٤)، وروضة الناظر (٣/ ٨٠٦)، والإحكام للآمدي (٤/ ٥)، وإرشاد الفحول (ص١٩٩).

(٢) جامع البيان (٧/ ٤٨)، والدر المنثور (٢/ ١٦٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٣٨)، وانظر: فصول في أصول التفسير (ص٨١).

(٤) (١/ ٢٠٩).

وكما استخدموا القياس في بيان الآيات، فقد استدلوا به على ضعف بعض التأويلات، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ عن طاوس قال: «قيل لابن عباس: أتأمر بالعمرة قبل الحج، والله تعالى يقول: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]؟! فقال ابن عباس: كيف تقرؤون: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١] فبأيهما تبدؤون؟ قالوا: بالدين، قال: فهو ذلك»[1].

فالترتيب بين الحج والعمرة الذي فهمه المعترضون على ابن عباس من الآية غير مراد بالقياس على الآية الأخرى، والتي يتفق ابن عباس ومعارضوه على عدم إرادة الترتيب فيها.

٢ ـ وقيل لمجاهد: «أليس الله ﷻ يقول: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣]، أفليس الأمة من النساء؟ فقال مجاهد: قد قال الله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أفليس العبد من الرجال؟ أفتجوز شهادته؟»[2].

فسائل مجاهد فهم من الآية أن الأَمَة داخلة في عموم النساء، والله يقول: ﴿مِن نِّسَائِهِمْ﴾، فيقع الظهار منها، وكان مجاهد لا يرى الظهار من الأمة، فلما عورض بهذه الآية، بيَّنَ أن العبد لا تجوز شهادته مع كونه داخلاً في عموم الرجال في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾.

وعلق ابن عبد البر على كلام مجاهد بقوله: «كما كان العبد من الرجال غير المراد بالشهادة، فكذلك الأمة من النساء غير المراد بالظهار، وهذا عين القياس»[3].

ومذهب مجاهد هو مذهب شيخه ابن عباس ﵄، فإنه كان لا يرى

---

(١) الدر المنثور (١/ ٢٠٩)، وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٥١).
(٢) سنن سعيد بن منصور (٣/ ٩٩١)، والسنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ١٦١)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٨).
(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٨).

الظهار من الأمة شيئاً، ويقول: «من شاء باهلته أن الظهار ليس من الأمة، إنما قال الله ﷻ: ﴿مِن نِّسَآئِهِمْ﴾»[1]، وهو مذهب جمهور العلماء[2].

٣ ـ وفي قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣].

جاء عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ رأى ربه، فقال رجل لعكرمة: أليس قد قال الله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؟ فقال له: ألست ترى السماء؟ قال: بلى قال: فكلها ترى[3].

فالرجل فهم من الآية مجرد الرؤية، فغلطه عكرمة بأن الآية لا تدل على ذلك، واستدل بأن من يرى السماء لا يقال: إنه أحاط بها، ففرق بين الإحاطة وهو الذي يفيده قوله: ﴿تُدْرِكُهُ﴾، وبين مجرد الرؤية.



(١) المصدر السابق (٢/ ١٠٧)، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٣٨٣).
(٢) انظر: المغني (١١/ ٦٧)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/ ٦٥).
(٣) السنة لابن أبي عاصم (١/ ١٨٩)، وجامع البيان (٢٢/ ٣٢)، والرؤية للدارقطني (ص٣٥٣)، والشريعة للآجري (ص٢٩١)، وانظر: تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٣٦٣).

خامساً

أن يكون التفسير غير مفيد

ومما جاء عن الصحابة والتابعين في ذلك:

١ ـ في قول الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣].

يرى جمهور المفسرين أن الجهرة في الآية متعلق برؤية الله تعالى، وأنهم طلبوا من موسى أن يريهم الله عياناً علانية.

وجاء عن ابن عباس في رواية عنه إنكار هذا المعنى، وقال: «إنهم إذا رأوه فقد رأوه، إنما قالوا جهرة: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ﴾، قال: هو مقدم ومؤخر»(١).

قال ابن جرير: «وكان ابن عباس يتأول ذلك أن سؤالهم موسى كان جهرة»(٢).

وابن عباس في هذه الرواية يرى أن قولهم: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ﴾ كاف في طلب الرؤية، فليس ثمة فائدة من قولهم: جهرة بمعنى عياناً.

وعن ابن عباس رواية أخرى أن معنى جهرة علانية(٣)، وهذا رأي جماهير المفسرين، وهو الراجح في معنى الآية، وإنما طلب بنو إسرائيل من موسى؛ أن يريهم الله جهرة لتأكيد الرؤية، ولئلا يتوهم متوهم أنها مجرد لمحة، أو أن المراد بالرؤية العلم أو التخيل على نحو ما يراه النائم(٤).

---

(١) جامع البيان (٧/ ٦٤٢)، والدر المنثور (٢/ ٢٣٨) وعزاه لابن المنذر.

(٢) جامع البيان (٧/ ٦٤٢).

(٣) المصدر السابق (١/ ٦٨٨).

(٤) التفسير الكبير (١/ ٥١٩)، وانظر: التحرير والتنوير (١/ ٤٩٠).

٢ ـ وفي قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ﴾ [النور: ٣٥].

يرى الحسن البصري أن الشجرة المضروب بها المثل ليست حقيقية، ويقول: «لو كانت في الأرض هذه الزيتونة كانت شرقية أو غربية، ولكن والله ما هي في الأرض، وإنما هو مثل ضربه الله لنوره».

وفي رواية عنه قال: «هذا مثل ضربه الله، ولو كانت هذه الشجرة في الدنيا لكانت إما شرقية وإما غربية»(١).

والقول الذي عليه الجماهير من المفسرين ـ وهو الصحيح ـ أن المثل حقيقي، وحقيقة وصف الشجرة بهذه الصفة أنها متوسطة؛ فليست خالصة للشرق فتسمى شرقية ولا للغرب فتسمى غربية، والمراد بروزها وانكشافها لتصيبها الشمس طول النهار، والشجرة التي بهذه الصفة أجود ثمراً، فيكون زيتها أجود وأصفى(٢).



---

(١) جامع البيان (١٧/ ٣١٢ ـ ٣١٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٦٠٢)، والدر المنثور (٥/ ٥٠).

(٢) المحرر الوجيز (١١/ ٣٠٨)، والتحرير والتنوير (١٨/ ١٩٣).

سادساً

نقد التفسير بذكر ما يترتب عليه

ينتقد العلماء تفسير الآية بذكر ما يلزم عليه من لوازم باطلة، ومما جاء عن الصحابة والتابعين في ذلك:

١ ـ قال رجل لابن عباس: «إني سألت ابن عمر عن الطوفان، فقال: ما أدري؛ موتاً كان أو ماءً؟ فقال ابن عباس: أما يقرأ ابن عمر «سورة العنكبوت» حين ذكر الله قوم نوح فقال: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ١٤]، أرأيت لو ماتوا، إلى من جاء موسى عليه السلام بالآيات الأربع بعد الطوفان؟»[١].

فاستدل ابن عباس على ضعف تفسير الطوفان بالموت بأنه لو كان الأمر كذلك فلمن يُرْسَل موسى بالآيات الأربع المذكورة في سورة الأعراف بعد الطوفان في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿١٣٣﴾﴾؟ [الأعراف: ١٣٣]، وكأن ابن عباس يرى الترتيب بين الآيات المذكورة، واستدل ابن عباس على صحة تفسير الطوفان بالماء بما ذكره الله تعالى من إغراق قوم نوح عليه السلام بالطوفان، وهو الماء إجماعاً.

ويحتمل أن يكون مراد ابن عمر أن يسلط الموت عليهم، لكن لا يفنيهم، بل يبقى منهم بقية، والله أعلم.

٢ ـ وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

---

(١) جامع البيان (١٠/ ٣٩٥).

اختلف سعيد بن جبير مع مجاهد وطاوس، فعن أبي بشر عن سعيد قال: «﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾: هو الزوج، وقال مجاهد وطاوس: هو الولي، قال: قلت لسعيد: فإن مجاهداً وطاوساً يقولان: هو الولي؟ قال سعيد: فما تأمرني إذاً؟ ثم قال: أرأيت لو أن الولي عفا وأبت المرأة، أكان يجوز ذلك؟ فرجعت إليهما فحدثتهما، فرجعا عن قولهما وتابعا سعيداً»[1].

ورأي ابن جبير قال به جماعة من أهل العلم[2]، واستدل ابن جبير على ضعف قول مجاهد وطاوس بأن المرأة لو أبت التنازل عن حقها في الصداق لم يكن للولي إجبارها على ذلك، فالولي لا يستقل وحده بالعفو عن الصداق.

قال الطبري: «وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: المعني بقوله: ﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾، الزوج، وذلك لإجماع الجميع على أن ولي جارية بكر أو ثيب، صبيةً صغيرةً كانت أو مدركةً كبيرةً، لو أبرأ زوجها من مهرها قبل طلاقه إياها، أو وهبه له أو عفا له عنه أن إبراءه ذلك وعفوه له عنه باطل، وأن صداقها عليه ثابت ثبوته قبل إبرائه إياه منه، فكان سبيل ما أبرأه من ذلك بعد طلاقه إياها سبيل ما أبرأه منه قبل طلاقه إياها»، ثم ذكر حججاً أخرى[3].

٣ ـ وعن أبي بشر قال: «اختصم علي بن عبد الله بن عباس[4] ورجل من آل شيبة في يوم الحج الأكبر، فقال علي: هو يوم النحر، وقال الذي من

---

(١) سنن سعيد بن منصور (٣/ ٨٨٧)، وجامع البيان (٤/ ٣٢٩) واللفظ له، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٥١).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٤٢٦)، وفتح القدير (١/ ٢٥٤).

(٣) جامع البيان (٤/ ٣٣٢)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٠١٥).

(٤) ابن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ولد سنة (٤٠هـ) وروى عن أبيه وأبي هريرة، وهو أصغر ولد أبيه، وكان يلقب بالسجاد لكثرة صلاته، وكان أجمل قريش، توفي بالشام عام (١١٨هـ)، وقيل غير ذلك.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٢٢٩)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٧٤)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٨٠).

آل شيبة: هو يوم عرفة، فأُرْسِل إلى سعيد بن جبير فسألوه، فقال: هو يوم النحر، ألا ترى أن من فاته يوم عرفة لم يفته الحج، فإذا فاته يوم النحر فقد فاته الحج؟».

وفي رواية فقال سعيد بن جبير: «أرأيت لو أن رجلاً فاته يوم عرفة، أكان يفوته الحج؟ وإذا فاته يوم النحر فاته الحج»[1].

وإذا كان الحج لا يفوت بفوات يوم عرفة فلا يصح أن يكون هو يوم الحج الأكبر، وينبغي حمل كلام ابن جبير بأن الحج لا يفوت بفوات يوم عرفة؛ لأن الوقوف بعرفة يمتد إلى فجر يوم النحر، وقد بيَّن ذلك عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، فقال: «الحج يفوت بفوت يوم النحر، ولا يفوت بفوت يوم عرفة، إن فاته اليوم لم يفته الليل، يقف ما بينه وبين طلوع الفجر»[2].

والقول بأن المراد بيوم الحج الأكبر يوم النحر هو الراجح، وهو ما رجحه الطبري، وأشار إلى دليل ابن جبير، فقال: «إنما يحج الناس ويقضون مناسكهم يوم النحر؛ لأن في ليلة نهار يوم النحر الوقوف بعرفة غير فائت إلى طلوع الفجر، وفي صبيحتها يعمل أعمال الحج، فأما يوم عرفة فإنه وإن كان الوقوف بعرفة، فغير فائت الوقوف به إلى طلوع الفجر من ليلة النحر، والحج كله يوم النحر»[3]، ورجحه كذلك ابن تيمية والشوكاني والشنقيطي[4]، والله أعلم.

٤ ـ وفي قوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾ [الكهف: ٢٨].

تأولها بعض الناس بأن المراد بالذين يدعون ربهم بالغداة والعشي القُصّاص.

---

(١) جامع البيان (١١/٣٢٨).
(٢) المصدر السابق (١١/٣٣٥).
(٣) المصدر السابق (١١/٣٣٦).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٤/٢٢٧)، وفتح القدير (٢/٣٣٣)، وأضواء البيان (٢/٣٨٣).

وأنكر أبو جعفر ذلك؛ معللاً بأن الآية تخاطب النبي ﷺ، فلا يصح أن يكون المراد القُصّاص؛ لأنه لا يتصور أن يقص أحد على النبي ﷺ، وقال منكراً هذا المعنى: «كان يقرئهم القرآن، من الذي يقص على النبي ﷺ؟!»[1].



(١) جامع البيان (٩/ ٢٦٨)، وعلق عليه الشيخ شاكر في (١١/ ٣٨٦) ط. دار المعارف، فقال: «وهذه حجة مبينة في فساد من تأول الآية على غير الوجه الصحيح الذي أجمعت عليه الحجة».

الفصل الثاني

أثر نقد الصحابة والتابعين للتفسير

وفيه:

أولاً: أثره في التفسير وأصوله.

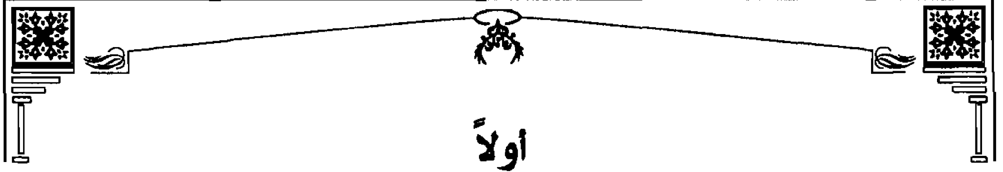
ثانياً: أثره في علوم القرآن.

ثالثاً: أثره في العقائد.

رابعاً: أثره في المتلقين.

مما يؤثر في العلوم باختلاف تخصصاتها ويساهم في ضبطها وتأصيلها وجود النقد الهادف في المجتمع العلمي؛ مثل قيام المناظرات والحوارات العلمية بين العلماء وطلابهم حول قضايا العلم المختلفة، والقيام بتقويم الآراء مع التزام جميع الأطراف بآداب المناظرة والحوار، ومن ذلك أيضاً قيام العلماء المتخصصين في فنهم بالرد على المخطئين فيه، وكشف ما يلتبس عليهم فهمه، وبيان الصواب في ذلك، ولا يقتصر أثر النقد الهادف على العلم وحده، وإنما يظهر على المتلقين وطلاب العلم أيضاً.





أولاً

أثره في التفسير وأصوله

من أهم الآثار الإيجابية لنقد التفسير حماية القرآن الكريم من الانحراف في فهمه، وقد سبق بيان أثر التحذير من الخطأ في التفسير وبيان خطره في دفع الأخطاء قبل وقوعها، أما إذا وقعت فإن قيام علماء التفسير بنقدها ورد المخطئ إلى جادة الصواب مؤثر في منعه ومنع غيره من التمادي في الخطأ، وبذلك تقل الأخطاء في التفسير، ولو اقتصر العلماء على تفسير القرآن فحسب، دون التعرض لنقد المخطئين لتمادى كثير من الناس في تفسير القرآن بلا علم.

إن انتقاد المخطئ وبيان الصواب له، وكشف ما يلتبس عليه فهمه يضعه على الجادة، ويحدد له المنهج السليم لفهم القرآن، فيدرك من خطئه أن طريقته في فهم القرآن لم تكن سديدة، وذلك أدعى لتصحيح منهجه فيما يستقبل من تفسير القرآن الكريم.

ومن الآثار الإيجابية للنقد: بيان التفسير الصحيح للآية، وكم من آية فهمت خطأً، وضل بها فئام من الناس، ولم يتبين وجهها إلا من خلال النقد.

وبيان المعنى الصحيح للآية هو مقصود الصحابة والتابعين ﵃ من النقد.

وفيما يتعلق بأصول التفسير فقد ظهر أثر نقد الصحابة والتابعين ﵃ من ناحيتين:

الأولى: التأكيد على بعض قضايا أصول التفسير وعدم إغفالها عند تفسير القرآن الكريم، ومن تلك الأصول: تفسير القرآن بالقرآن، أو تفسيره بالسنة، أو باللغة العربية، وكذلك الحذر من مصادمة التفسير للعقائد والقواعد الثابتة،

وقد توصل الصحابة والتابعون بهذه القضايا والقواعد إلى نقد بعض الآراء.

الثانية: تحرير المسائل المشكلة في تفسير القرآن، والتي تعارض النقل فيها عن الصحابة والتابعين قبولاً ورفضاً؛ تأييداً ورداً؛ كتفسير القرآن بالرأي، فقد جاء عن بعضهم فعله وإباحته، وجاء عن آخرين رده وإنكاره، ومثله تفسير المتشابه وتفسير القرآن بالإسرائيليات، وعند جمع النصوص بطرفيها نستطيع تمييز الحق فيها من الباطل، وقد استنبط العلماء من النصوص المتعارضة الحالات التي يجوز فيها التفسير بالرأي أو التفسير بالإسرائيليات، والحالات التي لا تجوز، ومر شيء من ذلك في موطنه، ولولا كلام النقاد فيها لالتبس أمرها على كثير من الناس، وربما استسهل بعضهم الكلام فيها فجرتهم إلى محاذير.



ثانياً
أثره في علوم القرآن

ترتبط بعض علوم القرآن ارتباطاً قوياً بالتفسير، ولها أثر ظاهر في فهم الآيات، وقد جاء عن الصحابة والتابعين شواهد نقدية متعلقة بها، وهي إما أن تتأثر بنقد التفسير، أو يتأثر تفسير الآية بنقدها، ومن أبرزها:

أ ـ القراءات:

من فوائد تعدد القراءات تعدد معاني الآية، فتفيد قراءة فوائد وأحكاماً لا تفيدها القراءة الأخرى، ومن ثَمَّ عد بعض العلماء اختلاف القراءات بمثابة تعدد الآيات[(١)].

وقد قرأ الصحابة والتابعون ﷺ القرآن بقراءات مختلفة؛ يقرأ كل واحد منهم بما سمع وتلقى عن شيوخه، ومما جاء عنهم الترجيح بين القراءات، فيرجح أحدهم قراءة، ويستدل لرجحانها بانتقاد معنى القراءة الأخرى، لكون المعنى الذي يفهم منها غير صحيح، فينتقد القراءة بها ويرجح ما يقرأ به، وبخاصة إذا كانت هي القراءة التي تلقاها عن أشياخه وتواترت لديه بخلاف الأخرى التي من المحتمل عدم سماعه بها من قبل.

ومذهب الترجيح بين القراءات أخذ به بعض المفسرين، ومنهم ابن جرير الطبري، فهو كثير الترجيح بين القراءات، ويستدل في بعض ذلك **بنقد معنى القراءة المرجوحة**[(٢)].

ويرد عن بعض الصحابة والتابعين ما هو أشد من الترجيح، فيردُّ أحدهم

(١) انظر: التحرير والتنوير (١/ ٥٥).
(٢) وسيأتي التمثيل من كلامه، وانظر: تفسيره (١/ ٢٨٥، ٥٦١).

قراءة متواترة وينكرها، ويحتج لذلك **بعدم صحة معناها**، وهذا من الأمور المشكلة، فكيف يقدم أحدٌ على إنكار قراءة متواترة؟! وللعلماء عن ذلك عدة أجوبة، من أهمها:

أ ـ أن تلك القراءات التي طعن فيها الصحابة والتابعون ﷺ وأنكروها لم تواتر لديهم، والقراءةُ قد تواتر عند قوم دون قوم، وبخاصة إذا علمنا أن عصرهم سابق لزمن استقرار القراءات وإجماع الأمة على تواتر القراءات السبع[(١)].

ب ـ تضعيف الروايات التي جاء فيها رد القراءة وإنكارها كما صنع ابن الأنباري[(٢)] مع ما ورد عن ابن عباس، وعارضها بروايات صحيحة عنه تثبت تلك القراءات[(٣)].

ج ـ أنهم لا يريدون حقيقة التضعيف والتخطئة، وإنما يريدون الترجيح والاختيار، وأن القارئ خالف ما هو أولى وأحسن[(٤)].

وبكل حال فهذه القراءات المنتقدة قد تواترت لدى العلماء وتلقتها الأمة بالقبول، ولها عند علماء التفسير والقراءات معانٍ صحيحة، فينبغي أن لا يضيق بها صدر القارئ، وبين أيدينا عدة شواهد عن الصحابة والتابعين ﷺ استدلوا بضعف معنى القراءة على نقد القراءة نفسها، وهي كلها في نقد قراءات متواترة، لكن تارة يرجح عليها قراءة متواترة، وأخرى يرجح عليها شاذة:

---

(١) انظر: جمال القراء (٢/ ٥٦٩)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٧٤٣).

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري المقرئ النحوي، ولد سنة (٢٧١هـ)، كان آية في الحفظ، صنف كتباً كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث، من كتبه: المذكر والمؤنث، والأضداد، توفي سنة (٣٢٨هـ).
انظر: تاريخ بغداد (٣/ ١٨١)، ووفيات الأعيان (٤/ ٣٤١)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٠١)، وغاية النهاية (٢/ ٢٣٠).

(٣) الإتقان (١/ ٢٤٢).

(٤) انظر: المصدر السابق، وتفسير التابعين (٢/ ٧٧٤).

فمن شواهد ترجيح القراءة المتواترة:

١ ـ ما تقدم عن عائشة ﵂ أنها أنكرت قراءة التخفيف في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠]، ولما قال لها عروة: لعلها ﴿كُذِبُواْ﴾ مخففة؟ قالت: معاذ الله[١]، وسبب إنكارها القراءة أن المعنى الذي تفضي إليه قراءة التخفيف انتقاص الأنبياء والإخلال بمقامهم كما تقدم[٢].

قال ابن حجر تعليقاً على قول عائشة: «معاذ الله»: «وهذا ظاهر في أنها أنكرت القراءة بالتخفيف بناءً على أن الضمير للرسل، وليس الضمير للرسل، ولا لإنكار القراءة بذلك معنى بعد ثبوتها، ولعلها لم يبلغها ممن يرجع إليه في ذلك»[٣].

٢ ـ وفي قول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [المائدة: ١١٢] قالت عائشة: «كان الحواريون لا يشكون أن الله قادر أن ينزل عليهم مائدة، ولكن قالوا: يا عيسى (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ)»[٤].

وفي رواية قالت: «كان الحواريون أعلم بالله من أن يقولوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾، إنما قالوا: هل تستطيع أنت ربك، هل تستطيع أن تدعوه؟»[٥].

وعن سعيد بن جبير: أنه قرأها كذلك: (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ) وقال:

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ (٥/ ٢١٨).

(٢) انظر (ص٤٢٣).

(٣) فتح الباري (٨/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، وانظر نحوه في: التحرير والتنوير (١٢/ ١٢٩).

(٤) وهي قراءة الكسائي من بين العشرة، فإنه قرأ: (تَسْتَطِيعُ) بالخطاب، ونصب (رَبَّكَ). انظر: السبعة (ص٢٤٩)، والنشر (٢/ ٢٥٦)، وأثر عائشة ﵂ في جامع البيان (٩/ ١١٨).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٤٣)، والدر المنثور (٢/ ٣٤٦).

تستطيع أن تسال ربك؟ وقال: ألا ترى أنهم مؤمنون؟[1].

ووجه الإشكال في قراءة ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ ما بينته عائشة وسعيد من أن الحواريين مؤمنون بالله، كما أخبروا بذلك في الآية التي قبلها: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١]، وسؤالهم عن قدرة الله تعالى على إنزال المائدة ينافي ما حكوه عن أنفسهم، ولما استعظم عيسى عليه السلام هذا السؤال منهم، وقال لهم: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، بينوا له أنهم يريدون الاطمئنان إلى صدقه، فقالوا: ﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ [المائدة: ١١٣][2].

وأجيب بأن سؤالهم كان في مبدأ أمرهم قبل استحكام الإيمان في قلوبهم، وقد كره منهم عيسى عليه السلام ذلك، وأمرهم بالتوبة ومراجعة إيمانهم، فقال: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، أو أن سؤالهم لم يكن عن شك في قدرة الله، وإنما طلبوا الطمأنينة كما طلبها إبراهيم عليه السلام في قوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠][3].

وذهب ابن جرير إلى نقيض قول عائشة، فرجح قراءة الجمهور مستدلاً بضعف معنى قراءة: (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ)[4].

والصواب ثبوت كلا القراءتين، ولكل منهما معنى صحيح.

٣ ـ قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١].

ذُكر لابن عباس أن ابن مسعود قرأ بالضم: (يُغَل)[5] فقال: بلى ويقتل!

---

(١) جامع البيان (٩/ ١١٧ ـ ١١٨).

(٢) قال ابن عطية في المحرر الوجيز (٥/ ٢٣٤): «نزهتهم عائشة عن بشاعة اللفظ، وإلا فليس يلزمهم منه جهل بالله تعالى».

(٣) انظر: جامع البيان (٩/ ١١٩)، والبحر المحيط (٤/ ٥٣)، وفتح القدير (٢/ ٩٢).

(٤) جامع البيان (٩/ ١١٩).

(٥) قرأ بفتح الياء وضم الغين ابن كثير وأبو عمرو وعاصم، وقرأ بقية العشرة بضم الياء وفتح الغين انظر: السبعة (ص٢١٨)، والنشر (٢/ ٢٤٣).

ثم ذكر أنها نزلت في قطيفة؛ قال بعض الناس: إن رسول الله ﷺ غلها يوم بدر(١).

وعن خصيف قال: «سألت سعيد بن جبير كيف تقرأ هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ أو: (يُغَل)؟ قال: لا بل (يَغُل) فقد كان النبي ﷺ ـ والله ـ يُغَل ويُقْتل»(٢).

ومراد ابن عباس وابن جبير أن قراءة الضم تنفي أن يُتَهم نبيٌ بالغلول من قبل أتباعه، والواقع يشهد بخلاف ذلك؛ لأنهم إذا كانوا يفعلون معه ما هو أشد من ذلك كالقتل، فكيف لا ينسبونه إلى الخيانة في الغنيمة؟! والآية على هذه القراءة تنفي نسبة النبي ﷺ إلى الخيانة، فالمعنى ـ عند ابن عباس وابن جبير ـ غير سديد(٣).

ولابن جرير نقد لمعنى هذه القراءة ـ قراءة الضم ـ وترجيح الأخرى عليها(٤).

وقراءة الضم ثابتة بالتواتر، ولها معنى صحيح، فتخصيص النبي ﷺ بعدم تخوينه في الغنيمة مع حرمته مع غيره لشناعة الحال مع النبي ﷺ؛ لأن المعاصي تعظم مع حضرته لتعين توقيره(٥).

٤ ـ وعن شريح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه كان يقرأ هذه الآية: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ۝١٢﴾ [الصافات: ١٢] بالنصب، وكان ينكر قراءة الرفع، ويقول: إن الله لا يعجب من الشيء، إنما يعجب من لا يعلم، قال الأعمش: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فقال: إن شريحاً كان معجباً برأيه، وعبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان أعلم منه، كان يقرأها: (بَلْ عَجِبْتُ)(٦).

---

(١) جامع البيان (٦/ ١٩٥).
(٢) المصدر السابق (٦/ ١٩٤).
(٣) انظر: التفسير الكبير للرازي (٣/ ٤١٣).
(٤) جامع البيان (٦/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).
(٥) المحرر الوجيز (٣/ ٢٨٥)، وفتح القدير (١/ ٣٩٤).
(٦) تقدم الكلام عن هذه القراءة (ص٣٣٣)، ولمزيد شواهد انظر: جامع البيان (٩/ ١٠٢)، والدر المنثور (٤/ ٩).

ومن شواهد ترجيح القراءة الشاذة على المتواترة:

١ ـ عن أبي بن كعب ﷺ أنه كان يقرأ: (أَنَا آتِيكُم بِتَأْوِيلِه)، فقيل له: «﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ [يوسف: ٤٥] فقال: أهو كان ينبئهم؟»[١].

وجاء عن الحسن أنه قرأها كذلك[٢]، فقيل له: «يا أبا سعيد: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾، فقال: أهو كان ينبئهم»[٣].

والمعنى على قراءة الجمهور أن الرجل يخبرهم بتأويل الرؤيا بتلقيه عمن لديه علمه لا من تلقاء نفسه، ولذا لم يقل أفتيكم في ذلك، ويدل على صحة هذا التوجيه قوله تعالى بعد ذلك: ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾؛ أي: أرسلون إلى من عنده علمه[٤].

٢ ـ وفي قوله تعالى: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] روى عمرو بن دينار عن ابن عباس «أنه قرأ: (وَيَذَرَكَ وَإِلَاهَتَكَ)[٥]، قال: عبادتك، وقال: إنه كان يُعْبَدُ ولا يَعْبُد»[٦].

وسمع الضحاك رجلاً يقول: ﴿وَءَالِهَتَكَ﴾ فقال: «إنما هي (وَإِلَاهَتَكَ) أي: عبادتك؛ ألا ترى أنه قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾»[٧].

---

(١) الدر المنثور (٤/ ٢٢).

(٢) وقرأ بها أيضاً يحيى بن يعمر، انظر: شواذ القرآن لابن خالويه (ص٦٨)، وشواذ القراءات للكرماني (ص٢٤٨)، والبحر المحيط (٥/ ٣١٥)، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر (٢/ ١٤٨).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢١٥٢).

(٤) روح المعاني (٦/ ٤٤٣).

(٥) وهي من الشواذ قرأ بها أيضاً علي وابن مسعود وابن محيصن والحسن، انظر: شواذ القرآن لابن خالويه (ص٥٠)، وشواذ القراءات للكرماني (ص١٩٢)، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر (٢/ ٦٠).

(٦) جامع البيان (١٠/ ٣٦٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٣٨)، والدر المنثور (٣/ ١٠٧).

(٧) الأثر في جامع البيان (١٠/ ٣٦٩)، وعزاه في الدر المنثور (٣/ ١٠٧) أيضاً إلى عبد بن حميد.

وحجة ابن عباس والضحاك أن فرعون كان يدعي الربوبية فكيف يعبد غيره؟!

وأما على قراءة الجمهور، فإن فرعون كان للناس في زمنه آلهة من بقر وأصنام وغيرها، وكان فرعون شرع لهم ذلك، وجعل نفسه الإله الأعلى بقوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾[1].

وجاء عن بعض السلف أنه كان يعبد الأصنام، فعن الحسن قال: «كان لفرعون إله يعبده في السر»[2].

وجاء عن ابن عباس أن فرعون كانت له بقرة يعبدها[3]، وهذا يرجح رجوع ابن عباس عن قوله الأول، والله أعلم[4].

والمتقرر لدى العلماء أن القراءة الشاذة لا تجوز القراءة بها لخروجها عن إجماع المسلمين، ولفقدها شرط التواتر الذي تثبت به القراءة[5]، وإنما ذكرناها هنا جمعاً لأطراف الموضوع، والمهم لدينا بيان أثر نقد معنى القراءة في نقد القراءة نفسها.

ب ـ الناسخ والمنسوخ:

تكلم الصحابة ﷺ في النسخ كثيراً إثباتاً ونفياً، ولا يخفى على القارئ أهمية كلامهم، فقد عد بعض العلماء النقل الصريح عنهم أحد الطرق في

---

(١) المحرر الوجيز (٧/ ١٣٧).

(٢) جامع البيان (١٠/ ٣٦٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٣٨).

(٣) انظر المصدرين السابقين.

(٤) ومن الشواهد: قول ابن عباس في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥] هي خطأ من الكاتب؛ هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، قال: مثل نور المؤمن كمشكاة. تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٩٥)، وللمزيد أيضاً انظر: جامع البيان (٢/ ٦٠٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢٤٤)، والمصاحف لابن أبي داود (١/ ٣٥٠)، والدر المنثور (٤/ ١٧٠).

(٥) جمال القراء (٢/ ٥٧٩).

معرفة الناسخ والمنسوخ[1]، وتقدم في الباب الأول بيان اهتمامهم بمعرفة الناسخ والمنسوخ للوصول إلى فهم سليم للقرآن الكريم.

ويتأثر معنى الآية بالنسخ سلباً وإيجاباً، فقد يتخذ البعض النسخ دليلاً لانتقاد معنى أو حكم مستنبط من الآية، وبالمقابل فإن التوفيق بين ما ظاهره التعارض، وتوجيه معاني الآيات وجهة سليمة مما يوهي القول بالنسخ.

وسنبقى في عرض الشواهد النقدية مع مفهوم الصحابة والتابعين الواسع للنسخ، والذي يشمل كل تغير يطرأ على النص بدليل آخر؛ كتقييد المطلق وتخصيص العام، وبيان المجمل والمهمل، ورفع الحكم بجملته، وسنبين في تلك الشواهد المراد بالنسخ في الاصطلاح المتأخر، والأمثلة التي بين أيدينا على قسمين:

القسم الأول: نقد القول بنسخ الآية، ومن أمثلته:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

يرى بعض الصحابة والتابعين أن هذه الآية منسوخة، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «**نسختها** ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]».

وعن سعيد بن جبير رحمه الله قال: «لما نزلت هذه الآية اشتد على القوم العمل، فقاموا حتى ورمت عراقيبهم، وتقرحت جباههم، فأنزل الله تخفيفاً على المسلمين: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، **فنسخت الآية الأولى**»[2].

وعن قتادة رحمه الله قال: في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ «أن يطاع فلا يعصى، ثم أنزل ـ جل وعز ـ التخفيف ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، **فنسخت هذه التي في آل عمران**»[3].

---

(١) الإتقان (٢/٣٢).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٧٢٢)، وقال: «وروي عن زيد بن أسلم نحو هذا التفسير، وروي عن أبي العالية وقتادة ومقاتل بن حيان والربيع بن أنس والسدي أنها نسختها ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾».

(٣) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/١٢٩)، ونحوه للطبري في جامع البيان (٥/٦٤٢)، ونقل عن الربيع بن أنس مثل قول قتادة.

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما إنكار نسخها، وقال في قول الله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ «لم تنسخ، ولكن حق تقاته أن يجاهدوا في سبيل الله حق جهاده، ولا تأخذهم في الله لومة لائم، ويقوموا لله بالقسط ولو على أنفسهم وآبائهم وأبنائهم»[(1)].

قال ابن تيمية: «وفصل الخطاب أن لفظ النسخ مجمل، فالسلف كانوا يستعملونه فيما يظن دلالة الآية عليه من عموم أو إطلاق أو غير ذلك، كما قال من قال: إن قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾، ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨] نُسِخَ بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، وليس بين الآيتين تناقض، لكن قد يفهم بعض الناس من قوله: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِ﴾، و﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾ الأمر بما لا يستطيعه العبد، فينسخ ما فهمه هذا، كما ينسخ الله ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته، وإن لم يكن نسخ ذلك نسخ ما أنزله، بل نسخ ما ألقاه الشيطان؛ إما من الأنفس أو من الأسماع أو من اللسان، وكذلك ينسخ الله ما يقع في النفوس من فهم معنى، وإن كانت الآية لم تدل عليه، لكنه محتمل»[(2)].

وفراراً من القول بالنسخ علق أبو جعفر النحاس[(3)] على قول قتادة السابق فقال: «يجوز أن يكون معناه نزلت: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ بنسخة:

---

(١) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص٢٦٠)، وجامع البيان (٥/ ٦٤٠ ـ ٦٤١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٧٢٢)، وتفسير ابن المنذر (١/ ٣١٨)، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ١٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٤/ ١٠١)، وذكر الشاطبي في الموافقات (٣/ ٣٥٨) أنها من تقييد المطلق.

(٣) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس المصري النحوي، أخذ عن الأخفش والزجاج، صنف: تفسير القرآن، وإعراب القرآن، والوقف والابتداء، والكافي، توفي غرقاً في النيل سنة (٣٣٨هـ).

انظر: وفيات الأعيان (١/ ٩٩)، وإنباه الرواة (١/ ١٣٦)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٤٦).

﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ وأنها مثلها؛ لأنه لا يكلف أحد إلا طاقته»[1].

ويبدو أن أبا جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهم من النسخ في قول قتادة الاصطلاح المتأخر، وكان علق عليه قبل ذلك بقوله: «محال أن يقع في هذا ناسخ ومنسوخ إلا على حيلة، وذلك أن معنى نسخ الشيء إزالته والمجيء بضده، فمحال أن يقال: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ منسوخ»[2].

ولا داعي لهذا التأويل إذا علمنا أن مفهوم السلف للنسخ أوسع من مفهوم المتأخرين، والله أعلم.

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٨﴾﴾ [النساء: ٨].

يرى بعض السلف أن هذه الآية منسوخة:

فعن سعيد بن المسيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «نسخها الميراث والوصية»[3].

وفي رواية عنه قال: «كانت هذه الآية قبل قسمة المواريث، فلما أنزل الله المواريث لأهلها، جعلت الوصية لذوي القرابة الذين يحزنون ولا يرثون»[4].

وأنكر آخرون نسخها وقالوا بإحكامها، وهي تدل على إعطاء من حضر من القرابة واليتامى والمساكين من الميراث، ومن أقوالهم في ذلك:

عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: «محكمة وليست منسوخة»[5].

---

(١) الناسخ والمنسوخ (٢/ ١٣١).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٢٩).

(٣) تفسير عبد الرزاق (١/ ١٥٠)، والناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص٣٠ ـ ٣١)، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ١٥٧).

(٤) جامع البيان (٦/ ٤٣٥)، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ١٥٧)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٤٢)، وقال بنسخها: عكرمة وأبو الشعثاء والقاسم بن محمد والضحاك وغيرهم، انظر: جامع البيان (٦/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٧٥).

(٥) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ (٥/ ١٧٧).

وعنه في رواية أخرى قال: «**إن ناساً يزعمون أن هذه الآية نسخت، ولا والله ما نسخت**، ولكنها مما تهاون الناس؛ هما واليان: وال يرث، وذاك الذي يَرْزُقُ، ووال لا يرث، فذاك الذي يقول بالمعروف؛ يقول: لا أملك لك أن أعطيك»[1].

وعن ابن جبير وإبراهيم والحسن قالوا: «هي محكمة، **وليست بمنسوخة**»[2].

وعن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «هي واجبة على أهل الميراث ما طابت به أنفسهم»[3].

وعن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «هي ثابتة، ولكن الناس بخلوا وشحوا»[4].

قال الشاطبي: «والجمع بين الآيتين ممكن لاحتمال حمل الآية على الندب، والمراد بأولى القربى من لا يرث بدليل قوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ﴾، فقيد - كما ترى - الرزق بالحضور، فدل أن المراد غير الوارثين، وبيَّن الحسن أن المراد الندب أيضاً بدليل آية الوصية والميراث، **فهو من بيان المجمل والمبهم**»[5].

والقول بأن الآية محكمة محمولة على الندب قول الجمهور[6].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ (٣/ ١٩٣)، وجاء عن ابن عباس في جامع البيان (٦/ ٤٣٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٧٥) القول بالنسخ وأن الذي نسخها آية المواريث، وضعف ابن حجر ذلك في فتح الباري (٨/ ٢٤٢)، وذكر أن الصحيح المعتمد هو ما رواه البخاري.

(٢) سنن سعيد بن منصور (٣/ ١١٧١)، وجامع البيان (٦/ ٤٣٣ - ٤٣٤)

(٣) تفسير عبد الرزاق (١/ ١٥٠)، والناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص٢٩)، وجامع البيان (٦/ ٤٣٢).

(٤) جامع البيان (٦/ ٤٣٣) وفي سنن سعيد بن منصور (٣/ ١١٧٠) قال الحسن: «فغير قرابة الميت يرضخ لهم القدح أو الشيء، فكان يقول لهم إنها لم تنسخ».

(٥) الموافقات (٣/ ٣٥٠ - ٣٥١).

(٦) انظر: الإيضاح (ص٢١٠)، والتحرير والتنوير (٤/ ٤٠).

٣ ـ وفي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

جاء عن عكرمة والحسن أنهما قالا في هذه الآية: «كان الرجل يتحرج أن يأكل عند أحد من الناس بعد ما نزلت هذه الآية، **فنسخ ذلك بالآية التي في النور** فقال: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡأَعۡرَجِ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرِيضِ حَرَجٞ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿جَمِيعًا أَوۡ أَشۡتَاتٗاۚ﴾ [النور: ٦١]»[١].

وجاء عن ابن مسعود رضي الله عنه إنكار النسخ، فقال: «**إنها لمحكمة ما نسخت ولا تنسخ إلى يوم القيامة**»[٢].

فعكرمة والحسن أرادا بالنسخ بيان أن الأكل الوارد في سورة النور، والذي فهم بعض الناس دخوله في آية النساء ليس من أكل الأموال بالباطل، وأما إنكار ابن مسعود للنسخ فإنه أراد بقاء حكم آية النساء في تحريم أكل أموال الناس بالباطل وهذا بالاتفاق.

فالآيتان محكمتان، وآية النور نفت ما فهمه البعض من آية النساء، وتحرجهم من الأكل عند أحد من الناس خوفاً من الوقوع في أكل أموال الناس بالباطل، فهي أقرب إلى البيان منها إلى النسخ.

٤ ـ وفي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ﴾ الآية [النور: ٥٨].

جاء عن بعض السلف أن هذه الآية منسوخة[٣]، وأنكر بعض التابعين ذلك:

فعن سعيد بن جبير رحمه الله قال: «يقولون هي منسوخة، لا والله ما نسخها

---

(١) الأثر أخرجه الطبري في جامع البيان (٦/ ٦٢٧)، ونقل في (١٧/ ٣٦٦) عن ابن عباس والضحاك نحوه.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٢٦)، والمعجم الكبير للطبراني (١٠/ ٩٣)، والدر المنثور (٢/ ١٤٣).

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ٥٥١)، والإيضاح (ص٣٦٦).

شيء، ولكنها مما تهاون به الناس»[1].

وسئل الشعبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أمنسوخة هي؟ فقال: **لا والله ما نسخت**، فقيل له: إن الناس لا يعملون بها، قال: الله المستعان»[2].

ويبدو أن الذي دعا بعض الناس إلى توهم نسخها أن الناس تركوا العمل بها، فعن ابن عباس أن رجلين سألاه عن الاستئذان في الثلاث عورات التي أمر الله بها في القرآن، فقال: «إن الله ستِّير يحب الستر، كان الناس ليس لهم ستور على أبوابهم ولا حِجال في بيوتهم، فربما فاجأ الرجل خادمه أو ولده أو يتيمة في حجره، وهو على أهله، فأمرهم الله أن يستأذنوا في تلك العورات التي سمى الله، ثم جاء الله بعد بالستور، فبسط الله عليهم الرزق، فاتخذوا الستور واتخذوا الحِجَال، فرأى الناس أن ذلك قد كفاهم من الاستئذان الذي أمروا به»[3].

وعنه قال: «ترك الناس ثلاث آيات فلم يعملوا بهن»، وذكر منهن هذه الآية[4].

القسم الثاني: نقد القول بإحكام الآية، ومن أمثلته:

١ ـ عن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «كنت عند ابن عمر فقال: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]

---

(١) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص٢٢١)، وجامع البيان (١٧/ ٣٥٥).

(٢) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص٢٢٠)، ومصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٤٠٠)، وجامع البيان (١٧/ ٣٥٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٦٣٣)، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ٥٥٧).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب الاستئذان في العورات الثلاث (٤/ ٣٤٩)، والناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص٢٢١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٦٣٢) واللفظ له، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ٥٥٤)، وصحح ابن كثير إسناده في تفسيره (٦/ ٩٠).

(٤) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص٢٢٠)، وجامع البيان (١٧/ ٢٤٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٦٣٢)، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ٥٥٦).

فبكى، فانطلقت حتى أتيت على ابن عباس، فقلت: يا بن عباس كنت عند ابن عمر آنفاً، فقرأ هذه الآية فبكى، قال: أية آية؟ قال: قلت: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾، فضحك ابن عباس وقال: يرحم الله ابن عمر! أو ما يدري فيم أنزلت، وكيف أنزلت؟ إن هذه الآية حين أنزلت غمت أصحاب رسول الله ﷺ غماً شديداً، وغاظتهم غيظاً شديداً، وقالوا: يا رسول الله هلكنا! إنما كنا نؤخذ بما تكلمنا، فأما قلوبنا فليست بأيدينا، فقال لهم رسول الله ﷺ: قولوا: **«سمعنا وأطعنا»**، فقالوا: سمعنا وأطعنا، **فنسختها هذه الآية**: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦]، فتجوز لهم من حديث النفس وأخذوا بالأعمال»(١).

وفي رواية أن ابن عمر رضي الله عنهما تلا هذه الآية، وقال: «والله لئن آخذنا الله بهذا لنهلكن! ثم بكى حتى سمع نشيجه»(٢).

---

(١) تفسير عبد الرزاق (١/ ١٢٢)، ومسند أحمد (١/ ٣٣٢)، وجامع البيان (٥/ ١٣٣)، قال ابن كثير في تفسيره (١/ ٥٠٣) بعد أن ساق طرقه: «فهذه طرق صحيحه عن ابن عباس».

(٢) جامع البيان (٥/ ١٣٢)، وهذه الرواية لسعيد بن مرجانة عن ابن عمر، وصحح إسنادها ابن حجر في الفتح (٨/ ٢٠٦)، وروى القصة أيضاً سالم بن عبد الله كما في الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص٢٧٦)، وجامع البيان (٥/ ١٣٣)، وجاء عن ابن عمر في صحيح البخاري، في كتاب التفسير، باب ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ (٥/ ١٦٥) أن هذه الآية نسخت بالآية التي بعدها، وأجاب ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٢٠٦) بأن ابن عمر كان لا يعرف القصة أولاً، ثم لما تحقق منها جزم بالنسخ.
وجاء التصريح بالنسخ عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «لما نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾﴾، قال فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، فأتوا رسول الله ﷺ، ثم بركوا على الركب فقالوا: أي رسول الله ﷺ كلفنا من الأعمال ما نطيق الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، قال رسول الله ﷺ: **«أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا وعصينا، بل قولوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير»**، قالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، فلما اقترأها القوم ذلت =

قال ابن تيمية: «وقد عرفت بهذا أن الآية لا تقتضي العقاب على خواطر النفوس المجردة، بل إنما تقتضي محاسبة الرب عبده بها، وهي أعم من العقاب، والأعم لا يستلزم الأخص، وبعد محاسبته بها يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، وعلى هذا فالآية محكمة لا نسخ فيها، ومن قال من السلف: نسخها ما بعدها، فمراده بيان معناها والمراد منها، وذلك يسمى نسخاً في لسان السلف، كما يسمون الاستثناء نسخاً»[1].

فالآية محكمة على الاصطلاح المتأخر للنسخ، ويقويه أن الآية خبر، والأخبار لا يدخلها النسخ[2]، ولذا ذهب كثير من العلماء إلى القول بإحكامها[3]، ولما نقل أبو جعفر النحاس عن الشعبي قوله: «لما نزلت: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ لحقتهم منها شدة حتى نسخها ما بعدها»، علق عليه، فقال: «وفي هذا معنى لطيف، وهو أن يكون معنى نسختها: نسخت الشدة التي لحقتهم؛ أي: أزالتها»[4].

= بها ألسنتهم، فأنزل الله في إثرها: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾، فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى، فأنزل الله ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾». الحديث، صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١/ ١١٥) برقم (١٢٥).
وقال بالنسخ ابن مسعود وابن جبير ومجاهد والشعبي والحسن وقتادة والسدي وابن زيد، انظر: جامع البيان (٥/ ١٣٤ ـ ١٣٨).

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ١٣٣) ونقل في (١٤/ ١٠١) الخلاف عن السلف في نسخها، وأجاب بنحو هذا الجواب، وانظر: الموافقات (٣/ ٣٥٤)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٠٧)، ومناهل العرفان (٢/ ١٥٨).

(٢) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ١٢٠)، والموافقات (٣/ ٣٥١).

(٣) كالطبري في جامع البيان (٥/ ١٤٣)، وأبي جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ (٢/ ١٢٢)، ومكي بن أبي طالب في الإيضاح (ص٢٠٠)، وابن عطية في المحرر الوجيز (٢/ ٣٨٣)، والسخاوي في جمال القراء (٢/ ٦٣٨)، والزرقاني في مناهل العرفان (٢/ ١٥٨).

(٤) الناسخ والمنسوخ (٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣)، ونحوه في فتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٠٧)، وأثر الشعبي في: سنن سعيد بن منصور (٣/ ١٠١٧)، وجامع البيان (٥/ ١٣٥).

٢ - يرى علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم أن المرأة المتوفى عنها إذا كانت حاملاً فإنها تعتد بأبعد الأجلين: وضع الحمل أو أربعة أشهر وعشراً، أخذاً بمدلول قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤][1].

وقد أنكر ابن مسعود رضي الله عنه ذلك، وبيَّن أن انتهاء عدتها بوضع ما في بطنها، وقال: «نسخت سورة النساء القصرى كل عدة: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، أجلُ كل حامل مطلقة أو متوفى عنها زوجها أن تضع حملها»[2].

واستدل بتأخر نزول آية الطلاق عن آية البقرة، فعن مسروق قال: «قال ابن مسعود: من شاء لاعنته أن هذه الآية التي في سورة النساء القصرى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ نزلت بعد الآية التي في البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ الآية، قال: وبلغه أن علياً قال: هي آخر الأجلين فقال ذلك»[3].

وقول ابن مسعود هو قول جمهور العلماء من السلف والخلف[4]، وقد رجع ابن عباس عن قوله حين بلغته السنة في ذلك[5].

---

(١) انظر ما تقدم (ص١٤٢).

(٢) الدر المنثور (٦/ ٢٣٦)، وانظر: الإيضاح لمكي (ص١٨٤).

(٣) تقدم تخريجه (ص١٢٣)، واللفظ هنا لعبد الرزاق في المصنف (٦/ ٤٧١)، وجاء في جامع البيان (٢٣/ ٥٦) عن الشعبي نحو قول ابن مسعود، وروى عبد الرزاق في المصنف (٧/ ٤١) عن الثوري أنه نقل عن بعض الفقهاء أن قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ نَسَخَ قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، فإذا كانت حاملاً فوضعت حملها انقضت عدتها، وإذا لم تكن حاملاً تربصت أربعة أشهرٍ وعشراً.

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/ ١٧٥).

(٥) انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (٦/ ٦٧) وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٤١٩).

وهذا المثال أقرب إلى التخصيص والبيان منه إلى النسخ الاصطلاحي[1].



(١) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٢/ ٧٣)، والإيضاح لمكي (ص١٨٤، ٤٤٠)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٥٦).

ومن الشواهد: أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يرى عدم قبول توبة القاتل عمداً مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، فلما اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٧٠] قال: إنها منسوخة؛ لأن آية النساء نزلت بعدها، جامع البيان (٧/ ٣٤٦ ـ ٣٥٠).

ومن الشواهد إنكار مجاهد على من قال: إن الأسير لا يقتل، لقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، فقال مجاهد: إنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، انظر: مصنف عبد الرزاق (٥/ ٢١٠).

ثالثاً
أثره في العقائد

تقدم الحديث عن منهج المبتدعة مع آيات العقيدة وطريقتهم في الاستدلال بها، وانحرافهم في تفسيرها حسب أهوائهم واحتجاجهم بها على مخالفيهم، وكان لنقد الصحابة والتابعين منهجهم في تأويل القرآن أثر من وجوه:

الأول: بيان المنهج الصحيح في التعامل مع الآيات، مثل رد الآيات المتشابهة إلى الآيات المحكمة، والجمع بين الآيات القرآنية، لا الأخذ ببعض وترك بعض، وكذلك الرجوع إلى السنة في فهم القرآن.

الثاني: بيان مسائل العقيدة التي أثارها المبتدعة آنذاك؛ كبدع الخوارج ـ التكفير، وتخليد العصاة في النار، والخروج على ولاة الأمر ـ وبدعة القدرية والروافض، والاستدلال لها بالقرآن الكريم كما تقدم بسطه.

الثالث: التفسير الصحيح للآيات المتشابهة التي يثيرها أهل البدع أحياناً، وهذا يكشفها للناس ويقلل من اعتماد المبتدعة عليها لنصرة مذاهبهم أو التشويش بها على الناس.

الرابع: تصحيح عقائد كثير من الناس، فكثير من الخوارج رجع عن مذهبه الباطل حين ناقشهم ابن عباس، وكانوا معتمدين على ما فهموه من بعض الآيات، فلما أبطل فهمهم وبيَّن التفسير الصحيح للآيات رجع كثير منهم، وكانوا أزمعوا على قتال علي رضي الله عنه، وجاء عن ابن عباس أنهم كانوا ستة آلاف، فرجع منهم ألفان[1]، وفي أخرى أنه رجع منهم عشرون ألفاً،

---

(١) المعرفة والتاريخ (١/ ٥٢٢ ـ ٥٢٤)، والسنن الكبرى للنسائي (٥/ ١٦٥ ـ ١٦٧)، والمستدرك (٢/ ١٥٠ ـ ١٥٢).

وبقي أربعة آلاف فقتلوا[1].

وكذلك رجوع يزيد الفقير وأتباعه عن فكرة الخروج على المسلمين، وكانوا أزمعوا عليها بسبب تأولهم بعض الآيات، فمروا بجابر بن عبد الله ﷺ فناقشهم ورد عليهم فرجعوا عن مذهب الخوارج، قال يزيد: فما خرج منا رجل واحد[2].

وإن لم يرجع أهل البدع عن مذاهبهم، فلا أقل من إفحامهم وإلجامهم وإضعاف حجتهم ليقل حماسهم ونشاطهم في الدعوة إلى عقائدهم، وقد ظهر ذلك في مناظرة عمر بن عبد العزيز رحمه الله لغيلان القدري، وكان يحتج ببعض الآيات القرآنية، فأمسك عن الكلام في القدر بعدما رد عليه بالقرآن الكريم، وقد جمع عمر رحمه الله قوة الحجة وقوة السلطان مما جعل غيلان يتوارى مدة خلافته، ثم ظهر بعد وفاته[3].



(١) مصنف عبد الرزاق (١٠/ ١٦٠)، وحلية الأولياء (١/ ٣٢٠). قال ابن كثير في البداية والنهاية (١٠/٥٦٨) بعد سياق حديث عبد الله بن شداد ﷺ في قصتهم: «في هذا السياق ما يقتضي أن عدتهم كانت ثمانية آلاف، لكن من القراء، وقد يكون واطأهم على مذهبهم آخرون من غيرهم حتى بلغوا اثني عشر ألفا، أو ستة عشر ألفا، ولما ناظرهم ابن عباس رجع منهم أربعة آلاف، وبقي بقيتهم على ما هم عليه».

(٢) انظر ما تقدم (ص٢٣٧).

(٣) انظر كتاب القدر للفريابي (ص١٨٢ ـ ١٨٣).

رابعاً

أثره في المتلقين

والمراد بهم من ينتقده الصحابة والتابعون ﷺ ممن يخطئ في فهم القرآن أو يضطرب في تأويله، كما يشمل من يستمع للنقد ويتلقاه من الطلاب والتلاميذ، فإن سماعهم للنقد يقوي ملكة النقد لديهم، ويدفعهم للنظر والتأمل في الأقوال والمرويات، وعرضها على الأصول والقواعد ثم رد ما يخالفها ويعارضها، ومر بنا شواهد كثيرة يعرض فيها الطلاب أقوالاً في التفسير على علمائهم فينتقدونها، وأحياناً يلفت الشيخ نظر الطالب إلى مأخذ النقد والسبب الذي من أجله ضُعِّفَ هذا القول أو ذاك.

وأما المخطئ في الفهم والتأويل فإن انتقاده يعود عليه بفوائد:

الفائدة الأولى: أن نقد قوله وبيان ضعفه يؤدي به إلى تركه والإعراض عنه، والبحث عن التأويل الصحيح للآية. والرجوع عن الخطأ من أهم مقاصد النقد، وبخاصة إذا كان ينبني عليه عمل؛ كرجوع طاوس وعطاء عن قولهما بأن الذي بيده عقدة النكاح هو ولي المرأة، فرجعا عن ذلك بعد سماع نقد سعيد بن جبير لقولهما[1].

ولم يقتصر أثر النقد على رجوع المخطئين في الفروع فقط، بل إن النقد المبني على أسس سليمة أدى إلى رجوع كثير من المبتدعة ممن انحرفوا في أصول الدين، فاشتدت فتنتهم واستطار شرهم بسبب فهمهم القاصر لنصوص الكتاب العزيز، وتقدم قبل قليل رجوع كثير من الخوارج عن بدعتهم حين نوقشوا في آيات انحرفوا في تأويلها.

---

(١) انظر (ص٣٥٦).

الثانية: تثبيت اليقين في قلوب بعض الناس، وإزالة ما يقع في قلوبهم من الشك والريب حول القرآن نتيجة تعارض النصوص لديهم، فإذا عرضوها على النقاد بينوا لهم وجهها الصحيح، وكشفوا تعارضها وإشكالها، وتقدمت بعض الشواهد عند الكلام عن نقد تفسير المتشابه[(1)].

الثالثة: إزالة ما يقع في قلوب البعض من القلق والحزن والغم بسبب الخطأ في فهم بعض الآيات، وبنقده وبيان المعنى الصحيح تتبدل الحال وينقلب الحزن فرحاً.

وهذا الأثر قريب من الذي قبله في كون الاهتمام بنقد التفسير مؤثر في زيادة الإيمان بالقرآن واليقين به، والطمأنينة بتلاوته.

ومن أمثلته:

١ ـ سأل رجل سلمان رضي الله عنه فقال له: «يا أبا عبد الله، آيةٌ من كتاب الله قد بلغت منّي كل مبلغ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾؟! فقال سلمان: هو الشرك بالله تعالى ذكره، فقال الرجل: ما يسرُّني بها أنّي لم أسمعها منك، وأنّ لي مثل كل شيء أمسيتُ أملكه»[(2)].

٢ ـ وعن عكرمة قال: «دخلت على ابن عباس والمصحف في حجره، وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك، جعلني الله فداءك؟ قال: فقرأ: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾ إلى قوله: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣] قال ابن عباس: لا أسمع الفرقة الثالثة ذكرت، نخاف أن نكون مثلهم! فقلت: أما تسمع الله يقول: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾؟ [الأعراف: ١٦٦]، فسُرِّي عنه، وكساني حُلّة»[(3)].

٣ ـ وتقدم قول مسلم بن يسار لسعيد بن جبير: «يا أبا عبد الله آية بلغت مني كل مبلغ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟﴾ [يوسف: ١١٠]،

---

(١) انظر (ص٢٦٣).

(٢) جامع البيان (٩/ ٣٧٢).

(٣) جامع البيان (١٠/ ٥١٤)، والدر المنثور (٣/١٣٨) وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر.

فهذا الموت أن تظن الرسل أنهم قد كُذِبُوا، أو نظن أنهم قد كُذِبُوا»، فلما بيَّن له سعيد المعنى الصحيح للآية قام إليه مسلم واعتنقه، وقال: «فرَّج الله عنك كما فرَّجت عني»[1].

٤ ـ وقال عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم: «قال رجل لأبي: يا أبا أسامة أرأيت قول الله جل ثناؤه: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٤ ـ ٢٢٦]؟ فقال له أبي: إنما هذا لشعراء المشركين، وليس شعراء المؤمنين، ألا ترى أنه يقول: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الآية [الشعراء: ٢٢٧]؟ فقال الرجل: فرَّجت عني يا أبا أسامة فرَّج الله عنك»[2].

فكأن الرجل فهم من الآية ذم عموم الشعراء؛ سيما وأن الآية ذكرت صفاتهم السيئة، فبين له زيد بن أسلم أن من الشعراء من هو مستثنى بنص الآية، وهو كل من اتصف بالإيمان وعمل الصالحات. . . .[3].



(١) جامع البيان (١٣/ ٣٨٨).
(٢) جامع البيان (١٧/ ٦٧٨).
(٣) ولمزيد شواهد انظر: فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/ ٩٥٣)، وجامع البيان (٢٢/ ٥٣٠).

الخاتمة

أحمد الله العلي الكبير الذي منَّ علي بإتمام البحث، وأسأله جل وعلا أن ينفع به ويبارك فيه، وإليك أخي القارئ أهم ما توصلت إليه:

١ ـ أن الحديث في نقد التفسير متقدم زمنياً، فترجع أصوله إلى عصر النبوة من خلال نقد النبي ﷺ بعض المناهج والتفسيرات القاصرة بحسب ما وقع في زمنه من خطأ في فهم القرآن، ثم تبعه على ذلك الصحابة والتابعون رضي الله عنهم.

٢ ـ يعتبر علم التفسير بمجالاته المختلفة من أوسع العلوم الشرعية التي تناولها الصدر الأول بالنقد، إن لم يكن أوسعها على الإطلاق، وبناء على هذا والذي قبله يصح القول بأن نقد تفسير القرآن من أقدم وأوسع المجالات النقدية في العلوم الشرعية.

٣ ـ لم يصرف انتقادُ الأخطاء الواقعة في التفسير الصحابة والتابعين عن العناية بحماية القرآن من الدخيل والاجتهاد في دفع الخطأ في فهمه، فاعتنوا بوضع القواعد والضوابط التي تقي من الخطأ في فهم القرآن، أو على الأقل تحد من انتشاره.

٤ ـ لم يكن نقد التفسير في عصر الصحابة والتابعين ترفاً فكرياً، أو رغبة في الظهور على الخصوم، وإبراز المقدرة العلمية والتفوق على الأقران كما حدث في العصور اللاحقة، وإنما فرضته الحاجة ودعت إليه الضرورة، فرأوا لزاماً عليهم القيام بالواجب.

٥ ـ لم يقتصر الصحابة والتابعون في نقد التفسير على مجال واحد، بل وسعوا دائرة النقد لتشمل مناهج التفسير ورجاله وأقواله ومروياته.

٦ ـ يستطيع المتأمل لنقد الصحابة والتابعين الخروج بمنهج سليم لفهم

القرآن وتفسيره، كما يمكنه الانتفاع بمنهجهم في النقد باكتشاف الأخطاء في التفسير وبيانها.

٧ ـ تنوعت مبررات الصحابة والتابعين في نقد رجال التفسير، فشملت ما يختص بعلم التفسير، وما يتصل بعدالة رواته وضبطهم وإتقانهم، وتبين أن النقد الموجه لرجال التفسير لم يؤثر على أكثرهم، فقد استقر الأمر على إمامتهم وتقدمهم في علم التفسير كمجاهد وعكرمة وزيد بن أسلم.

٨ ـ لم يكن نقد الصحابة والتابعين للتفسير عارياً عن الحجة والبرهان، وإنما بُني على أسس صحيحة، وإن اختلف مع بعضهم في الفرعيات، فاختلافنا مع بعضهم في المعنى الذي ذهب إليه في نقد قولٍ ما لا يعني بالضرورة عدم صحة الأصل والأساس الذي اعتمد عليه في نقده، وتبين من خلال البحث تنوع أدلة الصحابة والتابعين وأسسهم النقدية، فلم تقتصر على نوع أو اتجاه واحد في الاستدلال، وإنما اتسع أفقهم النقدي في هذا الباب، فاعتمدوا الأدلة النقلية والعقلية التي تقوي النقد وتقنع المخطئ، وترده إلى جادة الصواب.

ومن الضروري أن تكون هذه الأدلة والقواعد النقدية أمام أعين المفسرين والمطالعين لكتب التفسير، ليتمكنوا من سبر الأقوال والمرويات، ونقد ما يخالف القواعد التي قررها الصحابة والتابعون ﷺ.

٩ ـ ينبغي لمن يقرأ في تفسير الصحابة والتابعين معرفة مصطلحاتهم الخاصة المختلفة عن المصطلحات التي قررها العلماء بعد عصرهم، وتتسم مصطلحاتهم بالشمولية والاتساع، مثل مفهومهم للنسخ والمتشابه.

١٠ ـ حاجة نقد التفسير إلى دراسات أعمق وأشمل، فالحديث عن تأصيله وبيان مناهج العلماء فيه لم يأخذ حقه من الدراسة والتحليل، ويبدو أن الاشتغال بممارسة النقد شغل عن ذلك، فالحاجة ماسة لدراسات أوسع عن هذا الموضوع المهم تتمم النقص في هذه الرسالة، سيما وأن هذه الدراسة اقتصرت على عصر محدد لم تأخذ فيها الاختلافات الشكل الخطير الذي آلت إليه فيما بعد، كما أن الأخطاء في فهم القرآن في عصر الصحابة والتابعين أقل

بكثير مما وقع بعد عصرهم، ومعلوم أنه كلما اتسعت دائرة الخطأ والاختلاف اتسعت دائرة النقد تبعاً لذلك، وقد يرى القارئ أن ثمة مناهج ومذاهب في التفسير لم نتناولها بالدراسة، وما ذاك إلا لأنها لم تكن موجودة في عهد الصحابة والتابعين ﷺ فلم ينتقدوها، وقد قام العلماء بعدهم بجهد مشكور في نقدها، وهذا يؤكد الاهتمام بها والإفادة منها في تأصيل نقد التفسير، إما بزيادة طرق وأساليب نقدية، أو تأسيس بعض القواعد والأدلة النقدية وتأصيلها ونحو ذلك.

ومن المجالات النقدية الجديرة بالدراسة والتحليل ما يتعلق بنقد كتب التفسير الذي لم نتحدث عنه؛ لعدم نقل شيء عن الصحابة والتابعين يتصل به، وهذا المجال النقدي اهتم به كثير من نقاد التفسير، مثل كلام ابن تيمية في مقدمة التفسير وغيرها[1]، فهو بحاجة إلى دراسة تبين منهج العلماء في نقد كتب التفسير، والأمور التي دعتهم إلى ذلك.

والله ولي التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٤ ـ ٣٦١، ٢٩/ ٣٧٧).

الفهارس

فهرس الآيات

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾	١٠٦	٦٧
﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾	١١١	٤٥٤
﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ﴾	١١٢	٤٥٣، ٤٥٤
﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾	١١٣	٤٥٤
﴿قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾	١١٤	٣٠١
الأنعام		
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾	١	٢١٨، ٢٥٦
﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	١٤	١٠٤
﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	٢٢	١٦٢
﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾	٢٣	١٤٥، ١٥٥، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢
﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾	٥٢	٢٨٢، ٢٨٣
﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾	٥٧	٢٣٣، ٢٥١
﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾	٦٨	٢٢٠، ٢٦٧
﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾	٧٠	١٢١
﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٨١	٩٥
﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾	٨٢	٤٤، ٤٥، ٩٥، ٤٧١
﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾	٨٣	٩٥
﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾	١٠٣	٣٨٤، ٤٣٩
﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾	١٢١	٢١٨، ٣٩٣
﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾	١٢٥	١٠٣
﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾	١٤١	٨١، ٤٠٤، ٤٠٥
﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾	١٤٨	٢٢٧
﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾	١٤٩	٢٢٧
﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾	١٥٣	١٢٨
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾	١٥٩	١٢٦

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

نص الأثر	رقم الصفحة
إن سعيد بن جبير وعكرمة اختلفا في رجل من المستهزئين	٣٥٤
إن الضحاك بن مزاحم يقول: هي السبع الطول	٤٠٢
أن ابن عباس رضي الله عنه سئل عن آية	٦٦
أن ابن عباس قرأ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ خفيفة، ثم قال:	٤٢٢
أن ابن عباس كان يسأل عن القرآن كثيراً	١٠٥
إن ابن عباس يقول: إن النبي ﷺ لبث بمكة	١٦٠
أن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر قسم ميراث أبيه	١٦٥
إن عجائب القرآن تورد علي أموراً، حتى إنه لينقضي الليل	١٠٩
إن عكرمة يقول: إن معنى قول الله تعالى: ﴿وَٱلنَّخۡلَ﴾	١٦١
إن عكرمة يقول: قال ابن عباس: سبق الكتاب الخفين	٣٠٦
أن عمر أتاه ثلاثة نفر من أهل نجران	٤٦، ٢٦٠
أن ابن عمر كان يخرج من المسجد فيلقاه الرجل	٢٧٦
أن عمر كتب في الجد والكلالة كتاباً	٦٨
إن قتله متعمداً أو ناسياً، حكم عليه، وإن عاد	٣٧٣
إن قوله: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾ ليس بهارون	٢٠١
إن قوماً يضعونها على غير موضعها، ﴿وَلَا تَنسَ﴾	١٦٧
إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب	٢٠٢
إن كعب الأحبار حدثني أن السمٰوات تدور على منكب ملك	١٥٩
إن للقرآن مناراً كمنار الطريق، فما عرفتم منه	٢٥٧
إن الله كان جعل على كل رجل من المسلمين عشرة من العدو	٣٧٥
إن الله لا يعجب من الشيء، إنما يعجب من لا يعلم	٣٣٣، ٤٥٥
إن لم يكن أهل القدر الذين يخوضون في آيات الله فلا علم لنا به	٢٢٠
إن لم يكونوا الحرورية والسبائية فلا أدري من هم	٢١٩
إن ناساً بهذا العراق يزعمون أن علياً مبعوث قبل يوم القيامة	٢٤٠
أن الناس ذكروا عند عمر رضي الله عنه بعض من قتل في سبيل الله	٣٨٨
إن ناساً يزعمون أن الشاهد على مثله	١٦٣، ٤٠١
إن ناساً يزعمون أن هذه الآية نسخت، ولا والله ما نسخت	١٥٨، ٤٦١
إن نقدت الناس نقدوك	١٥
إن هذا القرآن كلام الله عز وجل، فضعوه على مواضعه	٢١٤

نص الأثر	رقم الصفحة

نص الأثر	رقم الصفحة
تستطيع أن تسال ربك؟ وقال: ألا ترى أنهم	٤٥٤
التعطف بالرحمة	٣٥١
تعلم أحداً أعلم منك؟ قال: نعم عكرمة	٣٠٨
التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب	١٠٢، ٢٤٦
تقول إن ذا القرنين كان يربط خيله بالثريا	٢٠٢
تقولون: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾، فأين النار	٤٧
تنحَّ يا ابن عم رسول الله ﷺ	١٣٢
تنتظر الثواب من ربها، لا يراه من خلقه شيء	٢٩٩
ث	
ثرى الأرض وندى الطهور	٤٣٢
ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت	٦٧، ٣١٧
ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا	٨٢
ج	
جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنهما فقال: إني نذرت	١٣٦
جاء رجل من الخوارج إلى علي بن أبي طالب، فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	٢١٨
جاء نفر من أهل اليمن إلى ابن عباس، فسأله رجل	١٦٥
جلست إلى جابر بن عبد الله، وهو يحدث، فحدث أن أناساً	٣٦٧
جلست إلى خمسين شيخاً أو سبعين شيخاً من أصحاب رسول الله ﷺ	١٧٩
ح	
حدثوا عن كتاب الله، ولا تحدثوا عن غيره	٩٦
حسَّنَ على نحو ما خلق	٤٣٥
الحصر حصر العدو، فأما من أصابه مرض أو ضلال أو كسر	٣٧٠
خ	
خذوا العلم حيث وجدتم، ولا تقبلوا قول الفقهاء	٣٣٨
د	
دخلت على ابن عباس والمصحف في حجره، وهو يبكي، فقلت:	٤٧١

نص الأثر	رقم الصفحة
ذ	
ذكر لابن عباس أن ابن مسعود قرأ بالضم: (يُغَل) فقال: بلى	٤٥٤
ذكروا اللمس، فقال ناس من الموالي: ليس بالجماع	١٣٤، ٣٥٣، ٤١٦
ر	
الراسخون في العلم يعلمون تأويله، ويقولون: آمنا به	٢٦٥
رأيت عبيد بن عمير وعطاء بن أبي رباح يتحدثان، والقاص يقص	٢٨٣
رأيت مجاهداً يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن	٢٩١
ربما أتيت ابن عباس فكتبت في صحيفتي حتى أملأها	٢٩٠
رجل مسلم يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر	٣٣٤
رحل مسروق إلى البصرة في تفسير آية	٧٧
ز	
زعموا أنها دمشق	١٦٣
س	
سأقول فيها بجهد رأي، فإن أصبت فالله	١٩٤
سأل ابن جريج عطاء عن قول الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ﴾	٣٥١
سأل رجل حذيفة عن هؤلاء الآيات: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم﴾	٣٤٨
سأل رجل سعيد بن جبير أن يكتب له تفسير القرآن، فغضب	٢٩٠
سأل رجل سعيد بن جبير عن آية من كتاب الله، فقال: الله أعلم	١٨٩
سأل رجل سعيد بن المسيب عن آية من القرآن	٣٠٣
سأل رجل ابن عباس رضي الله عنهما عن: ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ﴾	٦٦
سأل رجل ابن عمر عن قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾	١٧٥، ٣٣٧
سأل رجل ابن عمر عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾	٨٤
سأل رجل ابن المسيب عن رجل نذر نذراً لا ينبغي له	٣٠٧
سأل نافع ابن عباس عن قوله ﷻ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾	٢٦٢
سألت أبا جحيفة عن ﴿يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾	٨٠
سألت زيد بن أسلم عن قول الله: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ﴾	٣٢٦
سألت سعيد بن جبير عن قوله: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾	٣٥١
سألت سعيد بن جبير عن هذه الآيات في المائدة: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم﴾	٣٤٧، ٣٧٣

ش

ص

نص الأثر	رقم الصفحة

نص الأثر	رقم الصفحة
ما هذا الذي بلغني عنك؟!	٢٢٨
ما يسوءني أن يكون من أهل الجنة، ولكنه كذاب	٣٠٦
ما لك لا تروي عن نافع، ورويت عن غيره	١٠٣
المتشابهات آيات في القرآن يتشابهن على الناس إذا قرؤوهن	٢٥٦
مثل ضُرب؛ لم ينزل عليهم شيء	٣٠١
مُحكمة وليست منسوخة	٤٦٠
مر بي عكرمة، فسألته عن البطشة الكبرى	٣٥٥
مر خارجي بسعد بن أبي وقاص ﷺ فقال له: هذا من أئمة الكفر	٢١٩
مر ابن عباس بقاص يقص	١٠٠
مر علي بن أبي طالب ﷺ بقاص، فقال: ما كنيتك	٢٧٨
مر علي بن أبي طالب ﷺ على قاص يقص، فقال له: أتعرف الناسخ	١٠٠، ٢٨١
مر ابن عمر بقاص، وقد رفعوا أيديهم	٢٧٦
مر نوح ﷺ بالأسد وهو في السفينة، فضربه برجله، فخمشه	٢٩٧
مسخت قلوبهم، ولم يمسخوا قردة، وإنما هو	٢٩٩
المفدي إسماعيل، وزعمت اليهود أنه إسحاق	٢٠٣
مكث ابن عمر ﷺ في سورة البقرة ثماني سنين	١٠٧
مكثت سنة أريد أن أسأل عمر بن الخطاب	٧٨
الملائكة ﷺ ليس أنتم يا أصحاب الذنوب	٤٣٤
ممن أنت؟ فقال: من أهل العراق، فقال سعيد	٣٤٨
من أحدث رأياً ليس في كتاب الله، ولم تمض به سنة	١٩٣
من ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾؟ قال: ويلك، منهم	٣٦٩
من أين جئت؟ قال: من الشام قال: من لقيت	٢٠١
من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه	١٢٢
من شاء باهلته أن الظهار ليس من الأمة، إنما قال الله عز	٤٣٩
من شاء حالفته لأنزلت النساء القصرى	١٢٤
من شاء لاعنته ما نزلت: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾	١٢٣، ٤٦٦
من قال في القرآن برأيه، فليتبوأ مقعده	١٨٩
من كذب على القرآن، فقد	٥٨

نص الأثر	رقم الصفحة

نص الأثر	رقم الصفحة
يقرأ القرآن رجلان، فرجل له فيه هوى ونية	٢٥٣
يقول ناس: إنها في الصلاة، ويقول آخرون: إنها في الدعاء	٣٥٣
يقول ناس من الناس: إن الله قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم﴾	٣٥٠
يقولون هي منسوخة، لا والله ما نسخها شيء	٤٦٢
يهجرها بلسانه، ويُغْلظ لها بالقول	٣٤٩
يؤمنون عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه	٢٢٢

فهرس الشعر

الشطر الثاني من البيت	القائل	رقم الصفحة
ولا أختشي من خشية المتهدد	عامر بن الطفيل	٤١٣
لمخلف إيعادي ومنجز موعدي	عامر بن الطفيل	٤١٣

ثبت المصادر والمراجع

- **آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره**: د. عمر رضوان، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ.
- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**: لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، تحقيق رضا معطي، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية عام ١٤١٥هـ.
- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**: لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق عادل أسعد، والسيد بن محمود إسماعيل، نشر مكتبة الرشد بالرياض، ط. الأولى عام ١٤١٩هـ.
- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر**: لأحمد بن محمد البنا، تحقيق د. شعبان إسماعيل، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ. .
- **الإتقان في علوم القرآن**: لأبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، مطبعة الحلبي، مصر، الطبعة الرابعة عام ١٣٩٨هـ.
- **الأحاديث المختارة**: لمحمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق عبد الملك بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ.
- **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**: لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ.
- **الإحكام في أصول الأحكام**: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، مصر، الطبعة الأولى عام ١٣٩٨هـ.
- **الإحكام في أصول الأحكام**: لسيف الدين علي بن أبي علي محمد الآمدي، تعليق عبد الرزاق عفيفي، الطبعة الأولى عام ١٣٨٧هـ.
- **إحياء علوم الدين**: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.
- **أخبار القضاة**: لوكيع محمد بن خلف بن حيان، دار عالم الكتب، بيروت.
- **أخبار المدينة**: لعمر بن شبة النميري، تصحيح عبد العزيز المشيقح، دار العليان، بريدة، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ.

- **اختلاف المفسرين؛ أسبابه وآثاره**: د. سعود الفنيسان، مركز الدراسات والإعلام بدار إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٨هـ.
- **أخلاق حملة القرآن وأهله**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق بسام الجابي، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٢هـ.
- **أخلاق العلماء**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق أمينة الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.
- **الأدب المفرد**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة عام ١٤١٧هـ.
- **الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث**: للخليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق د. محمد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى علم ١٤٠٩هـ.
- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**: لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، تحقيق عبد القادر عطا، مكتبة الرياض الحديثة، ومطبعة السعادة.
- **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**: لأبي عبد الله محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت عام ١٣٩٩، مصورة عن طبعة الحلبي عام ١٣٥٦هـ.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٥هـ.
- **أساس البلاغة**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار صادر، بيروت عام ١٣٩٩هـ.
- **أسباب اختلاف المفسرين**: د. محمد بن عبد الرحمٰن الشايع، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ.
- **أسباب الخطأ في التفسير**: د. طاهر محمد يعقوب، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى عام ١٤٢٥هـ.
- **أسباب النزول**: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، نشر مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة عن مطبعة هندية بمصر عام ١٣١٦هـ.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق طه الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٣٨٩هـ.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: لعز الدين علي بن محمد الجزري «ابن الأثير»، تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين، دار الشعب، القاهرة.

- **الإسرائيليات في التفسير والحديث**: د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الرابعة عام ١٤١١هـ.
- **الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير**: د. رمزي نعناعة، دار القلم، دمشق، ودار الضياء، بيروت، الطبعة الأولى علم ١٣٩٠هـ.
- **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**: د. محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الرابعة عام ١٤٠٨هـ.
- **الأسماء والصفات**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عماد الدين حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ.
- **الاشتقاق**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق طه الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، الطبعة الأولى عام ١٣٨٩هـ.
- **أصول السنة**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، تحقيق عبد الله محمد البخاري، مكتبة الغرباء، المدينة، الطبعة الأولى عام ١٤١٥هـ.
- **أصول في التفسير**: لمحمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى عام ١٤٢٣هـ.
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**: لمحمد الأمين الشنقيطي، مطبعة المدني، مصر عام ١٤٠٠هـ.
- **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ.
- **الاعتصام**: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تعليق محمد رشيد رضا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد الله الدرويش، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الثانية عام ١٤٢٣هـ.
- **إعراب القراءات السبع وعللها**: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمٰن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ.
- **الأعلام**: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية عشرة عام ١٩٩٧م.

- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: لشمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الأولى عام ١٣٧٤هـ.
- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**: لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، تحقيق فرانز روزنثال، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت.
- **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. ناصر العقل، نشر وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، الطبعة السابعة عام ١٤١٩هـ.
- **الأموال**: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق سيد رجب، دار الهدي النبوي، مصر، الطبعة الأولى عام ١٤٢٨هـ.
- **إنباء الغمر بأبناء العمر**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٦، مصورة عن طبعة الهند عام ١٣٨٧هـ.
- **إنباه الرواة على أنباء النحاة**: لعلي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: لعبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، تحقيق محمد سالم محيسن، وشعبان إسماعيل، مكتبة الجمهورية العربية، مصر.
- **الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه**: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ.
- **الإيمان**: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ.
- **الإيمان**: لمحمد بن إسحاق بن منده، تحقيق د. علي الفقيهي، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الرابعة عام ١٤٢١هـ.
- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة عام ١٣٩٩هـ.
- **الباعث على الخلاص من حوادث القصاص**: لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق د. محمد الصباغ، دار الوراق، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.

- **البحر المحيط**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق عبد الستار أبو غدة وعبد القادر العاني، نشر وزارة الأوقاف بالكويت، الطبعة الثانية عام ١٤١٣هـ.
- **البحر المحيط**: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤١١، مصورة عن طبعة السعادة بمصر عام ١٣٢٩هـ.
- **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**: د. فهد بن عبد الرحمٰن الرومي، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الثالثة عام ١٤١٦هـ.
- **بدائع الفوائد**: لشمس الدين ابن قيم الجوزية، مكتبة القاهرة، مصر، الطبعة الثانية عام ١٣٩٢هـ.
- **البداية والنهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر كثير، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ.
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**: لأبي عبد الله محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن طبعة السعادة بمصر عام ١٣٤٨هـ.
- **براءة السلف مما نسب إليهم من انحراف في الاعتقاد**: عدنان عبد القادر، طباعة مؤسسة المسك، ط. الأولى ١٤٢٠هـ.
- **البرهان في علوم القرآن**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق د. يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي وزميليه، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤١٥هـ.
- **بصائر ذوي التمييز**: لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق محمد علي النجار: لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بمصر، الطبعة الثانية عام ١٤٠٦هـ.
- **البعث والنشور**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد زغلول، نشر دار الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ.
- **بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس**: لأحمد بن يحيى الضبي، تحقيق د. روحية السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: لأبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ببيروت.
- **بيان إعجاز القرآن**: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق محمد خلف الله ومحمد سلام، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة ١٩٧٦م.

- **بيان تلبيس الجهمية**: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**: لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي، دار صادر، بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى في المطبعة الخيرية بمصر عام ١٣٠٦هـ.
- **التاريخ**: ليحيى بن معين، تحقيق أحمد محمد سيف، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامع الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى عام ١٣٩٩هـ.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ.
- **تاريخ أصبهان**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ.
- **تاريخ بغداد**: لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.
- **تاريخ أبي زرعة**: عبد الرحمٰن بن عمرو بن صفوان، تحقيق شكر الله القوجاني، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **التاريخ الكبير**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الباز بمكة مصورة عن طبعة الهند.
- **تاريخ مدينة دمشق**: لأبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله «ابن عساكر»، تحقيق أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، عام ١٤١٥هـ.
- **تأويل مختلف الحديث**: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢هـ.
- **تأويل مشكل القرآن**: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية عام ١٣٩٣هـ.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق علي البجاوي، الدار العلمية، دلهي بالهند، الطبعة الثانية عام ١٤٠٦هـ.
- **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص**: لأبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق د. محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٤هـ.

- **التحرير والتنوير**: لمحمد الطاهر بن عاشور، نشر مؤسسة التاريخ، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢٠هـ.
- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: لبعد الرحمٰن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الثانية.
- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة، الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- **تحقيقات تاريخية في الأسماء الجغرافية السورية**: د. عبد الله الحلو، دار بيسان، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٩٩٩م.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لأبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الثانية عام ١٤١٥هـ.
- **تذكرة الحفاظ**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند عام ١٣٧٧هـ.
- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق د. أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، ودار الفكر بليبيا، عام ١٣٨٧هـ.
- **التعديل والتجريح**: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق د. أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ.
- **التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام**: لأبي القاسم عبد الرحمٰن السهيلي، تحقيق عبد الله النقراط، نشر كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ.
- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق د. عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ.
- **التعريفات**: لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق د. عبد الرحمٰن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ.
- **تعظيم قدر الصلاة**: لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق كمال سالم، مكتبة العلم، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ.

- **التعليق المغني على الدارقطني**: لأبي الطيب محمد العظيم آبادي، تصحيح السيد عبد الله المدني، دار المحاسن، القاهرة، عام ١٣٨٦هـ.
- **تفسير التابعين**: د. محمد عبد الله الخضيري، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٢٠هـ.
- **تفسير ابن أبي حاتم**: أبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد الرازي، تحقيق أسعد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٤هـ.
- **تفسير سفيان الثوري**: رواية أبي جعفر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ.
- **تفسير الصحابة**: د. عبد الله بدر، دار ابن حزم، بيروت الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ.
- **تفسير عبد الرزاق بن همام الصنعاني**: تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ.
- **التفسير في عصر الصحابة**: ناصر محمد الحميد، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود.
- **تفسير القرآن**: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق د. سعد السعد، دار المآثر، المدينة، الطبعة الأولى عام ١٤٢٣هـ.
- **تفسير القرآن**: لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ.
- **تفسير القرآن العظيم**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق عبد العزيز غنيم وآخرين، دار الشعب، القاهرة.

  ـ وطبعة أخرى بتحقيق سامي السلامة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية عام ١٤٢٠هـ.
- **التفسير القيم**: لشمس الدين ابن قيم الجوزية، جمع محمد أويس الندوي، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية بمصر.
- **التفسير الكبير**: لفخر الدين محمد بن عمر البكري الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٢٠هـ.
- **التفسير اللغوي**: د. مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.
- **التفسير والمفسرون**: د. محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة بمصر.

- **تقريب التهذيب**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ.
  - وطبعة دار العاصمة بالرياض، الطبعة الثانية عام ١٤٢٣، بتحقيق أبي الأشبال صغير أحمد الباكستاني.
- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق عبد الرحمٰن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة، الطبعة الأولى عام ١٣٨٩هـ.
- **تقييد العلم**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية عام ١٩٧٤م.
- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**: تصنيف أبي الفصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله هاشم المدني، شركة الطباعة الفنية، القاهرة عام ١٣٨٤هـ.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق محمد التائب وسعيد إعراب، عام ١٣٩٤هـ.
- **التمييز**: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، من منشورات جامعة الرياض (جامعة الملك سعود)، مطابع نجد التجارية بالرياض.
- **تنزيه الشريعة المرفوعة**: لأبي الحسن علي بن عراق الكناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله الصديق، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠١هـ.
- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: لعبد الرحمٰن المعلمي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية عام ١٤٠٦هـ.
- **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**: لجلال الدين السيوطي، مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة عام ١٣٥٣هـ.
- **تهذيب التهذيب**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عناية إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٥هـ.

- **تهذيب اللغة**: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبعة عام ١٣٨٤هـ.
- **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**: لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، نشر المكتب الإسلامي بدمشق.
- **التيسير في القراءات السبع**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق أوتوبرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٦هـ.
- **التيسير في قواعد علم التفسير**: لمحمد بن سليمان الكافيجي، تحقيق مصطفى الذهبي، مكتبة القدسي، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤١٩هـ.
- **تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان**: لعبد الرحمٰن بن ناصر السعدي، المطبعة السلفية، القاهرة، عام ١٣٧٧هـ.
- **الثقات**: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد بالهند، الطبعة الأولى عام ١٣٩٣هـ.
- **الجامع**: لعبد الله بن وهب المصري، تحقيق ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٣م.
- **الجامع لأحكام القرآن**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الشعب، القاهرة.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، عام ١٤٠٣هـ.
- **جامع بيان العلم وفضله**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر الأندلسي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

ـ وطبعة دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثالثة عام ١٤٢٨ بتحقيق أبي الأشبال الزهيري.

- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.

  ـ والطبعة التي حققها أحمد شاكر ومحمود شاكر، نشر دار المعارف، مصر.

- **الجامع لشعب الإيمان**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق د. عبد العلي حامد، الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ.
- **الجرح والتعديل**: لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن طبعة دائرة المعارف بالهند عام ١٣٧١هـ.

- **جمال القراء وكمال الإقراء**: لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق عبد الحق عبد الدائم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٩هـ.
- **جمهرة اللغة**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، نشر دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى عام١٩٨٧م.
- **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**: لأبي زيد عبد الرحمٰن بن محمد الثعالبي، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، مصورة عن طبعة ١٣٢٧هـ.
- **حلية الأولياء**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مطبعة السعادة، مصر، عام ١٣٩٩هـ.
- **الحوداث والبدع**: لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي، تحقيق علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ.
- **خلق أفعال العباد**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤١١هـ.
- **الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام**: د. ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية عام ١٤١٧هـ.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: لأبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي دار المعرفة، بيروت، مصورة عن الطبعة الميمنية بمصر عام ١٣١٤هـ.
- **درء تعارض العقل والنقل**: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الطبعة الثانية.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، الطبعة الثانية عام ١٣٨٥هـ.
- **دلائل النبوة**: لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق د. عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ.
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**: لإبراهيم بن نور الدين اليعمري المعروف بابن فرحون المالكي، تحقيق مأمون الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ.
- **ديوان عامر بن الطفيل العامري**: شرح أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق، د. محمود الجادر، ود. عبد الرزاق الدليمي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى عام ٢٠٠١م.

- **ذم الكلام وأهله**: لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي، تحقيق عبد الرحمٰن الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ.
- **ذيل تذكرة الحفاظ**: لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الذيل على طبقات الحنابلة**: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق محمد حامد فقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، عام ١٣٧٢هـ.
- **الرحلة في طلب الحديث**: لأبي بكر أحمد بن علي البغدادي، تحقيق نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩٥هـ.
- **الرسل والرسالات**: د. عمر الأشقر، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٥هـ.
- **روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني**: لمحمود الآلوسي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٥هـ.
- **روضة الناظر وجنة المناظر**: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق د. عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية عام ١٤١٤هـ.
- **الرؤية**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق إبراهيم العلي وأحمد الرفاعي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ.
- **زاد المسير في علم التفسير**: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٨٤هـ.
- **الزهد**: لعبد الله بن المبارك، تحقيق نبيل صلاح سليم، دار البصيرة، الإسكندرية، عام ١٤٢٦هـ.
- **الزهد**: للإمام أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٣٩٦هـ.
- **السبعة في القراءات**: لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة عام ١٤٠٥هـ.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة عام ١٤٠٥هـ.

- **سنن الترمذي**: لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق عزت عبيد الدعاس، نشر المكتبة الإسلامية، تركيا.
- **سنن الدارقطني**: علي بن عمر الدارقطني، تصحيح السيد عبد الله المدني، دار المحاسن، القاهرة، عام ١٣٨٦هـ.
- **سنن الدارمي**: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية عام ١٤١٧هـ.
- **سنن أبي داود**: لسليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الإسلامية، تركيا.
- **سنن سعيد بن منصور**: تحقيق د. سعد الحميد، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ.

ـ وطبعة الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣، بتحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي.

- **السنن الكبرى**: لأحمد بن الحسين البيهقي، نشر دار الفاروق، القاهرة، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد بالهند، الطبعة الأولى عام ١٣٤٧هـ.
- **السنن الكبرى**: لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق د. عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ.
- **سنن ابن ماجه**: محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، تركيا.
- **سنن النسائي**: أحمد بن شعيب، نشر المكتبة العلمية، بيروت مصورة عن طبعة المطبعة المصرية.
- **السنة**: لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق د. محمد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **السنة**: لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الشيباني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٠هـ.
- **السنة**: لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة عام ١٤٠٥هـ.

- **سير أعلام النبلاء**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ.
- **السيرة النبوية**: لابن هشام الأنصاري، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، نشر مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية عام ١٣٧٥هـ.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق د. أحمد حمدان، دار طيبة، الرياض.
- **شرح تهذيب سنن أبي داود**: لشمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة، الطبعة الثانية عام ١٣٨٨هـ.
- **شرح السنة**: للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩٠هـ.
- **شرح صحيح مسلم**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المطبعة المصرية ومكتباتها، القاهرة.
- **شرح العقيدة الطحاوية**: لعلي بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق د. عبد الله التركي، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ.
- **شرح الكوكب المنير**: لابن النجار محمد بن أحمد الفتوحي، تحقيق نزيه حماد محمد الزحيلي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة، عام ١٤٠٠هـ.
- **شرح مختصر الروضة**: لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق د. عبد الله التركي، نشر وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، الطبعة الثانية عام ١٤١٩هـ.
- **الشريعة**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- **شفاء العليل**: لشمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق الحساني حسن عبد الله، دار التراث، القاهرة.
- **شواذ القرآن**: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، دار عالم الكتب، بيروت.

- **شواذ القراءات**: لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.
- **الصحاح «تاج اللغة وصحاح العربية»**: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية عام ١٤٠٢هـ.
- **صحيح الأدب المفرد**: لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٧هـ.
- **صحيح البخاري «الجامع الصحيح»**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن إسماعيل البخاري، المكتبة الإسلامية، تركيا، نشر عام ١٩٧٩م.
- **صحيح الترغيب والترهيب**: لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ.
- **صحيح الجامع الصغير وزيادته**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٨هـ.
- **صحيح سنن الترمذي**: لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتب التربية العربي، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ.
- **صحيح مسلم**: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، تركيا.
- **صفة صلاة النبي من التكبير إلى التسليم**: لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثالثة عام ١٤٢٤هـ.
- **صفة النفاق وذم المنافقين**: لجعفر بن محمد الفريابي، تحقيق أبي عبد الرحمٰن المصري، دار الصحابة، مصر، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ.
- **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**: لابن قيم الجوزية، تحقيق د. علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ.
- **الضعفاء**: لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ.
- **الضعفاء**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ.
- **الضعفاء الكبير**: لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤١٨هـ.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: لأبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- **طبقات الحفاظ**: لأبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ.
- **طبقات الحنابلة**: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، تحقيق محمد حامد فقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
- **طبقات الشافعية الكبرى**: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، بدون ناشر.
- **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد، دار التحرير، القاهرة، عام ١٣٨٨هـ.
- **طبقات المفسرين**: لأبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **طبقات المفسرين**: لمحمد بن علي الداودي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **طبقات النحويين واللغويين**: لمحمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- **العجاب في بيان الأسباب**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق فواز زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.
- **علل الحديث**: لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق محمد الدباسي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٢٤هـ.
- **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ.
- **العلم**: لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ.
- **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**: لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى عام ١٣٩٣هـ.
- **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: لمحمد شمس الحق آبادي، تحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة، الطبعة الثانية عام ١٣٨٨هـ.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**: لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، نشر ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٢هـ.
- **غريب الحديث**: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢هـ.

- **الغريبين في القرآن والحديث**: لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، المكتبة العصرية، بيروت الطبعة الأولى عام ١٤١٩هـ.
- **الفتاوى الكبرى**: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أشرف على طبعه محب الدين الخطيب، الطبعة السلفية، القاهرة.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق جماعة من المحققين، مكتبة الغرباء، المدينة، الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ.
- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**: لأبي عبد الله محمد بن علي الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية عام ١٣٨٣هـ.
- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: لأبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤١٥هـ.
- **الفتن**: لنعيم بن حماد الخزاعي، تحقيق أيمن عرفة، المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
- **الفرق بين الفرق**: لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- **الفصل في الملل والنحل**: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصورة عن طبعة مؤسسة محمد علي صبيح بمصر عام ١٣٤٨هـ.
- **فصول في أصول التفسير**: د. مساعد سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثالثة عام ١٤٢٠هـ.
- **فضائل الصحابة**: للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله عباس، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ.
- **فضائل القرآن**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ.
- **فضائل القرآن**: لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي، تحقيق يوسف عثمان جبريل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ.

- **فضائل القرآن**: لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن الضريس، تحقيق غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ.
- **فضائل القرآن ومعالمه وآدابه**: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق أحمد بن عبد الواحد الخياطي، نشر وزارة الأوقاف بالمغرب، عام ١٤١٥هـ.
- **الفقيه والمتفقه**: لأبي بكر أحمد بن علي البغدادي، تحقيق عادل العزازي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية عام ١٤٢١هـ.
- **فهرس الفهارس والأثبات**: لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٢هـ.
- **فهم القرآن ومعانيه**: للحارث بن أسد المحاسبي، تحقيق حسين القوتلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩١هـ.
- **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- **القدر**: لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي، تحقيق عبد الله المنصور، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٨هـ.
- **القصاص والمذكرين**: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي، د. قاسم السامرائي، دار أمية، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ.
- **القضاء والقدر**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ.
- **القضاء والقدر**: د. عبد الرحمٰن المحمود، دار النشر الدولي، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ.
- **قواعد الترجيح عند المفسرين**: حسين بن علي الحربي، دار القاسم بالرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ.
- **قواعد التفسير**: د. خالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان بالجيزة، مصر، الطبعة الأولى، عام ١٤٢١هـ.
- **القواعد الكلية للأسماء والصفات**: د. إبراهيم البريكان، دار الهجرة، الثقبة بالسعودية، الطبعة الثانية عام ١٤١٥هـ.
- **القول المحرر لترجمة أبي صالح باذام المفسر**: د. الشريف حاتم العوني، مكتوب على الآلة الكاتبة.
- **القول المفيد على كتاب التوحيد**: لمحمد بن صالح العثيمين، اعتنى به د. سليمان أبا الخيل، ود. خالد المشيقح، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٥هـ.

- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ.
- **الكامل في التاريخ**: لعز الدين علي بن أبي الكرم بن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت عام ١٣٨٥هـ.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٨هـ.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة عام ١٣٨٥هـ.
- **الكفاية في علم الرواية**: لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق عبد الحليم محمد، وعبد الرحمٰن محمود، دار الكتب الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية.
- **لباب التأويل في معاني التنزيل**: علي بن محمد البغدادي الشهير بالخازن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية عام ١٣٧٥هـ.
- **لسان العرب**: لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير وزميليه، دار المعارف، مصر.
- **لسان الميزان**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ.
- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية**: محمد بن أحمد السفاريني، نشر مؤسسة الخافقين، دمشق، الطبعة الثانية عام ١٤٠٢هـ.
- **كتاب ما جاء في البدع**: لمحمد بن وضاح القرطبي، تحقيق بدر عبد الله البدر، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ.
- **المجروحين من المحدثين**: لأبي حاتم محمد حبان البستي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٢٠هـ.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٢هـ.
- **مجموع الفتاوى**: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع عبد الرحمٰن بن قاسم وابنه محمد، نشر مجمع الملك فهد لطابعة المصحف الشريف بالمدينة عام ١٤١٦هـ.

- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: للحسن بن عبد الرحمٰن الرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الأولى عام ١٣٩١هـ.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بمكناس، طبعة عام ١٣٩٥هـ.
- **المحلى**: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تصحيح محمد خليل هراس، مطبعة الإمام بمصر.
- **مختصر العلو للعلي الغفار**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**: لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، المطبعة الحسينية بمصر عام ١٣٢٦هـ.
- **مذاهب التفسير الإسلامي**: إجناس جولد تسيهر، تعريب د. عبد الحليم النجار، دار اقرأ، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ.
- **المراسيل**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الجنان، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ.
- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**: لعبد المؤمن البغدادي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٧٣هـ.
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: لعلي بن سلطان محمد قارئ، نشر المكتبة الإسلامية، مصورة طبعة الميمنية بمصر عام ١٣٠٩هـ.
- **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري «الحاكم»، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية عام ١٣٣٥هـ.
- **المستصفى من علم الأصول**: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة عن طبعة بولاق بمصر عام ١٣٢٥هـ.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**: نشر دار سحنون، تونس، الطبعة الثانية، مصورة عن الطبعة الميمنية بمصر عام ١٣١٣هـ.

ـ والطبعة التي أشرف على إخراجها د. عبد الله التركي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٢٠هـ.

ـ والطبعة التي نشرتها دار المعارف بمصر عام ١٣٧٦هـ، وحققها أحمد شاكر.

- **مسند البزار (البحر الزخار)**: أبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق د. محفوظ زين الدين، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ.
- **مسند ابن الجعد**: أبي الحسن علي بن الجعد الجوهري، مراجعة عامر حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ.
- **مسند الحميدي**: أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتبة السلفية، المدينة.
- **مسند الشاميين**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤١٧هـ.
- **مسند الطيالسي**: أبي داود سليمان بن داود، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية عام ١٣٢١هـ.
- **مسند الفاروق**: لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثانية عام ١٤١٢هـ.
- **مسند أبي يعلى الموصلي**: لأحمد بن علي بن المثنى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ.
- **المسودة في أصول الفقه**: لآل تيمية، جمع أبي العباس الحنبلي الحراني، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **المشتبه في الرجال**: لأبي عبد الله أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي البجاوي، الدار العلمية، الهند، الطبعة الثانية عام ١٩٨٧م.
- **مشكاة المصابيح**: لمحمد بن عبد الله التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٥هـ.
- **مشكل القرآن الكريم**: لعبد الله المنصور، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى عام ١٤٢٦هـ.
- **المصاحف**: لأبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، تحقيق د. محب الدين واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٢٣هـ.
- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**: تصنيف أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق موسى محمد علي، ود. عزت عطية، دار الكتب الحديثة، مصر، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ.
- **المصنف**: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩٠هـ.

- **المصنف**: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق مختار الندوي، الدار السلفية، بومباي بالهند، الطبعة الأولى عام ١٤٠٠هـ.
- **المعارف**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق د. ثروت عكاشة، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة.
- **معالم التنزيل**: لمحيي السنة الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر وزميليه، نشر دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٩هـ.
- **معالم السنن**: لحمد بن سليمان الخطابي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ.
- **معاني القرآن**: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور.
- **معاني القرآن الكريم**: لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، نشر مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ.
- **معاني القرآن وإعرابه**: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د.عبد الجليل شلبي، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ.
- **معجم الأدباء**: لياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٩٩٣م.
- **معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري**: سعد الجنيدل، نشر دارة الملك عبد العزيز عام ١٤١٩هـ.
- **المعجم الأوسط**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٥هـ.
- **معجم البلدان**: لياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، نشر دار صادر، بيروت عام ١٤٠٤هـ.
- **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (شمال المملكة)**: لحمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض.
- **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، تحقيق د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ.
- **المعجم الكبير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية عام ١٤٢٢هـ.

- **معجم ما استعجم**: لعبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق مصطفى السقا، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٣هـ.
- **معجم المفسرين**: لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٩هـ.
- **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس الرازي، تحقيق د. محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.
- **المعجم الوسيط**: د. إبراهيم أنيس وآخرين، المكتبة الإسلامية، تركيا، الطبعة الثانية.
- **المعرفة والتاريخ**: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق د. أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ.
- **معرفة الثقات**: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ.
- **معرفة علوم الحديث**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري «الحاكم»، تحقيق معظم حسين، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثالثة عام ١٤٠١هـ.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. بشار عواد معروف وزميليه، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ.
- **المغني**: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق د. عبد الله التركي، ود. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، الطبعة الثانية عام ١٤١٢هـ.
- **المغني في الضعفاء**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٨هـ.
- **مفحمات الأقران في مبهمات القرآن**: لجلال الدين السيوطي، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤١٢هـ.
- **مفردات ألفاظ القرآن**: للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤١٨هـ.
- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**: لأبي الحسين علي بن إسماعيل الأشعري، تصحيح هلموت ديتر، نشر فرانز شتاينز بسفبادان، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٠هـ.

- **مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير**: د. مساعد الطيار، دار المحدث، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٢٥هـ.
- **مقاييس نقد متون السنة**: للدكتور مسفر غرم الله الدميني، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، عام ١٤١٥هـ.
- **مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع**: د. ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ.
- **مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث)**: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمٰن، دار المعارف، مصر.
- **مقدمتان في علوم القرآن**: نشر آرثر جفري، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصورة عن الطبعة الثانية عام ١٣٩٢هـ.
- **الملل والنحل**: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، عام ١٣٩٦هـ.
- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي «ابن قيم الجوزية»، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ.
- **مناهل العرفان في علوم القرآن**: لمحمد عبد العظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية بمصر.
- **المنتخب من العلل للخلال**: لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق طارق عوض الله، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٩هـ.
- **الموافقات**: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق أبي عبيدة مشهور آل سلمان، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى عام ١٤٢٤هـ.
- **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي، تحقيق د. نور الدين بوياجيلار، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٨هـ.
- **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤١٧هـ.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي.

- **الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق محمد المديفر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ.
- **الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم**: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق د. سليمان اللاحم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٢هـ.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد السلام بن أبي أسلم المدني، نشر الجامعة السلفية، الهند، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ.
- **النشر في القراءات العشر**: لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**: لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، نشر دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الطبعة الأولى عام ١٣٩٠هـ.
- **نقد الشعر**: لأبي الفرج قدامة بن جعفر، تحقيق كمال مصطفى، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة عام ١٣٩٨هـ.
- **النكت الظراف على الأطراف**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ.
- **النكت والعيون**: لأبي الحسين علي بن محمد بن حبيب الماوردي، مراجعة السيد بن عبد المقصود، مكتبة المؤيد، الرياض، ودار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٢هـ.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي. المكتبة الإسلامية.
- **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**: لأبي العباس أحمد بابا بن أحمد التنكبتي، تحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة، نشر كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى عام ١٣٩٨هـ.
- **هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل باشا البغدادي، دار العلوم الحديثة، بيروت عن طبعة استامبول عام ١٩٨١م.
- **الواضح في أصول الفقه**: لأبي الوفاء علي بن عقيل الحنبلي، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢٠هـ.

- **الواعد (معجم فارسي، عربي)**: عبد الوهاب علوب، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، بعناية جماعة من المحققين، نشر فرانز شتاينز بفيسبادن، الطبعة الثانية عام ١٣٨١هـ.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث

مجالات نقد التفسير عند الصحابة والتابعين

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الرابع

اسس نقد التفسير عند الصحابة والتابعين وأثره

الموضوع	الصفحة